أصول لفقير الإسمامي

دكتور جبالودودمحرالسريتى أستاذ ورئيس صم الشريعية كلية الحقوق -جامعة الإسكندرية

دكتور احمد فراج حساين أستاذ وعميدكلية الحقوص جامعة بيروت العربيية

~ 199 - - DIZI

من كسية الفاقة الحامعية من الماريم والفاقة الحامية الماريم ال





أصول لفيرالاسلامي

دکتور عبالودودمحرالسریتی اُستاد ورئیس صسم الشریعیت کلیه المفوق -جامعة الاسکندریة

دكتوبر احمد فراج حساين أستاذ وعميدكلية الحقوقت جامعة بيروت العربسة

- ١٤١ هـ - ١٩٩٠ م

من كسية النقافة الطامعية ١٥١١ع وكنز على منه منه ١٥١١٠ ما الاستنابة



_ " _

بسححم اللحه الرحمحن الرحيحم

الحمد لله رب العالمين، نستعينه ونستهديه، ونشكـــره على جزيـل نعمه، وعظيم آلائـه، ونشهد أن لا اله الا اللــــي، وحده لا شريـك له، له الملك وله الحمد وهو على كـل شـــي، قديـر واليـه المعيـر، ونشهد أن سيـدنا محمدا عبد اللــــه ورسولـه امـام المتقين ورسول رب العالمين، وحسرة علــــي، الكافرين، وحجة على العباد أجمعين، صلوات الله وسلامــــه عليه، وعلى الـه وأصحابـه والتابعين ومـن أهتدى بهـديــــه الى يــوم الدين وبعــــــد ...

فهذا كتاب في علم أصول الفقه وضعناه لطلبة السنسسة الرابعة في كفية الحقوق جامعة الا سكندرية راعينا فيسسسه أن يكون سهل العبارة ليعم النفع به ويسهل الا خمذ منسسبه والله نسأل أن يوفقنا الى الصواب ويهدينا سبسسسل

ولا حول ولا قوة الا بسه ، ولا توفنيق الا منه أنسه أكسسرم

المؤلف

_ 1 _

نبذة مختصرة عن نشا ُة علم ا ُصول الفقه · نشا ُة علم الا ُصـول :

لما كان القرا "ن الكريم الذي هو ا "ساس الدين والعمدة في التشريع، قد نزل بلغة العرب، وبها جاءت السنة النبويــة التي هي بمثابة الشرح والبيان لكتاب الله عز وجل، وكحصان المتصدرون للفتوى والقضاء من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، على علم تام بتلك اللفة ومعرفة با ُسباب نزول القصرا ُنُ وموارد السنة ، وتصيرة كاملة با سرار التشريع ومقاصـــده ومراميه، وذلك لصحبتهم للرسول صلى الله عليه وسلم، زيسادة على ما اشتهروا به من صفاء الخاطر، وجودة الفهم وحدة الذهن فلم يكونوا تحاجة الى قواعد يسيرون على هديها في استنبستاط الا ُحكام من مصادرها وا ُدلتها الشرعيـة فكانوا اذا ا ُرادو ا الوقوف على حكم من الا حكام التي يحتاجون اليها في شئونهــم الدينية او الدنيوية، لجاوا الى كتاب الله تعالى، فا ن لم يحدوا فيه حاحتهم لجا وا الى سنة رسول الله صلى اللــــه عليه وسلم، فا ن لم يجدوا فيها اجتهدوا، وبحثوا عن الا شباه والا مثال، واضعين نصب ا عينهم المصالح التي راعتها الشريعـة في تشريع الارُحكام وعلى هذا الهدى سار التابعسون،

فلما انقض ذلك الزمن، واتسعت رقعة الدولة الا ُسلاميــة واختلط العرب بغيرهم من الا ُمـم الدخلية في العربية، وكشــر الخلاف بين المجتهدين في الا حكام وتنوعت طرائقهم في الاجتهاد وسلك كل منهم ما استقر في نفسه ا أنـه الحق، وصارت العلــوم،

صناعة، احتاج الفقها والمجتهدون الى تحصيل القواعــــد والقوانين التى تعتبر ا ساسا لاستنباط الا حكام من مصادرها مستمرين ذلك مما قرره ا ثمـة اللغة العربية ومما فهموه مــن روح الشريعـة الا سلاميـة، ثم دونوا تلك القواعد وجعلوها علما مستقلاوسموه "ا صول الفقـه".

ا ول من دون علم الا صول :

وكان ا ول من دون هذه القواعد مجموعة مستقلة هــــو الامام محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى المتوفـــي سنه ٢٠٤ ه، لما را ي الحاجة ماسة الى تدوين قواعد الا صــول لبعد العهد بزمن النبوة، وفساد اللسان العربي، وكثرة الحاجة الى القياس فوضع رسالته الا صولية المشهورة، تكلم فيها علــي القرا ن الكريم وبيانه وعن السنه ومقامها بالنسبة للقــرا ن وعن الناسخ والمنسوخ، وعلل الا حاديث، وخبر الواحد والا جمــاع والقياس، والا ستحسان، ومالا يجوز الا ختلاف فيه ومايجوز.

ثم تتابع العلماء من بعده فى تدوين مسائل هذا العلم، فكتب ا حمد بن حنبل كتاب طاعة الرسول وكتاب الناسخ والمنسوخ وكتاب العلل.

ثم كتب فقها الحنقية في هذا الفن وحققوا قواعــده سوا عنها ما يرجع الى ا حوال الا دلة ، ا و ما يرجع الــــى كيفيـة دلالة الا لفاظ على معانيها اللغويــة .

وكتب المتكلمون (۱) ايضا في هذا الفن وقد را ًى هيوالاء وا وا ولئك ا أن الغرض من هذا العلم هو الوصول الى استنبيط الا حكمام من الا دلة، فهناك حكم، ودليل، واستنباط، ومستنبيط ونظموا ا بحاثهم في الا مور الا تيلية :

- 1) الا حكسام من الوجنوب، والخطبير،
- ٢) الا دلة : وهي الكتاب والسنة والا جمام والقياس ٠
 - ٣) طرق الا ستنباط : وهي وجوه دلالة الا دلية -
 - ٤) المستنبط وهو المجتهسد،

الا ا"ن همو ًلاءً الباحثين لم يتفقوا على الطرق التصحصي يسلكونها في مباحثهم لتفرق ا تطارهم، واختلاف الغرض الصحدي يرملي اليله كل منهللم، فكان من وراءً ذلك وجود طريقتيللم في التا ليلف :-

"الا ولين" طريقية المتكلمين "والثانية" طريقه الحنقيية،

طريقـة المتكلميـــن :-

ا ما طريقة المتكلمين فا نها تمتاز بتحقيق المسائللي وتمحيص ما فيها من خلاف، والتبسط في الجدل والمناظرة كشا نهم في المباحث الكلامية، ا ما الفروع الفقهيلة وبناو هما على هذه المسائل فانهم لا يتعرضون لها الاعلى سبيل التمثيللي والتوضيلي

طريعة الحنفيسة :

وأما طريقة الحنفية فأنها عنيت بتحقيق الفروع الفقهية وابتنائها على القراعد الا مولية كما عنيت بتحقيق تلسسك القواعد وتمحيمها، حتى أن الناظر في كتبهم يرى كأنه يطالع فقها مبنيا على أصوله وقواعده، بل قد نراهم يقررون قواعسد على مقتفى ما نقل عن أئمتهم من الفروع الفقهية ،واذا وجدوا القاعدة يترتب عليها مخالفة لفرع فقهي شكلوها بالشكل السدى يتفق معه فكأن الحنفية انما دونوا الا صول التي ظنسسوا أن آئمة المذهب اتبعوها في تفريغ المسائل وابداء الحكم فيها ولهذا كثرت الفروع الفقهية في كتبهم لا نها في الحقيقسة

الكتب المؤلفة على طريقة المتكلمين :

من خير ما آلف على طريقة المتكلمين ثلاثة كتب:

"الا ُول" كتاب العمدة لعبد الجبار وشرحه المسمى بالمعتمـــد لا ًبى الحسين محمد بن على المتوفى سنــه ٤٦٣ هـ٠

"الثانى" كتاب البرهان لا بن المعا عبد الملك بن عبد اللسمة الجوينى الشافعى المعروف بامام الحرامين المتوفى سنسة ٤٧٨ هـ، "الثالث" كتاب المستصفى لا بن حامد محمد بن محمد الغزالسسى الشافعى المتوفى سنة ٥٠٥ ه.

وقد كانت هذه الكتب أركان هذا الفن وقواعده، وقصصحد جاء بعد هذه الطائفة مالمان جليلان اطلعا على هذه الكتصصب ولنصها كل منهما على حصصصدة.

"أولهما" فخر الدين محمد بن عمر الرازى الشافعي المتوفـــــي
سنـه ٦٠٦ ه في كتابه "المحصول"،

"وثانيهما" أبو الحسن على بن أبى على المعروف بسيف الديـــــن الا مدى المتوفي عام ٦٣١ ه في كتابه "الا حكـــام".

وكلا الكتابين مبسوط العبارة لايحتاج الى شرح يفســــر معناه، الا أن المحمول أوضح عبارة من الا ُحكام وأميـل الـــــى الا ُكثار من الا ُدلة والاحتجاج، والا مدى مولع بتحقيق المذاهـــب وتفريع المسائـــــل،

وقد توالت الا ختصارات على هذين الكتابين: ــ

فأمنا المحصنول:

فقد اختصره عالمان ٠٠ أحدهما تاج الدين محمد بن الحسن الا رموى المتوفى سنه ٦٥٦ هـ، اختصره في كتاب "الحاصل"٠

والثّاني محمود بن أبي بكر المتوفى سنه ٢٧٢هِ اختصـــره في كتـاب "التحصيـــل"،

واقتطف شهاب الدين القرافي منهما مقدمات وقصواعصصصد في كتاب صغير سماه "التنقيحات" وكذلك فعل البيضاوي فصصصي كتابه المسمى "بعنهاج الوصول الى علم الا صول"، وعنصصصي المبتدئون بهذين الكتابين، وشرحهما كثير من العلماء،

وأما كتاب الأحكسام ؛

فقد اختصره أبو عمرو عثمان بن عمرو المعسروف بابــــــن الحاجب المالكي المتوفى سنة ٦٤٦ ه، في كتابه المسمـــــــي "منتهى الوصول والا مل في علمي الا صول والجدل" ثم اختصر هـــــدا فى كتاب ا تخر سماه "مختص المنتهى" وهو المشهور الآن وعبارته تشبه عبدارة المنهاج وكل هذه الكتب مو السفة على طريقسسة المتكلمين من اقامة الادلة على القواعد التى يقررونهسسسا ومو الفوها لا يقتصرون على النقل عمن قبلهم، بل لهم ا آراء قد يخالفون فيها من يختصرون كتابسسه،

الكتب الموالفة على طريقة الحنفية :

ا ما طريقة الحنفية فقد ا كف فيها كثيرون من فطاطههم قديما وحديثا، فكتب فيها من المتقدمين ا بو بكر ا حمد بسب على المعروف بالجساص المتوفى سنه ٣٧٠ ه ، وا بو زيد عبيسد الله بن عمر القاضى الدبوس المتوفى سنه ٣٧٠ ه الذى كتسب في القياسبا وسع من الجميع ، وشمس الا عمة محمد بن ا حمسد السرخسي المتوفى سنه ٨٢٤ ه وا حسن هذه الكتب كتاب الا صول لفخر الا سلام على بن محمد البزدوى المتوفى سنه ٨٨٤ ه وقسد شرحه شرحا وافيا عبد العزيز بن ا حمد البخارى المتوفى سنه ٨٨٤ ه وقست شرحه شرحا وافيا عبد العزيز بن ا حمد البخارى المتوفى سنه ٨٨٠ ه وكتب من المتا خرين عبد الله ابن ا حمد النسفسي المتوفى سنه ٨٩٠ ه كتابه المعروف بالمنار وهو مختصر جدا٠ الكتب الموالفة على الطريقتين :

ثم جاءت طائفة من متا خرى الحنفية وغيرهم را وا ا ن يكتبوا كتبا تجمع بين الا صلين :

ا مل الحنفية، وا مل المتكلمين، فكتب مظفر الدين المحمد بن على الساعاتي الحنفي المتوفى سنة ٦٩٤ ه كتابه المسمدي بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والا حكام وكتحبب

صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفى المتوفى سنصه ٧٤٧هـ كتابه المسمى تنقيح الا ُصول، ثم شرحه بشرح سماح التوضيح، وقصد لخص فى كتابه ا ُصول البزدوى والمحصول للرازى ومختصر بصدن الحاجب (١) وقد كتب سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى الشافعى المتوفى سنه ٧٩٢ ه على التوضيح حاشية سماها التلويح٠

وكتب كمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابــــن الهمام الحنفى المتوفى سنه ُ٨٦١ ه كتابه المسمى "بالتحريـــر" وشرحـه تلميذه محمد بن محمد بن ا"مير حاج الحلبى المتوفـــي، سنـه ٨٧٩ ه٠

وا لفتاج الدين عبد الوهاب بن على السبكى الشافعـــى المتوفى سنه ٧٧١ ه كتابه المسمى "جمع الجوامع" وقد قال فـــى الولــه انــه جمعه من زهـاء مائة مصنف، وهذه الكتب قد عنيـــت با ن تجمع كل شيء الا ا نها استعملت الايحاز في عباراتها حتــى خرحت الى حد الالفـاز والا عجـاز، ومن اراد الوقوف على هـــده الحقيقة فليطلع على كتاب "التحرير لا بن الهمام ا و كتــــاب حمع الجوامع لا بن السبكــي"،

وبعد هذه الطائفة اقتصر الكاتبون في هذا العلم علي اشرح الكتب السابقة لا يزبدون شيئا من عند ا تفسهم وكل عملهم ينحمر في الاطلاع على الموالفات التي لخص منها ما يشرحونه من الكتب ليحلوا بها عباراتها ويفتحوا مغلقها،

⁽۱) راجع التوضيح جمعزً ۱ ص۷

ولا يفوتنا ا أن نذكر كتاب مسلم الثنوت لمحب الله بـــــن عبد الشكور المتوفى سنه ١١١٩ فهو من ا دة، كتب المتا مخرين٠

وا تغيرا ومع هذا لا ننكر لهو العلماء ففلهـــــم ولا الحهود المفنية التى بذلوها فى خدمة الشريعة والعنايــة بعلومها والمحافظة عليها ولا نبخسهم حقهم فى ذلك ، فلـولا ا "ن الله قيضهم للقيام بهذا العمل الجليل لفقدنا شروة نحىن الا "ن فى ا "شـد الحاحـة اليهـا(۱).

⁽۱) تاریخ التشریع الاسلامی للشیخ الخضری ص۱۳ وما بعدها ـ مقدمات ا صولیة للدکتور حسن مرعی الطبعة الا ولی سنـــه الادا ها ۱۹۸۱ م ص ٤٤ ومابعدهــــا٠

تعريف ا ُصول الفقــه

ا "مول الفقه مركب ا "ضافى، والمركب الا "ضافى لا يفكسسن معرفته الا بعد معرفة اجزائه التى تركب منها وهى لفظ امول وهو المضاف ولقظ فقه وهو المضاف اليه والا "ضافة (1)لذا وجب علينسا ا"ن نعرف الا "صول والفقه والا "ضافة وننتهى الى تعريفه بالمعنى الاضافى ثم ننتقل بعد ذلك التى تعريفه بالمعنى اللقبى وهسسو كونه علما على هذا العلم المخصوص -

تعريف الا مُعول:

الا صول جمع ا صل ، والا صل في اللغة ما يبني عليـــــه الا على الله على الل

المعنى الأول :

الدليل فيتولون: الا مل في هذه العسا ُلة الكتاب والسنه ويريدون بذلك ا ُن الدليل عليها هو القرا ُن الكريم والسنـــه النبويـــة .

المعنى الثاني :

الراجح فيقولون الا مل في الكلام الحقيقة لا المجاز، بمعنسي

- (۱) مقدمات اصولية للدكتور حسن مرعى ص ٥ ثم يقول نقلا عن شرح الا شمونى بحاشية الصبائ حزء ١ ص ١٣٤ ، العركب الا ضافى كـــل اسمين جعلا اسما واحـد٠
 - (٢) انظر العصباح المنير جزءً ١ ص ٢١٠

أنه اذا دار اللفظ بين حمله على حقيقته وحمله على مجازه كـان الحمل على الحقيقة هو الراجمـــح،

المعنى الثالبث:

القاعدة الكلية المستمرة فيقولون ١٠ أكل الميتة على خلاف الا على المائط الد القاعدة المستمرة تحريم الميتة لقول الليسية تعالى "حرمت عليكم الميتة والدم"(١)، وجاء اباحة أكل الميتة حال الافطرار استثناء من هذه القاعدة بقول الله تعالى فيسمى ختام الا ية السابقة "ممن افطر في مخمصة غير متجانف لا تسسم ".

المعنى الرابسيع :

المقيس عليه في باب القياس كمالو قسنا النبيذ على الخمر في الا سكار فيكون الخمر أصلا والنبيذ فرعا في هــــــذا القياس (٢)، والمعنى المراد بالا صل هنا هو الدليل لا نه لا خلاف بين علماء الا صول في أن الا صل في اللغة ما يبني عليه غيـــره وأنه نقل الى المعانى السايقة، وأن المراد في هذا التركيــب وهو أصول الفقه "الدليل" وأنه مستعمل في معناه اللغوى وهـــدا المعنى اللمعنى اللغوى يوصلنا الى المعنى المراد وهو الدليــل،

⁽۱) سـورة المائـدة آيـة ۳٠

⁽٢) مقدمات أصولية للدكتور حسن مرعبي ٠٦٠

فان معنى ا صول الفقه بناء على المعنى اللغوى ما يبنى عليه الفقه ولا معنى لما يبنى عليه الفقه الا الدليل وعلى ذلك فيكون معنى ا صول الفقه دلائل الفقية (1).

تعريف الفقسه:

الفقية لغة مطلق الفهيم يقيال فقية يفقية ائى فهييم يفهم (٢) ومنية قولة تعالى "فما لهو ١٠٤ القوم لا يكادون يفقهون حديثا" (٣) وقولة على لسان شعيب "ما نفقة كثيرا مما تقييول"

والفقه في الاصطلاح : هو العلم بالا ُحكام الشرعيــــهُ العملية المكتسبـة من ا ُدلتها التفصيليـــة ·

والمراد بالقلم بالا حكام المذكورة: العلم بجملة منها فلا يشترط العلم بكل الا حكام الشرعية اذا لو اريد العلم بكلها يلزم منه الا يكون العلم بما دون ذلك فتها، وليس كذلك والعلم بحكم مسالة واحدة ا و مسالتين لا غير لا يسمى فقها،

وقيد العلم بالا حكام في تعريف الفقه الاصطلاحي احتـراز عن العلم بالذوات والصفات كالسواد والبياض والا قعال كالضـرب والكتابة والقراءة فلا يسمى ذلك فتها في الا صطلاح،

وخرج بقيد الا حكام بالشرعية الا حكام غير الشرعيــــه كالا حكام الثابتة بالحس كالعلم با ن النار محرقة .

⁽١) ا صول الفقه للمرحوم الدكتور محمد زكريا السرديسي ص ٢٣

⁽٢) المصبحاح المنيحر جزء ٢ ص ٦٥٦

⁽٣) سورة النسساء البسة ٧٨

وكالا حكام الثابتة بالعقل المحض كالعلم بأن الفديسسن لا يجتمعان، وبأن النقيفين لا يرتفعان وكالعلم بأن العالسسسم حادث، وبأن الكل أعظم من الجزء وبأن الواحد نصف الا ثنيسن،

وكلمة العملية في التعريف جيء بها للاحتراز عن العليم بالاحكام الشرعية العلمية، أي النظرية، وتسمى اعتقاديـــــة وأصلية، كوجوب الا يمان بالله سبحانه وتعالى وبرسله وكتبـــه وباليوم الا خر ومثل كون الكتاب حجة أو الا جماع حجة، فـــلن العلم بما ذكر ليسفقها في عرف الا صوليين، لا ن المعلوم حكم شرعي نظري، أي اعتقادي لا عملي، اذا المقصود منه الا عتقــاد دون العمل فالعلم بذلك ليسمتعلقا بكيفية عمل من أعمــال

وعلم الله تعالى بالا حكام الشرعية العملية وكذا عليم جبريل عليه السلام، وعلم النبى صلى الله عليه وسلم لا يسميي فقها في الا صطلاح، لا ن علم الله تعالى أزلى أبدى ثابيييي لذاته ليس بمكتسب وعلم جبريل عليه السلام طريق الوحى والتلقي من الله تعالى، فهو وأن كان حادثا فليس بمكتسب من الا دليية التفصيلية ولا من النظر والا ستدلال،

وعلم النبى صلى الله عليه وسلم كذلك بطريت الوحمسى والا علام من الله تعالى لا بطريق الكسب، وأن كان علمه حادشما من الا دلة التفصيلية والنظر والا ستدلال فان الله سبحانمسه وتعالى هو الذى بعث بتلك الا دلة، قال تعالى " ونزلنا عليمك الكتابُ تبيانا لكل شمسىء "(1).

⁽۱) سـورة النحل آيــة ۸۹

وقال تعالى "وا ُنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك مالــــم تكن تعلم وكان ففل الله عليك عظيما " $^{(1)}$ وقال تعالى "وماينطـة، من الهوى ا ُن هو الا وحى يوحى علمه شديد القوى" $^{(Y)}$.

وا ما اجتهاده عليه الصلاة والسلام ، وا خذه الا حكام من الا دلة فهو تشريع وبيان لجواز الا جتهاد ، فهو فعل ملل ا فعالمه ودليل من الا دلة السمعينة ، كتقريره اجتهاد غيره من اصحابه ، وقد خرج كل ذلك عن التعريف بقيد العملية المكتسبنة من ادلتها التفعيلينة ،

وخرج ايضا علم المقلدين بالا حكام الشرعية العملية ،فالا يكون ذلك فقها ، لا ن علم المقلد ليسناشئا عن النظر والا ستدلال منه ، بل هو ناشى عن ا خبار من قلده من الفقها المحتهديدن ونظره واستدلاله فعلم المقلد بالحكم مستند الى قول المجتهد الذى قلده ، وقوله مستند الى علمه المستند الى دليل الحكسم فلم يحصل علم المقلد بالحكم من النظر في الدليل،

والمراد بالا حكام الشرعية العملية في تعريف الفقيية الا صطلاحي : الا حكام المتعلقية با فعال المكلفين سواء ا كانيت تلك الا فعال عبادات ا م معاملات ا م حنايات ا م غير ذليليات ومن المقرر فقها ا ن كل مكلف لا تخلو ا فعاله التي تعدر منسه عن حكم شرعي من وجوب وندب وحرمة وكراهة ، وسميت هذه الا حكام عملية ، لتعلقها با عمال المكلفيسين،

⁽۱) سورة النساء اليه رقبم ١١٣

⁽٢) سورة النجم اليمة رقم ٣ ، ٤ ، ٥٠

والا دلة التفصيلية عبارة من النصوص الجزئية من الكتاب والسنة التي يدل كل نص منها على حكم بعينه، وعن الا جمساع الخاص الدال على حكم جزئي معين، وكذا القياس الخاص السدال على حكم جزئي معين، كقوله تعالى "وآتوا الزكاة" فانه نسسى جزئي دل على وجوب الزكاة، وكقوله تعالى "وأحل الله البيسع وحرم الربا" فأنه يفيد أن البيع حلال وأن الربا محرم، وكقوله عليه الصلاة والسلام "لاتنكع المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على بنت أخيها ولا على بنت أختها" فأنه يفيد حرمة الجمع بين امرأة وعمتها أو خالتها في الزواج وكالا جماع علسى أن ميراث الجدة السدس وكقياس مافوق الا ثنين من الا نسسسان في الميراث الميسات فسيسان المينات فسيسان المينات فسيسان المينات فسيسان المينات فسيسان المينات فسيسان

وأما الا ضافــــة:

وهى الجزء الثالث، فهى وأن كانت جزءا صوريا لكـــــن لابد من تعريفه حتى نصل الى تعريف المركــــب،

والا ضافة لفة ١٠ الا سيساد

وفى اصطلاح النحويين ١٠ نسبة تقييدية بين اسمين تسوجـــب لثانيهما الجر ابدا والمراد بها هنا اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتباره مفهوم المضاف اليه، ومن هنا نصل الى المعنى الا ُضافى لا صحول الفقــــه٠

فأصول الفقه بالمعنى الا ُضافى: أدلة الفقه من حيسست كون الفقه مبنيا عليها ومستندا اليهسسا (١).

⁽۱) مقدمات أصوليه للدكتور حسين مرعمي ص ۱۱ ٠

المعنى اللتبسى:

وا ما معنى ا صول الفقه باعتباره اسما علما على هـــذا الفن، ا كى باعتباره اسما لعلم مخصوص من العلوم الشرعيــــة، وبعبارة ا خرى، تعريف علم ا صول الفقه، فهو القواعد الكليــة والا دلة الا جمالية التى يتومل بها الى معرفة الا حكام الشرعية العملية واستنباطها من ا دلتها التفصيليــة،

شرح التعريبية:

القاعدة عبارة عن قضية كلية تنطبة على ما ينسسسدرج تحتها من جزئيات كثيرة عند تعرف ا حكام المسائل الجزئيسة • ومن ا مثلة ذلسسك • •

قاعدة الا مر ، يفيد الوجوب ، الا اذا صرفته قرينة عن ذلسسك فهذه القاعدة ينطبق حكمها على جميع النصوص الجزئية التسسى تندرج تحت هذه القاعدة مثل قوله تعالى "ياا يها الذين ا منوا اوفوا بالعقود" (۱) وقوله تعالى " وا قيموا الصلاة وا تسسوا الزكاة واطيعوا الرسول "(۲) فجميع صيغ الا مر المجردة تنسدرج تحت هذه القاعدة ، ويعرف بذلك وجوب ما تعلقت به صيغه الا مسر كوجوب الوفاء بالعقود ووجوب الصلاة وايتاء الزكاة وطساعسة الرسول صلى الله عليه وسلسم،

⁽١) سورة المائدة الية ١

⁽٢) سورة النسسة، ١٠ ايسة ٥٦

ومثل قاعدة : النهى يفيد التحريم ، الا اذا وجـــدت قرينة تعرفه من التحريم فهذه القاعدة تنطبق على النعساوى الناهية المجردة ، ويعرف بهذا الا نطباق حرمة ما تعلقت بـــه ميغ النهى مثل قوله تعالى "ولا تقربوا الزنى" (1) وقوله تعالى "ياا "يها الذين ا منوا لا تا كلوا ا موالكم بينكم بالباطل (٢)" فيكون حكم الزنى الحرمة وحكم ا كل ا موال الناس بالباطلسل

وقاعدة : الشك لا يعارض اليقين ، تنطبق على ما ا 11 شك الا أنسان في ا أنه متوضى وقد تيقن بالحدث ا أي صدر منسسسة ما ينقض الوضوء، فا أنه يجب عليه الوضوء عند ارادته المسسسلة واذا كان الا مر بالعكس فلا يجب عليه الوضوء اذا ا أراد الصلاة .

ومثل قاعدة : اللفظ العام يشعل جميع ا فراده مالــــم يخصص، تنطبق على كل لفظ عام ، كقوله تعالى "والسارق والسارقة فاقطعوا ا يديهما" (٣)فتقطع يد كل سارق ا و سارقة ، وعلــــى قوله تعالى "فمن شهد منكم الشهر فليصمه "(٤) فيحب على مــــن شهد شهر رمضان من المكلفين ا ن يصوم شهر رمضان٠

ويهذه القواعد : يتوصل المجتهد الى استنباط الفقة اى الى استنباط الا حكام الشرعية العملية من ا دلتها التفصيلييية، فا ذا ا راد المجتهد مثلا ا ن يعرف حكم الملاة قرا ً قولييه تعالى "ا تيموا الملاة " فيقول "ا تيموا " ميغه ا مر مجسردة ،

⁽١) سورة الاسمسراء اليسة ٣٢

⁽٢) سورة النســاء اليدة ٢٩

⁽٣) سورة المائسدة اليه ٣٨

⁽٤) سورة البقسسرة السة ١٨٥

وقاعدة الا مر للوجوب الا لقرينة صارفة تنطبق عليها، فينتــــج عن ذلك ا "ن القيام بالصلاة واجب ،

والمراد بالا دلة الا جمالية ؛ مصادر الا حكام الشرعيسة وهى الكتاب العزيز والسنة والا جماع والتياس وكل مصدر يستنبسط منه حكم من الا حكام الشرعيسة من غير نظر الى حكم معيسسسن بفصوصسه •

وا ما الا دلة التفصيلية لا حكام المسائل الجزئيسسية فليست من مباحث علم الا صول وا نما هي من مباحث علم الفقيية كالا ستدلال على وجوب الصلاة بقوله تعالى "وا قيموا الصلاة "وعليي وجوب الصوم بقوله تعالى "ياا يها الذين ا منوا كتب عليكسيم الصيام "(1) وعلى ا باحة البيع وتحريم الربا بقوله تعالىني "وا حل الله البيع وحرم الربا "(٢).

فالا أمولى : يبحث عن الا دلة الا مالية وعن القواعــــد الكلية من حيث دلالتها على الا حكام الشرعية العمليـــة.

والفقيم : يبحث في الا دلة الجزئية ليستنبط الا حكسام الجزئية منها مستعينا بالقواعد الا صولية ، والا حاطة بالا دلسة الا مالية ومباحثها.

⁽١) سورة البقرة اليلة ١٨٣

⁽٢) سورة البقسرة اليسة ٢٧٥

الغرض من دراسة امول الفقسسه

ومندى الحاجبة اليسنة

الغرض من وضع ا مول الفقه، هو الوصول الى الا حكسسام الشرعيسة العمليسة، بوضع القواعد والمناهج الموصلة اليهسسا على وجمه يسلم به المجتهد من الخطا حينما يجتهد فالفقسسسه والا صول : يتفقان على ا ن فرضهما التوصل الى الا حكام الشرعية الا ا ن الا صول : تبين مناهج الوصول وطرق الا ستنباط.

والفقه : يستنبط الا حكام فعلا على ضوء المناهج التـــى رسمها علم الا صول وبتطبيق القواعد التي قـررهـا ·

ولا يقال ؛ لم تعد هناك حاجه الى هذا العلم بعد القبول بسد باب الا جتهاد، لا ننا نقول ؛ ا أن الا حتهاد باق السلى يوم القيامة، ولكن بشروطه ، ومن ا قتى بسد باب الا حتهللله يوم القيامة، ولكن بشروطه ، ومن ا قتى بسد باب الا حتهللله قالم اجتهادا عندما را كي جرا ة الجهال على شرع اللسليم وتشريع الا حكام بالهوى وادعاء الا جتهاد من قبل ا ناس لا يعرفون منه الا الا سم ، ومن لم يصل الى مرتبة الا جتهاد فهللو بحاجة ايضا الى معرفة هذا العلم والوقوف على قواعده ، حتلي بعرف ما خذ ا قوال الا حمة وا ساس مذهبهم ، وقد يستطيله للمقارنة والترميح بين هذه الا قوال ، وتخريج الا حكام علليا في تقرير الا حكام واستنباطها،

وكما ا"ن المعنى بالا حكام الشرعية لاغنى له عن هـــدا العلم ، فا أن المعنى بالقوانين الوفعية من محام أو قــــاض أو منـــدرسيحتاج هو الا خر الى هذا العلم لا أن القواعـــد

والا صول التى قررها علم الا صول، مثل القياسوا صوله والقواعد الا صولية لتفسير النموص، وطرق دلالة الا لفاظ والعبارات علل معانيها ووجوه هذه الدلالة، وقواعد الترحيح بين الا دلة ، كل ذلك وغيره تلزم الا حاطة به من قبل من يتمدى للقوانين الوضعية ويريد الوصول الى تفسيرها ومعرفة ما انطوت عليه من ا حكلاما ولهذا فقد اعتنت كليات الشريعة والحقوق في مصر وغيرهلللها قديما وحديثا بتدريس هذا العلم لطلابها (۱).

(۱) الوجيز في ا مول الفقه للدكتور عبد الكريم زيــــدان ص۱۲ ، ۱۳

القسم الا^تول ا^{*}دلــة الا^تحكـــام الشرعيـة

: مصييهت

المراد با دلة الا حكام المصادر التشريعية التي تو مخلف وتعرف منها الا حكام الشرعية والدليل في اللغه : ما فيللم دلالة وارشاد الى ا أي ا مر من الا مور،

وفي اصطلاح الا صوليين : ما يمكن التوصل بصحيح النظـــر فيه الى مطلوب خبرى والمطلوب الخبرى هو الحكـم الشرعـي٠

وقد اشترط بعض الا موليين في الدليل : ا أن يكسسون موصلا الى حكم شرعي على سبيل القطع فا أن كان على سبيل الظلن فهو ا مارة لا دليل ، ولكن المشهور عند الا موليين ا أن هسسدا ليس بشرط ، فالدليل عندهم ما يستفاد منه حكم شرعي عملي عللي سبيل القطع ا و على سبيل الظن٠

والا دلة الشرعية لا تنافى العقول ، لا نها منصوبة فــى الشريعة لتعرف بها الا حكام, ، وتستنبط منها فلو نافتها لفــات المقصود منها ، كما ا ن الا ستقراء دل على جريان الا دلـة علنى مقتفى العقول ، بحيث تقبلها العقول السليمة وتنقاد لمقتفاها، تقسيمات الا دلة ؛

تنقسم الا دلة الى تقسيمات مختلفة بالنظر الى اعتبارات مختلفة ، ا أى بالنظر الى الحههُ التى ينظر منها اليها ، ونذكر فيما يلى تقسيمين من هذه التقسيمات ،

التقسيسم الأعول:

من جهة مدى الا تفاق والا ُختلاف في هذه الا ُدلة وهي بهسدًا الا ُعتبار الا نوام التاليـــــة :-

النسوع الا ول:

وهو محل اتفاق بين ا مُعَمَّة المسلمين ويشمل هذا النسبوع القرا ُن الكريم والسنبة ، مُ

النسوم الثانيي:

وهو محل اتفاق جمهور المسلمين وهو الا ُجماع والقياس فقد خالف في الا ُجماع النظام من المعتزلة وبعض الخوارج ، وخالصف في القياس الجعفريسة والظاهريسة ،

النسوع الثالست:

وهو محل اختلاف بين العلماء حتى بين جمهورهم الديسسسن - قالط بالقباس، وهذا النوع يشمل ، العرف و الا ستصحصصاب والا ستحساب والا ستحسان والمصالح المرسلة وشرع من قبلنا ومذهب الصحابسس فمن العلماء من اعتبر هذا النوع من مصادر التشريع ومنهم مسن للم يعتبسره.

التقسيم الثانى:

الا دلة من حيث رجومها الى النقل ا و الرا ى ، تنقسما الى قسمين : نقليسة وعقليسة ،

النسوع الاول:

الا دلة النقليسة : وهى الكتاب والسنة ويلحق بهسسدا النوع الا حماع ومذهب الصحابى وشرع من قبلنا على را كى مسسسن

يا خذ بهذه الا دلة ، ويعتبرها مصادر للتشريع ، وا تنما كسان هذا النوع من الا دلة نقليا ، لا نه راجع الى التعبد با مسسر منقول عن الشارع لا نظر ولا را كى لا حد فيسسه . النسوم الثانسي ؛

الا دلة العقلية : ا من التي ترجع الى النظر والرا ي ، وهذا النوع هو القياس ويلحق به : الا ستحسان والمصالح المرسلة والا ستصحاب ، وا تنما كان هذا النوع عقليا ، لا ن مبرده البيي النظر والرا ي لا الى ا من منقول عن الشارع .

وهذه القسمة التي ذكرناها ا"نما هي بالنسبة السيب السيب السيب المكلفة ، ا"ما بالنسبة الى الا"ستدلال بها على الحكيب الشرعي ، فكل نوع من النوعين مفتقر الى الا جُر ، لا "ن الا "ستدلال بالمنقول عن الشارع لا بد فيه من النظر واستعمال العقل السدى هو ا"داة الفهم كما ا"ن الرا"ى لا يكون صحيحا معتبرا الا ا"دا استند الى النقل ، لا"ن العقل المجرد لا دخل له في تشريبيب الا "حكيبام (۱).

مرجع الا دلة با نواعها الي الكتاب:

قلنا : ا أن الا دلة نوعان : نقلية وعقلية ، وعند النظر نجد ا أن الا دلة الشرعية محمورة في الكتاب والسنة ، لا أن الا دلة الشابتة لم تثبت بالعقل ، وا أنما تثبت بالكتاب والسنة ا د ،

⁽۱) الوجيز في ا مول الفقه للدكتور عبد الكريم زيــــدات والما بعدهــــا،

بهما قامت ا دلة صحة الا عتماد عليها ، فيكون الكتاب والسنسة مرجع الا حكام ومستندها من حهتيسن :-

الا ولسي :

جهة دلالتهما على الا ُحكام الجزئية الفرعية كا ُحكـــام الزكاة والبيوع والعقوبات ونحوها •

الشانيـة :

دلالتهما على القواعد والا صول التى تستند اليها الا محكام الجزئية الفرعية ، كدلالتهما على ا ن الا جماع حجة وا صلل للا مكام ، وكذا القياس وشرع من قيلنا ونحو ذلك مسلم أن مرجع السنة الى الكتاب وذلك من جهين :

الوجه الأول :

ا أن العمل بالنسبة والا عتماد عليها واستنباط الا حكام منها ، ا أنما دل على ذلك القرا أن الكريم قال تعالى "يا ا أيها الذين ا أمنوا اطيعوا الله وا طيعوا الرسول وا ولى الا مسسر منك من الله وا أطيعوا الرسول وا أولى الا مسسم الله وا أولى الا مسسم الله وا أولى الله عموا فع كثيرة "اطيعوا اللسسه والرسول " وتكراره يدل على عموم طاعته ، سوا ا كان ما ا "تسسى به مما في الكتاب ، ا و مما ليس فيه الى نموص ا خرى تفييد هذا المعنى مثل قوله تعالى "ومانهاكم عنه فانتها وا "(١) ،

⁽۱) سورة النساء اليث ۹ه

⁽٢) سورة الحشـر اليـة ٧

وقوله تعالى "فليحدر الدين يرخالفون عن ا مُره ا أن تصيبهم فتنة ا و يصيبهم عداب اليسم "(۱).

الوجه الثانــى:

ا "ن السنة ا "نما جائت لبيان الكتاب الكريم وشرح معانيه بدليل قوله تعالى "وا "نزلنا اليك الذكر لتبين للناس مانـــزل اليهـم "(٢)وقال تعالى "يا ا "يها الرسول بلغ ما ا "نزل اليــك من ربــك "(٣)والتبليغ يشمل تبليغ الكتاب وبيان معانيه فالسنه بيان للكتاب وشارحة لمعانيه ومفصلة لمجمله كما سيا "تــــــى توضيح ذلك في بحث السنـة.

وعلى هذا فكتاب الله تعالى ، هو ا"صل الا"صول ومصــدر المصادر ومرجع الا"دلة جميعــا،

ترتيب الاكلسة:

ذكرنا الا دلة المتفق عليها والمختلف فيها وقلنسا ١٠٠ أن الكتاب هو مرجع الا دلة جميعا ومصدر المصادر فمن البديهي ا "ن يكون مقدما عليها في الرجوع اليه عند ا رادة معرفة المحكسسم الشرعيي ٠

فا ذا لم يوجد الحكم فيه وجب الرجوع الى السنة الا" ن السنه مبينة للكتاب وشارحية لمعانيه ،فكان من البديهي الرجوع

⁽۱) سورة النسور ايسة ٦٣

⁽٢) سورة النصل اليلة ٤٤

⁽٣) سورة المائدة اية ٦٧

اليها عند عدم وجود الحكم في الكتاب فا دا لم يوجد الحكسسم في السنة لزم الرجوع الى الا حماع ، لا ن مستند الا جماع نسسس من الكتاب ا و السنة فل ن لم يكن ا حماع في المسالة وجسب الرحوع الى القياس ، وعلى هذا ا تفق جمهور الفقها القائليين بحجية الا حماع والقياس وقد دل على الترتيب الذي ذهب اليسسه الحمهور ا ثار كثيره منها (۱).

1) 1 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاد عندما ارسلسه الى اليمن : كيف تقضى اذا عرض لك قضاء؟ قال : ا "قضى بكتساب الله ، قال : فا "ن لم تحد ؟ قال : ا "قضى بسنسة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فا "ن لم تجد في سنه" رسول اللسسسه ولا في كتاب الله ؟ قال : ا "جتهد برا "يي ولا اكبو ، فضسرب رسول الله عليه وسلم على صدره ، وقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لها يرضى رسول اللسسه .

فالنبى صلى الله عليه وسلم ا ّقره على الا ُجتهاد بالرا ّى ا ُذا لم يحد الحكم فى الكتاب والسنه ُ وما القياس الا ُضراب مـن ضروب الا ُحتهاد بالرا ّى.

٣) عن ميمون عن مهران قال : كان ا بو بكر الصدية اذا ورد عليه المخموم نظر في كتاب الله تعالى ، فا ن وحد فيه ما يقضى بــه قضى بـه ، وان لم يحد في كتاب الله ، نظر في سنه رسول اللــه فا ن وحد فيها ما بقضى به قضى به ، فا ن ا عياه ذلك جمـــع

⁽١) الوجيز في ا صول الفقه ص ١٤٩ وما بعدهـــا،

رواساء الناس فاستشارهم فاذا اجتمع را يهم على شيء قضي بـــه وكان عمر بن الخطاب يفعل ذلــــك •

٣) قال عمر بن الخطاب لشريح قاضيه في الكوفسة اقضى بكتساب الله ، فان لم تجد فبقضا و رسول الله صلى الله عليه وسلسم، اثى سنته ، فا "ن لم تجد فاقضى بما استبان لك من ا "شمسسم" المهتدين فا "ن لم تجد فاجتهد را "يك واستشر ا "هل العلسسم والصسلح (١).

⁽١) ا عسلام الموقعين حزم ١ ص ٥١ ، ٥٢ ، ١٧١

الدليس الا^مول القسرا^من الكريسسم

تعريف القرا أن الكريم :

القرا أن في اللفه العربية محدر قرا "كالففران مص غفير ، يقال قرا " قرا " قرا " قرا " نا ، ومنيه قوله تعالى "لا ت به لسانك لتعجل به إ ن علينا جمعه وقرا "نه ، فاذا قرا "نانييه فاتبع قرا أنه ثم ا "ن علينا بيانييه "(۱).

وا ُما في عرف ا ُهل الشـرع :

فهو كلام الله تعالى المنزل على قلب محمد بن عبد اا با لفاظه العربية ومعانيه الحقة ليكون معجزة للرسول صلى عليه وسلم المبدو بالحمد لله رب العالمين ، المختوم بسالناس المنقول الينا تواترا جملة وتفصيلا المتحدى با قصسورة منسه .

ومن هذا التعريف يتفسرع عبدة ا مسسور:

- 1) ا أن ما الهمه الله تعالى للرسول صلى الله عليه وسلم ما المعانى وعبر عنها الرسول صلى الله عليه وسلم بلفظ من عند لا نكون قرا أنا بل هى مايسمى بالا حاديث النبوية ، كقوله صا الله عليه وسلم "المسلم من سلم الناس من لسانه ويده".
- ٢) ما الهمة الله تعالى للرسول صلى الله عليه وسلم من الا

⁽١) سورة القيامة الا يبات ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩

والمعانى وعبر بها عن ربسه كتوئه بملى الله عليه وسلسم فيمسا يرويه عن ربسه " عبدى لم تشكرنى ان لم تشكر من أجريست لسك النعمة على يديسه " وكقوله على الله عليه وسلم فيما يرويسه عن ربسه " عبادى كلكم فقير الا من أغنيته" وهي ما تسمسسي بالا حاديث القدسية فهذه لا تشمى قرأنا لا نه وان كان اللفسط والمعنى منه تعالى الا أنه لا يتعبد بتلاوته ولم ينجد بسه،

والاحاديث سواء كانت نبوبهُ أو قدسيمه لا تكون غى مرتبــة القرأن في الحجيـــة.

۳) ان ما فسر به القرآن الكريم من ألفاظ عربية ولو كانست
 مرادفة لا تسمى قرأنا ولا يتحدى بها ولا يتعبد بها مهما كانت
 مطابقه للا صل.

٤) ما ترحم من القرأن الى لفـة أجنبيـة لا يعـد قرأنا مهمـا
 روعى من دقة الترجمـة فلا تجـوز الصلاة بهــا٠

وما نقل عن أبى حنيفة وض الله عنه من القول بجواز الصلاة بالترجمة ، فقد ثبات أنسه رجع عنسه ، وعلى فرض أنسسه لم يرجع عنسه فانه يمكن أن يقال " انه عجز عن النطق بالعربية، فيكون النطق بالترجمة ذكرا لله تعالى بلسانسسه".

وقد ذهب جميع الا من عجز عن النطق بالعربية على من سكوت كمن عجر عن الصلاة من قبيام صلى من قعللود، لكن الدا فسر القرأن من يوثق به ثم ترجم التفسير يجوز أن يرجلها اليله من لا يعرف العربية لمعرفة الا حكام الشرعية وتقلوم بله المجلة عليهلللله

ه) كل ما ينقبل لا على سبيل التواتبر ، وهو ما يسمى بالقراءة الشاذة أو المشهورة لا يسمى قرآنا ، ولا يتعبد بتلاوته ولا تصح الصلاة بقراءته ولا يحكم بكفر من أنكر قرأنيته ، وذلك كقبراءة عبد الله بن مسعود في كفارة اليمين "فكفارته اطعام عشبيرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبيبة فمن لم يحد فصيام ثلاثة أيام متتابعات"، بزيادة متتابعات وقراءته قوله سبحانه الوارد في نفقة الوالدات ، "وعلى البوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك"، بزيادة ذي الرحم المحرم في الائيبه" الكريمية.

وهذا أمر لا خلاف فيه بين العلماء ، وانما الخلاف فـــــــــــــــاط صحة الا حتجاج بفير المتواتـــر والا عتماد عليه في استنبـــاط . الا حكــام،

فذهب الحنفية الى صحة الا حتجاج به وذهب المالكييية والحنابلة وبعض الشافعية الى عدم صحة الا حتجاج بهده

وقد استدل الحنفية على ما ذهبوا اليه فقالوا،ان العنقول بغير التواتر لا بد أن يكون مسموعا من النبى صلى الله علبه وسلم ، والا لما ساغ للصحابى العدل كتابته واثباته فى مصحفه فمآله الى أن يكون سنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلمسم واردة على سبيل البيان والتفسيرلكتاب الله عز وحل، والسنهم مما يصح الا حتماج بها والا عتماد عليها فى استنباط الا حكسام

واستدل المالكية ومن معهم على ما ذهبوا اليه فقالوا أن المنقول بغير التواتر لينس قرأنا بالا تفات لعدم تواتـــره، وليس من قببل السنـه لا ن الراوى لـم ينقله على أنه سنـــــة، _ ~~ _

واذا لم يكن قرأنا ولا سنه فلا يصح أن يجعل حجة فى الاستنبساط ويمكن الرد على ذلك: بأنه لا يشترط فى اعتبار المنقول سنست أن يصرح الراوى بأن مانقله سنة، بل المعول عليه فى ذلسسسك أن يكون المنقول صادرا من النبى صلى الله عليه وسلم وهسسذا متحقق فى غير المتواتر، ومن هذا يتبين لنا رجحان ما ذهب اليه الحنفيسسسة.

هذا ١٠ وقد انبنى على الخلاف المتقدم أن الصنفية قالوا باشتراط التتابع فى الصيام الواحب فى كفارة اليمين عمــــلا بكلمة "متتابعاء" الواردة فى قراءة ابن مسعود المتقدمة، ولم يقل المالكية ومن معهم باشتراطه لعدم اعتدادهم بهذه القـراءة فى الاـً ستنبــــاط٠

هذا وقد تكفل الله تعالى لهذا الكتاببالحفظ، قـــال تعالى "انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون" فنقل الينــا محفوظا في الصدور والسطور جيلا عن جيل لم يسقط منه حرف ولــم يزد فيه حرف، ولا تقدمت كلمة عن موضعها، ولا تأخرت عن مكانها الذي وضعها الله فيه، وقد صانه الله تعالى عن التحريــــف والتغيير والتبديل رغم ما بذل في سبيل نحريفه من جهود سرياة وعلنية، ولا نرى كتابا حفظ أمة ولغة الاهذا الكتاب، ولـــو وعلنية، ولا نرى كتابا حفظ أمة ولغة الاهذا الكتاب، ولــــو المصريين وغيرهم من الا مم القديمة، ولكن هذا الكتاب هـــو المصريين وغيرهم من الا مم القديمة، ولكن هذا الكتاب هـــو المسب صيانة هذه اللغة وهو الرابطة الباقية الوحيدة بين تلــك

ومن يقل انه سقط منه شيء أو أخفى منه شيء فقد كــــذب الله ورسولـه ، وخرج عن جماعـة المسلمين ، ومهما تكن مكانـــة من يقول بهذا القول فهو عـدو للاسلام مرتـد ، زنديـة، لا يهــدف الا الى محاربة الا سلام والكيد له والطعن في الا ساس الــــــدي بنـي عليـــــــه،

فالقرآن الكريم هو الحجة علينا وعلى الناس جميعــــا الى يوم الدين ، قوله الفصل ، وحكمـه العـدل ، وهــو العروة الوثقـى التى لا انفصـام لهــــا(۱).

حجيسة القسرأن الكريسسم:

أجمع المسلمون على أن القرآن الكريم المنقول البنسا واثرا حجمة علينا الاتنه ثبت بطرية قطعى لا ريب فيه أنسم من عند الله البدليل اعجازه الناس عن أن يأتوا بسورة من مثله مع التحدي الشديسيد.

والا عجاز معناه في اللغه نسبه الغير الى العجز واثباته لله ، ويتحفق الا عجاز بثلاثة أمللوره

الا ول : التحدى ، وهو طلب المساراة والمنازلسيسة -

الثاني: وجود المقتفي الى مدافعية المتحدي،

الشالث؛ عبدم وجنود ماشع من العبساراة •

⁽۱) نبسبر أمول الفقية للسبيخ بيدر المتولى عسد الباسيسط حير ۱۲ ص ۱۰۸

آما الا مر الا ول: فموجود بالنسبة للقرآن الكريـــم فقد تحدى الرسول صلى الله عليه وسلم ، بـه العرب فقال: انــى رسول الله اليكم ، ودليلى على ذلك كلام الله تعالى الذى أتلـوه بينكم فان كنتم في ريب من ذلك فأتوا بمثله أو بأقصر سورة منـه ان كنتم صـادقيـــــن٠

وأما الا مر الثانى: فمتوفر ايضا فالمقتضى الذى يدفسع الى المعارضة موجود لا ن محمدا صلى الله عليه وسلم ، جاء ببطلان دين العرب وتسفيسه أحلامهم والسخريسة من أوثانهم فما كسسسان أحوجهم ، والحالة هذه الى ادحاض حجة محمد ليبطل دينه وبذلسك ينجو الجميع من الحروب وويللتهسساه

وأما الا مر الثالث: فوجوده محس ملموس لا أن القرآن ضرل بلغه العرب وجرى في أسلوبه على أسلوبهم وهم ملوك الباغسية وأمسراء الفصاحة وقادة البيان، فليس ثمة بعد هذا كله مسساء يمنع من المعارضة وما يحول دونهساء

فهذه أمور الاعجاز وهي متوافرة جميعها فين القييرأن الكريم فهو معجز ، قال تعالى "قل لئن اجتمعت الا"نس والجنن على أن يأتوا بعثل هذا القرأن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهمم لبعض ظهيرا"(1).

ie ...

⁽١١) سيبورة الاستبراء اليبه له

وقال تعالى "وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنــــا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهدا محكم من دون الله ان كنتـــم صادقين ، فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وتودها الناس والحجارة أعدت للكافريــــن "(1).

وجسوه اعجاز القرأن الكريسسم:

أما وجوه اعجازه فكثير منهـــا :ـ

- ۱) بلاغته التى بهرت العرب وجعلتهم مشدوهين على نحو لهم تعهيد فى كلام العرب من قبل ، لا فى منظوم ولا منثور مع بقائها فـــى مستوى عال فى جميع أجزاء القرأن ، وبالرغم من تناولــــــه مواضيع شتى ، وأحكاما مختلفة ، وبالرغم من نزوله فى فتـــرات متباعـدة.
- ') اخباره بوقائع تحدث في المستقبل ، وقد حدثت فعيلا ، من ذليك قوله تعالى "ألم غلبت الروم في آدني الا رضوهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنبين "(٢).
- ٣) اخباره بوقائع الا مم السابقة المجهولة أحبارها عند العسرب جهلا تاما ، لعدم وجود ما بدل عليها من آثار ومعالم ، والسماهذا النوع من الا خبار أشار قوله تعالى "تلك من أنباء الغيسب توجيها اليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هسذا "(٣).

⁽۱) سورة البقرة آليمه ۲۴، ۲۴

⁽٢) سوره السروم آيسه ١ ، ٤

⁽٣) سورة هسود آيسه وع

الا عُراض التي جاء بها القرآن الكريسسم:

الا عراض العامة التي حاء بها القرأن الكريم هي :-

أولا : ---- الدعوة الى توحيد الله عمر وجمل وافراده بالعبمادة : وهذا هو الفرض الا ُول الذى نزل له الكتاب العزيز وأرسمال لا ُحله الرسل وأنزلت الكتب السماويـة كلها،

ثانيا :
----- الدعوة الى الا يمان بالبوم الا خر ، حتى يكون الا نسان
بين الخوف والرجاء فلا تطفيه نعمة ولا تيئسه نقمة ، وحتى يأخذ
كل أنسان ما يستحقه مما قدم من خيصر أو شـــــر،

شالشا : ــــــــ الدعوة الى الا يُعسان بما أنزل الله من كتـــب وما أرسل من رســـل٠

⁽١) سورة الا نبيساء آيست ٣٠

⁽٢) سورة الحجر آيسة ٢٢

خامسا : _____ الدعوة الى التحلى بمكارم الا خلاق والتخلى عن رذائــل الا ُفعال ، فان الا خلاق هي عماد حياة الا مــــة٠

وهذه الا مور الخمسة نزلت أكثر ما نزلت بمكة لا ّنها الا ُساس الذي يبنى عليه صرح الديــــن٠

سادسا :

ـ سبيان الا حكام العملية التي تصدر من المكلفين من أقوال ومقبود وتصرفات ، وهذا النوع هو فقصه القرأن وهو المقصصود فهممه من الكتاب بواسطة عليم أصول الفقصه والا حكام العملية في القرأن الكريم تنتظم أنواعا ، فمنها ما ينظم العبلاقسسة بيين العبد وربه وهو المسمى في عبرف الفقها بالعبادات ومنها ما ينظم العلاقة بين الانسان وأسرته وهي المسمى الآن ، بالا حوال الشخمية ، ومنها ما ينظم معاملة الا فراد بعضهم ببعض مسين بيع وشراء واحارة ورهن وهبة وكفالة وشركة ومداينة وهو المسمى الآن بالقانون المدنى ، ومنها ما يهدف الى تأديب العصلات والخارجين على الا داب الهامة وهو ما يسمى الا ن بالقانون الجنائي ومنها ما ينظم علاقة الدولة الا سلامية مع غيرها من الدول فسي

ومنها ما ينظم علاقة الحاكم بالمحكوم والمحكوم بالحاكم وهو المسمى بالا حكام الدستوربة ثم ان من استقرآ آيــــات القرأن الكريم وتتبع ما جاء به من الا حكام ، يجد أنه فصلل الا مور التي فيها صيانة الا نفس والا غراض والا موال تفصيلا شافيا وهدد لها حدودا مرسومة وأما الا مور التي علم الله تعالى أنها تدور مع الزمن وتختلف بأختلاف الا مصم والا حــوال،

فقد رسم الله لها الخطوط الرئيسية وترك تفصيلها ليتخذ الناس في كل عصر وزمان ما يتفق ومصالحهم في حدود ما أنزله من كتاب وما بينه الرسول صلى الله عليه وسلم من أحكى

دلالة القرأن على الا مكسسام:

القرآن الكريم من ناحية شبوته عن الله تعالى ونقلسه عن الرسول صلى الله عيله وسلم قطعى فكل نصنتلوه هو بعينسه النص الذى أنزله الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلسسم وبلغه الرسول المعصوم الى الا مة كاملا لم يستر منه كلمة ولا أخفى منه حرفا ، قال تعالى "يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك مسن ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته "(1) ولم ينتقل الرسول صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الا على حتى كان عدد وفير من الصحابة رضوان الله عليهم يحفظون القرآن الكريم وحتى كتب القرآن كلسه على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم .

وتناقل المسلمون القرآن الكريم ظفا عن سلف وحماعية عن جماعة في جميع الا عصار والاحسار مما يقطع بصحة ثبوته عين الرسول صلى الله عليه وسلم ، المعصوم الذي أخبرنا أنه نيبزل عليه به الروح الا مين من الله تعالى رب العالميين ، وأميا نصوص القرآن الكريم من ناحية دلالتها على معانيها فمنها ما هو قطعي الدلالية ، ومنها ما هو ظني الدلالييية.

⁽۱) سمورة المائسدة اليسسة ۲۷

فالنص القطعى الدلالة هو مادل على معنى واحد لا يحتمسا غيره ولا سبيل الى فهم غيره بوحه من الوجوه ، وذلك كةوله تعالى "انما الخمر والميسر والا نصاب والا ولا ولا مجس من عمسل الشيطسان فاحتنبوه "(۱) عانه نص تطعى على حرمة الخمر والميسر وما عدهما وكقوله تعالى "يا أيها الذيب آمنوا كتب عليكم القصساص في القتلس "(۲) فانه بصقاطع على وحوب الفصاص ، وكةولسسسه نعالى "الزانية والزابي فاحلدوا كل واحد منهما مائة جلدة "(۳) فهذا نص قاطع على وحوب الزناة مائة جلدة لا تزيد ولا تنقيعه وهذا نص قاطع على وحوب فرب الزناة مائة جلدة لا تزيد ولا تنقيعه

وفيه محال لترحيح بعض المعانى على يعني كةوله تعالى "والمطلقات يتربص بأنفسهن ثلاثة نحروء" (٤) فان لفظ قروء حمع لقرء والقليل في اللغه العربية يطلق على معنين ، يطلق على الحيني وبطللمية، على الطهارة ، ولهذا اختلف الفقهاء في عبدة المطلقة ، أهللي ثلاثية أطهار أم ثلاث حييض ، وكل منهم رحح رأيه يوحوه مليل الترجيح يرجع اليها في كتب الفقيمة ، وكتوله تعالى في آبله الوصوء "وامسحوا يروسكم "(٥) بدل دلالة قطعية على أن مسح الرأس من فرائض الوصوء ، وهذا لا خلاف في بشآليميات.

⁽١) سوره المائدة آيله ٩٠

⁽٢) سورة البدرة أيله ١٧٨

⁽٣) سورة النسور آسة ٢

⁽٤) سورة التحسيرة أسنة ٢٢٨

⁽٥) سوره المائنده آنه ٦

ولكن لما كانت "الباء" في اللفة العربية تستعمل لا كثير من معنى ، فهي تستعمل للتأكيبد وللتبعيض ومن هنا اختلف الفقهاء في المقدار الذي يجب مسحم من الرأس

فقال بعض الفقها ً انه يجب مسح جميع الرآس لا أن البـــا ً مو ً كدة زائدة ، والمعنى ر أوسكم وقال البعض الا ّخر انه يكفـــى لا دا ً الفريفة مسح جز ً من الرأس ، لا "ن الباء للتبعيض، والمعنى بعض ر أوسكم ، ولكن أحمع الفقها ً على أن من يمسح رأسه كلـــه فقد أحسن ، فالدلالة الظنبة هنا ترجع الى استعمال الباء (۱).

أسلوب القرأن الكريم في ببان الا محكمام :

للقرآن الكريم أساليب مختلفة في بيان الا حكام اقتضتها بلاغته وكونه معجزا ، وكتاب هداية وارشاد ، فهو يعرض الا حكام وضا فيه تشوية للامتثال وتنفير عن المخالفة والعناد ، ولهسدا نجد ما هو واجب قد ينص على وجوبه بصيغة الا مر كما في قولسسه تعالى "واقيموا الشهادة لله" (٢).

أو بأن الفعل مكنوب كما فى قوله تعالى "يا أيها الذيبن آمنوا كنب عليكم الصبام "(٣) ، وقد يكون بيان الواجب بذكر الحزاء الحسن والثواب لفاعله، قال تعالى "ومن يطم الله ورسوليه يدخله جنات "(٤).

⁽١) أصول الا حكام الشرعية للدكنور يوسف قاسم ص ٩٢٠

⁽٢) سورة الطلاق آبة ٠٢

⁽٣) سبورة البقرة آية ١٨٣٠

⁽٢) سورة النساء آيـةُ ١٣٠

والمحرم: قد يكون بيانه بصيغه النهى مثل قوله تعالىي "ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق"(1) وقوله تعالىلىي "ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكه"(٢).

وقد يكون بالتوعد على الفعل أو بترتب العقوبة عليـــه مثل قوله تعالى "ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انمــا يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا"(٣)، وقوله تعالـــــى "ومن يعمى الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا"(٤)،

وعلى هذا فيجب على كل من يريد استنباط الا حكام مـــئ الفرأن الكريم ، أن يعرف هذه الا ساليب في القرأن ، وكيفيـــه وسيانه للا حكام ومايقترن بالنصوص مما يدل على الوحوب أو الحرمة أو الا باحــــة .

ومن الضوابط والقواعد النافعة في هذا البات ما ياتي :
1) يكون حكم الفعل : الوحوب أو الندت ، اذا حاء بالصيغــــة

الدالة على الوحوب أو الندت أو اذا ذكر في القرآن واقترن سه

مدح أو محمة أو ثناء له أو لفاعله ، أو اذا اقترن به الحزاء

الحسن والثواب لفاعلــه .

٢) ويكون حكم الفعل الحرمة أو الكراهة ، اذا جاء ذكره تصيفية
 تدل على طلب الشارع لتركه والا بتعاد عنه ، أواذا ذكرعلى وحمه

⁽۱) سورة الانعام آيله 101٠

⁽٢) سورة البتسرة آسم ١٩٥٠

⁽٣) سورة النسياء آبه ١٠٠٠

⁽٤) سورة النساء آيـهُ ١٤٠٠

الذم له ولفاعله ، أو أنسه سسب للعداب أو لسخط الله أو مقتسه أو دخول النار أو لعن فاعله ، أو وصف الفعل با نه رجــــس أو فسق أو من فعل الشيطان •

٣) ويكون حكم الفعل ، الا باحة اذا حاء بلفظ يدل على ذليبيك كالا حلال والا دن ونفى الحرج أو نفى الحناح أو الا تكار على من حرم الشيء ونحو ذليبيك .

الحليصل الثانصي

السنة هى العصدر الثانى من مصادر التشريع الا سلامسيى وهى تلى الكتاب العزيز فى الرتبة من حيث الا ستدلال بها علىى الا حكام الشرعية واستنباطها منها،

والسنة في أصل اللغة العربية :

معناها الطريقة المتبعة المسلوكة سواء كانت حسنيسية أو سيئة ، من ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم "من سيستن سنه حسنه فله أجرها وأحر من عمل بها الى يوم التيامة ، ومسن سنة سيئية فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة، وفي اصطلاح علماء الا صول :

هى ما صدر عن النبى صلى الله عليه وسلم من قــــول أو نقريـــر،

فالسنة القوليــة :

هى أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم ، كقوله انمسسا الا عمال بالنبات وقوله صلى الله عليه وسلم " من نفس علي موءمن كربة من كرب يلله عنه كربة من كرب يلله الفيامة ، ومن لله عليه في الدليا والا خرة والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخبه ، ومن سلسلك طربها يتلمس فيه علما سهل الله له بنه طريقا الى الحنة " .

والسنة الفعليسة:

هى أفعاله عليه الصلاة والسلام مثل صومه شهر رمضـــان وأدائه الصلوات الخمس المفروضة بهيئتها وعدد ركعاتها، وأدائـه مناسك الحـج، وكيفيـة وضوئــه عليـه الصــلاة والسـلام٠

والسنة التقريريسة :

هى أن يعلم الرسول صلى الله عليه وسلم بقول أو فعـــل ولاينكره لا نه صلى الله عليه وسلم بعث لببان الشريعـــــــة الا نسلامية وابطال مايخالفها فاذا صدر من بعض الناس قول أو فعـل وعلم به وسكت عن انكاره كان ذلك تقريرا منه لذلك القــــول أو الفعل وأنه مشروع وجائــــــر،

وهذا النوع من السنة تارة يكون بسكوته صلى الله عليه وسلم وعدم انكاره من غير أن يبدو منه ما يبدل على استحسلان القول أو الفعل أو الرضا به، وتارة يكون بعدم الا نكار مسلم الا ستبشار وظهور ما يدل على الا ستحسان والرفسلل

فالا ول مشالـــه :

ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، "مر بامسرآة تبكى عند قبر فقال لها، اتقى الله واصبرى، فقالت المسسرآة اليك عنى فانك لم تصب بمصيبتى، ولم تعرفه، فقيل لها : انسسه السبى صلى الله عليه وسلم، فذهبت الى بيته فلم نجد عنسسده بوابين، فقالت لم أعرفك، فقال: ادما الصبر عند الصدهسسسة الا ولى "، فالرسول صلى الله عليه وسلم لم ينكر على المسسرأة خروجها من بيتها الى القبر فكان تقريرا دالا على جواز زيسارة

النساء القبور وأنهن كالرجال في هذا الحكييم ،

والشاني مشالسية :

ما روى أن المنافقين كانوا يطعنون في نسب أسامة بيدن ريد بسبب التخالف بينهما في اللبون حيث كان أسامة شديد ويد بسبب التخالف بينهما في اللبون حيث كان أسامة وأبيدوه السواد ، وأبوه زبد شديد البياض ، وبينما أسامة وأبيدو زيد نائمان في المسجد وقد تغطيا بثوب من القطيفة ، وليم يظهر منهما سوى أحدامهما ، رأهما القائف (1) فقال هذه الا قدام بعضها من بعض ، فظهر السرور على النبي صلى الله عليه وسليب لقول القائف ، فكان ذلك اقرارا بأن القيافة طرية من طليبرة ثبوت النب وبهدا أخذ حمهور الفقهيداء.

ومثاله أيضا ، ما روى عن عمرو بن العاص أنه لما بعيث في عُزوة ذات السلاسل، قال : "احتلمت في ليلة باردة شديبدة البرد فأشفقت ان أغتسلت أن أهلك فتيمعت ثم صليت بأصحابي علاة الصبيب فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ذكروا ذلبيبك له ، فمال : ياعمرو أصلبت بأصحابك وأبت حنب فقلت ذكرت قبول الله تعالى "ولا تغتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما" فتيممت ثم صلبت فضحك رسول الله عليه وسلم ولم يقل شيئبا" فان صحكه عليه السلام بعتبر تقربرا لا باحة التيمم عند شدة البرد ولو كان المباء موجبودا.

⁽۱) القائف ، هو الدى ستنع الا ثار ، ويعرف شبه الرحل سأبيسه وأخيسه ، وقد كان علم القيافة مصروفا بين العرب ، ولهم فيسسه باع طوبل ومعرفة عجبسسسسة .

ومن هذا القبيل ايضا ، اترار النبى ملى الله علية وسلم لمعاذ بن حمل حين بعثه الى اليمن فقال له :"معاذا تقضييي ؟ قال أقضى بكتاب الله تعالى ، قال فان لم تحد ؟ قال فبسنيية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال فان لم نجد ؟ قال أحتهد رأيى لا ألبو (أى لا أقصر في اجتهادي) فضرب الرسول صلى الليه عليه وسلم على صدره ، وقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الليه لما يرضى رسول الليسية"، فهذا اقرار من الرسول صلى الله عليه وسلم لقول معيياذ .

أقسيام السنيسة :

قد سبق أننا نحصنا السنه باعتبار متنها ، أي نــــول ــ الحديث المروى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، الى قــــول ــ وفعـــل ـ وتقربـــــر،

وتنقسم الصنحة باعتبار سندها ، وهو سلسلة الرواة الذين بقلوها الينا عن الرسول صلى الله عليه وسلم الى ثلاثــــــــة أقســـــام :ــ

> سية منواترة _ سنية مشهورة _ سنية آحميناد السنية المتواتمييرة :

المعراد بالمحتواتر لخه ، تتابع أمور واحدا بعد واحمصصد، مآخوذ من الوثر ، بقال ثواثرت الا خبار ، اذا جماء بعضها اشصصر بعض ، ومن هذا قول الله تعالى "ثم أرسلنا رسلنا تترى " (1) ،

⁽١) سورة الموعمنيون آييسية ١٤٠

أى متتابعين واحدا بعد واحد ، وقولهم حاء القوم تتـــرى ا ًى متتابعيسن واحدا بعد واحــــد،

والسنسة المتواترة في الا صطلاح :

هى ما رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمسع من الصحابة يمنتع اتفاقهم على الكذب عادة ، ثم رواها عمن هذا الحمع ، حمع من التابعين يمنتع اتفاقهم على الكذب عادة ثسم رواها عن هذا الحمع ، حمع من تابعى التابعين يمتنع اتفاقهم على الكذب عادة فالمعتبر في التواتر هو تحقة الحمع الذي بمتنع اتفاقهم على الكذب عادة في كل عصر من هذه العصور الثالاتسسة وهي عمر الصحاسة والتابعين وتابعي التابعين ، أما بعد هذه العصور فلا عبرة به ، لا ن أكثر أحبار الا حاد نقلت بعدهمسسا

أنصواع التصوانصيصور :

للبواتر نوعمان ، أحدهما التواصر اللقطيي و انتهمما التواتير المعتمديوي ،

۱) التسواتسر اللفظسسي :

وهو ما اتفق فيه حميع رواة الحديث على لفظه ومعناه ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم "من كذب على متعمدا فليتبحوأ مقعده من النحار" فقد روى هذا الحديث للفظه ومعناه عن الرسول صلى الله عليه وسلم جمع من الصحابة يعتنع اتفاقه على الكحدب عادة ورواه عن هذا الحمع جمع من التابعين يمنتع اتفاقه على الكذب عادة ورواه عن هذا الجمع جمع من تابعي التابعين يمنتح اتفاقه على الكذب عليه الكذب عصمادة .

٢) التسواتسر المعنسسوى:

وهو أن يكون ما يرويسه بعض أفراد الحمع الراوى مختلفا مع ما يرويسه الا ّفر في اللفظ ولكنسه متفق في المعنى مشـــل حديث " رفع اليديسن في الدعـــاء".

ما تكثر فيه السنه المتواتـــرة :

تكثر السنه المتواترة في أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ، كالذي روى عنه صلى الله عليه وسلم في كيفيه الوضحيو والصلاة والحج ، فقد نقل فعله صلى الله عليه وسلم ، في هذه العبادات جمع يمنتع اتفاقه على الكذب عادة في العصور الثلاثة الا والسلم،

ولا تكثر السنية المتواترة في أقواله صلى الله عليه

هذا وقد زعمم قلة من العلمماء أنه لا وحمصود للسنميمة المتواتمارة القوليمامة ·

والراحيح وحودها، الا أنها ليست كثيرة فمن تتبيع السنه يجد في القولية منها الا حاديث المتواترة مثل حديث "ميين كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النيار"، وحمديث " ويبل للا عقياب من النيار"، فالا ول رواه مائية صحابي والشانيين رواه اثنا عشر صحابيبيا،

حكيم السنية المتواتيرة:

وحكم السنه المعتواترة أنها ثابتة عن الرسول صلحت الله عليه وسلم ، قطعا فيحب العمل بها وبكفر جماحدهـــا، ولا محال للا ختلاف في الا حكام التي تدل عليها الا اذا كــان اللفظ الوارد فيها ظني الدلالــــة.

السنية المشهرورة:

هى ما رواها عن الرسول صلى الله عليه وسلم عدد مسن الصحاسة ، واحد أو اثنان ، أى محدد لهم يبلغ حد التواتلليسر ثم توانرت في عصر النابعين وعصر تابعي التابعين ، بأن كلمان رواتها حموعالا بتوهم نواطوعهم على الكذب ، فالسنه المشهلورة كانت في الا صلى ملى الله عن النبي صلى الله عليه وسلم عدد دون عدد النواتر ، ثم اشتهرت وتراتللليسين والثاني والثالث ، وهما عصر التابعين وتابعللليسين ، ومن هذا التعريف يتضح لنا بحلاء ، أن السنللليسيا

المشهورة غير مقطوع بصحة نسبتها الى الرسوا على الله عليه عليه وسلم، ولكنها مقطوع بصحة نسبتها الى الراوى ومن هذا النوع حديث "انما الا عمال بالنيات، وانما لكبيل امرى ما نوى "فقد رواه عمر بن الخطاب رضى الليه عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم رواه جمع كثيبيريستحيل تواطو هم على الكذب محسبادة .

فالفرق بين السنة المتواترة والمثهورة أن حمصم التواتر متحقق في كل من الطبقة الأولى والثانيسسسة والثالثة في السنة المتواتصرة .

أما في السنة العشهورة فان حمع التواتر لسبيم يتحقق في الطبقة الا ُوليي فقيينط،

حكدم السناة المشهورة :

وحكم السنة المشهورة أنها تفيد الطمأنينة والظن القريب من اليقين، ولهذا حاز تقييد المطلق وتفسيلم العام من الكثاب الكريم بها كما حاز ذلك في السنلمة المتواترة (١) ولا يكفسر حاحللمادة،

ومن أمثلة تقييد المطلق، قول الله تعالى "مـــن بعد وصية يوصى بها أودين" فان الوصية وردت فى الا يده الكريمة مطلقة غير مقبدة بمقدار معلوم من مـــــال الموصى، فقيدها الحديث المشهور ومنع الوصية بأكثـــر

⁽١) أصول الفقه الاسلامي للشيخ زكي الدين شعبان ص٥٦

من الثلث فقد روى أن سعد بن أبى وقاص قال "جائنسسى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودنى من وجع اشتدبى فقلت: يارسول الله انى قد بلغ بى من الوجع مساتسرى وأنا ذو مال ولا يرثنى الا ابناة لى، أفأتصدت بثلثسا مالى؟ قال: لا، قلت: فالشطر يارسول الله، قسسال: لا قلت: فالثلث والثلث كثير، انك أن تسسلر ورثتك أفنيا عنير من أن تدعهم هالة يتكففون الناس "وقد روى هذا الحديث بطرق متعددة، وفي بعضها "أفأوصي" بسدل "أفأتصدق".

ومن أمثله" تخصيص العام من الكتاب الكريــــم بالسنه" قول الله تعالى "يوصيكم الله فى أولادكـــم للذكر مثل حظ الا ّنثيين " فكلمة أولادكم لفظ عــــام لكونها جمعا مضافا فتشمل الا ولاد القاتلين وغيـــر القاتلين، فحصصت السنه هذا العموم بغبر القاتل، وهى قول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا يرث القاتل" وهـوحديث مشهور.

سنــة الا حـــاد :

هي ما رواها عن الرسول صلى الله عليه وسلحم عدد لا يبلغ حد التواتر ثم رواها عن هذا العدد عصدد لا يبلغ حد التواتر من التابعين، ثم عن هؤلاء عصدد لا يبلغ حد التواتر من تابعي التابعيسين

حكيم سنده الاتحبياد :

وحكم سنه الا حاد أنها لا تفيد اليقين وانعصا تفيد الظن، ولا يعمل بها في الا حكام الا عتقاديصصصة وانما يعمل بها في الا حكام العملية اذا تحققصصصت الشروط المعتبرة فيها التي سنستوعبها بالذكر فيمصا بعصصصده

موازنة بين الكتاب الكريم والسنة من حيـث الثبــوت والدلالــــة :

يتبين لنا مما قدمنا أن السنة ليست كلهسسا قطعية الثبوت كالقرأن الكريم، بل منها ما هو قطعسى الثبوت أو قريب من ذلك وهو السنة المحتواترة والمشهورة ومنها ما هو ضنى الثبوت وهو سنه الاتحاد،هذا من حيث ورود السنة ،

أما من حيث دلالتها على الا محكام، فطورا تكون دلالتها على الحكم المآفوذ منها قطعية وذلك في الإلمفاظ اللتي لا تحتمل تأويلا، مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم "في خمس من الابل شاة ،الى أربع وعشرين فللله الله بلفت خمساوعشرين فيها بنت مخاني" فان لفظ خملليها وأربع وعشرين وخمس وعشرين في هذا الحديث قطعللها الدلالية لا نه لا يحتمل الا معنى واحللها

وتارة تكون السنه طنيه الدلالة اذا كانت محتملة التأويل وذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم "لا نكاح الا بولىلىلية.

فان هذا الحديث يحتمل أن النكاح لا يكون صحيحسا الا بولى ، وبهذا التأويل أخذ الشافعية فلا يصلحالكاح عندهم الا بمباشرة الوللليني،

ويحتمل أن النكاح لا يكون كاملا الا بولى، وبهدا التأويل أخذ علماء الحنفية فللمرأة البالغة العاقلة الرشيدة أن تباشر عقد زواجها بنفسها، عند الحنفيسية ويكون العقد صحيحا دون احتياج الى مصاشرة الولسى،

فالسنه من ناحية الدلالة كالقرأن الكريـــــم كلاهما قد يكون قطعى الدلالة ، وقد يكون ظينى الدلالة ·

أما من ناحية الثنوت فانها تختلف عن القلملوان الكريم فالقرأن الكريم كله قطعى الثبوت أما السنلم" فنعضها قطعى الثبوت .

حجيـــة السنــة :

السنية هي المصدر الثانيي للتشريب بعد القرأن الكيريبيية .

وقد احتلف العلماء في الاحتجاج بالسنصه عليين

القول الأول : يقول بحميدة السندة.

القول الثانـــى : يقول بعدم حجيتهـا.

ولكال أدلانة:

أدلسة القصول الأول :

استدل من يقول بحجية السنه بما يأتسسى :

أولا . قال تعالى "ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الا مر منكم، فان تنازعتم فيي شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم توءمنون بالله واليوم الا خر ذلك خير وأحسن تأويد "(1).

وقال تعالى "من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظـا"(٢).

وقال تعالى " فليحذر الذين يخالفون عن أمـــره أن تصيبهم فتنهٌ أو يصيبهم عذاب أليــم "(٣).

فالا يه الا ولى تلزم الناس باتباع رسول اللسمه ملى الله عليه وسلم والشانية تفيد أن طاعة الرسمول ملى الله عليه وسلم من طاعة الله عز وحل والشالشم تحذرهم من مخالفته، فالرسول صلى الله عليه وسلمم كما تنص الا يات واحب الاتباع في كل ما يصدر عنه صلمي

⁽١) سورة النساء اليدة ٥٥٠

⁽٢) سورة النسحاء آيليه ٢٠٨٠

⁽٣) سورة النصور آيصةً ٦٣٠

الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير فكل أولئسك يعتبر حجهٌ يرجع اليها في تشريع الا ُحكسسام٠

ثانيا، قال صلى الله عليه وسلم فى حصه السوداع "تركت فيكم أمرين لن تضلوا بعدهما أبدا كتاب الله وسنه نبيه "، فهذا الحديث دليل قاطع على أن السبة كالكتاب الكريم يجب الرحوع اليها فى كل شيء ومسلم استنباط الا حكام، ويدل على ذلك ايضا حديث معاذ بن جبل حيدما بعثه الرسول على الله عليه وسلمسم اليها بعثه الرسول على الله عليه وسلمسم

ثالثا، الا حماع العملى من عهد الرسول صلى اللسسه عليه وسلم الى يومنا هذا، على اعتبار السنة دليسسلا تستمد منه الا حكام، فإن المسلمين في جميع العصلور استدلوا على الا حكام الشرعية بما صح من آخاديسسست الرسول على الله عليه وسلم، ولم يختلفوا في وجملوب العمل دما ورد في السنسسة .

وعلى العموم • فالحديث اذا ثبت نقله عن الرسول صلى الله عليه وسلم فهو حجة يحب اتباعه في التشريع كالقرأن الكريم ، لا أن ما يصدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فقل أو نفرير بمقنفي رسالته الله الناس لهذابتهم ونشريع الا حكام لهم لا يكون الا بطرب الوحيى الا الهم الا يكون الا بطرب

أدلة القول الثاني :

واستدل من يقول بعدم حجية السنه بما يأتى:

أولا • استدلوا بقوله تعالى "وما ما دابة فىلىل الا رض ولا طائر يطير بعنافيه الا أمم أمثالكم مىلل فرطنا فى الكتاب من شىء شم الى ربهم يعشرون"(1).

ووجه الدلالة من الا ية كما يتولون أن الكتاب قد حوى كل شيء ففيه بيان تام لكل ما نحتاج اليللمة فلسنا في حاجه الى مايكلمه من سنه او غيرها والا كان الكتاب مفرطا وغير مبيللمات

ويمكن الرد على هذا بأن الا ية، السياق فيها يدل على أن الكتاب فيها ليس القرآن الكريام وانسا هو اللوح المحفوظ لا "ن نص الا ية "وما من دابدة فلل الا أرض ولا طائر يطير بجناحبه الا أمم أمثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء"، أي أن أحوال كل ما دب على وجلد الا رش موجودة في اللوح المحفلون

وعلى فرض التسليم بأن الكتاب يقصد به القرأن الكريم، فحمل العموم فيه على الظاهر غير مراد، لأن كثيرا من الأمورالدنيوية لم يذكر فيه ،وكثبرا ممسحا ذكر فيه جاء مجملا ويحتاج الى بيان والبيان يكسحون بالسنة وكذلك لم يذكر فيه كثير من التكاليف كاعدا د

⁽۱) ساورة الاتعام آليلهُ ۳۸

الركعات في الصلاة والقدر الواجب في الزكاة ، فالا يست مؤولة على أن المرادبالشي ويها أحكام الدين التسمي ترجع الى أصول العقائد من وجوب الصلاة والزكسسساة واحلال الطيبات وتحريم الفواحش ماظهر منها ومابطسسن وحينئذ فلم يبين فيه كل شيء، والسنة كفيلة بمالسسم يسينه القرأن الكريم في غير الا حكام التي ترجسسع الى أصول العقبائسسسسده

ثانیا ۰۰ کما استدلوا بقوله تعالی "انا نحن نزلنسا الذکر وانا له لحافظسون" ^(۱)،

ووجه الدلالة من الا يقولون، وأن المصراد بالذكر القرآن الكريم، وقد تكفل الله تعالى بحفظ من التغيير والتبديل، ولم يتكفل بحفظ سواه، يدل على ذلك الحصر الموجود في الا ية ،المستفاد من تقصديل الحار والمجرور وهو له، فلوكانت السنة النبوبة مرجعا في استنباط الا حكام لتكفل الله بحفظها ولم يقصل عفل القرآن الكريم ، ويمكن الرد على هذا بلأن حمل الذكر على القرأن الكريم خاصة محمل دون دليلل لذلك وحب صرف الذكر على العموم، فيكون المراد منسله الشريعة الشاملة للقرأن الكريم والسنة مفالفهيل للقرأن الكريم والسنة فالفالم الشامل للقرأن الكريم والسنة فالفالم الشامل للقرأن الكريم والسنة مفالفهيل متكفل بحفظهها الكريم والسنة النامل للقرأن الكريم والسنة المفال القرأن الكريم والسنة الشامل للقرأن

⁽١) ساورة الحجار آياله ٠٩

وعلى فرض التسليم بأن المراد بالذكر القصرأن الكريم خاصفه فالمحصر غير حقيقي حتى تشبت دعوى مسلدم الحجية، وانسا هو اضافي، لا "ن الله تعالى حفظ أشيللا أخرى غير القرأن الكريم،قال تعالى "والله يعصمححك من النباس"(۱)، أي يحفظك وقبال تعالى "أن اللبيسية يمسك السموات والا ّرض أن شحزولا" (٢)، وذلك محافظــــة وليهم الماء

والراحج في نظري، القول الأول، القائل بحمية السنة ، لا "ن القائلين بعدم الحدية هدمت أدلتهم ، فبقيت دعواهـم عاريـة عن الدليل، ودعوى القائلين بالحجيـة مدعومية بالدليل، وما دعم بالدليلفير مما عليليين عنــــــع

⁽١) سورة المائلدة آيله ١٦٧

⁽٢) سورة فساطسسسر آبسه ٢١٠

⁽٣) أصول الفقه للمرحوم محمد زكريا النزديت ص ۱۹۱ وما بعدهـــــا،

٣) ماصدر منه صلى الله عليه وسلم على وجه التبليسخ عن الله تعالى بصفته رسولا يجب الاقتداء به والعمل بما سنه من الا حكام مثل تحليل شيء أو تحريمسه، والا مر بفعل أو نهى عنه، وكبيان العبادات وتنظيم المعاملات والحكم بين النسسساس،

فأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاليه وتقديراته انما تكون دليلا من الا دلة ومصدرا مسلل المصادر التشريعيه التى تستمد عنها الا حكام الشرعية اذا صدرت منه بمقتضى رسالته لسن القوانين وتشريلي

(۱) سلم الوصول لعلم الأ^مصول للمرجوم عمر عبد اللبية ص ۲۲۲۰

شروط العمل بسنه الاحصاد ؛

سبق أن قلنا أن حكم سنه الا حاد أنها لا تفيد اليقين وانما تفيد الظن ولا يعمل سها في الا حكيمام الاعتقادية ،وانسايعمل بها في الا حكام العملية بشروط وبقيود لابد من توافرها عند علما الصحابه وأشهيمية المذاهب المختلفة ، واليك هذه الشيروط.

شروط العمل بسنه الا حاد عند علماء الصحابة :

كان الصحابة رضوان الله عليهم لا يقبلون سنة الا حاد،والمراد بها خبر الواحد،الا اذا اطمانـــوا أن هذا الخبر صادر من الرسول صلى الله عليه وسلـــم بيد أن لهم في هذا الا طمئنان طرقا مختلفة وشروطــا متبايثـه من ندكرها فيما يأتـــي :

طريقة أبى بكسر وعسمسسر:

كان أبو بكر وعمر رضى الله عنهما لا يقبىللن "خبر الواحد" ولا يثقانفيه ولا يطمئنان اليسلسله ولايستنبطان الحكم منه الا اذا شهد اثنان أنهملل سعماه من الرسول صلى الله عليه وسللم، فقد روى أن الجدة ذهبت الى أبى بكر رضى الله عنه تبغلى لها ميراثا فقال لا أحد لك في كتاب الله شيئا، ولا الاكليل

الناس فقام المفيرة بن شعبة وقال سمعت رسول اللسحمه صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس،فقال أبو بكر هــل معك من يشهد بذلك فقام محمد بن مسلمة وشهدد معـــه فأثبت لها الصديق السدس في الميراثوكما روى هذا عصن أبى بكر رضى الله عنه روى عن عمر رضى الله عنه، فقد روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أرسل الى أبــــي موسى الا شعرى أن يأتيه، فلما جاء الى منزل عمــــر استأذن ثلاثا فلم يو اذن له فرجع، ولما رآه عمر قسحال له ب مامنعك أن تأتينا ،فقال أبو موسى:اني أتيـــــت فسلمت على بابك ثلاث مرات فلم ترد على فرحعت وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم،اذا استأذن أحدكـــم ثلاثا،فلم یوءدن له فلیردع،فقال عمر: لتأتنی علی هذا بالبينة،فذهب أبو موسى الى مجلس من مجالس الا ٌنصـار وهو فزع مضطرب،فقالوا:ماأفزعك؟ قال أمرني عمرأن أتيه فأتيته فاستأذنته فلم يوءذن لى فرجعت،فقال للللسيا، مامنعك أن تأتينا؟ فقلت انى أتيت فسلمت على باسسسك ثلاثا فلم تردوا على،فرحعت،وقد قال رسول الله صلحتي الله عليه وسلم: ١١١ استأذن أحدكم ثلاثا فلم يو الأنله فليرجع،قال عمر: لتأتني على هذا بالدينه فقالللوا: لا يقوم الا أصفر القوم،فقيام أبوسعيد معه فشهبد لللله فقال عمر لا ُبي موسى،اني لم أتهمك ولكنه الحديث هــن رسول الله صلى الله عليسه وسلمحسمه

_ 7. _

المسنة تشريع وغير تشريعع :

هذا وليس كل ماروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم من أقواله وأفعاله وتقريراته تشريعا يطالحجب به المگلفون، لا أن الرسول صلى الله عليه وسلم بشحصر كسائر الناس اصطفاء الله رسولالهداية الناس، قحصال تعالى قل انما أنا بشر مثلكم يوحى الى فماصحدر منه عليه الصلاة والسلام ينتظم الا قسام الا تيحة :

- ا) ماصدر منه بحسب طبیعته البشریة کالا ًکل والشحصوب والنوم وما الی ذلك من الا مور التی مرجعها طبیعة الا نسان وحاحته وهذا القسم لا یعتبر تشریعحا لا ًن مرجعه الطبیعة والحاجة البشریححة.
- ٣) ماهدر منه بحسب خبرته وتجاربه فى الحياة وفسسسى الا مور الدنيوية ،وذلك مثل شئون التجارة والزراعة والمسائل المتعلقة بالتدبيرات الحربية من اختيار أماكن الجيوش فى المواقع وتنظيمها وتوزيعها فسسى المواقع الحربية وما الى ذلسسسك.

وهذا التمسم لا يعد تشريعا ايضاءلا أن مرده المدى الفبرة والتحارب فى العياة والتقدير الشخصى للظمروف المخاصة من غير أن يكون هناك دخل للوحمى الالهمممممدي ولا للنبوة والرسالممممملة.

طريقة على رضى الله عنــه :

آما على بن أبى طالب فكان يتثبت عن طريـــــة, تحليف الراوى،فقد روى أن عليا رضى الله عنه قــال كنت اذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلــــم حديثا نفعنى الله بما شاء منه،واذا حدثنى فيـــــره حلفته فاذا حلف مدقتـــه

طريقة عائشة رضى الله عنهـا:

كانت عائشة رضى الله عنها لا تعمل بالحديدث ولاتستند له فى استنباط الا حكام الا اذا استوثقت أنده لا يعارضه ماهو أقوى منه ،ولهذايروى عنها أنهالدده تعمل بحديث اذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يلده قبل أن يضّعها فى الاناء فانه لا يدرى أين باتلت يلده لا نه يوءدى الى الضيق والحرج فيكون هذا الحديددث معارضا لماهو أقوى منه من النصوص التى تدل على رفيح الحرج ،قال تعالى "وما جعل عليكم فى الدين من حمرج "

طريقسة كثير من الصحابـــة:

كان الكثير من الصحابة لا يستنبطون الحكم مين الحديث ولايقرون له بالصحة الا اذا عرفوا أن هـــــدا الحديث لا ناسخ له ،فاذا عرفوا الناسخ طرحوا المنسوخ ومن ذلك ماروى أن عند الله بن مسعود كان يطبق يديـه

فى الركوع ويضعهما بين فخديه ويقول هكذا كان يفعصل رسول الله على الله عليه وسلم، فجاء سعد ابسن أبصل وقاص ووضع يديه على ركبتيله ولم يطبقهما لاطلاعة عللى أن الرسول على الله عليه وسلم بعد أن كان يطبق يديه ويضعهما بين فخذيه أخذ يضع يديه على ركبتيه فكان ما فعل أخيرا ناسخا لمافعل أولا، وبذلك لم يعمل الكثيلر من الصحابة بما كان يفعله الرسول على الله عليه وسلم أولا، لعلمهم بما نسخ هذا الفعل والى هذا مال حمهلور الفقهاء فالمعلى عندهم يضع يده على ركبتيله فللله مللكة المسلمة المعلى عندهم يضع يده على ركبتيله فللله المسلمة المسل

شروط العمل بسنة الا حاد عند أئمة المذاهب:

لم تجتمع كلمة أئمة المذاهب الا ربعة على رأى واحد في العمل بخبر الواحد فلكل طريقته الخاصة ،وهذا مانوشحه فيما يلسسسى :

طريقسه الحنفيسة :

اتفق الحنفية على أنهم لا يستنبطون الحكم مسن خبر الواحد الا اذا احتمعت فيه شروط ثلاثـة:

الشمرط الأول:

آلا يسممل الراوى بخلاف ماروى،لا أن الـــــراوى لا يخاُلف مارواه الا اذا قام لديه ما يدل على نسخـــه ولذلك لم يأخذ الحنفية بماروى عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله علبه وسلم قال "اذا ولغ الكلب فحصصى اناء أحدكم فاغسلوه سبعا احداهن بالتراب" لمخالفصة أبى هريرة لهذا الحديث فكان اذا ولغ الكلب في الاناء غسله ثلاثا،كماروى ذلك الدار قطنى،فهذا دليل علىحصى أن هذا الحديث لا اعتبار لحصصحه،

الشحيرط الثانسين :

ألا بكون الحديث وارد فيما يتكرر وفوعه وهـو مابعر عنه في كتب الا صول تعموم البلوي أي كشــرة تكرار الحادثة واحتياج الناس التي معرفة حكمها الا ن ما يكون كذلك لابد وأن ينقل تطريق التواتر أو الشهرة فاذا ورد تطرية, الا حاد،كان ذلك أمارة على عدم صحته ونناء على هذا لم بعمل الحنفية بماروي عن أبي هربرة رغي الله عليه وسلم كــيان وني الله عليه وسلم كــيان النبي صلى الله عليه وسلم كــيان النبي ملى الله عليه وسلم كــيان النبوع بديه عند الركوع وعند رفع الرأس منه وقالــيوا ان رفع البدين عند الركوع وعند رفع الرأس منه وقالــيوا النارة مور التي يكثر وقوعها وبحتاج الناس الى معرفــة الحكم فيها فلوكانت السنه الواردة فيه ثابتة لنقلها عدد كـبر وحرص الناس على رواينهـــا،

وكدلك لم يعملوا بماروى عن النبى صلى اللـه عليه وسلم أنه "كان يحهر ببسم الله الرحمن الرحيــم عند قرائة العاتدة في الصلاة" لا أن القرائة في الصلاة من الا مور المشهورة التى يطلع عليها العدد الكثيسر فلوكانت السنة الواردة في الجهر بالبسملة شابتسسة الاشتهرت روايتها ونقلها الكثير من الرواه الأالا ن شهسرة الحادثة تقتفي شهرة الحديث الذي يدل على حكمها فاذا لم يشتهر كان ذلك دليلا على عدم صحته ،ومن ثم كنبسان الحكم عند الحنفية عدم رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه والاسرار بالبسملة في الصسسلاة .

الشحرط المثالجحجيث

ألا يكون الحديث مخالفا للقياس والا صحصحول الشرعية اذا كان الراوى له غير فقيه الا أن الراوى اذا لم يكن فقيها اربما ضاع منه شيء من المعنى الصحصدي يؤخذ منه الحكسم

وبناء على هذا لم يعمل الحنفية بحديث المصراة (1)
وهو ماروى عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تصروا الابل والفنم، فمن ابتاعها بعد ذليك
فهو بخير النظرين بعد أن بحلبها، ان رضبها أمسكها،
وان سخطها ردها ورد معها صاعا من تمر وعللوا تلليل

(۱) المصراة هي الشاة أو الناقة التي بحمم اللبن في فرعها بالشد وترك الحلب ليظنها المشترى غزيرة اللبن فيقبل على شرائهسسساه من التمر بدل اللبن،وهذا مخالف للقياس والقواعبـــد المقررة فهو أولا يخالف قاعدة "الضمان" التى تقـــول ان الضمان يكون بالمثل فى المثليات والقيمـة فـــي القيميات،لا أن التمر بالنسبة الى اللبن ليس مثـــالا له ولا قيمة،وهو ثانيا مخالف لقاعدة الخراج بالضمان فانها تحعل الفلة الناتحه من الحين ملكا لمن يكــون ضمان العين علبه، ومقتضاها أن اللبن للمشترى مجانا لا أن العين في ضمانه فيكون أمر المشترى برد صاع مين التمر مخالفا لها هذا ماقرره الحنفية وآثبتــوه في كتبهم الا صولبـة وهو غير صحيح لا مريـــين:

الا مسر الا ول :

أن عمل أبى حنيفة وأصحابه قد حرى على خييلاف ما قالوه،فقد أخذوابحديث رواه أبو هريرة،الذى قالوا عنه انه غبر فقيه،وهو "من أكل أو شرب ناسيا فليتيم صومه فان الله أطعمه وسقاه " وهذا الحديث مخالييية للقياس، اذ القباس يقتضى فساد الصوم لزوال ركنييه وهو الامساك وقد روى أبو حنيفة هذا الحدييث وقييال لولا الرواية لقلت بالقياس ومعنى هذا أنه لولا الحديث الذى رواه أبو هريرة لقال بفساد الصوم عملا بالقياس الذى بقضى بفساد الصوم بالا كل أو الشرب ولونسيانيا لفوات ركنه، وهذا يدل ذلالةواضحة على أن هذا الشيرط ليس معتبرا عندهيييييية.

الا مصر الثانصيني:

أن حديث المصراة رواه البخارى عن عبد اللحد بن مسعود،وعبد الله هذا لا يمكن لا ُحد أن ينكر فقاهته ومن ثم يكون شرط العمل بالحديث على فرض أنه شحصرط عند أثمة الحنفية قد تحقق فكان مقتضى ذلك أن يعمصل الحنفية بهذا الحديصحيث،

والصحيح في هذا الموضوع، أن يقال ان تحصيدك أثمة المحنفية العمل بحديث المصراة برحم الى أن هذا الحديث لم يصل اليهم أو وصل اليهم من طريق لحصصام يشتصوا بهصصام (١).

طريقة المالكية في العمل بنبر الأحصاد:

لم يشترط الامام مالك في العمل بخير الا حياد الا شرطا واحدا وهو الا يخالف حديث الا حاد عمل أهيا المدينة فان خالف رده ،فقد روى أن النبي صلى الليام عليه وسلم ،كان اذا أراد الخروج من الصلاة سليم عين يمينه ثم سلم عن شماله فنظرا لمخالفة هذا الحديين عمل أهل المدينة الذين كانوا يكتفون بتسليمة واحدة لم يلتفت اليه الا مام مالك ورده ولم يعمل به فعميل أهل المدينة به عنده مقدم على خبر الواحدلا ن عميل أهل المدينة بمنزلة روايتهم حميعا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواية جماعة عن جماعة خير من رواية

⁽۱) أصول النقه للمرحوم زكى الدين شعبان ص ٦٦

فسرد عن فسسسرده

طريقة الشافعية في العمل بخبر الواحمصد:

اشترط الامام الشافعي في العمل بخبر الواحسد صحة السند والاتصال،فلا يعمل بالمرسل من الا حاديث وهو الذي لم يذكر فيه الصحابي الذي روى عنه التابعسسي الا المرسل الذي توافرت فيه الشروط الا تيسسة .

- ١) أن يعضم المرسل بحديث متصل السند في معناه، والحجة هناللمتصل دون المرسميل.
 - ٢) أن يقوى المرسل بمرسل آخر قبله أهل العليم،
 - ٣) أن يوافق المرسل فول الصحابـــيه،
 - إن يتلقى أهل العلم المرسل بالقبــول.

فياذا وحدت هذه الشروط الا ربعة مع كون السراوء من كبار التابعين الذين التقوا بكثير من الصحابية قبل المرسييل.

وهذه الشروط قد توافرت في مراسيل سعيد بين المسيب والحسن البصريولهذا قبلها الشافعي، فقد قبل مارواه الزهري عن سعيد بن المسيب،من أن الرسول صلي الله عليه وسلم قال لا يغلن الرهن ممن رهنه،له غنميه وعليه غيرميه" ومعنى هذا أن الرهن لا يملكه المرتهين اذا عجز الراهن عن الوفاء بالدين،بل يكون باقييال

الامام المشافعي أنه أمانة عند المرتهن فاذا هلك بدون تعد منه أو تقصير في حفظة لا يسقط شيء من الديــــــن بهلاكـــــه٠

قالشافعی لم یعمل بالحدیث المرسل،وهو کمیسا قلنا ماسقط من مسنده الصحابی الا مرسل سعید بسسست المسیب،فقد قبله وذلك لا نه تتبع آحادیثه المرسلسسة فوجدها جائت متعلف من طرق آخری، أو لا نه كان لا یروی الا عن ثقة،ولهذا نراه یرفض ما روی عن عائشة قالسست آهدی لحفصه طعام وكنا صائمتین فأفطرنا،ثم دخل رسول الله صلی الله علیه وسلم فقلنا یارسول الله انسسا أهدیت لنا هدیة واشتهیناها فأفطرنا،فقال رسول الله ملی الله علیه وسلم،لا علیكما صوما مكانه یوما آخر " لا نه حدیث مرسل لا ن الزهری رواه عن عائشة وهولسسم یسمعه منها وانما سمعه من عروة بن الزبیر ولهذا كان الحكم عنده أن من شرع فی صیام یوم تطوعا ولم یتمسه لم یجب علیه قضساوه ه.

طريقة الحنابلة في العمل بخبر الواحد:

طريقة الحنابلة فى العمل بسنة الا حمصاد كالشافعية ولا مخالفة بينهما الا فى الحديث المرسحل فانهم يرون العمل به ويقدمونه على القياس كالحنفيسة والمللكيسسية •

ما يشترط في راوي الخبر الواحد:

یشترط فی الراوی الذی یروی خبر الواحد خمسـة شـروط :

- ۱) العقال : فلا يقبل خبر الواحد اذا كان السارو ى محنونا أو معتوها الا ن الشارع لم يجعلهم أهلسالا
 للتصرف في أمور أنفسهم ففي أمر الدين أولسي،
- ۲) البلوغ : حين الا دا منه المقبل خبر الصبى لا نسسه وأن كان ضابطا ربما لا يتجنب الكذب لعلمه سأنسه لا أشم عليه ،وهذا اذا كان السماع والرواية قبسسل البلوغ ،أما اذا كان السماع قبل البلوغ والرواية معيسزا بعده يقبل قوله اذا لا خلل في تحمله لكونه معيسزا ولا في روايته لكونه عاقسسلا،
- ٣) الا سلام : فلا تقبل رواية الكافر لا نه يسعى دائما
 فى هدم الدين تعصبا فيرد قوله في أموره فلا تقبيل
 روابتـــــه٠
- ٤) الضعط: وهو في اللغه الحزم،وفي الاصطاح صليرة الهمة الى سماع الكلام لئلا يفوت منه شيء وفهلم معناه الذي قصد به مع حفظه للكلام والثبات علي الحفظ الى حين الا داء بأن يعمل بموجبه بندني مع مذاكرته بلسانه ،فإن ترك المذاكرة يستورث النسيان ولا يعتمد على نفسه كأن يقول أنا لا أنساه بل يكون سيء الظن بنفسه فلا تقبل روايسة السيدي

اشتهرت غفلته بأن غلب نسيانه على حفظه لعسدم الضبسط وخلاصة ما قيل في الضبط أنه يتحقق بمعان أربعسة،

- آ) سماع الكلام حق السماع بحيث لا يفوته شيء منه لا في
 أوله ولا في وسطه ولا فسي آخصيره.
- ب) فهم معنى الكلام على سبيل الكمال، لا "ن النقـــــل بالمعنى حائـر للعالم باللفــــه.
- ج) الحفظ بغاية الطاقة ،فالمبالغة في الحفظ كافيــة،
- د) المراقبة والثبات الى حين الا دا المنهن قصصر فصلى
 شى من ذلك لا تقبل روايته اواشترط الفبط ليترجمح
 جانب المدق وكمال الفسط يكون بالوقوف علمال المعانى الشرعية اويظهمر أثره في تقديم رواية من
 عرف بالفقه على رواية غيممروه .
- ه) العدالة : والمعتبر فيها ، مالا يؤدى الى الحصور وهو رجحان جانب الدين والعقل على جانب الهصوى والشهوة ، وينتحقق ذلك باحتناب الكبائر وعدم الا صرار على الصفائر، وترك معايدل على الخسة والدنسسائة كسرقة التافة والبول في الطريق، هذه هي العدالة الظاهرة أما مستور الحال وهو من كانت عدالتسة غير ظاهرة فرواينته غير مقبولة عند أكثر العلماء لعدم الجزم بعدم الفسق في المحهول، وروى عن أسسى حنيفة قبول روايته اكتفاء بسلامته مسن الفسيق ظأفسسسوا.

هذا، واذا كان المعتبر في قبصول الروايسسة هذه الشروط،فاننا نجدها متوفرة في الأعمى والمجسرأة والعبد فتقبل روايتهم،وكذلك من تاب من الفسق والكذب تقبل روايتها التائب من الكذب المتحمد في حمديست الرسول صلى الله عليه وسلم فانه لا تقبل روايته ابدا،

ما يشترط في لفسظ الخبسمر :

يشنرط في لفظ الخبسر ما يأتسسي :

1) أن ينقل الراوى الحديث بلفظه على الوحه السحدي سمعه من غير تغيبر فيه ،واذا كان النبى صلى اللحه عليه وسلم قال،قوله ،حواباعن سوءال فاما أن يكحون الحواب مستفنيا عن ذكر السوءال كما فيي حديدي "هو الطهور ماؤه الحل ميتته" في البحر، فهسدا الجواب مستفن عن ذكر سؤال الناس"انا نركب الدحير ونخشى ان توضأنا عطشنا" فالراوى في هذه الحالية مخير بين ذكر السؤال وتصركسيه.

واما أن يكون الحواب غير مستفن عن ذكــــر السؤال كما فى سؤاله صلى الله عليه وسلم عن ـيـــم الرطب بالتمر فقال: أينقص اذا حف؟ فقيل نعم فقــال فلا اذن، فلابد فى هذه الحالة من ذكـر السؤال.

۲) اذا زاد الراوی شیئا علی ماسمعه من الرسول صلحیی
 الله علیه وسلم وکانت هذه الریادة متضمنه بیسان
 سبب الحدیث أو تفسیر معناه فهذا جائز بشهصرط آن

قوله تعالى"وأقيموا الصلاة وآتسوا السركساة"(1)، وكالحديث الذي بين المراد من الخيطين في قوله تعالى "وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الا بيض مسسن الخيط الا سود من الفجر"(٢)، فإنه بياض النهار وسواد الليل، وذلك أنه لمانزلت هذه الا ية فهم بعض الصحابة أن المراد بالخيطين فيها العقال الا بيض والعقسسال الا سود، فأخذ عقالين أحدهما أبيض والا خسر أسسسود ووضعهما تحت الوسادة ومازال يأكل وبشرب حتى تبيسن لم روءيتهما، ولما سأل النبي صلى الله عليه وسلسسم عن ذلك بين لمه أن المراد بهما بياض النهار وسواد

ب) سنه مخصصة لحام القرأن الكريم، المقصود من تخصيص الحام يتلخص في أن حكما يرد عاما في القصرأن الكريم، فتأتى السنة فتبين أن هذا الحكم يدخليه التخصيص من بعض الوحوه،أي أنه يرد عليه استثناء بوجه من الوجوه،وهذا الاستثناء له مايبرره ميسن حيث الشرع والعقل فهو اذن ليس مشابها أسيسلا لاستثناءات الا فراض الدنيوية انما هو تخصيصيص توجيه الحكمة الالهيسيسة (٣).

⁽١) سورة النساء آيليه ٧٧٠

⁽٢) سورة البقسرة آيسسة ١٨١٠

⁽٣) أصبول الا حكام الشرعيبة للدكتبور يوسف قاسبهم ص ١١٩٠

مثال ذلك قول الله تعالى" يوصيكم الله فسسى أولادكم للذكر مثل حظ الا نثيين "(۱)، فهذا حكم، فسلم في كل حالات المواريث التي يوجد فيها للمتوفللي أولاد وارثون من الذكوروالانات حيث تقسم التركة أو الباقلي منها بعد أصحاب الفروض بين الذكور والاناث سهمسسان للذكر وسهم للا تشسسي،

غير أن هذا الحكم دخله التخصيص، فبينت السنة أن القاتل لا يرث فقد قال النبى صلى الله عليه وسلم "ليس لقاتل ميراث" (٢)، ويمكن التمثيل لذلك أيضحا بقوله صلى الله عليه وسلم "لاتنكح المرأة على عمتها ولا على خالنها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أختها فانكم ان فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم "،فانه مخصصص

ج) سنة مقيدة لمطلق القرأن الكريسم، المراد من تقيد المطلق ،هو أن القرأن الكريم قد يذكر حكما مطلقا أى تسوقه الآية على اطلاقه دون شروط أو قيــــود أو ضوابط فتأتى السنة بهذه القيود والشـــرو ط والضوابـــود

⁽١) سورة النسياء آيييهُ ١١٠

⁽٢) الجامع الصفير جزء ٣ ص ١٤٣٠

⁽٣) سورة النسياء اليبه ٢٤٠

والمثال على ذلك توله تعالى " والسحسارة والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا محدت الله والله عزير حكيمهم "(۱) ،فالا ية الكريمة ذكحرت السرقة على اطلاقها فالذي يسرق خاتما من حديد يسمحي سارق،والذي يسرق خاتما من ذهب هو سارق أيضا ، لكحدن الفرق كبير بين من يسرق حاتما حديدا ودين من بسحرة خاتما من ذهب،كما هو الفرق كدير أيضا بين من بسحرة عشرة قروش ومن يسرق عشر آلف جنيه ،فهل تقطع يحسحد الحارق في جميع الحالات ؟

الا ية القرآنية تكلمت عن مطلق السرقية والعق أن السرقة محرمة في الحالين،ولكن السنة بينت،حيللت قيدت السرقة التي توجب قطع يد السارة, بتلك التلللي يبلغ فيها المسروق مقدار النصاب،وقد حددته السنللة بربع دينار من الذهب أو عشرة دراهم من الفضاة.

ومن ساحية أخرى،فان الا ية الكريمة تقسسسول "فاقطعوا أيدهما" فهل تقطع البيدان البيمنى والبيسرى"؟ أم تقطع بد واحدة فقط؟ ثم ان اللغه العربية تطلسسق كلمة بد على الذراع لل وعلى نصف الذراع الى المرفقين كما أن الكف تسملي بدا في لغة العرب،فهل يقطع اللذراع بأكمله؟ أم أن الفطع يكون من المرفق؟ أم من الرسم (٢).

⁽۱) سِورة المائــدة آيـــه ٢٣٠

⁽٢) الرسغ هو المفصل الذي بين الكف والساعد وبيــن القدم والساق ويسمى ايضا الكـــوع٠

الا ية ذكرت كلمة "أيديهما" على اطلاقها فما "ت السنة المطهرة فقيدت المطلق، حيث بينت أن السبدي يقطع هو اليد الى الرسغ فقط، أى الكف دون السماعمسد والعفد (1) وهذا القدر هو الذي يقطع من اليد اليمنسي

٣) سنة ناسخة للا ُحكام الحثابتة بالقرآن الكريم :

كقوله صلى الله عليه وسلم "لاوصية لللوارث" فان هذا الحديث نسخ الوصية للوارث الواردة فى قولله تعالى "كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيسرا الوصية للوالدين والا قربيل وهذا بناء على القول الذى يحيز نسخ القرأن الكريم بالسنللة.

٤) سنة مثبته لحكم سكت عنه القرآن الكريم:

⁽١) العفد ما بين المرقق الى الكتـــف،

⁽٢) سورة البقسرة آيسة ١٨٠٠

ويمين المدعى،وشبوت ميراث الحدة ،ورحوب صدقة الفطــر وصلاة الوتر،ورجم الزانى المحصن ووجوب الديــة علــى العاقلـــة (1).

منيزلية السنة في الاستبدلال :

السنة وان كانت أصلا من أصول التشريع الآ أن رتبتها في الاعتبار بعد رتبة القرأن الكريم فهني فني المنقام الثاني منه في الاحتجاج بها وتعرف الا حكسنام فلا يعار اليها الا اذا لم يوجد في القرأن الكريسنم نص يفي بما نريدوانما كانت السنة كذلك لا ن القنال طنيسة الكريم قطعي الثبوت، أما السنة فهي في الغالب طنيسة الثبوت، ولاشك أن القطعي مقدم على الظنسيي،

ومما يدل على أنها في المرتبة الثانية حديث معاذ والذي حاء فيه "كيف تصنع ان عرض لك قضاء؟ قــال أقضى بكتاب الله،قال:فان لم تجد،قال: فبسنة رســول الله"٠

ومما يدل على ذلك أيضا ،ماروى عن عمر بـــــن الخطاب أنه كتب الى شريح القاضى"انظر ماتبين لــــك فى كتاب الله فلا تسأل عنه أحدا ،ومالم يتبيحن لــــك فى كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه

⁽۱) عاقلة الرجل عصبته وهم القرابة من قبل الا ُب الذين يتحملون عن القاتل دية من قتله خطـــاً،

وبناء على هذا أنه اذا تعارض الكتاب والسنـة فان أمكن التوفيق بينهما وفق،والا قدم الكتـاب٠

مشحصال الا ول.، قوله صلى الله عليه وسلم "ان الميحت يعذب بعكاء أهله " فهذا الحديث معارض لقوله تعاليلي يعذب بعكاء أهله " فهذا الحديث معارض لقوله تعاليل "ولاتزر وازرة وزر أخصري" (١) ،وعلى ذلك يحمل المحديلين على أمر الميت أهله بالبكاء عليه توفيةا بينه وبيل الكتاب وقد كان من عادة العرب في الحاهلية أن المريض اذا أحس بقرب موته أمر أهله وحرضهم على البكاء عليه حتى قال أحد الشعراء،اذا مت فانعيني بما أنا أهليه وشقى على الحيب يابنت معبد، وعلى هذا لا يكون عقابه بسبب بكاء أهله عليه وانما عقابه بسبب أمره لهلليل

ومثال الثاندي، قال على الله عليه وسلم المدمدي "شاهداك أو يمينه" فان الظاهر من هذا الحديث على قبول شهادة المرأتين مع الرحل وهذا يخالف مادلللله عليه الاحية الكريمة من قبول شهادتهما مع الرجلل في قوله تعالى "واستشهدوا شهيدين من رحالكم فان للم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهلداء أن تضل احداهما فتذكر احداهما الاحليلي».

⁽۱) سورة الا سراء آية ١٥ - والا ية ١٨ من سورة فاطلر والا ية ٧ من سورة الزمللي

⁽٢) سـورة البقـرة آيــة ٢٨٢٠

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فالتوفيق بين الحديث والاسية هنا غير ممكسسن لذلك وجب تقديم الكتاب واعتباره واهدار السنة وحمدم الاعتداد بهسسسا۰

الدليــل الثالـث

الا جماع هو الدليل الثالث من أدلة التشريب الا سلامي وهو من الا دلية التي اتفق عليها جمهبور العلماء، ورتبته في الاستدلال به ومعرفة الا حكام منه بعد الكتاب الكريم والسنة المطهبورة •

تعريسف الاحمساع:

التعريف اللفوى : يطلق الاجماع في اللغـــــة

على معنييسن :

الا ول و العزم والتصميم على الا مر قال تعالى حكايدة السبب على الا مردقال تعالى حكايدة عن نوح عليه السلام "فأجمعوا أمركم وشركا كما "(١) أي أعلى وغيرهوا عليستسبه و المردوا عليستسبب المردوا علي المردوا علي المردوا علي المردوا الم

وقال صلى الله عليه وسلم "لاصيام لمن لا يجمع الصيام من الليل" أى يعزم ويصمم عليه ٠ الثانيي٠٠ الاتفاق على الا ُمر "يقال أحمح القوم علييي

والفرق بين المعنين أن الاجماع بالمعنى الأول يتصور من الواحد،وبالمعنى الشانى الايتصور الا مــــن اثنيــن فأكثـــــر٠

(۱) سورة يوندس آيدددهُ. ۷۱۰

كذا، اذا اتفقوا عليـــه٠

التُعريبة الاصطلاحيين :

وأما في الاصطلاح،فهو اتفاق المجتهدين من أشمسة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور بعد وفاته على حكـم شرعـــــي٠٠

فاذا وقعت حادثة في عصر من العصور ولا حكسهم لها في الكتاب أو السنة ،وعرضت على حميع مجتهدي هسدا العصر الذي وقعت فيه ،فأجمعت كلمتهم فيها على حكسه واتفقوا عليه سمى هذا الاتفاة, اجماعا،واعتبر اجماعهم على حكم واحد فيها دليلا على أن هذا هو الحكم الشرعي في الواقعة قال صلى الله عليه وسلم "لاتحتمع أمتى على ضلالـــــة"

أركنسان الاجمسساع:

لابد لتحقق الاجماع من أركان خمسة وهى :

الركن الا ول ول ول ول ولا أن يكون الاتفاة، من المحتهدين حميميا دون نظر الى سواهم فلا اعتبار لرأى العامى سواء كيان موافقا لهوالاء المجتهدين أو مخالفا لا نه ليس أهيلال للنظر في مدارك الا حكام الشرعيية

وعلى هذا لو خلا بعض العصور من المحتهدين لـــم يتحقق الاجماع ،واذا وجد عدد منهم في أي زمن تحقــــة الاجماع باتفاقهم مهما كان عدد المجتهدين عند الجمهور، الركسن الشانسي، أن يكون الاتفاق من جميع المجتهدين وسيد والمحسر الذي وقعت فيه الحادثة على حكم واحد. الحلي التفق مجتهدو مصر والعراق والحجاز على حكم واحد في حادثة من الحوادث ولم يوافقهم على هندا الحكيم مجتهدو الحزائر مثبلا لا ينعقد الاجماع شرعبا لان الاجماع لا ينعقد الا بالا تفاق العام من حميع المجتهدين الموحودين في جميع الا تظار في عصر الحادثة التيبين

فمهما قل عدد المخالف لا ينعقد الا ُجمسياعلاءَن الصواب كما يحتمل أن يكون في جانب الكثرة يحتمل أن يكون أن يكون ما أتفة عليه الكثير حجة قطعية لاحتمال الخطيسيا .

ومن العلماء من يرى تحقق الاجماع بإتفاة، أكثر المحتهدين مع مخالفة الا ًقل،ومنهم من يصرى حميت ولكنهلا يسميه اجماعا (١).

الركين الشاليث، أن يكون المجتهدون من أمة محميد وسلم الله عليه وسلم فلا يعد اتفاق المجتهدين من أمية غيره من الا نبياء السابقين اجماعا شرعا،وهذا عليهم فرض وجود المحتهدين في اتباع أولئك الا نبياء عليهم

⁽¹⁾ الا حكسسام للا مسدى جسز، ١ ص ١٢٠٠

الصلاة والسلام،وذلك لقيام الا دلة على اختصاص الا مسسة المحمدية بالعصمة عن الخطأ عند الاتفاق بخلاف غيرهــم من الا مــمـم (١).

الركان الرابسسيع والماء الله عليه وسلم الالا وجود للاجماع فلل الرسول على الله عليه وسلم الالالا وجود للاجماع فلل حياة الرسول على الله عليه وسلم الما أن يوافق المحابة المجمعيان أو يخالفهم فان وافقهم على الحكم الذى أجمع عليل المحابة ثبت الحكم بالسنة لا بالا حماع وان خالفهلم المحابة ثبت الحكم بالسنة لا بالا حماع وان خالفهلم المحابة ثبت الحكم الدى أجمع عليل المحابة ثبت الحكم الدى أخماع وان خالفهلم المحابة بالمحتهدين حكم والمحكم الذى اتفق عليلل والوجلوب والحرمة الماد التفقوا على حكم لفوى أو عقلى لا يكلون والحرمة الماد والوجلوب المحتهدين حكما شرعيا كالمحق والفساد والوجلوب والحرمة الماد التفقوا على حكم لفوى أو عقلى لا يكلون الفاء يفيد الترتيب والتعقيب وأن "ثم" تفيد الترتيب مع الشرفيي العالم على حدوث العالم

أنسواع الاحمسساع:

للا جمــاع نومـــان :

- آ) الاجمياع الصريبيي ب) الاجمياع السكوتيين
- (۱) أصول الفقه الاسلامي للمرحوم زكي الدين شعبان ص٨٠

الاجمساع الصريست :

هو اتفاق جميع المجتهدين على حكم واحد فسسى المسألة المطروحة بابداء كل فرد منهم رأيه بالقسسول أو الفعلللمسل

أما القول فالا مر فيه واضع،وذلك كأن يجتمسع أهل الاجتهاد في مجلس واحد وتطرح عليهم المسألة التي يراد معرفة الحكم فيها فتتفق كلمتهم على حكم في تلك المسألة صراحة ،وأما الفعل،فهو قضاء المجتهد فليل المحادثة المطروحة بقضاء أو سفتوى،ثم يجيء مجتهست آخر تعرض عليه نفس الحادثة أو مثلها فيقضي فيهسسا بما قضي الا ول،أو يفتى فيها بفتيا الا ول ثم يحسيء محتهد ثالث فيفعل ذلك وهكذا حتى يتفق على الرأىفيها حميع المجتهدين في ذلك العمسسر،

الاحمساع السكوتسسى :

هو أن يبدى بعض المحتهدين رأيه في مسألة مسن المسائل ويعلم به باقى المجتهدين في عصره ،فيسكتــون ولا يكون منهم اعتراف ولا انكار صحراحـــة٠

حجيسة الإجمساع الصريسسح:

اختلف الفقها ً في حجية الاجماع المريح علىسسى مذهبيسن : أحدهما ، وهو مذهب الجمهور وهو ولاء قد ذهبوا الى أنسه حجه ويجب العمل بمقتضـاه ٠

وثانيهمــا٠٠ وهو مذهـب النظـام والخوارج والشيعــة وهوالاء قد ذهبوا الى أنه ليس بحجـة٠

الا دلـــة :

استدل الجمهور على ماذهبوا اليه بمايأتى : أولا و تعالى تعالى ومن يشاقق الرسول من بعللله ما بعلل المو عمنين نولسله ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المو عمنين نولسله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا "(1).

ووحه الاستدلال من الا ية الكريمة،أن الله تعالى جمع بين مشاقة الرسول صلى الله عليه وسلم واتبساع غير سبيل الموعمنين في الوعيد حيث قال "نوله ماتولسي ونصله جهنم" فيلزم أن يكون اتباع غير سبيل المؤمنين محرما،مثل مشاقة الرسول، لا نه لولم يكن محرما لعساحمع في الوعيد بينه وبين المحرم الذي هو مشاقسسة الرسول صلى الله عليه وسلم فانه لايحسن الجمع بيسن حلال وحرام في الوعيد واذا حرم اتباع غير سبيسسل المؤمنين وجب اتباع سبيلهم،اذلا واسطة بينهما،ويلسزم من اتباع سبيلهم أن يكون الاجماع حجة ،لا ن سبيسسل

⁽۱) سوارة النساء آيسسة ۱۱۵۰

قال، تعالى "قل هذه سبيلى أدعو الى الله على بصيــــرة أنا ومن اتبعنـــى"،

شانيسا ١٠٠قوله تعالى "واعتصموا بحبل الله جميعسسسسا ولاتفرقوا "(١).

ووجه الاستدلال من الا ية الكريمة ،أن اللــــــة سبحانه وتعالى، نهى من المتفرق بقوله تعالى ولاتفرة لوا" ومخالفة الاحماع تفرق فتكون مخالفته منهيا عنهلل عنهلا واذا كانت المخالفة منهيا عنها تكون خراما ،لأن النهئى يقتفى الحرمة واذا كانت حراما كان الاحماع حجة ،لا نله لو لم يكن حجة لما كانت مخالفته حـــراما .

ثالثا، استدل الجمهور على ماذهبوا اليه بالسنصيصة فقالوا: ثبت من طريق التواتر المعنوى عن النبى صلصى الله عليه وسلم، مايفيد عصمة الامة عن الخطأ وأنها لا تحتمع على ضلالة ، وهذا موجب لصدقها قطعا فيكون قولها حجمة من ذلصصاك،

قوله على الله عليه وسلم، لاتجتمع أمتى على على خطأ لل لاتجتمع أمتى على ضلالة لل سألت الله تعالىلى أ ن لاتجتمع أمتى على ضلالة فأعطانيها لله يد الله مع الجماعة من شلا شد المالنار، سارأه المسلمون حسنا فهو عند الللله حسن، وغير ذلك كثير فهذه الا حاديث وأن لم تكن متواترة باعتبارها آحادا لله أن القدر المشترك لينهما وهلو

⁽١) سورة أل عمىران آيسه "١٠٣٠

عصمة الا مة عن الخطأ متواتر والمتبواتير المعنسبوى كالمتواتر اللفظى في افادة العلم لمايدل عليه وأما النظام ومن معه فاستدلوا بمايأتي:-

أولا. قوله تعالى "ياأيها الذين آمنوا أطيعوا اللسه وأطيعوا اللسه وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه الى اللسه والرسول ان كنتسم توءمنسون باللسه واليوم الا فسيسر "(1).

ووجه الدلالة من الا ية ظاهر فان الله تعالى أمر بسرد المتنازع فيه الى الله ورسوله ،ولم يأمر برده السبى الا مة ،فكان ذلك دليلا على أن قولها غير معتبسر فسلا يكون حجة ويجاب عن ذلك،بأن الا ية حجة عليكم وليسبت حجة لكم لا ن حجية الاحماع من المتنازع فيها ،فيحسب ردها الى الله ورسولة ،وبالرد اليهما يتبيسسن أن الاجماع حجة ،فنحن قد عملنا بالا ية وأنتم لم تعملسوا بهسساه

ثانيا • • تصويب النبى صلّى الله عليه وسلم لمعاد حبّ بعثه الى اليمن ، مع أنه لم يذكر الاحماع من المراجما التى يرجع اليها في الحكم وذلك ممايدل على أن الاجماع ليس حجة ، والا لقال الرسول عليه الصلاة والسلام لمعالً "لقد تركت الاجماع فعليك الرجوع اليحمة" •

⁽¹⁾ سورة النسلاء آيلة ٥٥٠

ويجاب على ذلك بآن النبى صلى الله عليه وسلم انما صوبه لا نه آتى بالا دلة التى يمكن العمل بهللة في دلك الوقت والتى تعتبر حجة في زمنه عليه الصلاة والسلام ،والاجماع لا ينعقد في حياته فلايكون حجلة لا ن الحجية وصف له والوصف لايتحقة بدون الموصوف.

شالشا ١٠٠ بأن الا مة الاسلامية أمة كغيرها من الا مصلم وقول غيرها لا يعتبر حجة فقولها لا يكون حجة كذلك لعدم الفارق.

ويجاب عن ذلك بايحاد الفارق وهو أن الامسسم السابقة لم يوحد من الادلة مايوحب صدقها،بخلاف الامسسة المحمدية فان الدليل على صدقها وعصمتها من الخطسسا موجود،وقد سبق بيانسسسه (۱).

بعد هذا يتبين لنا،أن المخالفين في حميسسة الاحماع لم يتمسكوا بشيء يصلح للا ستدلال به علىماذهبوا اليه،وأن ماتمسك به الحمهور صالح للاحتجاج به علىسى ماذهبوا اليه فيكون هو الراحح الذي يحب الا عتملساد عليه وعدم الإلتفات الى مايخالفلسلسه،

⁽۱) أصول الفقه للمرحوم محمد أبو النور زهير جزء ٣ ص ١٩١٠

حجيسة الاجماع السكوتسسى :

قلنا أن الاجماع السكوتي هو أن يبدى بعسمة المجتهدين رأيه في مسألة من المسائل ويعلم به باقي المحتهدين في عصره افيسكتبون ولايكون منهم اعتماراف ولاانكار صراحة ا

ولايعتبر هذا احماعا سكوتيا الا اذا توافــرت الا مــور الا تيــــة،

- ان يكون السكوت مجردا عن علامة تدل على الموافقة أو المخالفة،فان وجد مايدل على الموافقة على الحكم لم يكن اجماعا سكوتيا بل اجماعا صريحيا وان وجد مايدل على المخالفة لم يتحقق الاجمياع أصييلا.
- ۲) أن يكون ذلك السكوت بعد مضى فترة كافية للبحيث
 في المسألة وتكوين الرأى فيها عادة .
- ٣) أن تكون المسألة من المسائل التى يحوز الاجتهاد فيها وهى التى يكون الدليل الوارد فيها ظنيسا أما اذا كانت من المسائل التى لايچوز فيهسسا الاحتهاد،وهى التى يكون الدليل الوارد فيهسسا قطعيا فان افتاء بعض العلماء فيها برأى علسسى خلاف الدليل الوارد فيها وسكوت باقى المحتهديسن لايحتبر دليلا على الموافقة على ذلك الحكم،وانما يعتبر من قبيل الاهمال لقول ذلك القائل وعسسدم

الاعتسداد برأيسسه،

هذا وقد اختلف العلماء في حجيسة الاجمعيساع السكوتي على شيلاثينة أقسيسوال :

القسول الا ول :

أن الاجماع السكوتي حجة الا ن السكوت في مقيام البيان وماينبغي لمجتهد يسمع بحكم مخالف للشريعية في نظره أن يسكت بل لابد له أن يعترض واذا للسلم يعترض فمعنى ذلك أنه موافق على هذا الحكم اوقد جمسرت العادة أن يتعدى للافتاء أكبر القوم افسكوت الباقيسين محمول على الموافقة .

القصول الشانسيسي :

أنه ليس بحجة ،لا "ن الساكت لا ينسب له قول كها أن السكوت،قد تكون له أسباب لا نعرفها ،واذن فلا بعسب أن يبنى على هذا السكوت حكم شرعى تكون له حجيدة ويصير واجب الاتباع خاصة أن الحكم الشرعى في هسسده المسألة تد يكون محتاجا الى ترو واعمال فكر واعسادة نظر، فالسكوت هنا ليس موافقه بل لاظهار المخالفسية بعد البحث الهادي وفسى الوقت المسلائسيسيم .

القصول الثالصححث:

آنه حجة ولا يكون احماعا، الأن الاجماع هو اتفاة، كل المجتهدين ولم يتحقق الاتفاق من الكل، الأن السكوت خوف ليس رضا من الساكت لاحتمال أن يكون منشأ السكوت خوف الضرر أو مهابة القائل أو أنه لم يحتهد في المسألة المطروحة فالسكوت لايدل على الرضا والموافقة ولهسسدا قال الشافعي رضي الله عنه لاينسب لساكت قول فينتفسي الاحماع ولكن نفي الاجماع لاينفي الحجية الأن الاحمسام خاص والحجية عام ،ونفي الخاص لابوجب نفي العسسسام فيكون قولهم حجة من حيث انه رأى مشتهر لم يوجد مسن ينكره ،والعلماء كثيرا مايحتجون بمثله فانهم يحتجون بقول الصحابة اذا لم يعرف له مخالف وليس هذا أقسل شأنا من خبر الواحد أو القيساس،

والرأى الراجح في هذه المسألة ماقاله الدكتور يوسف قاسم،وقد أعجبنى،رأيده فقال والذي يظهر للللي والله أعلم لل أن الحكم في المسألة المعروضة أن كنان صادرا من أحد كبار الصحابة في حضرتهم فانه يمكلسان امتيار السكوت موافقة فيكون اجماعا منهم رضى اللله عنهم،وأما بعد عصر الصحابة والمحتهد أبدى رأيلله في المسألة المعروضة وليس هنالك من وسائل النشسلسر مايفيد سرعة وصول الحكم لباقي المحتهدين و

فان هذا يجعلنى أتوقف كثيرا عن القصول بمسسا يسمى بالا جماع السكوتى،خاصة وقد أسرف البعض ُ فلسبى الاستدلال به وهو محل خلاف كبيصر (١).

امكسان الاحمساع ووقوعسسسه :

اختلف العلماء في امكان الاجماع ووقبوعــــه علـي توليــــن :

القسول الأول :

وهو للنظام من المعتزلة وبعض الشيعة وهــوُ٣٦ يرون أن انعقـاد الاجمـاع غير ممكـــن٠

القصول الثانيييي :

وهو لجمهور العلماء وهولاء يرون امكان انعقاد

: الا دلــــة

أدلة القول الأول :

استدل أصحاب القول الأول على عدم امكــــان انعقاد الاحمـام بما يأتــــى :

- ١) الاجماع لا يتصور الا باتفاق حميم المجتهدين في عصر
 - (۱)أصول الاحكام الشرعية للدكتور يوسف قاحم ص ١٣٥ ، ص ١٣٦٠

من العصور على حكم شرعى وذلك الاتفاق لا يتحقــــة الا بمعرفة كل واحد من المجتهدين ومعرفة كل واحمد مــن المجتهدين متعذرة فالمحتهدون كثيرون متفرقاون فـــى البلاد النائية والاماكن البعيدة .

علَى أنه لو فرضنا أنه تيسر الاجماع بكل مجتهد وتيسر سماع قوله ورواية فعله فقد لا يفيد ذلك اليقين بأن ماسمع منه ومافعله يعتقده لحواز آن يكون هـــذا صادرا على خلاف مايعتقد لفرض من الا فــراض.

ولوفرضنا اعتقاد ماسمع منه ومافعله فما الذي يمنع من الرحوع عن هذا الرآى قبل أخذ رأى الباقيلين لشبهة عرضت له وبذلك يكون مخالفا للباقين وفي حالمة وجود الاختلاف لا يتحقق الاجمللياء

٢) الاجماع لابد له من دليل يدل عليه وهذا الدليل اما
 أن يكون قطعى الدلالة على الحكم أو ظنى الدلالية .

فان كان قطعى الدلالة ،فمن المستحيل عصادة أن يخفى على المسلمين دليل قطعى شرعى وعلى ذلك يكسدون الاعتماد على ذلك الدليل القطعى الشرعى،وليس ثمصحة حاجه" الى الاجماع وان كان الدليل ظنيا،فمن المستحيل أن يصدر اجماع عن الدليل الظنى،لا ن الدليل الظنسسى لابد وأن يكون مشسسارا للاختصصلاف.

أدلة القسول الشانسسسى :

استدل الجمهور على ماذهبوا اليه سالواقسيسم فقالسسوا،

لقد وقعت احماعات كثيرة كالا حم ع على اعطاء الحدة السدس في الميراث والاجماع على تحريم الجمعيم بين المرأة وعمتها وخالتها،والاجماع على بطلان تعسروج المسلمة بفيصر المسلمسسم،

فهذه الاجماعات الواقعة بالفعل دليل قاطع على امكان انعقاد الاجماع لذلك كان القول سامكان انعقاد الاجماع هو الراجسيح،

لا أن دليل القول الاول لاينطبق على جميع العصور ففى عصر الصحابة كان المحتهدون معروفين مشهوريسسسن لقلتهم واجتماعهم في مكان واحد تقريبا فيسهل الحالة هذه العلم بأشخاصهم والوقوف على آرائهسسم،

الا ترى أن أما بكر وعمر رضى الله عنهما حرما على كبار الصحابة الخروج من المدينة الا للحاجمية الشديدة ومثل هذا العصر لابنيغى لمنصف أن ينكممير الإجماع فيه ، أما بعد هذا العصر فمن الممكن الوقيوف على آراء المحتهدين، خصوصا في هذه الا يام بواسطممية السفارات الموجودة في كل بلد من البحميلاد.

أما دليلهم الثاني فلا يتفق مع الحق في شـي، الاً و قد الدليل القطعي يمنع عن الاجمام قــيول الا يستند التي دليبــل،

فرضنا أن الدليل قطعى،أفلا يحوز أن يكسمون الاجماع آتيا على وقفه ومؤكدا له و مغنيا عن البحسث والالتفات اليه بعد ذليسمسك،

أما قولهم ان الدليل الظنى لابد أن يكسسون مثارا للخلافات،فهذا غير مسلم، لا ن كثيرا من الا دلسسة الظنية ماهو واضح الدلالة بحيث لايترك مجالا لاختسسلاف الرأى فيسسسه،

سنسد الاجمسساع :

ذهب عامة العلماء الى أن الإجماع لابد له مسن مستند (۱) يعتمد عليه ،لا ن الرسول صلى الله عليه وسلم لايقول ولايحكم الا عن وحى قال تعالى وماينطق عصصصن الهوى ان هو الا وحى يوجصصي (۲)

فاذا كان هذا شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم، اذ كان لايصدر حكما ولا يقول قولا الاعهن وحسسي يستند اليه فالا مة أولى بذلك فيحب ألا تحمع على حكم الا عن دليل من كتاب أو سنة تستند اليه الا نها ليست آكد من النبى صلى الله عليه وسلم ولا أدرى بسسروح

⁽۱) مستند الاجماع هو الدليل الذي يعتمد عليه المجتهدون فيما أحمعوا عليسسسه،

⁽٢) سورة النجـم آيــة ٣ ، ٤ ٠

الشريعسسة منسسسه،

وذهب عدد قليل من العلماء الى أن الاجمبسساع ينصقد من غير مستند،وذلك بتوفية الله المحتهدين الى اختيار الصواب من غير مستند،ولاأدا على ذلك من وقسوع الاجماع على أحرة الحمام وأحرة الحلاق من غير دليل،

والراجع رأى العامة من العلما "، لا "ن الدليسل الاحماع على أحرة الحمسلاق الاحماع على أحرة الحمسلاق لم ينقلا الينا استفنا "عنهما بالا "جماع ، ولا "ن الاحمساح بدون المستند يودى الى القول بالرأى في دين اللسسه والى احداث تشريع حديد بعد الرسول صلى الله عليسسه وسلم وذلك غير حمائسسيز (۱).

اجمساع سنسده الكتاب والسنسسة :

لا خلاف بين العلماء القائلين بأن الاجماع لابسد له من سند،في جواز كون السند كتاب الله وسنة رسسول الله صلى الله عليه وسلم ٠

أما الكتاب، كاحماع الصحابة على منع تقسيم الا راضي التي استولى عليها المسلمون بالقهر والغلبة فهسسذا الاحماع سنده قوله تعالى ماأفا الله على رسوله مسن أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامسسسي والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الا غنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه ومانهاكم عنه فانتهسوا

⁽١) أصول الفقه للمرحوم محمد زكريا البرديسي ص ٢١٨٠

واتقوا الله ان الله شديد العقاب للفتراء المهاجرين الذين آخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغيون فضيلا مين الله ورشواناوينصرون الله ورسوله أولى فلهم الصادقييون والذين تبوأوا الداروالايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولايجدون في صدورهم حاجه مماأوتواويو شرون علي أنفسهم ولوكان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هيم المفلحون والذين جاموا من بعدهييم "(1).

يروى أن عمر رضى الله عنه لما رأى مسسسدم قسمة الا راضى التى فتحت عنوة ، جمع الصحاحة رضوان الله عليهم واستشارهم فيما يرى فاحتدت المناقشة بينهم فى اقرار هذا الرأى أو عدم اقراره واستمروا يتناقشسون يومين، وفى اليوم الشالث خرج اليهم عمروقال، وحدت في كتاب الله تعالى ماأستغنى به عن رأيكم وتلا الا يسات السابقات الى قوله تعالى "والذين چا وا من بعدهسم" ولاتكون الغنيمة للذين جا وا من بعدهم الا بوضع الخراج على الارضو الحزية غلى الناس، فلوقسمت بين الفاتحين لسم يكن ثمت شي اللذين جا وا من بعد وعندئذ أحمع الصحابة رضوان الله عليهم على رأى عمر ولم يخالف الا نفسسسر قليل كبلالوسلمان على أن المبسوط نقل أنهما ندما على المخالفة ورجعا الى رأى عمرسسر (٢).

⁽¹⁾ سورة الحشس الا يسسسات ٧ - ١٠٠

⁽٢) انظر فتح القدير باب الفنائم وقسمتهــا٠

ومن الاحماع الذي سنده الكتاب تحريبم الحبيدة فقد انعقد الاجماع على تحريم الجدة،واستند في دليبيك الى قوله تعالى "حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكيبيبم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكيبم"،فالمراد بالا ُم فيليبي

احمياع سنبده السنبية:

وكما يكون سند الاجماع الكتاب يكبون سنسسبد الاحماع السنة ،فقد أحمح الصحابة رضوان الله عليهسام على اعطاء البجدة السدس في الميراث، مستندين في ذلسك الى ماروىأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس فقد قال المغيرة بن شعبة سمعت رسول الله صلى اللسه عليه وسلم يعطيها السدس وشهد معه على ذلك محمد بسبن عليه وسلمة ومن ذلك احماع الصحابة رضوان الله عليهم علىي تحريم الحمع ببن المرأة وعمتها وخالتها ،فان سند هذا الإجماع قوله صلى الله عليه وسلم "لاتنكح المرأة على عمتها ولا على أبنسسة عمتها ولا على أبنسسة

هل يصلح القياس أن يكون سندا للاحماع :

لقد اختلف العلماء في ذلك فقد ذهب البعض الى عدم صلاحية القياس لا ن يكون سندا للاجماع، واستدلوا على ذلك بأن القياس ليس أمرا مجمعا عليه فكيف يكون أصلا

للاجماع،ولا تنه لميرد أن الصحابة رضوان الله عليهسم بعد الرسول صلى الله عليه وسلم أجمعوا على أمر بنسى على غير الكتاب والسنسسسة،

وذهب أكثر العلماء الى صلاحية القياس مطلقسا لا أن يكون سندا للاجماع الا أن القياً سندليل من الا دلسسة الشرعية فيجوز أن يكون سندا للاجماع شأنه شأن بقيسة الا دلسسسسة .

ولا أن الصحابة رضوان الله عليهم قدد أجمعسوا على خلافة أبى بكر قياسا على تقديمه فى السلاة حتصى قبال جماعة منهم : رضيه رسول الله صلى الله عليصصه وسلم لا مر ديننا، أفلا نرضاه لدنيانا ؟كما أجمعوا فصى زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه على جلد شاربالخمس شمانين جلدة قياسا على حد القذف، حتى قال على فحصى ذلك انه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افتصرى وعلى المفترى شمانيسون "٠

هذا ومثل القياس في ذلك المصلحة الصرسليية عند من يقول بحجتها،فانه يحوز أن تكون سنداللاجمياع وقد وقع ذلك فهلا واليك بعض الإمثلة على ذليك،

1) أن عمر بن الخطاب أشار على أبى بكر رضى اللبيسة تعالى عنهما بجمع القرآن الكريم في مصحف واحسسد فتردد أبو يكر أول الا مر وقال ،كيف نفعل شيئا لبيم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال عمر:أنسه والله خير ومصلحة للاسلام ومازال بأبى بكر حتى اقتنع وأمر بجمع القرأن الكريم في مصحف واحد،ووافقهما على ذلك سائر الصحابة فهذا الاجماع من الصحابة ليس لبيه سند الا المصلحة ،ولا أدل على ذلك من قول عمر رضى الله عنه "انه والله خير ومصلحة للاسلام" بعد أن قال أبسو بكر رصى الله عنه "كيف نفعل شيئا لم يفعله الرسسول صلى الله عليه وسلسسيم".

آن الا دان لصلاة الجمعة كان آذانا واحدا في زمسن النبي على الله عليه وسلم وزمن ابني بكر وعمر،وكسان يفعل بين يدى الخطيب اوعلى باب المسجد،ولما كشسسر المسلمون في عهد عشمان رضى الله عنه واتسع العمسران بالمدينة زاد آذانا آخر وجعله على دار له بسسسوق المدينة،وهو الا دان الذي يفعل الان فوق المآذن عنسد دخول وقت الصلاة،وذلك لعلمه بأن الا دان انما شسسرع لاعلام الناس بالصلاة ولو اقتصر على الا دان الذي كسان يفعل في عهد الرسسول وأبسى بكسر وعمسر لمسسائدي الا دان المقصود منه ولفاتت الصلاة على كثير مسن المسلمين البعيدين عن المسجد،وقد وافق الصحابسسة عثمان على ذلك،وليس لهم مصلحة في ذلك الا المصلحسة ودفع المفسدة التي كانت تشرتب على بقاء الا مر علسي ودفع المفسدة التي كانت تشرتب على بقاء الا مر علسي

حكم الاحمساع المستند التي المصلحسسة:

وأذا صح أن تكون المصلحة سند اللاجماع فــان الاجماع الذي يكون مستندا اليها لا يكون دليلا مستمــرا بل ينقطع بانقطاع المصلحة ،فهو حجة مادام محســلا للمصلحة فاذا أصبح لا يحصلها تجوز مخالفتــه وعــدم الرجوع اليه ،فهانحن أولاء نرى الا شمة الا ربعــــة المحتهدين لايجيزون شهادة القريب على قريبـه والزوج على زوجته والعكس محافظة على حقوق الناس من الضياع وقد كان ذلك حائزا باجماع الصحابة رضوان الله عليهم فالا ثمة الا ربعة خالفوا هذا الاحماع ولم يرجعوا اليه فالا ثمة أصبح لا بحصل المصلحة التي اعتمد عليها.

وهذا سعيد بن المسيب وعروة بن الزبيروغيرهما من الفقها و السبعة يفتون بحواز التسعير محافظة علي أموال الناس ومصالحهم مع سبتن الاجماع من الصحابة على تصرك التسعير

الدليسـل الرابــــع القيــــاس

تمريف القيساس:

القياس في اللغة" : يطلق على تقدير شيء بشيء آخر،فيقال قست الارض بالعثر أي قدر تهابــه .

ويطلق أيضا على التسوية بين الشيئين ســوا٬ كانت حسية ،كقول القائل:قست هذه الورقة بهذه الورقـة بمعنى سويتها بها،أو معنوية كقول القائل،فــــلان لايقاس بفلان،أى لايسوى به في الفضل والشــرف٠

وفى اصطلاح الا صولييسسن:

الحاق أمر لم ينص على حكمه في الكتاب أو السنة أو الاجماع بأمر نص على حكمه في أحدهما لا شتراكهمـا في علـــهُ الحكــــم،

بيــان هـذا:

أنه اذادل الكتاب أو السنة أو الاجماع عليي حكم وعرف المجتهد العلة التي لا ُجلها شرع هذا الحكم بطريق من الطرق التي تجرف بها علل الاحكام ، شيئا آخر لم يرد حكمه في واحد من الادلة الثلاثيث ولكن توجد فيه تلك العلة ،فانه يغلب على ظنه اشتراك المنصوص عليه وغيره في الحكم بناء على اشتراكهميا في العلة ،وعندئذ يلحق مالم يرد فيه نص بماورد فييه في العلة ،وعندئذ يلحق مالم يرد فيه نص بماورد فييم النص ويسوى بينهما في الحكم ،فهذا الالحاق يسميي النص حكمه يسميي عندهم بالا صل أوالمقيس عليه ،ومالم يرد النص بحكميه عندهم بالا صل أوالمقيس،والمعنىالذيلا جله شرع الحكيم في المختيم العنص بعكمية في المنصوص عليه يسمى بالعلة واليسك بعن الا مثلية

التسي المتوضيدة السيدك الما

ا) قال الله تعالى "ياأيهاالذين آمنوا انما الخميسر والميسر والانصاب والا والا ولا والم رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون انما يريد الشيطان أن يوقع بينكيم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكير الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهدون"(1).

فهذا النص الكريم يدل على تحريم الخمر مسسع بيان المحنى الذى يدعو الى هذا التحريم وهومايترتسب على شربها من المفاسد الدينيةوالدنيوية ،وأى مفسسدة أعظم من ايقاع العداوة والبغضاء بين الناس، وهمسسا السلاح القاتل للراحة فى هذه الحياة والخمر عنسسسد بعض الفقهاء اسم لشراب خاص وهو المتخذ من عصيرالعنب من غير طبح بالنسسسار،

وعلى هذا لا تكون الا ية متناولة لغيره مــــن الاشربة الاخرى كالنبيذ ونحوه ولكن هذه الا شربة يترتب على شربها مايترتب على الخمر من المفاسد التىبينها القرأن، فتكون ملحقة بالخمر في حكمه وهو الحرمــــــة بطريق القيــــاس،

فالخمر في هذا المثال أصل أومقيس عليـــــه والنبيذ فرع أو مقيس،وابقاع العداوة والبغضاء بيــن الناس علة ،وتحريم الخمر حكم دل النص عليه ،وتحريــم النبيـذ هو الحكـم الثابـت بالقيـــاس،

⁽۱) سورة المائدة آيتــا ۹۰ ، ۹۱.

٣) قال رسول الله صلى الله عليه وسلمز"لا يستسحرث القاتباً،فهذا الحديث يدل على حرمان القاتل مستسمن الميراث والعلة فى هذا الحكم أن القاتل قصداستعجمال شىء قبل أوانه فيرد عليه قصده ويعاقب بحرمانه...

فاذا قتل المعوصي له المعوصي كان قياميسدا الاستعجال الشيء قبل أوانه كالوارث اذا قتل مورشيسه فيحرم من الوصية بالقياس عليه الاشتراكهما في عليسة الحكم، فقتل الوارث المعورث أصل أو مقيس عليه ،وقتيل المعوضي في المعوضي في المعوضي في العلم أوانه هو العلة التي الأحليا شرع الحكييس في الاصل وهو الحرمان من الميراثو حرمان المعوضي ليه في هذه المعورة هو الحكم الشابت بالقيليساس،

٣) قال صلى الله عليه وسلم "المو من أخو المو مسن فلا يحل للمو من أن يخطب على خطبة أخيه أو يبتاع على بيع أخيه حتى يدر أى يتسرك"، فهذا النص الشريف يحسرم على الشخص أن يخطب امرأة قد سبقه غيره الى خطبتهسا أو يشترى شيئا قد رغب غيره فى شرائه ، والعلة فى هذا التحريم ظاهرة ، وهى أن هذا العمل يو الذى ذلك الغيسسر ويودى الى القطيعة والعداوة وخلق الضغينة فى النفوس واستئجار الشخص على استئجار غيره لم يرد النميحكمه لكن توجد فيه على استئجار غيره لم يرد النميحكمه مثل حكمه لاشتراكهما فى العلة التى لا علها شرع الحكم فى المنصوص عليه فيكون حكمهمة فى المنصيصوص.

فخطبة المرأة التى خطبها الفير أو شراء الشي الذى رغب الفير فى شرائه أصل أو مقيس عليه والاستئمار على استئمار الفير فرع أو مقيس والايذاء والقطيعية وخلق الضفيضة فى النفوس هى العلة التى لاحلها شيرع الحكم فى الاصل، وتحريم الاستئمار على استئمار الفيسر هو الحكسم الثابت بالقيصصصاس، ٤) فى القوانين الوضعية شبت أن الورقة الموقعى المسلم ال

فانت ترى أن الواقعة التى لا نص فيها قسسد وحدت فيها العلة التى هي مناط الحكم في الواقعسسة التى ورد فيها النص فنقلنا الحكم من الواقعة المنصوص عليها الى الواقعة التى لانص فيها لتساوى العلسسسة في كل منهمسسساه

ححيــة القيــاس:

اختلف العلماء في حجية القياس على قولين : القول الا ول :

وهو لجمهور العلماء وهوّلاء قد ذهبوا الصبى أن القياس أصل من أصول التشريع ودليل على الاحكام الشرعية العمليــــة،

القسول الثانسين :

وهو للنظام والظاهرية وبعنى الشيعة وهولاء قصد ذهبوا الى أن القياس ليس بحجة ،فلا يسوغ استنبــــاط الاحكام منــــه.

ولكل من القولين أدلة على ماذهب اليـــــه نذكرها فيمايلـــى :

أدله القول الأول:

استدل أصحاب القول الا ول وهم الحمهور على ماذهبوا اليه بالكتباب والسنسة والاجماع والمعقبول ،

اما الكتاب، وفقد استدلوا بآيات كثيرة منها،

۱) قال تعالى "هو الذى أخرج الذين كفروا من أهـــل

الكتاب من ديارهم لا ول الحشر ماظننتم أن يخرجـــوا

وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم اللسحه
من حيث لميحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخرــــون

بيوتهم بأيديهم وأيدى المجوّمنين فاعتبروايا أولـــهى

الا "بهــار" (۱)،

ووجه الاستدلال بهذه الاية ،أن الله تعالى بعسد أن قص علينا ماكان من بنى النغير الذين كفروا ،وبين ما ألم بهم وماضرب نطاقة عليهم من حيث لم يحتسبوا قال "فاعتبروا ياأولى الا بسار" أى تأملوا ياأصحاب العقول السليمة فيمانزل بهولا القوم من العقاب وفي السبب الذى استحقوا به ذلك العقاب واحذرواأن تفعلوا مثل فعلهم فتعاقبوا بمثل عقوبتهم لا نكم أناس مثلهم وماجرى على المثيل يجرى على مثيله وفي هذا دليسلل على أن المسببات تابعة لا سبابها توجد أينما وجسدت والقياس الشرعى لا يخرج عن ذلك فهو ترتيب المسبب على سببه أينما وجد ذلك السبب،والحكم على النظير بماحكم به على نظيسسره .

٢) قال تعالى "ياأيها الذين آمنوا أطيعوا اللسسسه وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم فسيسى شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون باللسسه واليوم الا خر ذلك خير وأحسن تأويسسسلا (٢).

ووحه الاستدلال بهذه الاية،أن الله تعالى أمــر الموءمنين اذا تنازعوا في أمر أن يردوه الى اللـــه والرسول بأى طريق من طرق الرد،ولاشك أن القياس الحاة،

⁽١) تعورة الحشسر آيسسه ٢٠٠

⁽٢) سورة النساء آيـــهُ ٥٥٠

أمر متنازع فيه لعدم النص بأمر ورد فيه نص من اللسه أو رسوله ،

٣) قال الله تعالى "وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال مسين يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم،الذى حعل لكم من الشجر الاخضر نارا فاذا أنتم منه توقدون،أو ليس الذى خلقالسموات والارض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخسسسلاق العليسسسسسم" (١).

ووجه الاستدلال بهذه الاية ،أن الله سبحانــــم وتعالى،استدل على منكرى البعث بالقياس،فانه سبحانـه وتعالى قاس اعادة الخلق بعد أن صاروا رميما على بدء الخلق وانشائه أول مصرة فان من أنشأ الخلق لا علــــى سبق مثال قادر على أن يعيدهم على وفق نشأتهم الاولبـى بل هو أهون في محط أنظارنا،

هذا ومهما قيل في الاعتراض على الاستدلال بهده الايات، فائه ممالاتك فيه للمنصف أنها تفيد ظنا قويلا بأن القياس حجة يحوز العمل بها متى استوفى شروطه ولم يكن اتباعا للهوى أو استحابة لنداء التعصيب الممقوت والامور العملية يكتفى بها بالظن، لان القياس حجة شرعية في المسائل العملية لا الاعتقادية عنيد الجمهيلية بي المسائل العملية لا الاعتقادية عنيد

وأما السنصية ٠٠ فقد استدلوا منها بمايأتصي،

آولا :

----- ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قاس فسى كثير من المسائل فمن ذلك ماروى،أن رجلا من خثعم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال،أن أبــــى أدركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرحلوالحج

⁽۱) سورة يـــس آيــه ٨٧ - ٨١٠

مكتوب عليه أفأحج عنه؟ قال،أنت أكبر ولده،قال إنسسم قال أ أيت - وكان على تأبيك دين فقضيته عنه أكان يحمريُ ذلك عنه؟ ،قال:نعم،قال:فاجحمج عنمسسة،

ووحه الاستدلال سهذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين لنا الحكم بطرية القياس،وهــو قياس دين الله تعالى وهوالحج على دين الخلق في صححة القضاء واجزائه عن الغيــــر،

ثانيسا ؛

الله عليه وسلم عن قبلة الصائم دون انزال فقالى:لـه الرسول صلحه الله عليه وسلم عن قبلة الصائم دون انزال فقالى:لـه الرسول صلى الله عليه وسلم،أرأيت لو تمضمضت منالما وأنت صائم،قال عمر لابأس بذلك،فقال الرسول صلى الله عليه عليه وسلم "فمه" أى أكتف بهذا،فهاهو صلى الله عليه وسلم يقيس قبلة الصائم على مضمضته،فكما أن مضمضحة الصائم لاتفسد صومه فكذلك قبلته ولقد كان لنا فحصى رسول الله أسوة حسنه وقد قاس فيجب علينا أن نقتصدى به ونقيس مالا نص فيه على مافيه نصصيه.

ن لـــــــــا ن

أراد أن يبعث معاذا قاضيا الى اليمن قال له:كيـــف أراد أن يبعث معاذا قاضيا الى اليمن قال له:كيـــف تقضى اذا عرض لك قضاء،قال:أقضى بكتاب الله،قال فحان لم تحد فى كتاب الله،قال فبسنة رسول الله،قال فحان لم تجد فى سنة رسول الله ولافى كتاب الله،قال أحتهد رأيى ولا ألو أى لا أقصر فى الاجتهاد والبحث فضرب رسول الله صدره بيده وقال:الحمد لله الذى وفق رســـــول رسول الله لما يرضى الله ورسولـــــه.

ووجه الاستدلال بهذا الحديث،أن النبى صلى الله عليه وسلمأقر معاذا على الاجتهاد برأيه اذا لم يجسد نصا يقضى به في الكتاب أو السنة،وما القياس الا نسوع من الاجتهاد بالرأى فيكون حجة ودليلاعلى الاحكام الشرعية،

وأمسا الاجمسساع:

فان صدر الا مة رضوان الله عليهم،قد نقل عنهم مابلغ حد التواتر المعنوى أنهم كانوا يستحدللله مابل لقليل بالقياس في كثير من المسائل التيلاني فيها ،بل لقليل نقل عن كثير من المحققين من علما والاحول أن المدار على اثبات القياس انما هو الاحماع نقل هذا عن الرازى في المحصول،وابن دقيق المعيدوابن عقيل الحندلله وغيرهم،وان انكار الاخذ بالقياس كلية انما هو قلول مستحدث في الدين أول من قال به النظام من المعتزلة ثم تابعه غيره،واما انكار من أنكر من الصحابة فانما كان انكارا للقباس في العقائد أو القياس المبنى على الهوى أو القياس مع الفارق بين المقيس والمقيس عليه والا فالكل قد احتموا به،وسنورد لك جملة من أقيسبة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعيليه

- ١) خلافة الصديق الاكبر أبى بكر رضى الله عنه، فقسسد قاسوا الخلافة على الصلاة، وقالوا رضيه الرسول صلى الله عليه وسلم لامامة الصلاة، أفلا نرضاه لدنيانا؟ فقاسسوا الامامة العظمى على امامة الصلاة لا ن العلة التقديما في أمر خطير من أمور الدين .
- ٢) قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه لا بي موسى الاشعرى رضى الله عنه "ثم الفهم فيما أدلى اليك بماوردعليك مما ليس فيه فرأن ولاسنة ،ثم قايس بين الامور عند ذليك وأعرف الامثال ثم أعمد فيماترى الى أحبها الى الليه وأشبهها بالحييية".
- ۳) ورد عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قوله "ويعرف الحق بالمقاسة عند ذوى الالباب،ومن ذلك ضاروى عنسسه رضى الله عنه أنه قال فى شأن حد الخمر،من سكر هسدا ومن هذا الحترى فأرى أن يحد حد القسذف".

٤) يروى أن عمسر رضى الله عده كسان يشسك فى قسود (1)
 القتيل الذى اشترك قتله سبعة ،فقال له على يا أميسسس
 المؤمنين أرأيت لوأن نفرا اشتركوا فى سرقة أكنسسست تقطعهم قال نعم قال فكذلك وقياس القتل على السرقسة .

وأما المعقىول:

فأظهر الادلة على ذليك ثلاثيسية :

- آن الله سبحانه وتعالى انما شرع الإحكام لمصالح العباد من جلب منفعه، أو دفع مضرة أو تقليلها قصدر الإمكان،فاذا ساوت الواقعة التيلاني فيها واقعة أخبرى فيها نعى في علة الحكم التي هي مظنته،قضت الحكمية أن يتساويا في الحكم تحقيقاً لتلك المصلحة التحميم مقصود الشارع من الإحكام،فمثلا حكمة الله تجالى فحمي تحريم الخمر المحافظة على عقول عباده التي تذهب بالسكر الذي هو علة الحكم،فاذا كان هناك مشروب أخبر أثره كأثر الخمر فهل من الحكمة أن يكون حلالا لعصدم النعى على تحريمه ؟ لولم نقل بالقياس لكان اللسمة النعي على الخمر فهل من الحكمة أن يكون حلالا لعصدم ليحانه وتعالى،مشرعا لتحريم الخمر لضررها،مبيحسا لغيرها مع مافيها من ضرر محقق كالخمر،وحاشا ذلك على حكمة الله تعالى وعدله ولطفه بعبساده.
- ٣) أن نصوص القرأن والسنة والمسائل المجمع عليها محدودة ومتناهية ،وأقضية الناس وحوادثهم غير متناهية فلايمكن أن تكون النصوص المتناهية مصدرا لا حكام فيا متناهية ،ولاسبيل الى مجازة المستحدث من المسائللل الابالقياس الذي يكشف عن حكم الشريعة فيمايقاع مسان حوادث لكونه مظنة الحكللل الحكللل المسائلل الحكلل الحكلل الحكلل الحكلل المسائل الحكلل الحكل الحكل

⁽۱) القود بنتحتين ؛ القصاص يقال أقاد الا ميسسر للقاتل بالقتل قتلمه بسمه قسمودا٠

٣) ان القياس دليل تويده الفطرة السليمة والمنطبسة الصحيح ـ متى استوفى شرائطه فانه لايعرف اختلاف دين العقلاء من الناس، أن ماجاز على أحد المثلين جاز على الاخر، والقياس الا صولى هيو أساس تقدم العلوم الكونيية المبنية على التجارب والاستقراء، وهو أساس العلىسسم التجريبى الذى يتمشدة الا فربيون بأنهم استحد شــــوه والحق أن فقهاء الاسلام سعقوهم اليه ، فالطب أساسسه القياس الا صولى وكذا الكيمياء وغيرهما من العليوم التى سبيلها قياس أمر على أمر، فلماذا نحرمه فــــى الدين؟ وسنن الله تعالى الا تتخلف فسنته في التشريسيع النتقت انتفى وأن الا مر متوقف على اكتشاف العلـــــــــة وقد وقع العلماء قوانين لذلك ستعرفها في موضعهــــا وقد وقع العلماء قوانين لذلك ستعرفها في موضعهــــا عند الكلام على مسالك العلـــــــة (۱).

أدلية القبول الثانيييي :

استدل أصحاب القول الثانى على ماذهبوا اليه بأدلة كثيرة من المنقول والمعقول،وألخهـر هــــده الا دلة مايأتـــي :

1) قال تعالى ولاتقف مالبس لك به علم "(٢) وقوله حسل جلاله "ومايتع أكثرهم الا ظنا ان الظن لايغنى من الحت شيئا "(٣) والقياس ظن من الظنون لأن مبناه على الطلبين بأن العلة التى لا جلها شرع الحكم في المنصوص عليه هي كذا فيكون منهيا عن اتباعه والعمل به ،والمنهسي عن اتباعه والعمل به ،والمنهسام عن اتباعه والعمل به الاحكسام

⁽۱) تيسير أصول الفقه للدكتور سدر المتولى عبد الباسط جزء ۲ ص ۳۰۵ ، ۳۰۰۲

⁽٢) سورة الاسسراء آيسه ٢٠٠٠

⁽٣) سورة يونــــس آيــة، ٣٦٠

ولكن يمكن الرد على هذا ،بأن الظن الذى نهسى الله تعالى عن اتباعه هو الظن فى الا حكام المتعلقة الله بالاعتقاد وأصول الدين لا ن هذه الاحكام ،لابد فيها مسن القطع واليقين ،أما الا حكام العملية فالظن فيها كساف باتفاق الفقها ،الاتزى أنا مكلفون بالعمل فيهسسسا بأخبار الاحاد وظاهر الكتاب وظاهر السنة ،وبقبسسول شهادة الرجلين والرحل والمراتين ونحوذلك هى لاتفيسد الا الظسسسن .

- ۲) كما استدلوا بماروی عن الصحابة من ذم القياسوهاو
 کثير مشهور عنهم،منها ٠
- أ) روى أن أبا بكر رضى الله عنه سئل عن معنى الكلالمة المذكورة فى قول الله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت (1) فقال أى سما الظلنسسى وأى أرض تقلنى اذا قلت فى كتاب الله برأيى يعنسى القيسساس،
- ب) روى عن عصر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قــــال اياكم وأصحاب الرأى فانهم أعدا السنن أعيتهــــم الا ماديث أن يحفظوها فقالوا بالرآى فضلوا وأضلــوا والرأى هو القياس اتفاقا،
- ج) روى عن ابن عباس أنه قال : يذهب قراوًكم وصلحاوًكم ويتخذ الناس رؤساء جهالا يقيسون الا مور بالسراى.
- د) روى عن على بن أبى طالب أنه قال: لوكان الدينن
 بالرأى لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهمره •

فهوّلا أكابر الصحابة رضوان الله تعالىءليهـم يذكرون القياس والعمل به،ولم يعارضهمأحمد فى ذلــــك فكان اجماعا من الصحابة على أن القياس لايجوز الحمـل

[.]

⁽۱) سورة النسجياء آيية ١١٠

ويمكن الرد على ذلك كله بمايأتحصحصي :

أولا ؛ هذه الروايات التى رويت عن الصحابة تخالىسىف المشهور عن هولاء الصحابة من القول بالرأى والعمل به فأبوبكر رضى الله تعالى عنه قد صح عنه أنه قال فسى الكلالة أقول فيها برأيى فان يكن صوابا فعن اللسسه وان يكن خطأ فمنى ومن الشيطان، الكلالة ماعذا الوالسد والولد، يعنى أن الكلالة الورثة الذين لايكون فيهسسم والد ولاولد والمراد بالرأى في كلامه القياس، فقد قاس أحوبكر الاب على الابن وحعله مانعا للأخوة من الميسرات مثل الابن الذى دل الكتاب على حكمه بقوله سبحانسه "يستفنونكقل الله يفسيكم في الكلالة ان امرو هلسك ليس له ولد وله أخت" (۱) والجامع بينهما أن كلا منهما على على على القياس تفسيس عاصب للميت قوى القرابة منه ،وبنى على القياس تفسيس

وأماعمر فعمل بالرأى وأمره أباموسى الاشعــرى بالعمل به أشهر من الشمـس،وكذلك على بن أبى طالـــب وابن عباس وهذايدل على ضعف هذه الروايات وعـــــدم صحتهـــا،

ثانيا: أنه على فرض صحة هذه الروايات عن هــــولاء البحابة فانها نكون معارضة لاجماعهم على العملبالقياس واذن فلابد من التوفيق بينهما جميعابين الدليليلين المعتعارفين في الظاهر،وطرية التوفيق بينهما أن نحمل مامدحوه وعملوا به على القياس الصحيح المستحملين لشرائط الصحة الصادر ممن هو أهل للنظروا لاستلال ونحمل ما أنكروه على القياس الفاسد الذي لم تتوافيل فيه شرائط الصحة والاعتبار،كالقياس المخالف للنسلم فيه شرائط الصحة والاعتبار،كالقياس المخالف للنسلم

⁽١) سورة النســاء آيـهُ ١٧٥٠

٣) كمااستدلوا بالمعقول فقالوا: ان القياس يودى السي الاختلاف والتنازع بين الا مة الا نه لابد فيه من اثبيسات حكم الا صل ومعرفة العلة التي لا جلها شرع هذا الحكسم واثبات أن هذه العلة متحققة في الفرع الذي يسسسراد قياسه على الاصل وهذه كلها أمور ظنية والظنيات مثار لاختلاف الافهام والانظار والاختلاف والتنازع بين الامسة لاتقره الشريعة الاسلامية ولاترتضيه ،قال تعالى ولاتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم "(1) أي قوتكم ودولتكم ، وقال الله تعالى "ولاتكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعسسسد ماجا هم البينسات "(٢).

ويمكن الرد على استدلالهم بالمعقول، بــــان
الا ختلاف والتنازع الذى تنهى عنه الشريعة ولاترتفيه هوماكان في العقائد وأصول الدين، أوفي شئون الحــرب وسياسة الدولة، لاماكان في الا حكام العملية كما يرشد الى ذلك التشبيه في قوله سبحانه "ولاتكونوا كالديه تفرقوا واختلفوا (٣) فان المشبه بهم انما اختلفوا في أصول العقائد والديانات لا الا حكام العملية، وترتيه الفشل وذهاب القوة على التنازع في قوله جل شأنهه "فتفشلوا وتذهب ريحكم" فان التنازع في العقائدوالشئون وذهاب القوة والدولة هو التنازع في العقائدوالشئون الحربية لافي الاحكام العملية والفروع الفقهيه المسي المتلف الناشيء عن العملية والفروع الفقهيه فسمي العقيدة أوفي شأن من شئون الدولة وسياستها وانماهو اختلاف في أحكام جزئية فرعية لايودي الاختلاف فيها السي

⁽١) سورة الانفسسسال آيسه ١٤٦٠

⁽٢) سورة آل همسسران آيسسه ما٠٠

⁽٣) سورة آل عمصران آیصه ۱۰۵۰

وبعد هذا العرض يتبين لنابجلاء واضح أنماذهب اليه الجمهور من أن القياس حجة شرعية وأصل من أصول التشريع الاسلامي هو القول الراجع المذي لاتشوبه شائبه ولا تحوم حوله ريبة والذي حرى عليه عمل الصحابيية وانعقد عليه الاجماع في العصور المتقدمة قبلأنيوجيد النظام وشيعتيه (1).

أركـــان القيـساس:

ركن الشيء في اللفه العاندة القوى الذي بعتميد عليه ،يقال ركنت الى زيند اعتمدت علينة •

أماركن الشيء في الإصطلاح، هو الذي لا تتحصيل حقيقة الشيء بدونه ، فلاوجود للصلاة شرعا من غير ركيوع أوسجود أو قراءة ، ولاوجود للصوم شرعا من غير امسياك الا في حال النسيان لقول الرسول صلى الله عليه وسليم "لمن أكل أو شرب ناسيا أتم صومك، فانما أطعمتك الله وسقياك" فلهذا الحديث عدل عما يقتضيه القياس وهيدو فساد الصوم وعدم فساده اذلا قياس في مقابلة النمولاوحيود للنكاح شرعا من غير ايجاب وقبول، ولاوجود للقياس مين غير الاربعة الآتية فهي أركان القياسي

- الاصل: وهوماشبت الحكم فيه بالنص أوالإجماع ويسمنين
 المقيس عليه والمشبه بنيسته.
- ٣) حكم الاصل: وهو المحكم الشرعى الثابت للا صل،ويــراد اثباته للفرع بطريق القيـــاس.

⁽۱) انظر أصول الفقصة للمرحوم زكى الديسن شعبسمان ص ١١٦٠

٤) العلـــة: وهى المعنى الذى لا جله شرع الحكـم فـى
 الا صـــل٠

أما الحكم الذي يثبت في الفرع بالقياس فهسو نتيجه القياس وشعرته وليس ركنا من أركانه ولاشرطــا من شروطــــه ٠

ولتوضيح هذا الكالم بالا مثللللله :

١) الخمر ورد نص على ، ريمها ،وقد عرفنا أن علة هذا التحريم هو الاسكار،ليافيه من اتلاف للعقول،وقد وجمدت هذه العلة في مشروبات أخرى كالنبيذ،فنعلم من همسذا أن الله تعالى حرم النبيذ كذلك اذلايعقل أن يحرم الله تعالى الخمر لمافيها من اسكار متلف للعقول ثم يحسل النبيذ وفيه مافي الخمر من اسكسسار،

فالخمر أصل،والنبيذ فرع،والحرمة الثابتة فيي الخمر ويراد تعديتها الى النبيذ حكم الاصل،والاسكسار هو العلمسسسة،

فالسرقة أصل ـ والنبش فرع ـ والحكم الحرمــة وقطع اليد ـ والعلة أخذ المال خفية لمافيه من ضياع مال الفير واشاعة الفوضى في الامة ·

شـــروط القيــاس:

يقوم القياس كماقلنا على أركان أربعة : همدى الا مل ما لله الفرع من وحكم الا مل من وعلة الدكسسسسم وهناك شروط يجب تحققها حتى يكون القياس صحيحا غيمدر فاسد ومن هذه الشروط مايشترط فى حكم الا مل،ومنهما مايشترط فى العلمسة .

شروط حكسم الا صسسل :

يشترط في حكم الا صل ماياتسسى :

أولا : أنْ يكون حكم الاصل حكما شرعيا شابتا بالكتساب أو السنسيسة ·

أما الكتاب ، كحرمة الخمر الثابتة بقوله تعالىسسى "انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمسسل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحاون "،فيقاس النبيذ على الخمر في الحرمة كماسبق ،

وأما السنة .. مثل حرمان القاتل من الميراث الثاست بقوله صلى الله عليه وسلم "لايرث القاتل" فيقاسالموصى له اذا قتل الموصى على الوارث القاتل ويحرم محسسن الوصية لاشتراكهما في علة الحكم وهي القتحصصل

أما اذا كان الحكم ثابتا بالإجماع، هقد اختلسف الا صوليون بشأنـــه٠

فذهب فريق منهم الى أن الحكم الثابت بالإحماع يصح تعديته الى الفرع الأن الاجماع أصل فى اثبـــات الاحكام كالنص فاذا جاز القياس على الثابت بالنـــم جاز على الثابت بالاجماع اكالولاية على مال الصغيـــر فانها ثابتة بالإحماع فتقاسى الولاية على النفس علـــى الولاية على النفس علـــى الولاية على النفس علـــى الولاية على المال وتكون ثابتة لاشتراكهما فى علــــة الحكم وهى الصفــــر و

وذهب فريق آفر الى أن الحكم الشابت بالاجمساع الايمكن القياس عليه ١٠ أن المحمعين الايلتزمون بذكرمستند احماعهم فلايمكن التعرف على العلة الأنها في نظرهـــم الاعرف الا من النســـوص٠

والراجح في نظري هو الرأى الأول،لا أن الاحمساع دليل على الاحكام الشرعية كالكتاب والسنة فيسسسحأن يعدى الحكم الثابت به،كمايسح تعدى الحكم الثابسسست سواحد منهما،ويمكن ادراك العلة وان لم ينص على سنسد الاجماع الآن لها طرقا أخرى تستفاد منها كالمناسبية بين الحكم وبين أمر من الامور الموجودة في المحسل وذلك بالبحث في محل الحكم على معنى بناسبه ويلائيه مشريعه الفادا وجدنا معنى من المعانى المناسبة جعلناه علم الحكم مثل ثبوت الولاية للا ب في التزويج بالنسبة لابنته البكر المغيرة الحانه حكم ثابت بالاجماع وليسم يذكر الدليل الشرعي لهذا الاجماع اومع هذا أمكن أدراك العلمة وهي الصغر بطريق المناسبة الموجودة بين الصغر وولاية البتزويج وبناء على هذا يصح أن يقال الثيسيب الصغيرة يزوجها أبوها كمايزوج البكر الصغيرة بجامع المغر في كل المغيرة يزوجها أبوها كمايزوج البكر الصغيرة بجامع

أما اذا كان الحكم الا صلى ثابتا بالقيـــاس فلايصح القياس عليه الا أن فى ذلك تطويلا لاداعــى لــــه حيث يمكن القياس على الا مر الا صلى الذى ثبت حكمــه بالنص أو الاجماع اذا كانت علة الحكم مشتركة بينهما فان لم توجد هذه العلة كان القياس فاســـدا٠

وتوضيح ذلك أن الفرع ان كان يساوى الا مسسر الذى ثبت حكمه بالقياس فى العلة فانه يساوى الا مسر الا صلى الذى ثبت حكمه بالنص والاجماع فيها حتمسسا فنقيسه على هذا الا مر الا صلى من غير حاحه الى اجرا عياسين، أحدهما لاثبات حكم بالقياس فى الا مسرالا ول وثانيهما لاثبات حكم بالقياس فى الا مر الثانى أن كان هذا الا مر الشانى أن كان هذا الا مر الشانى لايساوى الا مر الا ول فى العلسسة فلايصح تسويتسمه فى الحكم لعدم اشتراكهمافى العلمة وللا علية العلام المتراكهمافى العلمة

وعلى هذا لايسح مثلا قياس نبيذ الشعير علىنديذ التمر الثابت تحريمه بالقياس على الخمر التى ثبتست حرمتها بالنص،لا ُن نبيذ الشعير ان كان يساوى نبيسسذ التمر في الاسكار فانه يساوى الخمر فيه ،ويكون التحريم ثابتا بالقياس على الخمر نفسها دون حاجة الى قيساس

على نبيذ التمر،وان كان نبيذ الشعير لايساوى تبيسسد التمر في الاسكارلمتوجد العلة المشتركة بينهمسسسا فلايساويه في التحريم ولايمح القياس،

شانيسا ١٠ أن يكون للحكم علة يستطيع العقل ادراكها.

لا أن مبنى القياس على وجود علة لحكم الا صحال وادراك العقل لهذه العلة حتى يمكن أن يعدى الحكال الى الفرع الذي يشترك مع الا صل في هذه العلة ،فحاذا لميكن للعقل سبيل الى اكراك العلة التي لا جلها شعرع الحكم في الا صل امتنع القياس وعلى هذا ،لايمع القياس في الا حكام التي استأثر الله تعالى بعلم العلل التي شرعت لا جلها تلك الا حكام ،ولم يحعل للبشر سبيلا للوصول الى معرفتها على وجه التفصيل ليختبر عباده هليمتثلون ولولم يدركوا العلة التي بني عليها الحكم ،وهي التبي

ومن هذه الا حكام، تحديد أعداد ركعات الصلحوات من كون الفحرركعتين والظهر أربعا والمغرب شدلائسسا وهكذا وأعداد أشواط الطواف بالبيت الحرام ومسسرات السعى بين العفا والمروة وكون كل منهما سبعاوتقبيل الحجر الا سود ونحوذلك لم يمكن القياس على هذه الامسور لا أن أساس القياس معروفة العلة وهي غير معروفسة.

أما أذا كان للحكم علة يستقل العقلبادراكها فانه يكون مجالا للقياس،ويمكن اشباته لكل مايشتــرك مع الا مل في علة الحكم،سواء أكان حكما مبتدأ لـــم يستثن من أصل كلى أم كان حكما شرع على سبيلالاستثناء من أصل كلــــي٠٠

مشسسال الأول ومرمة الخمر وحرمة خطبة الأنسان على خطبة غيره المانها أحكام شرعت ابتداء ولم تستثن مسسن قاعدة كلية أو أصل كلى ويمكن للعقال ادراك العلة فيها فلهذا يصح أن يقاس على محل كل منها مايشاركه في علة الحكم افيقاس الفليذ على الخمر لاشتراكهما في علسسة

الحكم وهى الاسكار ويقاس الاستثجار على استئجار الغير على الخطبة على خطبة الغير لاشتراكهما في علة الحكـم وهي الايذاء والا فـــرار٠

والمثال الشانسي، بيع العرايا، وهي أن يباع الرطب و هو على رئوس النفل بالتمر خرصا (1) من غير مساواة بينهما بالكيل أو الوزن فانه مشروع على سبيل الاستثناء من قاعدة كلية وهي تحريم بيع الجنس بحنسه متفاضلا فلل الانهر واحد منها بنص الحديدة "والتمر بالتمر مثلابمثل والفضل ربا" ، وهذه المشروعة معقولة المعنى وهي احتياج الناس الي هذا النوع مسن التعامل، فان الشخص قد يحتاج الى الرطب في أوانيد ولايجد المال اللازم لشرائه، ويكون عنده التمر الذي قد يحتاحه من يكون عنده الرطب فرخي الشارع الحكيديم للناس في بيع الرطب وهو على رءوس النحل بمثله مسسن التمر دفعا لهذه الحاحة فيصح أن يقاس العنب عليدي الرطب فيجوز بيعه على الشجر بمثل وزنه من الزبيسب حرصا الاشتراكهما في علة الحكم وهي الحاجيدة.

ثالثـا، ألايكون حكم الا ُصل مختصا به ـ يشترط فـــى حكم الا ُصل أن يكون حكما عاما ينطبق على الحالية التى ورد فيها وعلى غيرها،أمااذا كان حكم الا ُصل فاصـــا بهذا الا ُصل وحده دون غيره،فانه لايحرى فيه القيـــاس حيث لايمكن أن يعدى هذا الحكم الى غير هذا الا ُصــا،

ويكون حكم الاصل مختصا بهذا الاصل فى حالتيان: أولاهما ١٠٠أن تكون علة الحكم مقصورة على الاصل بحيـــث لايتصور وجودها فى غيره فقد رخصت الشريعة للمسافــــر

⁽۱) الخرص هو الحزر والتخمين وذلك بأن يباع الرطـــب وهو على النخل بعايساويه من التمر بطريق التخمين والظن بدون كيل أو وزن للبدليــــن٠

أن يقصر الصلاة الرباعية ،وهذا الحكم معقول المعنىسي فالسفر لايخلو من مشقة غالبا ،وقصر الصلاة لدفع المشقة وعلمة الحكم هنا السفر وليست المشقة ،ومن هنا كانسست رخصة القصر في السفر خاصة به فقط لايتصور وجودها فيي غير المسافر ولذلك فلايحوز قصر الصلاة الافي السفىسسر أما غير المسافر فلايقصر ولوكانت به بعض المشاق، الالحكمة من القصر هي السفر وليست المشقىسسة .

ثانيهما ٠٠ أن يرد النصُ بتخصيص حكم الا ُصل فـــاداورد النص الدال على أن حكم الأصل خاص به فقط دون فيسسره فان هذا الحكم لايعدى،بل يظل خاصا سأصله دون سيسواه، مثاليه ١٠٠ ذلك النص القرأني الكريم الدال على تحريسم أمهات المؤمنين رضي الله عنهن على سائر المؤمنيسسين وذلك في قول الله تعالى "وماكان لكم أن توَّذوا رسلول الله ولاأن تنكموا أزواجه من بعده أبدا ان ذلكسسسم كان عند الله عظيمــا^{"(1)}والقاعدة الشرعية العامــة أن المتوفى عنها زوجها يحل لها أن تتزوج بعد انقضاء عدة الوقشاة ،ولكن الحكم الشرعى الوارد في النسسسم القرأنى السابق خاص بأمهات المؤمنين زوجات النبـــى الطاهرات،وهو يحرم الزواج منهن تحريما مؤبدا فهللا الحكم من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم،تمييــــزا لشرفه وتنبيها على عظم مرتبته صلى الله عليه وسلمم فلايمح أن يقاس عليه غيره في هذا الحكم مهما كانسست منزلتسسسه،

ومن أمثلة ماورد فيه النص الدال علىخصوصية الا صــل بالحكم قوله صلى الله عليه وسلم "من شهد له خزيمــه" فهو حسبه" فالا صل أن الشهادة في الظروف العادية مـن رجلين أو رجل وامرأتين،ولكن ورد الحديث في شــــان

⁽١) سورة الا مسازاب آيسسه ٥٣٠

شهادة خزيمةً بن ثابت رضى الله عنه أنها تعدل شهــادة رجلين،وذلك لماروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلحم اشترى قرسا من أعرابي،فاستتبعه النبي صلى الله عليسة وسلم ليقضيه ثمن فرسة فأسرع النبى صلى الله عليهوسلم وأبطأ الاعرابى طفق رجال يعترضون الاعرابي يساومونله في الفرس،ولايشعرون أن رسول الله صلى الله عليه وسليم ابتاعه ،فنادى الاعرابي النبي صلى الله عليه وسليبيم فقال: أن كنت مبتاعا هذا الفرس فابتعه والا بعتبيه فقال النبى صلى الله عليه وسلم، حين سمع نداء الاعرابوب أوليس قد ابتعته منك؟ قال الاعرابي : لاوالله مابعتــك فقال النبي صلى الله عليه وسلم:بلي قد ابتعثه منحصيك فطفق الاعرابي يقول هلم شهيدا،فقال خزيمه: أنا أشهــد أنك قد ابتحته،فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم علييي خزیمة فقال : بم تشهد،ولم تكن حاضرا؟فقال خزیمــــة صدقتك بماجئت به وعلمت أنك لاتقول الا حقا،فقال النبسي صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة فهو حسبه فانهذا الحديث يدل على أن شهادة خزيمة تقوم مقام شهادة رجلين خصوصية له وتكريما لاختصاصه بفهم شيء لم يفهمه غيــره وهو حل الشهادة للرسول صلى الله عليه وسلم بنياء على اخباره من غير معاينة للمشهود عليه ولاحضور فلايصـــع أن يقاس عليه غيره من الا مة وان كان أفضل منـــــه كالخلفاء الراشديـــــن،

شىسىروط الفسرع:

أما الفرع فيشترط فيه مايأتـــي :

۱) أن يكون الفرع غير منصوص على حكمه ،لا ن القيسساس يرجع اليه اذا لم يوجد في المسألة نص،ومن المقرر عند الا صوليين لااحتهاد في معرض النص،فاذا وجد النسسس فلامعنى للقياس وعلى هذا فقول القائل: ان عتق الرقبسة غير المو منه لاتجزى في كفارة اليمين قياسا على كفارة

القتل الفطأ الواردة في قوله تعالى "ومن قتل مؤمنسا فطأ فتحرير رقبة مؤمنسة "(۱) قياس غير صحيح لمخالفتسه للنص الوارد في كغارة اليمين وهو قولسه تعالسسسي "لايوًا فذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يوًا فذكسسم بماعقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أوكسوتهم أوتحرير رقبسة "(۲) فالرقدة في هذا النص مطلقة غير مقيدة بوصف الايمان، فلايجسسور تقييدها بالايمان قياسا عُلى كفارة القتل الخطساً،

٢) ان تئون علة الاصل موجودة فى الفرع لا "ن شرط تعسدى الحكم للفرع تعدى العلة ،فلابد أن تكون العلة فى الفرع نفس العلة الموجودة فى الاصل،التى ابتنى عليها الحكم لا "ن الفرع اذا لم يكن مساويا للا "صل فى العلة امتنصت تسويته فى الحكم ،لا "ن هذه التسوية ،أى تعديه الحكسم من الاصل الى الفرع ،تقوم على أساس المماثلة بينهما فى العلة ،فاذا امتنعت امتنعت التسوية فى الحكسم.

والقياس الذي لايتحقق فيه هذا الشرط يقال لــه قياس مع الفارق،ومثالـــــه:

مسألة قسمه العقار المشفوع فيه بين الشركا الذينلهم حق الشفعة ،أيقسم بينهم على عدد راوسهم ولااعتبىل حق المقادير سهامهم ،أم يقسم بنسبه سهامهم؟قال الحنفيلة يقسم بينهم بالمسوية بغض النظر عن مقادير سهامهللمسلم وقال غيرهم يقسم بينهم بقدر حصسهم مستدلين بالقيلان باعتبار أن المال المأخوذ بالشفعة يشبه علة المسلل المملوك على وحه الشركة وحيث أن الفلة تقسم على الشركا بنسبة حصسهم في هذا المال المشترك بلاخلاف بين الفقها وفيقاس عليه تملك المشفوع فيه من قبل الشركا وطريلة المنال المشفوع فيه من الملك ،فرد الحنفية المنقسم عليهم بنسبة حصصهم في الملك ،فرد الحنفية

⁽۱) سورة النساء آيسة ۲۰۹۰

⁽٢) سورة المائدة آيــهُ ٩٨٠.

على هذا القول: بأن هذا قياس مع الفارة، الا أن الغلسسة متولدة من الشيء المملوك فيكون لكل شريك من هذه الغلة بقدر ماتولد من ملكه ، أما المأخوذ بالشفعة فليسسسس متولدامن ملكه ، أن ملك الغير لايمكن أن يكون ثمرة أوغلسة لا مسسسد .

هذه أهم الشروط المعتبرة في كل من حكم الاسلل والفرع، أما العلة فانها لماكانت أهم أركان القيللا الذهي الاساس الذي يبنى عليه ،وكان للا صوليين فيها كللام طويل، وفي بعضها مخالفة لماجرى عليه الا مقاصلات المذاهب الفقهية ،مع أن أكثر القواعد الا صولية انمللا أخذت من فقههم ،لهذا كله رأينا أن نتكلم عنها بشلك من التفسيل، واليك الكلام عن العلللم عن العللم

تعريف العلة لفعة :

العلة في اللغة اسم لمايتغير حمال الشمسموب بحصوله فيه ومن هذا قيل للمرض علة لا ًن الحسم يتغيمر حاله بحصوله فيممسم (1).

> وفى اصطلاح الاصوليين،تطلق على أمور ثلاثــــة :-الا ُمر الا ول :

المعنى المناسب لتشريع الحكم كالمشقة فى السفر فانها معنى يناسب اباحة الفطر فى رمضان للمسافسلسر وكاحتياج الناس الى تبادل الا ملاك فانه معنى يناسسب تشريع البيع وجوازه ،وكفياع النفوس المترتب على القتل العدوان فانه معنى يناسب تحريم القتل ووجوب القصساس من القاتل المعتسسدى.

⁽١) المصبّاح المنيــــر جنز ٢ ص ٥٨٣٠

الأمسر الثانسيين :

الثمرة أو المصلحة التى تترتب على تشريــــع الحكم كدفع الحرج والمشقة المترتب على اباحة الفطـر في رمضان للمسافر،وكحصول المنفعة لكل من المتبايعين المترتب على اباحة البيع وحوازه،وحفظ النفوسالمترتب على تحريم القتل العدوان ووجوب القصاص مـن القاتــل المحتــــدى٠

الأخسر الشالست :

الوصف الظاهر المنضط الذي يشتمل على المعنى المناسب للحكم، بمعنى أن وجوده مظنة لوجوده وعدمه مظنسة لعدمه، وللعلة أسماء كثيرة، فيقال لها السببوالامساره والداعي، والمناط والدليل، والمقتضى، والموجب، والمؤشر وكل هذه الا سماء مراعى فيها بعض معانى العلة وببعسض التأمل يمكنك أن تدرك المناسبة بين هذه الا سماء وبين العلسسسسسة.

فالسفر أمر ظاهر يمكن التحقق من وجوده وعددم وجوده ،ومنضبط لا أن له حقيقة معينة لاتختلف ساختسسالاف الا أفراد والا حوال،ويشتمل على المعنى المناسب للحكم وهو المشقة ،فان المشقة يلائمها التففيف،وفي اباحسة الفطر في رمضان للمسافر تخفيف عنه ،وكالبيع فانه أمر ظاهر ومنضبط ويشتمل على المعنى المناسب للحكم وهسو الحاحة الى تبادل الا ملاك فان وجود البيع يدل علىسادل.

وعدمه يدل على عدم وحود هذه المحاحة غالبــــا وكالقتل العدوان فانه أمر ظاهر منضبط ويشتمــل علـى المعنى المناسب للحكم وهو ضياع النفوس والا رواح. فكل واحد من هذه الا مور الثلاثة يطلق عليسسه اسم العلة في الاصطلاح،الا أن الا صوليين خصوا الوسسسف الظاهر المنفبط الذي يشتمل على المعنى المناسسسسب للحكم باسم العلسسسسة،

وسموا كلا من المعنى المناسب للحكم والثمسسرة التي تترتب على تشريع الحكم بالحكمة ومعنى هلذا٠

انه ۱۵۱ أطلقت كلمة العلة فالمراد بها عنسد الا صوليين الوصف الظاهر المنضبط الذى يشتمل علسسسى المعنى المناسب للحكسسسم٠

واذا أطلقت الحكمة فالمراد بها عندهم أحمد أمريسن :-

الا مسر الا ول:

المعنى المناسب للحكم كالمشقة في السفسر،

الا مر الثانيي :

الثمرة أو المصلحة التى تترتب على تشريسسسع الحكم كدفع المشقة الذى يترتب على اباحة الفطـر فـى رمضان للمسافـــــر٠

بعد هذا العرض السريع نستطيع أن نبين صايحوز التعليل به لا حل القياس ومالايجوز،فنقول المتتبسسع لكلام الا صوليين في العُلة ،يجدهم يتفقون على حسسواز التعليل بالوصف الظاهر المنضبط الذي يشتملل علىسسي

ويفتلفوت في التعليل بالحكمة على أقوال ثلاثـــة -

القول الأول:

وهو قول جمهور الا ُسوليين وهذا القول يسسسرى أن التعليل بالحكمة فير جائز،سواء كانت العلسسسة ظاهرة أوخفية،منضبطة كانت أو غير منضبطسسة،

القول الثانسسى :

وهو قول الامام الرازى والبيضاوى،وهذا القصول يرى جواز التعليل بالحكمة مطلقــــا٠

القول الشاليييث:

وهو قول الامدى،وهذا القول يرى أن التعليـــل بالحكمة جائـرأن كانت الحكمة ظاهرة منضبطة أمــا أن كانت خفية أو مضطربة فلايجوز التعليل بهـا(١).

هذه هى الاقوال التى وردت عن الا صوليين فسسى التعليل بالحكمة ،ومع هذا الاختلاف نراهم يتفقون علسسى أن التعليل بالحكمة لم يقع فعلا فى الشرع ،فالتعليل الذى وقع فى الشرع انما هو بالا وصاف الظاهرة المنضبطة، المناسبة للحكم ٠

مــن ذلـــك٠

الميسر والانصاب والا والا ولا ولا انصا الخمصصور والميسر والانصاب والا ولا ولا ولا ولا ولا الشيطان الشيطان أن يوقصع فاجتنبوه لعلكم تفلحون انصا يريد الشيطان أن يوقصع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويعدكسم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون (٢) فقصصد علل الله سبحانه وتعالى الا مر باجتناب الخمر بمسايترتب على شربها من المفاسد الدينية والا جتماعيسسة ولا ثن ذلك تعليل بالحكمسسسة .

⁽۱) ارشاد الفحول للشوكاني ص ۱۸۲ ـ الاحكام للا مسدى جزء ۳ ص ۰۱۲

⁽٢) سورة المائدة آيسسة ١٨٩٠

۲) قال تعالى "فلما قفى زيد منها وطرا زوجناكهـــا لكيلا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهــمادأ قفوا منهن وطرا" (1) ، فهانحن أولاء نرى الشارع الحكيم يعلل أمر زواج النبى على الله عليه وسلم من زينب زوجة زيد بن حارثة الذى كان متبنى للرسول على الله عليه وسلم بدفع الحرج والمفيق عن المؤمنين، وذلـــك عليه وسلم بدفع الحرج والمفيق عن المؤمنين، وذلـــك مايشير اليه قوله تعالى "لكيلا يكون على المؤمنين حريـم حرج فى أزواج أدعيائهم" فقد جرت عادتهم على تحريــم أزواج أبنائهم الذين ليسوا من أصلابهم كأزواج أبنائهم الذين ليسوا من أصلابهم كأزواج أبنائهم الذين من أصلابهم، ولاشك أن دفع الحرج والفيق هــــو الشمرة المترتبة على اباحة الزواج من زوجه" الا "بـــن المتبنى فهو تعليل بالحكمة لا أن الحكمة هى الا "شـــر المترتب على الحكــــم.

٣) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لاتنكم المرأة على عمتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة اختها انكم ان فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم "(١) ، فقد علل الرسول صلى الله عليه وسلم تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها بمايترتب على ذلك مسلسن المفسدة وهي قطعية الرحم لما ينشأ بين الفرائس من التشاحن والتخاصم ولاشك أن قطيعة الرحم هو الباهست على التحريم فهو حكمسسة.

ومن ذلك ايضا،أننا لورجعنا الى أقوالالمحابة وأئمة المذاهب الفقهية وفتاوىكل،لاتعدم أن نجـــــد الكثير من الا قوال والفتاوى المعللة بالحكمة واليــك الا مثلــة غلى ذلـــــــك.

⁽١) خورة الا حـــزاب آيــة ٢٧٠

⁽٢) صحيح البخاري جزء ٧ ص ١٢ المطبعة الا ميريـــة،

آ) على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم المنهسي عن قطع الايدى في الفزو الوارد في قوله صلى الله عليسه وسلم "لاتقطع الا"يدى في الفزو" بمايترتب على القطيع من المضرر فربما سولت نفس المقطوع يده أن يهرب السي العدو ولاشك أن ذلك تعليل بالحكمة اوبناء على ذليسك يجوز أن يقال احد الزنا في دار الحرب كقطع الا"يسسدى فيها بجامع مايترت على كل من الضرر فكما لا تقطيسع الا يدى في دار الحرب الايقام حد الزنا في دار الحرب. ومن هنا نأخذ أن حكم الاصل تعدى الى الفيسرع

بواسطة الحكمة المشتركة بينهمـــا٠

٢) ذهب الامام مالك بن أنس الى تضمين الصناع مايكون فى أيديهم من احتفة الناس،وعلل ذلك بمراعاه المصلحة اذ لاغنى للناس عنهم كماذهب الى جواز الجهساد مييين أمراء الجور وعلل ذلك بدفع الضرر عبن المسلمييين ولاشك أن التعليل فى كلتا الحالمين تعليل بالحكمية.

٣) ذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى الى كراهة سيسع السبايا من أهل الحرب فقال "اذا كان السبى رجسسالا ونساء وأخرجوا من أرض العدو الى دار الاسلام فانسسسى أكره أن يباعوا من أهل الحرب فبتقووا " فانه علسسل كراهة بيع السبى لا هل الحرب بمايترتب على البيع من المفسدة وهي شرقوية أهل الحرب التي تعود على المسلمين بالفسسرر.

وهذا أبو يوسف يقول للراجل سهم وللفصيصارس سهمان من الفنيمة ويعلل ذلك بالا شر المترتب على هذا الحكم وهو ترغيب الناس في اقتناء الفيل واعدادالعدة المعقوية للمسلمين شد أهل العصصرب،

ومن هذا القبيل أجماز الحنفية والمالكية دفع الزكاة لبنى هاشم والعلنة فى ذلك دفع الضرر عن هــده الطائفة وحفظهم من الفقر والحاجة،ولاشك أن دفع الضرر 1ثر مترتب على دفع الزكاة لهم فهو تعليل بالحكمسسة -

وازاء هذا الذى قدمناه من التعليل بالحكمسة فى الشرع كيف يتفق الا صوليون على عدم وقوع ذلك فسسى الشرع مع أن الواقع ينفى هذا وينقضسه،

شـــروط العلـــة :

ذكر الا صوليون شروطا كثيرة للعلة وهذه الشروط بعضها اتفقت كلمة الا صوليين على اشترطه وبعضهـــا اختلفت كلمتهم فيه ،وسنذكر لك الشروط المتفق عليهـا وهي أربعــــة .

الشرط الا ول:

أن تكون العلة ظاهرة جلية يمكن التحقيق مسين وجودها وعدم وجودها ومعنى كون العلة ظاهرة،أن تبدرك باحدى الحواس الخمس،وذلك لا ن العلة هى الوسيسسيف المعروف للحكم فى الفرع فلابد من ادراكه باحدىالحواس فى الاصل حتى ننقل الحكم الى الفسيسرع.

ولهذا صح أن يكون الاسكار علة لتحريم الخمسر ووحوب الحد لا ن الاسكار وصف ظاهر يمكن ادراكه بالحس ويمكن التحقق من وجوده وعدم وجدوده ولايصح تعليسلل حكم بأمر خفى وذلك كالتراضى بين المتبايعين الايعلندح أن يكون علة لنقل الملكية لا ن التراضى أمر قلبسسسى خفى لايتسنى لكائن ماأن يتحقق من وجوده أو عدموجدده بل يتعين أن يتكون العلة فى ذلك الايحاب والقبولالذى هدو مظنة التراضى وعنوان عليسسسه،

الشمسرط الثانسيي :

أن تكون العلة منضبطة ومعنى هذا أن تكون لها حقيقة واحدة لاتختلف باختلاف الافراد والاحواللا نالقياس ينبنى على التساوى في العلة بين الاصل والفرع فساذا اختلفت العلة باختلاف الافراد والاحوال لم يتأت ذلسسك التساوى الذي ينبنى عليه القياس، وعلى هذا لايصسمان أن تكون المشقدة علة في اباحدة الفطر فسى رمضسان للمسافر، لا ن المشقة من الامور التي تختلف باختسالان الافراد والاحوال،

فالمشقة التى تحصل من السفر للشيخ الكبيسسر غير المشقة التى تحصل للشاب،والمشقة التى تحصل مسن السفر فى الصيف غير المشقة التى تحصل فى الشتسساء، والمشقة الناجمة عن السفر فى الوديان غير المشقسسة الناجمة عن السفر فى الجبسسال،

وبناء على ذلك فالعلة المنضبطة التى يصــــع الافطار عليها هى السفر،لا أن السفر وسف ظاهر منضبــط فمتى وجد أبيح الفطر فى رمضان حتى لولم يلقالمسافــر عنتاولامشقة،كالمسافر المترف اذا سافر فى الطائـــرة أوفى القطار لوحود علة الافطار وهى السفر لا "نالحكــم يدور مع علته وحودا وعـدمـــــا،

ومن العلة المنضبطة التى لها حقيقة واحسدة غير مختلفة السفر،بالنسبة لقصر الصلاة الرباعيسسة فالمسافر يباح له قصر الصلاة الرباعية بمحرد محاوزة بيوت البلد،سواء لاقى في سفره مشقة أملم يلاق قسسال تعالى "واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من المصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا"(١).

⁽۱) سورة النسباء آيسسه ١٠١٠

الشبسرط الثالبسبث :

أن تكون العلة وصفا مناسبا للحكم،ومعنى ذلسك أنه لابد وأن يترتب علي بناء الحكم على العلة مصلحة للعبد،أودفع مفسدة عنه،كالقتل العمد بالنسبة لايجلاب القصاص فان في ايجاب القصاص بناء على القتل العمسد مصلحة للعبد وهي حفظ الحياة واخلاء الصائم من الفساد أو دفع مفسدة وهي اهدارالدماء ووقوع العداوةوالبغضاء بين الناس قال تعالى "ولكم في القصاص حياة باأولىسي الالباب لعلكم تتقسيسون" (١)، وكالسرقة فان في ايجاب قطع يد السارق بناء عليها مصلحة للعبد وهي حفظالمال قال تعالى "والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما جمحزاء بماكسيا نكالا من اللحدة"(٢) ، وكالاسكار بالنسبححدة لتحريم الخمر، فان في بناء التحريم على الاسكـــار مصلحة للعبد وهي حفظ العقل ودفع مفسدة عنصه وهسسي زوال العقل ووقوع العداوة والدخضاء بين الناس قلال تعالى "ياأيها الذين آمنوا انما الخمر والميسسسسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاحتنبوه لعلكمم تغلمون ، انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العصصداوة والبغضاء في الخصر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعسن الصلاة فهل أنتم منتهـــون "(٣).

وبناء على هذا لايمع التعليل بالا وصاف التحلي لامناسبة بينها وبين الحكم كتعليل القصاص بكــــون القاتل رجلا أو امرأة أو مثقفا أو حاهلا وتعليل قطـع يد السارق يكون السارق غنيا والمسروق منه فقيـــرا وتعليل تحريم الخمر بكون الخمر سائلا أحمر أو معبــا

⁽١) سورة البقـــرة آيـــه ١٧٩٠

⁽٢) سُورة المائسدة آيسسهُ ٣٨٠

⁽٣) سورة المائيدة آييسه^م ٩٠ ، ٩٩٠

فى أوان زجاجية أو غيرها ،وذلك لا من لامناسبة بين العلة والمعلول فى هذه الحالات فلا مصلحة للعبد تتحقيسييق ولامفسدة تدفع عنه فى بناء هذه الاحكام على هذه العليل،

الشحيرط الرابحججع :

ألا تكون العلة وصفا قاصرا على الاصل، لأن أساس القياس مشاركة الفرع للا صل في علة الحكم، اذ بهسله المشاركة أو التسوية يمكن تعدية حكم الاصل للفرع فاذا على بعلة قاصرة على الاصل، أى لاتوجد في فيره، انتفلل القياس لانعدام العلة في الفرع، كالسفر علة لاباحة الفطر المهافر أو المريني ، وهذه العلة لاتوحد الا في مسافلل أو مريني فهي اذن قاصرة عليهما لاتتعداهما الى غيرهما كالعامل في منجمه وان كان يتجمل المشقة العظيمة فلي عمله ، بخلاف الاسكار الذي هو علم تحريم الخمر، وهو وسلف يوجد في كل نبيذ مسكر فهو غير قاصر على الاصلى .

مساليك العليسة

مساليبك الشبيع : هبى الطريبق الموصلية البي هذا الشبيبي ((1).

ومسالك العلة هي الطرق التي يسلكها المجتهدون لمعرفة العلنة التي بني عليها الحكم الشرعصي، وتتلخص الطرق الموصلة للعلة في المسالك الا تيصصحة :- المسلك الا ول : النصصص :

قد يدل النص على أن وصفا معينا علة للحكييم الذى ورد فيه فيكون ثبوت العلة بالنص من الكتيياب والسنة،وتسمى العلة فى هذه الحالة بالمنصوص عليها • ثم ان دلالة النص على العلة قد تكون صريحية وقد تكون بالاشارة •

1) فالدلالة على العلية صريحا : هى دلالة اللفظ الوارد فى النص على العلية بالوضع بأن يكون اللفظ موضوعيا فى اللغة لافادة العلية وذلك مثل قوله تعالى "رسيلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعييد الرسيل" (٢) ، فالنص صريح فى أن علة ارسال الرسل هيين "لئلا يكون للناس على الله حجيسية".

وهذه الدلالة الصريحة قد تكون قطعية وذلــــل اذا كان اللفظ لايدل الا على افادة العلية فقط مثـــل قوله صلى الله عليه وسلم "كنت نهيتكم عن ادخار لحـوم الا ضاحى من أجل الدافة (٣) التى دفت فكلوا وادخــروا "

⁽۱) جاء في المصباح المنير سلكت الطريق سلوكا من باب قعد ذهبت فيه ـ جزء ۱ ص ۳۸۸۰

⁽٢) سِورة النساء آيـــهُ ١٦٥٠

 ⁽٣) الدافة بتشديد الفاء الجماعة من الناس تقبل من بلد الى آخر والمراد بالدافة هنا جماعة من الاعراب فقراء قدموا على المدينة فى أيام عيد الاضحسبسى .

فالدلالة في هذا الحديث على العلية قطعية وذلك لا "ن كلمة "لا "جل" في الحديث الشريف تدل لغة علييا وسلم العلم التي من أجلها نهى الرسول على الله عليه وسلم عن ادخار لحوم الا ضاحي هي التوسعة على الطائفة الفقيرة التي وفدت على المدينة وقتئيية

ومن ذلك قوله تعالى "من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فىلى الارخى فكأنما قتل الناس جُميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا" (1) ، فهذه الاية تدل دلالة قطعية علىلى أن العلة فى هذا الوعيد الشديد هو ذلك الجرم العظيم وهو القتل والعدوان الذى حصل بين ولدى آدم عليليلم السلام والذىأشار اليه بقوله تعالى فى كتابه الكريليم "فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسريليلين في عبوارى سوءة أخيه قال ياويلما أعجزت أن أكون مثل هذا الفلليليليا الفليليليا أعجزت أن أكون مثل هذا الفلليليليا فأوارى سوءة أخى فأصبح من النادميليليا".

واضما كانت الدلالة على العلية قطعية لا ًن كلمة "من أجل" موضوعة في اللغة لافادة العلة فقـــط٠

ومن ذلك ايضا قوله تعالى "ماأضاء الله عليي السوله من أهل القرى ملله وللرسول ولذى القربييي واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لايكون دولة بيين الاغنياء منكم "(")، فكلمة "كى" موضوعة لغة لافييادة العلية فقط، فالا ية تدل دلالة قطعية على العلة فيين العلية في تدل دلالة قطعية على العلة في تقسيم الفيء وهو المأخوذ من الا عداء أثناء الحرب على النحو المذكور في الاية هو الايكون المال متداولا بيين

⁽١) سورة المائدة آيسنه ٣٢ ٠

⁽٢) سورة المائدة آيسه ٢٠ ، ٣١ .

⁽٣) سورة الحشيير آيييه ٧٠٠

٧) وقد تكون الدلالة الصريحة على العلية ظنيــــة،

وذلك اذا كان اللفظ يدل على العلية وعلى على العلية وعلى العيرها،وذلك مثل قوله تعالى "فبظلم من الذين همادوا حرمنا عليهم طيعات أحلت لهم "(1)، فدلالة الاية على أن الظلم علة في تحزيم الطيعات على الذبنهادوا دلالة ظنية لا أن الباء كماتستعمل في التعليل تستعمل في عدره •

ومن ذلك قال تعالى "ويسألونك عن المحيض قسل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولاتقربوهسن حتسى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهريسسن" (٢).

فالفاء الواردة في لفظ "فاعتزلوا" تدل دلالمه ظنية على أن العلة في وحوب الاعتزال هي الا دُي،وانما كانت الدلالة ظنية ،لا أن الفاء كماتستعمل في التعليما، تستعمل في فيره وان كان استعمالها في التعليا،بالنسمة ليذا النم أظهر من استعمالها في غيره،

ومن ذلك ايضا قوله صلى الله عليه وسام حبيب سئا عن سوَّر البرة (٣) فقال "انها من الطوافين عليكم والطوافيات "(٤)، فلفظ انها في الحديث تدل دلاليسة طنية على أن مخالطة البهرة للناس وعدم امكان الاحتزار عنها علة في طهاره سوَّرها،وانما كانت الدلالة ظنسلسة لا ن كلمة انها كماتستعمل في التعليل تستعمل في غيره.

⁽۱) سورة النسبسياء آيسية ١٦٠٠

⁽٢) سورة البقصصرة آيصة ٢٢٢ م

⁽٣) السبور ماييقي من الماء بعد الشبرب

⁽٤) سپل السالم جنزءً ١ ص ٢٤ ٠

أما الدلالة الممانيسة :

وهى التى تكون بالاشارة ،فهى أن يدا، اللفظ على أن الوصف علم بقرينة من القرائن كترتبب الحكم علي الوصف واقترائه به بحيث يتبادر من هذا الاقتللي الوصف علم الذي اقتللي اقتلل

ومثال ذلك قول الله تعالى "والسارق والسارقة فاقطعوا أيدبهما حزاء بمًا كسبا نكالا من الله والله عزبز حكيم "(۱) ،فان ترتيب الحكم الذى هو وحسسوب القطع على الوصف الذء، هو السرقة بالفاء بشير المسمى أن السرقة علة في وجوب القطيع،

ومثال ذلك ابضا قوله صلى الله عليه وسلمسم "لايرث القاتل" فان ذكر القتل مع المحرمان فى المحديدة واقترانه به يدل على أن القتا علة فى الحرمسان معن الارث بطريق الاشارة ، وقوله صلى الله علبه وسلمسم "لايقضى القاضى وهو غضبان" فان المتران النهى عليه القضاء بالغضا اشارة الى أن العلة فى ذلك النهسي

المسلسك الثاني ـ الاجمــاع :

⁽١) سورة المائسدة آيسية ٣٨٠

الصسلك الثالث: فعل النبي صلى الله عليه وسلم:

اذا فعل النبي ملي الله عليه وسلم فعلا عقب وقوع شيء كان ذلك دليلا على أن هذا الفعل لا جل ذلسك الشيء الذي وقع، سمعنى أن الذي وقع يعتبر علة فسسى فعل النبي صلاى الله عليه وسلم، فاذا سجد النبي صلى الله عليه وسلم للسهو علم من ذلك أن السحود كحصان لسهو وقع منه ،فسجود الشبي صلى الله عليه وسلمحمه للسهو طريق يوصل الى معرفة علة السحود هي السهللو واذا رحم النبي صلى الله عليه وسلم انسانا بعسد أن زنا كان ذلك الرحم طريقا موصلا الى معرفة علةالرجام هي الزنسا، وكذلك اذا ترك النبي صلى الله عليهوسلم شيئا وهو في حالة من الحالات كان ذلك دليا علي أن هذه الحالة تعتبر علة في الشيء الذي تركه صلححوات الله وسلامه عليه ،وذلك كتركه صلى الله عليه وسلسسم الصيد والطبب وهو في حالة الاحرام بالحم،قان مستسبن يشاهد ذلك يعلم أن العلة في ترك النبي صلى اللـــه عليه وسلم الصيد والطيب وهما خلالان هي الاحتسرام،

المسلك الرابع : وقوع الحكم موقع الجواب :

وقوع الحكم موقع الجواب يدل على أن الحادثة التى شفعنها السوّال علة الحكم،وذلك كمااذا حدشست حادثة فسأل صاحبها رسول الله صلى الله عليه وسلبم فحكم عقب هذا السوّال بحكم فان ذلك الحكم يدل علسى كون ماحدث علسة لسسه،

فقد روى أن أعرابيا ذهب الى رسول الله صلحى الله عليه وسلم،وتال له هلكتوأهلكت،فقال له النبسي صلى الله عليه وسلم ماذا صنعت،فقال واقعت أهللللله في رمضان عمدا،فقال عليه الصلاة والسلام،أعتى رقبلة فالحكم وهو اعتاق الرقية وقع موقع الجواب فحينئسلا

يدل الحكم الذى أصدره الرسول على الله عليه وطلهم على أن الحادثة وهي الوقاع في رمضان بطريق العمد علة لذلك الحكهم لا نه وقع موقع الجواب على الحادثة التي رواهها الاعرابييين لله انما سأل النبي على الله عليه وسلم عن واقعته ليبيين لله حكمها، والنبي عليه العلاة والسلام ذكر ذلك الحكهم فلي معرض الجواب له فيكون السوال مقدرا في الجواب فكأن الرسول على الله عليه وسلم قال واقعت فكفر فقد رتب الحكهم وهليو التكفير باعتاق الرقبة على إلومف وهو الوقاع بالفاء تقديرا وترتيب الحكم على الوصف بالفاء تحقيقا يدل على أن العليسة فكذلك ترتيب الحكم على الوصف بالفاء تقديرا يبدل على عليسة الوصف للحكيسية

قان ذكر الحكم ابتداء ولم يقع موقع الجواب فلا يسلمان ذلك على أن الكلام السابق علم لذلك الحكلسلم،

وذلك كما اذا قال الخادم لسيده طلعت الشمس فقال لسه السيد "اسقنى الماء" فلا يكون "اسقنى الماء" علته طلسسوع الشمس لا أن اسقنى لم تقع موقع الجواب حتى يكون طلوع الشمسس علة فى سقى الماء، وانما الغرض من طلب سقى الماء يترك الخادم مالا يعنيه والاشتغال بما يعنيه وهو خدمه سيده، فسقى المساء لم يقع موقع الجواب بالنسبة لقول الخادم طلعت الشمسس (1).

المطـــك الفامـس: السبر والتقسيــم:

السبر معناه الاختبار، ومنه المسبسار وهو ما تختبسر به المواد، وهو هنا اختبار الوصف ومعرفة هل يصلبسبح أن يكون علة أو لا يصلبسبح،

⁽١) أصول الفقية للمرحوم ركريا البرديسيي ص ٠٢٧٧٠

واما التقسيم فهو تقسيم الاوصاف التي يحتمل أن تكسون مالحة للعلية، وظاهر من هذا أن التقسيم يسبق السبر وهسو كذلك على مايبدو ولعل الا صوليين استعملوا هذا التعبيلسسر لسهولة النطق بللسبده .

وعلى ذلك فالمراذ من السبر والتقسيم، حصر الاوصحاف التى يحتمل أن تكون علة لحكم معين، ثم بعد أن يحصرها المجتهد: ينظر فيها وصفا وصفا بحثا عن العلمة فأن رأى وصفا معينا على ضق اختباره، صالحا للعلة اعتمده وانتهت المشكلسة وأن لم ير ذلك، استبعد هذا الوصف وبحث عن وصف آخر حتميل عمل الى الوصف المناسب للحكم فيكون هو العلمة،

ويلجآ المجتهد الى هذا المطلبك، عندما لا تكلون العلة ثابتة بندى أو اجمللا

فقد وردت النصوص ببعض أحكام شرعية لم يدل على ثبوت على شبوت علتها نص ولا اجماع (1)، والمثال على ذلك أنه ورد نص بتحريا الخمر وليسفى النص مايدل على العلة أو يشير اليها فنحسر الاوصاف التى يحتمل أن تكون مظنة الحكم ونختبرها وهفالم مراعين مايشترط في العلة، وأن الشارع لابد وأن يعتبرها باي

فنجد فى الخمر أوصافا كثيرة منها كونها من العنـــب ومنها كونها مفـرة، ومنها كونها حمـراء مثـلا ومنهـــــــا كونها مسكــرة٠

فأما كونها من العنب فلا يعلم للتعليل، لا أن الزبيسب من العنب وهو حلال، وكذا الخل المأخوذ من العنب وكونها مفرة لاتعلم للتعليل لخفاشها وعدم إنفها طهيا وكونها حمسراء كذلك لحل تناول الاطعمة الحمراء كالطعاطم وكذا المشروبات الحمراء كالشاى مثلا وشراب الورد، فلم يبق الا الاسكار وهسسو وهف ظاهر منفبط يمكن أن يكون مظنة للحكمة وهي الشمسسروط

⁽١) أصول الاحكام الشرعية للدكتور يوسف قاسم ص ١٦٧ ومابعدها٠

التى ينبغى مراعاتها فى القياس فيثبت الحكم فى كل مسكر خمــرا كان أو فيرهـــا،

مثال ثان؛ ورد النصبتزويج الا بابنته البكر الصغيدة ولم يدل نمى أو اجماع على علة هذه الولاية المالمجتهد يطلبسلك طريق السبر والتقسيم فيردد العلة بين أن تكون البكارة أو الصغر ثم يستبعد البكارة لا ن الشارع لم يعتبرها علة فى أى حكم مسن الاحكام ويستبقى الصغرالا ن الشارع قد اعتبره علة فى الولايسة المالية المالية المالية التزويج من جنس واحد، فما ثبت أن يكون عللسلة لا حدهما يكون علم للآخر، وبذلك يثبت كون الصغير علة فى ولايستة التزويج في البكر الصغيرة الشيب الصغيرة بجامع الصغلرة المناسبة المناسبة الصغيرة بجامع الصغيرة المناسبة الصغيرة الشيب الصغيرة الشيب الصغيرة الشعيرة المناسبة الم

وهذا المسلك تختلف فيه أنظار الفقها اختلافا كبيسسرا ويعتبر محكما لذكائهم وقوة تخريجهم وفى هذا تتفاوت عقصصول المجتهدين، ولذا كان في بعني الامثلة اختلاف بين الفقها ويرجع اليه في كتب الفروع كما في المشال الثاني، نرى أن فقهصا المذهب الحنفي قالوا أن العلة في هذا الحكم هو المفسسر واستدلوا على ذلك بأن المغيرة ليست لها دراية بشي فكسسان الاولى أن يزوجها أبوها ومن هنا قال هو الا الفقها أن الشيسب

أما جمهور الفقها وقد ذهبوا الى أن العلة فى الحكــم هى البكارة واستدلوا على ذلك، بأن البكر ليست لديها درايـــة بشئون الزواج، وبالتالـى ثبتـت لا بيها تزويجها، ولذلك فـــان الجمهور يذهب الـى أن البكر البالغـة تثبت لا بيها ولايـــــــة تزويجها لا ن علة الحكـم متوفــــرة،

وأخيرا اذا نظرت الى هذا المسلك من مسالك العلة تجسد أنه أساس العلم التجريبى الذى تتمشدق أوربا بأنها هى التسمى اكتشفت قوانينه وعرفته قبل الناس أجمعين، بينما فقهممسل المسلمين عرفوه وطبقوه منذ العدر الا ول، غاية الا مسمر أن الا وربيين نقلوه الى المعمل وطبقوه على المسمادة .

المسلك السادس: تنقيح المنساط

التنقيح في اللغة، التهذيب والتمييز^(۱)، والعناط هـــو العلة أي تهذيب العلة وتعييزها،

وفى الاصطلاح، تهذيب العلة وتظيمها مما اقترن بها مــن الا وصاف التى لا مدخل لها فى العلية، وهذا المسلك من مسالــــك العلة على رأى بعض الا صوليين، وليسبمسلك على رأى البعــــــف الآخر منهـم، وسنسير على الرأى الا ول.

مثال ذلك و قصة الا عرابى الذى جاء الى الرسول صلى الله علية وسلم، وقال : هلكتو أهلكت يارسول الله، قال له: مسسساذا منعت؟ قال: واقعت أهلى فى نهار رمضان عامدا، فقال له الرسسول صلى الله عليه وسلم "كفر"(٢)،

فهذا النصيدل بطريق الايماء والاشارة على ايجاب التكفير على الا عرابي بعلة ماوقع منه من الجماع لزوجته ممحدا فــــــى نهار رمفــــان٠

فالمجتهد ينظر في هذه الواقعة فيجد بعض الا وصاف لا مدخل لها في العلية ،كوصف كون المجامع أعرابيا ، وكونه جامع زوجته بخصوصها ، وكون الجماع في نهار رمضان في هذه السنة بعينها فيلغى المجتهد هذه الا وصاف التي لا مدخل لها في العليات ويذلك يكون المواثر في ايجاب التكفير هو الجماع في نهاسار رمضان عمدا فيكون الجماع في نهار رمضان عمدا هو العلة في ايجاب هذا الحكم وهنو التكفير سن

وهذا مااتجه اليه الشافعية والحضابلة فى تنقيح العلسة فى هذا الحكم فلاتجب الكفارة عندهم الا على من أفطر فى نهـــار رمضان عامدا بالجمـــاع٠

⁽۱) جُاءَ فى المصباح المنير،نقحت العود نقحا من باب نفع نقيته من عقده ـ ونقحت الشىء ظمت جيده من رديثه،وتنقيح الكلام مسن ذلك ـ جـز، ٢ ص ٨٥٢٠

⁽٢) أنظر سبل السلام جميز ٢ ص ١٦٣٠

187

آما الصفية والمالكية افقد ذهبوا الى مدى أبعد في تهذيب العلم، فليست العلم عندهم خصوص الجماع اوانما العلمية بعد تهذيبها كاملاء هي انتهاك حرمة رمضان عمدا بتناول المفطر المفسد للصوم ومباشرته من جماع أو أكبل أو شمسربه

الغرق بين مسلكى السبر والتقسيم وتنقيح المناط:

تنقيح المناط غير السبر والتقسيسم،

- ا تنتيع المناط يكون حيث دل نص على العلية ولكن اقترن بالعلة مالامدخل له فى العلية أصلا ، أما السبر والتقسيم فلا يوجد فيه نص على العلة أصــــلا٠
 - ٢) عمل المجتهد في تنقيح المناط تهذيب العلة وتخليصها ممـــا
 علق بها ومالا دخل له في العليـــة.

فأما عمل المجتهد في السبر والتقسيم التوصل الهــــــى معرفة ذات العلة لا الى التهذيب والتخليص ف

المسلمك السابسع : تحقيمق المنساط:

أما تحقيق المناط،فهو التحقق من وجود العلة في الفرع فيأذا ثبت ذلك ثبت للفرع حكم الا مل، وهذه هي ثمرة القيلل المناط،فهو أن يبحث المجتهد عن علة الحكم في الا مل وينتهي الللل معرفتها والتأكد من شروطها ينتقل الى الفرع، ليعرف مسلمي وجود العلة فيه، وعندما يتثبت من وجودها يثبت للفرع حكلما

مثال ذلك ١٠ اذا ثبت أن علة تحريم الخمر الاسكــــار ونظرنا فى النبيذ فوجدنا فيه الاسكار عدينا الحكـم وهــــو التحريم اليه وفى المادة المخدرة اذا تحققنا من وجــــود الاسكار فيها، ثبت للمخدر حكـم الخمر وهو التحريـــم. onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مثال آخر ١٠٠ اذا ثبت علة اعترال النساء في المحيض هي الاذي، ونظرنا في النفاس فوجدنا هذه العلة وهـــين الائدي موجودة فيه عدينا حكم الاعترال الى النفســاء وغير ذلك من الصور التي يكون عمل المجتهد فيهــا قاصرا على التحقيق من وجود علة الائسل فــي الفـــرع ليعدى حكم الائسل الى الفــرع الـــرع،

أتسسام العلسسة

- 181 -

تقسيم العلة من ناحية اعتبار الشارع اياها وعدمه، قدمنا في بحث شروط العلة أنه ليسكل وصف في الا مل يصلمه أن يكون علمة لحكمه، وأنه لابطلم التعليل بوصف الا اذا كان ظاهرا منفبطا مماسبا، وبينا أن المراد بمناسبة الوصف للحكمم أن يكون مظنة لحكمته بحيث يكون بنا الحكم عليه وربطه بسمه من شأنه أن يحقق المعلمة التي شرع الحكم من أجلهما

ونقرر هنا للاحتياط، أنه يشترط أن يكون الوصف المناسب مع ظهوره وانضاطه قد اعتبره الشارع علمة بأى نسوع مــــــن^٠ أنـواع الاعنبــــار٠

ومن ساحية اعتبار الثارع للمناسب وصدم اعتباره ايساه قسـم الا ُصوليسون الوصف المناسب الى أقسام أربعـــة،

- ١) المشاسب الموءشسسر،
- ٢) المناسب الملائبيسم،
- ٣) المناسبُ المرسيييل،
- ٤) المناسب الملغــــى٠
- واليسك بيان هذه الاتسام وأمثلتهسسا٠٠

1) المناسب المواثنين :

هو الوصف المناسب الذي رتب الشارع حكما على وفقـــــه وثبت بالنص أو الاجماع اعتباره بعينه علـة للحكم الذي رتــــب على وفقــــــه٠

وسمى هذا الوصف مناسبا لا ّن في ابتناء الحكم عليه دفيع مضرة ، وسمى مو شرا لا ْن الحكيم أثبير ليبييه،

ومثال ذلك ١٠ قوله تعالى "ويسألونك عن المحيض قل هـــو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولاتقربوهن حتى يطهرن فـــاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم إلله ان الله يحب التوابيـــــــن

ويحب المتطهريسين "(1).

فقد أمرنا الله تعالى فى هذه الآيـة الكريمة باعتـرال النساء فى أثناء الحيف، وهذا الاعتزال الذى طلبه الشارع مـــن الزوج نص على علته بقولم تعالىي "هو أذى" فالا ذى هو العلة التي بنى الشارع حكمه بالاعتزال عليهـــا،

فهذه العلة المنصوصة التي رتب الشارع حكمه عليهــــا تسمى بالمناسب المواثر،

وهذا المناسب المواثر لم يختلف العلماء في اعتبــاره وابتناء الاتحكام عليه، فكلما وجد الاتذي وجد الاعتزال للنسـاء ولهذا أعطى العلماء الغفاس حكم الحيمض في اعتبزال النسـاء لوجود الاتذي الذي هنو وصف مناسب منواشـــــره

٢) المناسب المسلائـــم :

وهو الوصف الذي لم بيتسم دليل من الشارع على اعتباره بعينه علة لحكمه، وانما قام دليل شرمي من نص أو اجمياع على اعتباره بعينه علة لجنس الحكم، أو اعتبار جنسه على لعين الحكم، أو اعتبار جنسه علم لعين الحكم، أو اعتبار جنسه علم لجنس الحكم، فاذا عليلا المجتهد حكما شرعيا بهذا النوع من المناسب يكون تعليلسم ملائما لنهج الشارع في التعليل وبناء الا حكام، فيكون تعليلسه سائغا والقياس عليه صحيحها

ونفرب فيما يلى بعنض الا مثلبة على وجنوه هذا النسوع من المناسب

ا) مثال الوصف الذي اعتبر الشارع هينه علة لجنس الحكم، ثبــوت الولاية للا بعلى تزويج ابنته البكــــر،

فقد ورد فى السنة ، أن البكر المغيرة يزوجهاوليهسسا فولاية التزويج على البكر المغيرة حكم لم يبين الشارع علت الم هل هى المغسر أو البكسسارة؟

⁽١) سورة البقــسرة آيــة ٢٢٢٠

وبينما نجد الشارع لايبين علة ولاية التزويج، نسسسراه يبين علة الولاية المالية وينص على العلة فى الولاية المالية وونص على العلة فى الولاية المالية وهى المغر قال تعالى "وابتلوا اليتامى حتى اذا ابلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولاتأكلوهــــان اسرافا وبدارا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كــان فقيرا فليأكل بالمعروف فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهــدوا عليهم وكفى بالله حسيبــا"(۱).

فهذه الا ية ناطقة بأن علة الولاية الصالية هى الصغسر وبما أن الولاية المالية وولاية التزويسج من جنس واحد تكسسون العلة المهتبرة فى ثبوت أحدهما علة فى ثبوت الولاية الا خسرى فالصغر الذى اعتبره الشارع علة فى الولاية المالية يكون علسة فى ولاية التزويسسج،

وعلى هذا فان دل الشارع على حكم ولم يبين علت ودل على حكم آخر من جنسه وبين علت كانت هذه العلمة هى على سنة الحكم الا ول كالمغر بالنسبة للولاية المالية فقد نعى الشارع على أن علمة الولاية المالية هى الصغر، فيكون المغر علمة فى ولاية التزويج لا أن الولايتين من جنس واحد •

٢) ومثال الوهف الذى اعتبر الشارع جنسه علة لعين الحكــــم
 جمع الصلاة فى اليوم العطير، فقد وردت السنة بجواز الجهــــع
 فى اليوم العطير، ولكن لم تبين صراحة علة هذا الحكــم٠

ولكن وجد أن الشارع اعتبر وصفا من جنس هذا الوصـــف أى المطر ـ علة لحكم الجمع ، وهو السفر، لا ن كلامن السفــــر والمطر جنس واحد، وهو كونه مظنة المشقة التي يناسبها التيسير والتخفيف عن المكلفين، وإن الحكم باباحة جمع الصلاة عنــــد السفر هو عينه الوارد عند المطر، فاعتبار الشارع السفر علــة لجمع الصلاتين تخفيفا عن المسافر، يدل على اعتبار ماهو مـــن جنسه ـ كالمطر ـ مبيحا للتخفيف، والجمع بين الصلاتين، فيكـسون

⁽١) سورة النساء آيستة ٢٠

المطر علة الحكم بجواز الجمع، فيقاس عليه جواز الجمع فـــــى حالة سقوط الثلبج والبــــرد،

وعلى هذا فان دل الشارع على أن وصفا بعينه علة لحكسم كان هذا إعتبارا لكل وصف من جنس هذا الوصف علة لهذا الحكسسم كالسفر، فأن الاجماع اعتبره علة الجمع بين الصلاتين في وقسست واحد فيكون الوصف الذي من جنسه كالمطر علة الجمع بيمسسسن الصلاتين في وقت واحسسسده

٣) ومثال الوهف الذي اهتبر الشارع جنسه علة لجنس الحكى الحيف في اسقاط الصلاة عن الحائف، فالشارع قد نص على اسقى الصلوات عن الحائض دون الصيام، فيجب عليها قضاوه اذا طهى السارع لم ينص على أن العلة هي تكرار الصلوات ولكن رئى أن تكرار الصلوات مظنة الحرج ووجدنا الشارع رتب أحكام كثيرة على الحرج والمشقة، كلها تهدف الى دفع الحرج كاباحة الافطار في رمضان للسفر والمرض، وكالتيمم عند فقد الميا أو عدم القدرة على استعماله، وكاباحة السلم مع أنه بيليا المعدوم، فكأن الشارع اهتبر كل نوع من أنواع دفع الحرج علية لكل نوع من الوكام التي فيها تخفي المخدوم، فن الاحكام التي فيها تخفي المحدوم، فن الاحكام التي فيها تخفي المنابع عن الحرج علية الكل نوع من الوحام التي فيها تخفي المحدوم عن الحرج علية الكل نوع من الاحكام التي فيها تخفي المحدوم عن الاحكام التي فيها تخفي المحدوم عن الاحكام التي فيها تخفي المحدوم عن الاحكام التي فيها تخفي الحدود المحدوم عن الاحكام التي فيها تخفي الحدود علي الحدود المحدوم عن الاحكام التي فيها تخفي المحدوم عن الحدود علي الحدود المحدوم عن الاحكام التي فيها تخفي الحدود علي الحدود علي الحدود علي الحدود الحدود المحدود عليه الحدود علي الحدود الحدود علي الحدو

وعلى هذا فان دل الشارع على حكم مرخص فيه دفعا للحرج والمشقة عن المكلف كان كل ماهو مظنة الحرج والمشقة على الترخيص والتخفيف عن العبادكاباحة الفطر في رمغان في الله تعالى شرعه للمسافر دفعا للحرج والمشقة في ذلك، كيان تكرار أوقات العلاة المودى الى الحرج والمشقة علة في سقيوط العلاة من الحائف، لأن قفاء العلاة بالنسبة للحائض أمر فيه حرج ومشقة نظرا لتكرار الا وقات وكثرتها، وكل ماهو مظنة الحييرج والمشقة علة في الترخيص والتخفيف وسقوط العلاة عن الحائييينيين

٣) المشاسب المرسيل إد

وهو الوصف الذى لم يشهد له دليل خاص بالاعتبـــار أو بالالفاء، ولكن ترتيب الحكم على وفقه، أى بناء الحكم عليـــه يحقق معلحة تشهد لها عمومات الثريصة من حيث الجملــــة،

فهو من حيث أنه يحقق معلمة من جنس مصالح الشريعــــه، يكون مناسبـا، ومن حيث أنه خال من دليل يشهد له بالاعتبـار أو بالالغاء يكون مرسلا وهذا هو الذي يسمى بالمعلمة المرسلــة وهو حجة عند المالكية والحنابلة ومن وافقهم وليس بحجـــــة عند غيرهـــم، كالحنفية والشافعيـة (1).

ومثال ذلك -- جمع القرآن الكريم، فقد مات في حــ روب الردة كثير من الصحابة الحافظون للقرآن الكريم، الواعـــون لا حكامه، فخاف المسلمون حينئذ من فياع القرآن الكريســـم فقاموا على أثر ذلك بجمع ماتغرق من القرآن الكريم مجموعــة واحدة، فجمع القرآن الكريم محموعــة موت الصحابة فموت الصحابة وصف لم يرتب الشارع حكما على وفقـه ولم يدل دليل من الشرع على اعتباره ولا دليل منه على الغاشــه ومن الا مثلة على ذلك أيضا، فرب النقود، واتخاذ السجـــون وتسجيل العقـــود.

٤) المشاسب الملخسسين :-

وهو الوصف الذي قد يبدو أنه مناسب لبناء حكم معيــــن عليه حسب ما يتوهمه الشخص، ولكن الشارع الغي اعتباره كمافـــي قول المتوهم، ان اشتراك الابن مع البنت في البنوة من المتوفــي وصف مناسب للتسوية بينهما في الميراث، فهذا محض وهم وليـــــس هو بالمناسب لا أن الشارع الغي مناسبته بالنص على أن الذكـــــر

⁽۱) الوجيـز فـى أصـول الفقـه الدكتـور عبد الكريم زيــدان ص ۲۱۱٠

يأخذ ضعف الا ُنثى، وهذا لا يجوز بناء الا ُحكام عليه لا ُنه خطـــاً وباطل قطعــــا٠

وكما في الزام المفطر همدا في رمضان بعقوبة خاصــــة لردعه، وجذا أيضا لايمــع بناء تشريع عليه، فقد روى أن بعــــف ملوك الا ندلس أفطر في شهر رمضان بغير هذر فأفتاه يحيى بــــن يحيى الليثي، تلميذ الامام مالك وفقيه الا ندلس فيما بعــــد بأنه لا كفارة له الا بعيام شهرين متتابعين ولم يفتــــــه بالتغيير بين العوم والاعتاق والاطعام، كما هو مذهب الا مــام مالك امامـه، وعلل هذه الفتوى بأن العوم فيه مشقة على ذلـــك الملك، وهو الذي يزجره ويمنعه من العودة الى الافطار، أمـــا الاعتاق فهو سهل عليه وليس فيه اشرار به فلايكون زاجـــــرا

فان هذا الامام الجليل جعل سهولة العتق على ذلك الملك وعدم افراره به علة لعدم سحة الاعتاق منه وآلزمه بالصيـــام فقط لعشقته عليه وتفرره به، ولاشك في أن ذلك مناسب للحكـــم لمايترتب عليه من المعلحة وهي الزجر عن ارتكاب المعاصـــي والمحافظة على حدود الله تعالى وفرائفه ولكن، الشارغ الحكيم ألفى اعتبار ذلك في الكفارة، لا نه لما وجبت عتق الرقبـــة ابتداء على الا عرابي الذي أفطر عمدا في رمضان، ولم ينظـــر الى أن العتق ممايسهل عليم أو لايسهل ويتضرر به أو لا يتفــرر فأكنه ألفـي النظر الى سهولة العتق وعدم سهولته والـــبين

الدليسل الخامسسس

الاستحسيان

تعريبف الاستحسبان:

الاستحسان في اللغسة :

مستحدان في التبعد : محد الشيء حسنا سواء كان الشيء محسنا الا مور الحسية أو من الا مور المعنوية .

يقال في اللغة ؛ استحسن فلان الرأى أو القول أو الصورة أو الطعام اذا عده حسنا ومال اليه وان كان مستقبحا عنــــدم فيـــره(١).

وبناء على ذلك فان الاستحسان نوعـــان:

النوع الا ول: ترجيح قياس خفي على قياس جلى بدليا،

النوع الثاني: استثناء جزئية من حكم كلى بدليـــل٠

مثال النسوع الاول :

حق المرور بالنسبة لوقف الا رض الزراهية فقد اختلــــف النظر فيه الى وجهتين مختلفتين، احداهما ظاهرة، وتقتفــــى عدم دخول حق المرور في الوقـــــفه

⁽١) انظـر المصباح المنير "الحاء مع السين والنـون"٠

⁽۲) الا حكام للا مدى جزء ٤ ص ٢١١ ـ التوضيسيج جسزء ٣ ص ٣ الموافقسات جسزء ٤ ص ١١٦٠

لا أن الوقف يشبه البيع الا كل منهما يخرج العين عــــن ملك صاحبها، وبما أن الا رض الزراعية اذا بيعت لا يتبعها حـــق المرور الا بالنص فكذلك اذا وقفت الا رض الزراعية لا يتبعهـــاحق المصرور الا بالنـــم

والوجهة الثانية وهى الخفية، وتقتفى دخول حق المسسوور فى وقف الا رض الزراعية لا أن الوقف كالاجارة، الذ كل منهما يغيد ملك الانتفاع بالعين، فكما أن الا رض الزراعية إنظ أجرت يدخسسل تبعا لها حق المرور، فكذلك اذا وقفت الا رض الزراعية يدخسسل تبعا حسق المسسرور،

وانما كانت الوجهة الا ولى ظاهرة والا خرى خفية لأن شبه الوقف بالبيع أظهر من شبهه بالاجارة ،فهاتان وجهتان متخلفتسان احداهما ظاهرة والا خرى خفية ، وقد قام بنفس المجتهد دليسلل رجع الخفية على الظاهرة ، وهو أن المقصود من الوقف انتفسساع الموقوف عليهم ، ولايكون الانتفاع بالارض الا بحق المرور فعسدل عن الوجهة الظاهرة الى الخفية ، وقال بدخول حق المرور فسسسى وقف الا رض الزراعيسة فالعدول عن عدم دخول حق المسرور في الوقيف الى الدخول استحسسان الدخول حق الدراعيسة

مثال النسوع الثانسسى:

السلم ـ الذي هو بيغ شيء موّجل موسوف في الذمة لم يكن موجودا وقت العقد بشمن عاجل،فان القياس يقتضي بطلانه لا أن منن شروط صحة العقد أن يكون محل العقد موجودا عند التعاقد ومقدور التسليم وهو مالا يتوفر في السلم

لكن لورود نص خاص يستثنى السلم وهو مارواه الجماعـــة عن ابن عباس قال : قدم النبى صلى الله عليه وسلم العدينــــة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال : "من أسلســــف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم"(۱)،

⁽۱) نيل الا وطار جزء ه ص٢٥٦٠

فالسلم مباح استحسانا ومن ذلك الا كل ناسيا في رمضان فان مقتفى القاعدة المقررة فساد الصوم لا ن الامساك عصصص المفطرات ركن الموم وقد فات هذا الركن بالا كل،والش لايبقص مع فوات ركنه لكن استثنيت هذه المورة التي معنا من القاعدة لماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أكل أو شصصر ناسيا فليتم صومه فانما أطعفه الله وسقاه " فعدول المجتهصد عن فساد الصوم الى عدم فساده بهذا الدليل استحسان،

حجيــة الاستحسـان

اختلف العلماء في حجية الاستحسان الى قوليــن؛ القول الا ول :

وهو للحنفية والمالكية والحنابلة وهوّلا ً قد ذهبــــوا الى أن الاستحسان حجة شرعية تثبت به الا محكام كسافر الا دلـــة الشرعيـــة،

القول الثانـــي:

وهو للشافعية، وهوّلاء قد ذهبوا الى أن الاستحسيسان ليس دليلا شرعيليا،

الاكدلــــة :

استدل أصحاب القول الا ول على ماذهبوا اليه بهاياتى:
قالوا، أن الشارع الحكيم عدل فى بعض الوقائع عن موجب القياس
أو عن تعميم الحكم الى حكم آخر جلبا للمسلحة ودفعا للمفسندة
وكل حكم هو رخصة ماهو الا عدول عن الحكم الا صلى فان اضطرار
العمل بالقياس أو تعميم الحكم فى بعض الوقائع قد يودى السى
تفويت مسلحة الناس والاضرار بها فمن العدل والحكمة والتيسير
ومراعاة مسلحة الناس ورحمة بهم الحد من غلو القياس وذلسيك

الى حكم آخر يحقق المصلحة ويدفع المفسدة بمايتفق وأغــــراض الشرع الشريف وماهذا الا الاستحسان ٠

ولا أدل على عدول الشرع عن موجب القياس من اجازة السلم اذ القياس يقتفى عدم جوازه الا أن المعقود عليه معدوم وبيـــــع المعدوم لايجوز، لقوله على الله عليه وسلم "لاتبع ماليـــــــــــــ عندك" لكن الشارع أجازه مراعاة لمصلحة الناس يرشد الى ذلــــك قول النبى على الله عليه وسلم "من أسلف فليسلف في كيـــــــــل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم".

وكماعدل الشارع هن موجب القياس فى السلم عدل عصصصن تعميم الحكم فى تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير، وماأهمسل لغير الله به فأباح كل أولئك عند الافطسرار،

قال تعالى "انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزيسر وما أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فسلا أثم عليسه ان الله غفور رحيسسم" (1)، وما العدول عن موجب القيسساس أو العموم الى حكم آخر جلبا للمصلحة ودفعا للمفسدة الاالاستحسان،

دليل القول الثانييي :

أما أصحاب القول الثاني فقد استدلوا على ماذهبوا اليسه بما يلسحمي :-

ا) ان الشارع الحكيم لم يترك أمرا من أمور الدنيا سدى من غيسر تبيان لحكمة قال نعالى "أيحسب الانسان أن يترك سدى" (٢) فقسد بين الا حكام فى القرأن الكريم أو السنة النبوية ،ومالم يبينه فيهما فقد ترك فيه الا مر الى استنتاج الحكم من القياس عليهما قال تعالى "فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسسول" فان كان الاستحسان من الكتاب أو السنة فلا داعى لذكره ،وأن كان فارجا عنهما فالواجب طرحه وعدم الالتفات اليه والا كان مناقفا للأيهسة الكريهسسة.

⁽١) سورة البقرة آيسة ١٧٢٠

⁽٢) سـورة القيامة آيــة ٢٦ ٠

٢) الاستحسان لاضابط له ولا مقاييس يقاس بها الحق من الباطـــل
 فلو أخذبه لاختلفت الا حكام في المسألة الواحدة .

٣) أن الا يات القرأنية الكثيرة تأمر بطاعة الله تعالىـــــى وطاعة رسوله وتنهى عن اتباع الهوى وتأمرنا عند التنـــازع أن نرجع الى الكتاب أو السنة قال تعالى" يا أيها الذين آمنـــوا أطيعوا الرسول وأولى الا مر منكم الهان تنازعتـــم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليـوم الا خير وأحسن تأويــــــلا".

3) لم يرد أن النبى صلى الله عليه وسلم استعمل الاستحسسان فى واقعة من الوقائع، فقد كان أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم يستفتونه فلايفتى باستحسانه بل كان ينتظر الوحى،ولو كان الاستحسان جائزالحدث من النبى صلى الله عليه وسلم ولا قتلميه بمقتضاه من غير أن ينتظر وحيا من السماء، فامتناعه عنه عنه يوجب علينا الامتناع عنه فقد كان لنا فى رسول الله أسهر حسنة قال تعالى "لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمهسسن عربو الله واليوم الا خهسسار".

ه) استنكار النبى صلى الله عليه وسلم على أصحابه ألذين آفتو
 باستحسانهم فقد أنكر عليهم قتل من قال "أسلمت تحبت حسسسر
 السبسسف"٠

ويبدو لى أن الفريقين المختلفين فى حجية الاستحسسان انما اختلفوا لا نهم لم يتفقوا على معناه فالذين أنكسسروه يريدون به التشريع بالهوى والتلذذ، أما الذين اعتبروه حجسة فيريدون به العدول عن دليل ظاهر أوعن حكم كلى لدليل اقتضسى هذا العدول ولايريد منه التشريع بالهوى والتشهى وهو بهسسلاا المعنى الا خير لايح لا حد أن ينكره ولا أن ينكر حجيته فهوبهذا المعنى حجة عند الكل غير صالح لا ن يكون محلا للنزاع (١).

⁽١) أصول الفقه للمرحوم زكريا البرديسي ص ٣١٤٠

وأما ماروی عن الامام الشافعی من أنه قال "من استحســن فقد شـرع" فمعناه من استحسن بالهوی فقد شرع أو استحسن فقـــد صار بمنزلة نبی ذی شریعة، فمقصوده مدح المستحســـن٠

ومع هذا فقد نقل الا مدى وهو من الشافعية عن الشافعيين أخذه بالاستحسان واعتباره مصدرا في بعض الا حكام فقال فــــــى السارق اذا أخرج يده اليسرى بدل اليمنى فقطعت القيـــاسأن تقطع يمناه والاستحسان لاتقطع (۱).

وعلى ضوّ ذلك يتضح جليا أن الاستحسان بمعناه الاصطلاحـــى لاينكره أحد،وانما الاستحسان الذى يستحق الانكار من غير نـــزام أحد هو الاستحسان المبنى على الهوى والتشهـــــى٠

الفرق بين الاستحسـان والقياس:

الفرق بين الاستحسان والقياس، هو أن القياس اظهــــار حكم واقعة نص عليه في الكتاب أو السنة أو الاجماع في واقعـــة أخرى لانص على حكمها لاشتراكهما في علة واحـــدة ·

أما الاستحسان فالواقعة دل على حكمها نص أو اجمسساع ولكن موجب عموم النص أو القياس فيها يودى الى تفويت مصلحسة أو جلب مفسدة فيعدل عن هذا الحكم الى حكم آخر لدليل يقتفسى هذا العسسدول.

فالقياس مظهر لحكم الا مل في الفرع عند الاشتراك في علة واحدة أما الاستجسان فهو يترك حكما يجب أن يطبق على واقعـــة لفرورة أو حاجة أو دليل يقتضي هذا الترك •

⁽۱) الا ُحكام للآمدي جنز * ٣ ص ١٣٧٠

أنسواع الاستحسسسان :

يتنوع الاستحسان الى أنواع كثيرة تبعا للدليل الصحدى يثبت به نذكر أهمها فيما يلصحني :

النبوم الا ول: الاستحسبان بالنبيسم:

وهو الاستحمان الذي يتحقق في كل واقعه ُ يرد فيها نسسم معين يعطى لهذه الواقعة حكماً يخالف الحكم الكلى الذي يجسسب تطبيقه على هذه الواقعة بمقتضى الدليل العام أو القاهد.....دة المقسرة -

ومن أمثلة هذا النوغ سايات :

1) السلم ١٠ وهو بيع شيء آجل موصوف في الذمة بثمن عاجل فانه بيع ماليس عند الانسان، ومفتفي القياس أي الدليل الشرعـــــي العام أنه لايجوز، لماروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلـــم قال: "لحكيم بن حزام لاتبع ماليس عندك" لكنه استثنى من ذلـــك استحسانا لورود النص الخاص الذي يدل على جوازه، وهـو هـا روي أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قدم المدينة، وهم يسلفون فــي الثمار السنة والسنتين فغال " من أسلف فليسلف في كيل معلــوم ووزن معلوم الى أجـل معلـــوم ".

٢) الحكم ببقا والصوم مع الا كل أو الشرب تسيانا وان مقتضى القياس أى القاعدة المقررة وفساد الصوم في هذه الصحورة لا "ن الامساك عن المفطرات ركن الصوم وقدفات هذا الركن بالا كليسيسل أو الشرب نسيانا والشي لايبقى مع فوات ركنه ولكنها استثنيت من ذلك للا شر الوارد فيها وهو أن النبي صلى الله عليه وسلمم قال " من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما اللهمه وسقما وسقما اللهمه وسقما "(۱)

⁽١) منتقى الا خبسار جزء ٤ ص ١٧٥٠

هذا وقد أشار الامام أبو حنيفة الى ذلك بقوله "لسسولا الرواية لقلت بالقياس" ومعنى ذلك أنه لولا الحديث الذى يسسدل على صحة الصيام مع الا كل أو الشرب نسيانا لحكم بفساد العسوم عملا بالقياس أى القاعدة المقررة، الذى يقتضى فسساد العسوم بوصول أى شيء الى المعدة سواء، أكان عمدا أم نسيانا، وذلسك لمنافاته لركن الصيام وهو الامساك عن جميع المفطسرات

النبوع الثانسي٠٠ الاستحسمان بالاجممماع:

ويتحقق هذا بافتاء المجتهدين في حمادثة على خلاف الدليل العام أو القاعدة المقررة في أمثالها، أو بسكوتهم وعللما انكارهم لما يفعله الناس اذا كان مايفعلونه مخالفا للقيلان أي أصل من الاصول المقررة،

والا مشلسة على ذليك

1) استصناع ٥٠ وهو أن يتفق شخص مع آخر على أن يحيك له ثوبنا نظير مبلغ معين من المال، فالقياس يقتفى عدم جواز هذا العقد لا أن الشيء المطلوب صنعه معدوم وقت العقد، والعقد على المعدوم لا يجوز ولكن ترك القياس الذي يقتفى عدم الجواز، وقيل بالجسواز استحسانا بالاجماع لتعامل الناس بذلك من زمن رسول الله صلحي ظلله عليه وسلم، الى يومنا هذا من غير نكيححرو

٣) دخول الحمامات بأجر معلوم، فالقاعدة العامة تقفى بفساده لجهالة مايستهلكه الداخل من الماء وجهالة المدة التى بهكثها فى الحمام، ولكنه جاز استثناء من القاعدة العامة استحسانال لجريان العرف به دون انكار من أحد دفعا للحرج عن النساس فكسان اجماعــــا،

النسوع الثالست ١٠٠ الاستحسان بالضرورة :

ويتحقق هذا في كل مسألة يترك العمل فيها بالقيـــاس لحاجمة الناس وضرورتهـــم٠

مثال ذلسك ٠٠٠ طهارة البئر التي وقعت فيها النجاسة فالقيــاس

أو القاعدة الشرعية المقررة نجاسة هذه البئر، لا أن اخراج بعنى الماء لا يوثر في طهارة مابقى من الماء فيها كما أن أخراج كل الماء لايفيد في طهارة ماينبع من أسفل البئر لا نه ينجس بمصلاً يلاقيه من النجس وهو الجدران التي تنجست بتنجس الماء الصلكي وقعت فيه النجاسة،

والعمل بهذا القياس القاضى بعدم طهارة البئر التــــى وقعت فيها النجاسة، يودى الى تحرج الناس ووقوعهم فى الفيـــق والحرج مرفوع شرعا، قال تعالى "ماجعل عليكم فى الدين من حرج" وقال على الله عليه وسلم "الدين يسر لا عسر"، لذلك استحســـن العلماء الحكم بطهارة البئر التى وقعت فيها النجاسة اذا نـرج قدر مافيها من الماء، وذلك بأن يقاس عمق البئر وعرضها وتحفر حفرة مماثلة فى المساحة ويخرج من البئر المتنجسة المــــاء ويلقى فى الحفرة المماثلة لها الى أن تمتلىء، وبعد ذلك تصير البئر المتنجسة طاهرة استحسانا لاقياسا، اذ لولا هذا الحكـــم المستحس لوقع الناس فى الحرج المرفوع بمقتضى كثير من النصوص اللهريـــة المرفوع بمقتضى كثير من النصوص

ومن هذا أيضا، الحكم بطهارة سور سباع الطير، كالصقصر والنسر والغراب والحدأة لا ن هذه الحيوانات تأكل الشجاسيات ومناقيرها لاتخلو منها عادة، كما أن لعابها يتصل بالماء عند الشرب، وهو متولد من لحمها النجس فيكون نجسا مثله، ومقتفي ذلك أن يتنجس الماء بشربها، كما يتنجس بشرب سباع البهائي كالا أسد والفهد والنمر، لنجاسة اللعاب في كل، الا أن سبياع الطير لما كانت تنقيل من الهواء ولا يمكن الاحتراز منها خصوصا بالنسبة لسكان المحارى والفلوات، قال علماء الحنفية بطهارة سورها استحسانا، رعاية لهذه الضرورة على خلاف مايقضى بييها القياس على سور سباع البهائيية المناه البهائية المناه القياس على سور سباع البهائية المناه التحسان المعار سباع البهائية المناه المناء المناه المنا

⁽۱) الهداية مع فتح القدير جزء ۱ ص ۱۷ - الدر المختار مسيع حاشية ابن عابدين جزء ۱ ص ۱٤٧ ومابعدهـــا،

النسوع الرابع • • الاستحسان بالقياس النفسسي :

ويتحقق هذا النوع في كل مسآلة يجتمع فيها قياســـان أحدهما ظاهر جلى، والثاني خفي، فيتسرك الظاهر ويوَّضدُ الخفـــي اذا بدا للمجتهد دليسل يحفـره على هذا التـــرك

ومن أمثلسة هدا النسسوم ب

سوّر سباع الطيـــــر⁽¹⁾، ان سوّر سباع الطير ببجتمع فيــــه قياسان أحدهما ظاهر جلى وهو قياسه على سـوّر سباع البهائــم كالأسد والفهد، فكما أن سوّر سباع البهائـم نجس فكذلك ســـور سباع الطير لا ّن لعاب كل منهما يتولد من اللحم النجــــــس ومقتفى هذا أن يكون سوّر سباع الطير نجسا كما هو الحكم فى سوّر سباع البهائــــم،

والثانى خفيي ١٠٠ وهو قياسه على سوّر الانسان فكمسا أن سوّر الانسان طاهر فكذلك سوّر سباع الطيسيير،

وانما عدل المجتهد عن القياس الظاهر الى الخفى وقسال بطهارة سوّر ساع الطير استحسانا، لا أن سباع الطير وان كسسسان لحمها محرما الا أن لعابها المتولد من لحمها النجس لا يختلسسط بالماء الذى تشرب فيه لا ُنها تشرب بمنقارها وهو عظم طاهسسر،

أما سباع البهائم فتشرب بلسانها المختلط بلعابهــــا ولعابها نجس لا نه متولد من لحمهــاالنجس فينجس تبعا لذلـــك الماء الذي تشرب فيـه فيكون الماء الباقي بعد شربها نجسـا٠

⁽۱) سباع الطير ، النسر والغراب ومايماثلهما، والسور الباقيي من الشـــربه

النوع الخامسس • الاستحسان بالعسسرف:

ويتحقق هذا في كل تصرف يتعارفه الناس ويعتـادونـــدة اذا كان ذلك التصرف يخالف قياسا من الا ُقيسـة أو قاعــــدة من القواعـد المقـرة ·

ومن أمثلسة هسدا النسسوم يد

ا) من حلف لا يأكل لحما فأكل سمكا لايضت، استحسانا، لجريــــان العرف العام أن السمك ليس بلحم فمن أجل هذا العرف تــــرك القياس الذى يقفى بالحنث كما نطق بذلــكالقرأن الكريـــــم قال تعالى "وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهــذاً ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريـــــا "(۱).

فهاسم أولاء نرى القرآن الكريم سمى السمك لحمسا طريسسا فبمقتضى هذا الدليل يجب أن يحنث الحالف ولكن تسرك هذا الدليسل وقييل بعدم الحنث استحسانا لجريان العرف بأن السمك ليس بلحسسم فالعدول عن الحنث الذى يقفى به القياس أى الدليل العسسسسام الى عدم الحنث نظرا للعرف العام استحسان بالعرف .

(۱) سورة فاطلر آيلة ۱۲۰

النسوم السادس ٠٠ الاستحسسان بالمصلحسسة:

ويتحقق هذا النوع فى كل مسألة ثبت لها حكم بمقتضصي الدليل العام أو القاعدة المقصررة ووجدت مصلحة مرسلة تقتضصى استثناءها من هذا الحكم الكلسى واعطاءها حكما على خلافصه

ومن أمثلية هذا النسوع مايات

١) عقد المزارعة ينتهى بموت العاقديين أو أحدهما كما فيللما الاجارة، وهذا هو الالصل المقرر عند الحفيليلية.

لكنا نراهم يستثنون من ذلك، مااذا مات ساحسب الا رض والزرع لم ينضج بعد حيث حكموا ببقاء العقد في هذه السلسورة استحسانا مخالفين القياس أي الا صل العام حفظا لمصلحة العامل ودفعا للضرر عنسسه،

٢) القاعدة المفررة في الفمان أن الا مين لايفعن الا مانسسسة الا بالتعدى عليها أو التقصير في حفظها، ومقتفى هذه القاعسسدة ألا يضمن الصانع، كالخياط والكواء مايكون في يده من أمتعسسة الناس الا اذا وجد منه تعد أو تقصير في الحفسسط،

ولكن أفتى أبو يوسف ومحمد بن الحسن بوجوب الفمــــان عليه ، الا اذا كان البهلاك من شيء لايمكنه الاحتسراز منه كالحريسق الشامل أو النهب العام وهو استحسان على ضلاف القياس روعــــى فيه المحافظة على أمـوال الناس من الفياع نظرا الى كشــــرة الخيانات وفعمف سلطان الايمان على النفــــوس

الدليسسال السسسادس

تعريسف المصلحسسة:

المصلحة ضي اللفة هيي الفينسير(١).

وأما فى الاصطلاح فهى جلب المنفعة ودفع المضررة أى المفسيدة (٢).

ولتوفيح ذلك نقول، أن الا حكام التى تفعنتها النصوص الشرعية اذا نظرنا اليها، نجد أن الشارع يهدف فيها النصوص الى تحقيق المعاليج للناس ودفيع المغاسد عنهم، فيلب منهام الا ما غلبت فيه منفعتهم، ولايأمرها بالكف الا عما غلبت فيه مفرتهم، فجلب المصاليوب بالكف الا عما غلبت فيه مفرتهم، فجلب المصالوب ودرء المفاسد أمر محسوس ملمسوس في التشريعات اللهيام الالهيام الذي يرشدنا الى أن التشريعات يجب أن تكون وفيق مصاليح الناس ويجبران تتنزه عن هوائهم ورغباتهم قال تعالى "وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولاتتباليا

⁽١) المصباح المشيس - الصاد مع اللام والحسساء،

⁽٢) المتصفى جزء ٢ ص ١٣٩٠

⁽٣) سورة المائطة آيسة ٤٩ ٠

تقسيسم المصالسسح:

الفصاليج التي ينبغين أن تعتبير الهدف الا ول فييني تشريع الا محكيمام تنقسم الي ثلاثية أقسمام،

القسم الا ول:

مصالح معتبرة ١٠ وهني التي قنام الدليبل الشرفنيين علني اعتبارهنا، وهنده المصالح تتنبوع الى ثلاثة أنبواع :-

النسسوع الا ول ١٠ المصالسيج الفروريسسسة،

النسسوم الشاني ٥٠ المصالسح الحاجيسسسة،

النسبوع الثالث ١٠ العصالح التحسينيسسة،

واليك الكلام من هذه الاتنسسواع:

النسوع الأول:

المصالح الفروريسة :

وهى التى يتوقف عليها حياة الناس الدينية والدنيويسة

- 1) المحافظة على الديسن ٠
- ٢) المحافظة على النفييس،
- ٣) المحافظة على العقيل ٠
- ٤) المحافظة على النســل -
- ه) المحافظة على المسال •

المحافظة على الديسين:

مصلحة معتبرة لا أن الدليل الشرعى دل على اعتبارهـــا فقد أوجب الله على المكلفين القادرين الدفاع عـن الديـــن بغرضية الجهاد، محافظة منه على دينه الحنيف، ولتكون كلمـــة الله هى العليا وكلمة الذين كفروا هى السفلى قـال تعالـــى "وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة ويكون الديــن لله فان انتهـــوا فلا عدوان الا على الظالميــن"(1).

⁽١) سورة البقرة آيسة ١٩٣٠

والمحافظة على النفسسس:

مسلحة معتبرة لا أن الدليل الشرعى دل على اعتبارهــــا فقد أوجب القصاص من القاتل لولى المقتول محافظة على النفس والا بقاء عليها قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكـــم القصاص في القتلسى الحر بالحر والعبد بالعبد والا نشــي بالا نشـى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعــــروف وأداء اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتــــدى بعد ذلك فله عداب اليـــم "(1).

والمحافظية على العقبييل :

مصلحة معتبرة لا أن الدليل الشرعى دل على اعتبارهــــا فقد حرم الله الخمر التى تذهــب بالعقــول ليكف النـــاس عنها ويظلوا عاقليـن، قال تعالى "ياآيها الذيــن آمنــــوا انما الخمر والميسر والانصاب والا رجـس من عمل الشيطــان فاجتنبـوه لعلكـم تغلحــون"(۲).

والمحافظة على النســل:

مصلحة معتبرة لا "ن الدليل الشرعى دل على اعتبارهــــــا

⁽١) سورة البقسرة أيسة ١٧٨٠

⁽٢) سورة المائدة آيــة ٩٠٠

فقد طلب الله تعالى من المكلفين أن يتناكحوا ليتناسلسسوا قال على الله عليه وسلم "تناكحوا تناسلوا تكثروا فانسسسىي مباه بكم الا مم يلوم القيامسسة ".

والمحافظة على المسال:

مصلحة معتبرة لا أن الدليل الشرعى دل على اعتبارهــــا فقد أوجب الله تعالى حمد السرقة محافظة على المصال قـــاال تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما جزاء بماكسبـــا نكالا من الله والله عمزيمز حكيـــم"(1).

النبوع الثانبي ٥٠ المصالبح الحاجيبة :

وهى التى يحتاج اليها الناسفى رقع الحصيرة عنهم ودفع المشقة ومن أجمل ذلك سهيت حاجيسة لا نها تتعلمق بحاجات الناسفرفع الحرج معلحة معتبرة لا ن الدليل الشرعى دل على اعتبارها، فقد شرع اللمه تعالى أحكاما ترفع عن العبساد الحرج والمشقة منها اباحة الفطر في رمضان للعريم وللعسافر، دفعسا للمشقة ورفعا للحرج قال تعالى " ومن كان مريفا أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكسمالعساسر" (٢).

⁽١) سورة المائدة آيسة ٣٨٠

⁽٢) سورة البقرة آيــة ١٨٥٠

وقص الصلاة الرباعيسة في السفر، وأيفيا في مجيال العقوبات، درء الحدود بالشبهات وتقريسر الدية في العقب عن العاني في جريفية القتبل العميسيد وقد أشار الله تعالى الى هذا الحكم بخفوصه، والسين الحكمية التشريعيسة من تقريبره حيث قال سبحانه و فعيل المحكمية التشريعيسة من تقريبره حيث قال سبحانه و فعيل له من أخيسه شيء فاتباع بالمعبروف وآداء اليسب باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة "(۱)، كما بين سبحانيه وتعالى، الا ساس العام في تشريبع الا حكما الخاصة بقضاء المصاليج العاجية تيسيسرا على النياس وذلك في قوله تعالى "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر "(۱)، وقوله تعالى "يريد الله أن يخفف عنكم وظق الانسان فعيفيا "(۱)،

⁽۱) سورة البقسرة آيسة ۱۷۸٠

⁽٢) سورة البقسرة آيسة ١٨٥٠

⁽٣) سورة النساء آيسة ٢٨٠

النسوع الثالبث ٥٠ المصالح التحسينية :

وهى التى لم يقصد بها المحافظة على الحياة الدنيويسة ولا رفع الحرج، وانها يقهد بها المصالح الكمالية، التحصيل من شأنها زيادة الرفاهية بين أفراد المجنمع في اطحصيار ما أباحم الله لعباده، فهي من الا مور التي تقتفيها الصروقة والا داب وسير الا مور على أقوم منهاج (۱)، والا مل في همسسده الا حكام فول الله تعالى " قل من حرم زبنية الله التي أخصيج لعباده والطيبات من الرزق قبل هي للذيبن آمنوا في الحيساة الدنيا خالصة يوم القيامسة "(۲)،

وقول الرسول على الله عليه وسلم " انما بعث الله الا تعلم مكارم الا خليلاق (٣)، ومن الا حكام التي شرعها الله تعالى لتحقيق هذه المصالح أداب المأكل والمشربوحسن المظهر عند دخول المسجد وهي الا حكام المشار اليها في قوله تعالىي "يابني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفي (٤)،

القسيم الشانيسي :-

مصالح ملفاة ٠٠ وهي التي قام الدليل على الغائهـا

- (١) الموافقات جزءً ٢ ص ١٠، ١١٠
 - (٢) سورة الاعسراف آيسة ٣٢٠
- (٣) الجامع الصفير جرزً ١ ص ١٠٤٠
 - (٤) سورة الا عسراف آيسة ٣١٠

قولمه صلى الله عليه وسلم " لا رهبانية في الاسلام" .

ومن ذلك أيضًا انتجار المريخي الميئوس من شفائسسسه أو انتجار من ضاقبت به سبسل المعيشة فهذا وهف قسسسسام الدليل الشرصي على الفائمة وعدم اعتباره قسال تعالىسمى " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحسق" (1).

ومن ذلك أيضا معلحة الا نشى فى مساوتها لا فيهـــا فى الميـراث فقد ألغاها الشارع بدليل قوله تعالى "يوميكـــا الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الا نثيين "(٢)، ومن ذلك أيفــا معلحة المرابى فى زيـادة مالـه عن طريـق الربـا، فقد ألغاهـا الشارع بما نص عليه من حرمة الربا قال تعالى "وأحل اللــــه البيع وحرم الربـا"(٣)، فلا يعلع الربا طريقا لاستثمار المال أو زيـادتهوهذا النـوع من المعالع، قد اتفـق الفقهــــا قاطبـة على أنه لايجـوز اقامـة الا حكـام عليـه ولهذا أنكـــر العلماء قديمـا تلك الفتـوى التى أمدرهـا أحد فقهــــــاء العلماء قديمـا تلك الفتـوى التى أمدرهـا أحد فقهــــــاء أنكــــر أو طلـ عامـدا فى رمضان، وقـد تقدم قياسهـــا،

⁽١) سورة الاسراء آيسة ٣٠٠

⁽٢) سورة النساء آيسة ١١٠

⁽٣) رسورة البقرة آيسة ٢٧٥٠

القسيم الثاليييث:

مصالح مرسلسة ١٠ وهى التى لم يقسم دليسل من الشسرع على اعتبسارها أو الغائها، وسعيست هذه، العصالح المرسلسة لا نها مطلقة عن دليسل اعتبارها أو الغائها، فهسسى أذن تكون في الوقائع المسكوت عنها وليسسسلها نظير منسسوس على حكمه حتى نقيسها عليه، وفيها وصف مناسب لتشريسسح حكم معين من شأنه أن يحقىق منفعة أو يدفع مفسسدة،

مثل المصلحة التي اقتفت جمع القرأن الكريسيم فييسمي

فقد مات في حروب الردة كثير من السحابة الحافظون للقرأن الكريم الواهون لا حكامه فخاف المسلمون حيث من فياع القرأن الكريم فقاموا على اثر ذلك بجمميع ماتفرق منه في مجموعية واحمدة.

فجمسع القرأن الكريسم حكم اتفيق عليه المسلمون دهسسا اليسه مسوت الصحابية، فمسوت الصحابية وصف ليم يقم دليسسلل من الشرع على احتبساره أو الفائسسسسه،

ومثل المملحة التى اقتضت قتل الجماعة بالواحسيد فانه لم يرد دليل خاص باعتباره ولادليل بالفائه ،فلولسيم يقتل الجماعة بالواحد هند اشتراكهم فى قتله لا دى ذلك السمى اهسدار الدمسسياء،

ومثل ذلك أيضا ماروى عن الضفيسة صن الحجر على المفتى الماجير على المفتى الماجين والطبيب الجاهل وماروى عن المالكييسيسة من اباحية حبس المتهم وتعزيره للتوصل الى اقسسراره •

_ IYO _

ومن ذلك قضاء المحابة رضوان الله عليهم بتغهيسين الصناع، فاذا هلك عند الصانع شوب وليم يقيم البينية علي الصناع بالفهيسيان أنه تليف بغيير سبب منه يقضى على المانسع بالفهيسيان عميلا بالمصلحية، فالنياس محتاجيون الى التعاميل مي الصناع، وهيم يغيبون الا متعبة عن أعيين أصحابها وليسس من شأنهم الاحتياط في حفظها فمن المصلحة تفمينهم لشيلا تفييع أموال النياس وفي هذا يقبول على كبرم الله وجهسه "لايمليع النياس الاذاك" ومن ذلك حق ولى الا مبر في فيسيري فريبة على الا من هذا اقتضت مصلحة الدولية ذليسيك،

حجيسسة المصالسنج المرسلسة

لاخلاف بين العلماء في أن العبادات لايجرى فيهــــا
العمل بالمصالح المرسلة، لا "ن أمور العبادة سبيلها التوقـــف
فلامجال فيها للاجتهاد والرأى، والزيادة عليها ابتداع فــى
الدين، والابتداع مذملوم فكل بدعلة ضلالة وكل ضلالــــة

أما في بناب المعاملات، فقد اختلبف العلمناء فسننت حجيتها وجعلهنا دليلا من أدلنة الاحكنام علني قولينن :-

القسسول الا ول:

القيسول الثانيسين:

وهو قول الظاهرية وبعض الشافعية وهوُلاء قـــد ذهبوا الى أن المصالح المرسلية ليست حجمة شرعية ولايصيح أن يبنى عليها حكم من الانحكام الشرعيية. _ 177 _

الا دلـــــة :-

استدل الجمهاور على ماذهباوا اليله بعا يأتى بـ

أولا:
---- أن ممالح الناس وقفاياهم متجددة فلولم تشرع الاحكام
الا على أسحاس اعتبار الشارع لتلك المصالح لعطلحات
كثير من مصالح الناس في متخلف الا رمنة والا مكنية وهذا
لايتفق والمقصود الا ول من التشريع وهو جلب المنافيييي

مسسف ذلسستك ٠٠٠

أن عمر بن الخطاب أبقى الا راض المفتوحة فسين أيدى أهلها ولسم يوزعها على الغانمين، ووضع الخسراج على أهلها ليكون مبوردا للمسلمين وينتفع بسببه أول المسلمين وآخرهم وقد وافقه عليه سائر المحابسسية رفوان الله عليهم أجمعين بعد أن بين لهم مايترتسبب

_ 1YA _

على ذلسك من المصلحسة للمسلميسسن،

ومن ذلك، أن أبا بكر استظاف عامر بن الخطاب عندما أحس بقرب وفاتاه وهو هامل مبندى على المصلحاة لا أن الرسول صلى الله عليه وسلام لم يستخلف أحساب بعده ولم يارد عنه شيء في ذلك، والمصلحة التالي لاحظها أبو بكسر في ذلك هي حفظ كلمة الملسميات من التفارق واختلافهام في اختيار الخليفة ،

ثالثــــا :

المصالح التى بنيست عليها الا حكسام مصالسسح معقولية والله سبحانيه وتعاليي أوجب علينا ماتسدرك عقولنا قبحسسه عقولنا نفعيه وحرم علينا ماتدرك عقولنا قبحسسه فاذا حدثت حادثية لاحكيم للشيارع فيها وبني المجتهد حكميه فيها علي ما أدركيه عقليه من نفع أو ضيرر كسان حكميه على أسساس معتبير مين الشارع ٠

أدلسمة القمول الثانسمي :

استدل الظاهريسة وبعض الشاهعيسة علىمى ماذهبسوا

أولا :

قال الله تعالى "أيحسب الانسان أن يترك سـدى"(1)
لم يتسرك الشارع الحكيـم الناس سـدى فلـم يهمـــل
معلحـة من المصالـع مـن غيـر ارشاد الـى التشريـع
لها، فلا معلحـة الا ولها شاهـد مـن الشرع بالاعتبار
فالمعلحــة الخاليـة من اعتبار الشارع معلحـــة

: ثانیـــا

أن الاعتداد بالمعالي المرسلية في تشريبي الاتحكيام طريبق ليدوى الاتحبواء ومن ليس أهسسلا للاجتهياد ينفيذون منسه اليي التمسيرف في أحكيام الشريعية وبنيائها علين مايوافيق أهسبواء هسيم الخياصية وفي هذا اهبدار للشريعية وفي هذا اهبدار للشريعية وفي هذا اهبدار للشريعية

(۱) سبورة القيامسة آيسة ٣٦٠

_)人 . __

السسرأى الراجسسج :

ويعد هذا العرض يتبيسن بجلاء واضح أن القسسول بحجيسة المسالسع المرسلسسة هو القول الراجع السدى تشهدد له الا دلسة والسذى جسرى عليسه السلسف السالسع من المحابسة والتابعيسين وأثمسة الاجتهاد في العمسور المختلفية، وأن انكسار هبذا الا مسل مخالف للا دلسسين القائمسة على حجيته، وفيسه فتسبع بساب للطعسسين على الشريعسة ورميها بالجمسود وعسدم مسايرتهسساة،

شم كيسف يسوغ انكسار هسذا الا صبل وهسسو من أهسم الا صبول الشرعيسة والسدى يمكسن أن ياتسى بثمسر طيسب اذا تنساولسه الراسسخ في عليسمسوم الشريعسة البصيسر بتطبيسق أصولهسسا،

فعلن طريسق هلذا الا صل يمكنن لولاة الا مسلور فلل فلي الا مسلولة الا مسلول فلي الا مسلول المبيد ومبادئه ومبادئه العلماء وقواعدها الا ساسية آن يشرعوا لها الا حكام والقوانيين التلى تحقلق مطحتها وتلبلى حاجاتها العارضة ومطالبها المتجددة اذا للم يجدوا لهلا وليلل خاصا من الكتاب أو السنلة أو الاجمللي أو المنسق أو الاجمللي فلي الكتاب أو المنسة أو الاجمللي فلي فلي الا أعلى الا أعلى الا أعلى الا ألا المنظمة على الا ألى الا التنفية على الا ألى الدولنيية الديلية السلكة المناط

_ 1人1 _

شــروط العمـال بالمصلحية المرسلية

خاف الديسن يعتبسرون المصلحة المرسلسسسة مصدرا من مصادر التشريسع أن يستغلهسا النسسساس فيشرعسون حسب مايسريدون مدعيسن أن تشريعهسسسون مبنسى علمى المصلحة المرسلسسة فاشتسرط المعتبسسرون للمصلحسة المرسلسة شسروطا اذا فقصد واحمد منهسسالسم يعملسوا بها، واليسك همذه الشسروط،

ا) أن تكبون المصلحية من المصاليح التي لم يقيم دليبل شرعبي يبدل علي الفائها، أمنا اذا قنام دليبل شرعبي يبدل علي الالفياء ليم يصح العميل بهنا، وعلي هذا لا يصبح اعتبار المصلحييية التي تقتضي جبواز الاستسبلام للعدو وعبيدم محاربة المعتبدي،

ولا المصلحـة التى تقتضـى جماواز مساواة البنــــت

آن تكون المصلحة مــن المصالح المحققة أمــــا١٤١
 كانــت مــن المصالح المتوهمــة فلايجـوز العمل بهــا ومعنى هـ١٤ آن يتحقــق مــن أن تشريـــع الحكــــــم فـــى الـواقعــة يجلـــب نفعــا أو يــدفــع فـــــررا أمــا مجــرد تـوهــم أن التشريـــع يجلــب نفعـــا مــن فيــر مـوازنــة بيــن مايجلبـــه مــن فـرر أو نفــع فـــن فــدا يعتبــر بنــا علـــى معلحــة متوهمـــة ومثـــال فهـدا يعتبــر بنــا علـــى معلحــة متوهمـــة ومثـــال ذلـــك المعلحــة التـــى تتـوهـــم فـــى طـب الــــزوج حــق تطليــق زوجتـــه وجعــل الطــلاق بيــد القــافـــــــــى فــــى الحـالات .

فقيد يظلمن البعلف أن فلمى هلذا الا من مجلمللم للملزأة والا سبرة والمجتملع، وهلذا مجلود تلوهللم عنلد بعللف النليليان

والحق أنسه مفسيدة للمسرأة وليلا سيسسرة وللمجتميع ولهندا فقيد نصبت الشيريعية علييني أن الطيلاق رخمية للرجيل وحيده فقيط دون سواه وحييت وجيد النبيض فيلا مقيال لا حيد بعيد الله ورسوليية واذن فاتسارة هيذه المسيألية بخصوص المصلحييية غيير وارد على الاطيبيليق٠٠

لـوجـود النـمى، ومسع ذلـك فادعــاء المصلحــــة بـاطــل بــل هــو عيـــن المفســدة ولاعبــرة بتــوهــــم البعـــــفى(1).

- ٤) أن تكسون المصلحية معقوليية في ذاتها بحيسييث
 ليوعرضيت عليي أهيل العقيبول السليمية تلقبوها
 بالقبيبول،

(١) أصول الا مكام الشرعية للدكتور يوسف قاسم ص١٩٣ هامسش

الفرق بيئ المصالح المرسلة والقياس

من يدقق النظر في المصالح المرسلة والقياس يجد أنهما يتفقان في أمريـــن :

احدهمسا :

سلم المعمل بهما انما يكون في الوقائع التي لايوجلد لها حكم خماص في الكتاب او السنة او الاجمماع ٠

ثانيهما:

----- ان الحكم الثابت بهما مبنى على رعاية المصلحة التي يغلب على الظن انها تصلح ان تكون مناطا وعلة لتشريع الحكم،

وانهما يختلفان في امرين ايفا :

احدهما ، ، الوقائع التى يحكم فيها بالقياس لها نظير في الكتاب او السنة او الاجماع يمكن قياسها عليه بواسطة المصلحة التى لا جلها شرع حكم في المنصوص او المجمع عليه ،

اما الوقائع التى يحكم فيها بالمصالح المرسلة فليسسس لها نظير تقاس عليه، بل يثبت الحكم فيها أبتداء بناء على مايكون فيها من المعنى المناسب الذى يترتب على تشريع الحكم وبنائه عليه تحقيق مصلحة للناس او دفع مفسدة عنهسسم٠

ثانيها ١٠٠ ان العصلحة التى بنى عليها الحكم فى القياس قام الدليل المعين على اعتبارها، اما المصلحة التى بنى الحكيم عليها فى المصالح المرسلة فلم يقم الدليل على اعتبارها او الغائها مل سكت الشارع عنهالها اللهارع اللهارع عنهالها اللهارع عنهالها اللهارع عنهالها اللهارع اللهار

⁽١) أصول الفقه الاسلامي للمرحوم/ذكي الدين شعبان ص ١٧٤٠١٧٠٠

سد الذرائع

الذرائــــع :

الذرائع جمع ذريعة وهي لغة : كل مايتخذ وسيلة ويكون طريقا التي شيء غيره وسدها معناه : رفعها وحسم مادتها ، وذلك بمنع هخذه الوسائل ودفعها وفي الاصطلاح الشرعي : تطلق علي معنيين عـــــام وخــاص .

المعنىيي العام :

يراد بالذريعة بالمعني العام ؛ كل مايتخذ وسيلة وطريقــا الي شيء آخر حلالا كان او حراما وهي بهذا المعني قد تســـد اذا كانت طريقا الي مصلحة .

ذلك لان موارد الاحكام قسمـان :

- ـ مقاصد وهي الامور المكونة للمصالح في انفسها ، اى التي هـــي مصالح او مفاسد في ذاتها ،
 - _ وسائل وهي الطرق المفضية الي المقاصــد .

وحكم الوسائل كحكم ما أفضت اليه من المقاهد، فوسيلة الواجب واجبة ، كما أن وسيلة المحرم محرمة ، فالجمعة فرض والسعلي اليها فرض ، والفاحشة حرام والنظر الي عورة الاجنبية اوالخلوة بها حرام ، لانه يودى اليها ، وعلي ذلك ; فاذا حرم الله تعالي شيئا ولم طرق ووسائل تفضي اليه ، فانه يحرمها ويمنع منهلل

تحقيقا لتحريمه وتثبيتا له ومنعا أن يقرب حماه ، ولو أســاح الوسائل والذرائع المفضية اليه ، لكان ذلك نقضا للتحريــم، والراء للنفوس به ، وحكمته تعالي وعلمه يأبي ذلك كل الاباء ،

ان الطبيب عند مايريد حسم الداء يمنع المريض من الطحسرق والذرائع الموصلة اليه تحقيقا لمصلحة شفائه والا فحد عليحسسه علاجه فما الظن بهذه الشريعة الكاملة التي هي في أعلي درجمات الحكمة والمصلحة والكمحمال .

المعني الخاص للذريعـــة :

الذريعة بالمعني الخاص: هي كل وسيلة مباحة قصد التوصيل بها الي المفسدة لكنها مفضيـــة اليها غالبا ومفسدتها ارجح من مصلحتها وهذا المعني الخــــاص للذريعة هو المراد لدى الاصوليين والفقهاء .

مواقف الائمة الاربعة من العمل بسد الدرائع:

المشهور أن المالكية والحنابلة هم الذين يقولون بسحصد الذرائع ، بينما يخالف في الاحتجاج به من عداهم ، مع ان محصن ستتبع تفريعات المذاهب يجدها لاتخلو من العمل بسد الذرائع ، غير انها تختلف قلة وكثرة ، فالامام مالك هو الذي توسع فيه حتي عمم اكثر ابواب الفقه عنده ، وتلاه في ذلك الامام احمد ، والحصدي تذكره كتب المالكية في الاصول : أن اصل الذرائع متفق عليصحه وانما الخلاف في التسمية ، ومجال التطبيق في الجزئيات ،

يوُكد القرافي المالكي ذلك فيقول: ان الذرائع علي ثلاشــة اقسام: قسم اجمعت الامة علي سده وحسمه كحفر الابار في طــــرق المسلمين ، فانه وسيلة الي اهلاكهم فيها ، وكذلك القاء السم في اطعمتهم وسب الاصنام عند من يعلم من حاله انه يسب الله تعالـــي عند سبها ، وبيع السلاح وقت الفتنة وبيع العنب لمن يعصره خمــرا وكذلك حفر الرجل بئرا في مدخل داره وهو يعلم أن شخصا يزوره في ظلام الليل ، فهذا الفعل وان كان في ذاته مباحا لكنه يغفي قطعــا أو ظنا قريبا الي المفسدة .

والظن في الاحكام العملية يجرى مجرى العلم،ففلا عن أن اجازة هذا القسم من الذرائع نوع من التعاون علي الاثم والعدوان وذلسك لايجسوز ٠

وقسم اجمعت الامة علي عدم منعه ، وانه ذريعة لاتسد ووسيلـــة لاتحسم كالمنع من زراعة العنب خشية الخمر فانه لم يقل بـــــه احد لان في زراعة العنب نفعا كثيرا فلا يترك ذلك باحتمال اتفــاذ الخمــر منـــه .

وكالمنع من المجاوزة في البيوت خشية الزنا ، وهكـــــدا الوسائل التي تفضي الي المفسدة نادرا ، لان العبرة بما فــــي العمل من المصلحة الراجحــــة .

وقسم اختلف فيه العلماء ، هل يسد ام لا ، وهو الوسائـــل التي تتردد بين ان تكون ذريعة الى مفسدة وبين الا تكون ٠

فذهب مالك واحمد الي سده ومنعه ، وذهب الشافعية والحنفية الي جوازه . ومن ذلك بيوع الاجال والبيوع الربوية ، فاذا باع شجيسي سلعة لاخر بمائة موجلة الي اجل معين ، ثم اشتراها البائسيي بتسعين حالة ودفعها اليه فان هذا البيع لايكون صحيحا شرعا، بل هو بيع ممنوع عند الامام مالك سدا لذريعة الربا، لان البائسيي توصل بهذا البيع الي اعطاء المشتري تسعين نقدا بمائة موجلسة وذهب الشافعية الي محة كل من العقدين لان كلا منهما قعد بسيسه ماترتب عليه ، ومادام المشتري قد قبض السلعة فقد صارت ملكا لة يتصرف فيها كيف شاء ولمن شاء ، وحال المسلم يحمل علي العلاح .

وذهب ابو حنيفة الي القول بصحة العقد الاول دون الثانسي لانه الذى يحقق الربا فيقتصر الفساد عليه. (١)

هذا هو موقف الائمة الاربعة من العمل بسد الذرائع ، كمــــد عرضه القرافي ومنه يتبين ان الائمة الاربعة يأخذون بمبدأ ســــد الذرائع في استنباطهم الاحكام وان الخلاف بينهم في التسميــــة لا في المسمــــي .

غير ان الذي يظهر من كلام الشافعي نفسه ، انه يرد القول

⁽١) بنبعي كما يقول الصاطبى ، ان بعبد ول النافعي بما ادا لم بظهر فصـــد البائع التي اتخاذه وسيلة للربا اذلك لانه لمو ظهر قصدهما بالدليل افلا خلاف لمني ال البع ممنوع ، اذ من غبر المتصور أن يقول امام كالتافعي بجواز التحايــل على ارتكاب المحـــمرم ، .

بسد الذرائع ويأخذ الناس بما يظهر عليهم من تصرفاتهم ولايتهمهم بسوء القصد كما نص عل ذلك في كتابه الام •

وفيما يلي نعرض لبعض ماذكره الشافعي ثم نعقبه بما ذكسره القائلون بحجية سد الذرائسيع ، موقيف الشافعي من الذرائع :

ذكر الامام الشافعي في كتاب الام كلاما مفصلا ظاهره انه يسرد القول بسلد الذرائع وملخص ماذكره يتمثل في اصلين دعم كلا منهما بعدة ادلـــــة :

أولا .. القضاء ابدا علي الظاهر، وقد استدل علي هذا الاصل بعـدة ادلة اظهرها :

أــان الله تعالي قال لنبيه وسلي الله عليه وسلم: "ولاتقف ماليسله به علم " (1) وحجب عنه علم الساعة ، وكــل العباد أقصر علما من النبي صلي الله عليه وسلــم ، لان الله فرض عليهم طاعته ، ولم يجعل لهم بعد من الامـــر شيئا ، فكان أولي الا يتعاطوا حكما علي غيب أحد لابدلالة ولاظن ، لتقصير علمهم عن علم انبيائه الذين فرض عليهم الوقف عما ورد عليهم حتي يأتيهم امره ، وظاهر عليهـم الحجج فيما جعل اليهم من حكم الدنيا بأن لايحكموا الابما ظهر من المحكوم عليه ، وألا يتجاوزوا احسن ظاهره ،

بد أن الله تعالي اطلع رسوله علي قوم يظهرون الاسسسلام ويسرون غيره ، ولم يجعل له ان يحكم عليهم بخلاف حكـــم

^(1) الاـــــراء : ٣٦ •

الاسلام ، ولم يجعل له ان يقضي عليهم في الدسيسسسا بخسسلاف ما أظهروا ، بل جعل حكمه عليهم ، عز وجل ـ علي سرائرهم وحكسم نبيه علي علانيتهم ، وبذلك مضت احكام رسول الله صلي الله عليسه وسلم فيما بين العباد من الحدود وجميع الحقوق ، واعلمهسسسم ان جميع احكامه علي مايظهرون وان الله يدين بالسرائر فمن حكم علي الناس بخلاف ماظهر عليهم استدلالا علي ان ما أظهروا يحتمل غير ما أظهروا بدلالة منهم أو غير دلالة لم يسلم عندى من خلاف التنزيل والسنسسة .

ثانيا _ لايفسد العقد الا ماقارنه:

هذا هو الاصل الثاني الذي يستدل به السافعي علي رده لسد الذرائع اذ يقول: انه يدل علي انه لايفسد عقد ابدا الا بالعقد نفسه ، ولايفسد بشيء تقدمه ولاتأخره ولابتوهم ولابأغلب ، وكذلك كل شيء نفسده الا بعقده ، ولاتفسد البيوع بأن يقال : هذه ذريعــــة وهذه نية سوء ، ولو جاز أن تبطل البيوع بأن يقال متي خــــاف ان يكون ذريعة الي الذي لايحل ــ كان أن يكون اليقين من البيـوع بعقد مالايحل أولي ان يرد به من الظن ،

وضـرب لهذا امثلـة:

۱- ألا ترى ان رجلا لو اشترى سيفا ونوى بشرائه ان يقتل به ، كان الشراء حلالا وكانت النية بالقتل غير جائزة ولم يبطل بهـــا البيع ؟ قال : كذلك لو باع البائع سيفا من رجل يراه انــه يقتل به رجلا كان هذا ،

۲- الا تری لو ان رجلا شریفا نکح دینه اعجمیة ، او شریفة نکحت

- 191 -

دينا اعجميا فتصادقا علي ان لم ينو واحد منهما ان يثبتــا علي النكاح اكثر من ليلة لم يحرم النكاح بهذه النيسة ؟ لان ظاهر عقدته كانت صحيحة ان شاء الزوج مسكها وان شاء طلقها.

ثم يقول الشافعي: فاذا دل الكتابثم السنة ثم عامة حكم الاسلام علي أن العقود انما تثبت بالظاهر عندها ، لايفسدها نيسة المتعاقدين ، كانت العقود اذا عقدت في الظاهر صحيحة أولىيا الا تفسد بتوهم غير عاقدها ، سيما اذا كان توهما فعيفا .

ثم يعمم الشافعي نظره هذا علي سائر العقود فيقول :وليسس يفسد البيع آبدا ولا النكاح ولاشيء ابدا ، الا بالعقد ، فسساذا عقد عقدا صحيحا لم يفسده شيء تقدمه ولاتأخر عنه ، كما اذا عقد عقدا فاسدا ، لم يصلحه شيء تقدمه ولاتأخر عنه الا بتجديد عقسد صحيح .

هذا هو رأى الشافعي في القول بسد الذرائع ، رد له وانكار لحجيته ، لقيامه في الخلب صوره علي الظن والتوهم والتخميصين وعلي ذلك فان مانسب اليه من القول به بناء علي ماوجد في فقهم مما يشير بذلك ، يكون من باب تحريم الوسائل التي تستلصرم المتوسل اليه لامن باب سد الذرائع ، كما حققه اكثر من واحصد من فقها الشافعية ، وقالوا ان كلام الشافعي في نفس الذرائصع لقيامها علي اساس يقرب من اليقين لافي سدها واصل الخلاف واقصع

في سدها لافي ذاتها (۱) .

وقد اجاب فقها ً الشافعية على دعوى الاجماع التي ذكرهــــع القرافي في الاعتبار والالغاء بأنها ليست من مسمي الذرائـــــع في شــيء .

هذا ويعتبر العلماء ان إلشافعي رحمه الله قد سلك في عدم اخذ الناسبالتهم وافساد تصرفاتهم بالظن مسلكا سليما وصحيحا يتفق مع مادلت عليه نصوص الشريعة السمحة من اخذ المكلفيات بظواهرهم وترك سرائرهم الي الله تعالي وذلك كي تستقر للناس احوالهم ويطمئنوا الي تصرفاتهم طالما أنها لاتصادم الشريعات

ادلــة القائلين بسد الذرائــع :

استدل القائلون بسد الذرائع بشواهد كثيرة من الكتـــاب والسنة وأثار المحابة ومن ذلــك :

⁽١) وقد خرج اصحاب النافعي قوله في باب احباء الموات من الام ،عند السهي عسن منع الما ولدا الله لم يحل وكذا منع الما وليمنع به الكلاء ان ماكان ذربعة الي منع ماأحل الله لم يحل وكذا ماكان ذربعة الى احلال ماحرم الله ، علي ان النافعي اراد بهذا القول تحريب الوسائل لاحد الذرائع، والوسائل تستلزم المتوسل اليه،ومنع الماء يستلزم منع الكلا الذي هو حرام ، ومن ثم كان من حبس شخصا ومنعه عن الطعام والشراب قائلا له، وما هذا من باب عد الذرائع في شيء .

ا الكتسساب:

آ قوله تعالي: "ولاتسبوا الذين يدعون من دون اللسسسه فيسبوا الله عدوا بغير عام "(۱) نهي الله تعالي المؤمنيسن ان يسبوا الله المشركين ، مع كون السب غيظا لهم وحمية للسسسه واهانة لاصنامهم ، لكونه ذريعة الي ان يسبوا الله تعالي وكانت مصلحة ترك مسبته تعالي ارجح من مصلحة سب آلهتهم ، وهذا دليسل علي المنع من الجائز لئلا يكون سببا في فعل مالايجسوز ،

ب قوله تعالي : " ولايفربن بأرجلهن ليعلم مايخفين مسسسن دينتهسسن " (٢) .

نهي اللله تعالي في هذه الاية النساء ان يفربــــن الارض بارجلهن في مشيتهن ليسمع صوت زينتهن لان هذا ذريعة الي تطلـــبع الرجال اليهن فتتحرك فيهم الشهوة لان اسماع الزينة أشد تحريكاللشهوة من ابداءها ، وعلي ذلك يقاس عليه كل فعل يثير الفتنــة كالتزين الفاضح ، والتعطر عند الخروج ،

٢ من السنـــة :

آ قوله على الله عليه وسلم : ان من اكبر الكبائر أن يعلسسن الرجل والديه ، قالوا يارسول الله : كيف يلعن الرجل والديه قال : يسب الرجل ابا الرجل فيسب اباه ويسب امة " ، فقسسد جعل الرسول سب الرجل ابا غيره وامه سبا لوالديه ، لانسسسه وسيلة اليه .

٠ ١٠٨ : ١٠٨ - الانعـــــام

⁽ ٦) النسسور : ٣١ -

ب انه عليه الصلاة والسلام كان يكف عن قتل المنافقين ، مع كوئه مصلحة ، لئلا يكون ذريعة الي تنفير الناس عنه ، وقولهم : ان محمدا يقتل اصحابه فان هذا القول يوجب النفور عن الاسلام ممن دخل فيه ومن لم يدخل فيه ، ومفسدة التنفير اكبر مـــن مفسدة ترك قتلهم ، ومصلحة التأليف اعظم من مصلحة القتل . جـانه عليه الصلاة والسلام منع المقرض من قبول الهدية مـــن

المدين الا ان يحسبها من دينه ، لئلا يتخذ ذلك دريعة السير، تأخير الدين لاجل الهدية فيكون ربا فانه يعود اليه مالسه وقد اكتسب الفضل الذي آل اليه بالاهداء فيكون قد استفلساد بسبب القرض وهو الربسسا .

٣_ من فتــاوى الصحابـــة :

ورث الصحابة المطلقة بائنا في مرض الموت حيث ينتهم المطلق بفصد حرمانها من الميراث وان لم يقصد الحرمان ، لان الطللت لاريعسة اليلم .

اتفق الصحابة علي قتل الجماعة بالواحد، وإن كان اصـــل القصاص يمنع من ذلك لان معني القصاص المساواة وانما كان ذلـــك لئلا يكون عدم القصاص منهم ذريعة الي التعاون علي سفك الدماء . امثلــة تطبيقية علي العمل بسد الذرائع :

فيما يلي بعض امثلة في المذاهب المختلفة لقاعدة ســــد الذرائع وحكمها افعال مآذون فيها منعت لانها ذريعة الي مفسـدة راجحــــة •

1- الفقـــه المالكـي :

أ بيع الحيوان بالحيوان ؛ لايجوز في المذهب المالكي بيسع الحيوان بالحيوان نسيئة اى الي اجل فيما اتفقت منافعه وتشابه مع التفاضل ويجوز فيما عدا ذلك (1) ، سدا للذريعة وذلك انسه طالما اتفقت المنافع والاغراض فلا فائدة من بيعه متفاضلا السسي اجل الا أن يكون من باب سلف يجر نفعا وهو محرم فكذلك مايسسودى

ب ـ نكاح المريض مرض الموت ؛ ذهب مالك في المشهور عنه اليأن نكاح المريض مرض الموت غير صحيح (^{۲)} سدا للذريعة ، اذ هـــو متهم بقصد اضرار الورثة بادخال وارث جديد زائد فيمنع منه ، حتـي لابتخذ ذريعة للتشفي من الورثة وادخال الضرر عليهم (^{۳)}.

جــ شهادة الاصول والفرع ؛ لاتقبل شهادة الاب لولده والابـــن لابيه والام لابنها وابنها لها ، سدا للذريعة ، وذلك ان الاب متهـم في الشهادة لولده بالمحاباة والميل له مما قد يحمله علــــــي

١١) وذهب الشافعي التي جواز ذلك مطلقا في الروابه الصحيحة عنه ٠

١ ٢) خلافاً للحمهور من أن الشكاح صحيح ، وغايشه أنه سمهر المشل، لاشه من حواكمه
 الأصلية .

⁽٣) برى بعض المالكية ان منع نكاح المريض من باب المصالح المرسلة ، فهستم يقولون: ان رد جواز النكاح بادخال وارث قياس مسلحي،ومن ثم ينظر السنسي شواهد الحال، فان دلت الدلائل علي انه قمد بالنكاح خبرا ولم يقمد الاضرار لابعنع منه ، وان دلت الدلائل علي انه قمد بنكاحه الاضرار بورثته منع منه ،

الشهادة بغير حق ، ومايقال في الاب لولده ، يقال في الولد لإبيه والاب يتناول الاصل وان علا والولد يتناول الفرع وان نزل ، وكذلك شهادة الزوجيان احدهما للاخر ،

د قضاء القاضي بعلمه : ليس للقاضي على ماذهب اليه الامام مالكم أن يقضي على احد بما يعلمه من الامر مطلقا وانه لايقضي الا بالدليل او الاقرار (1) ، سدا للذرائع فان القاضي اذا قضي بعلمه لحقته تهمة المحاباة ففلا عن ان القضاء بعلمه وسيلية للجور علي احد الخصمين فيمنع من ذلك سدا لذريعة التهميية والجور ، وكذلك ليس للقاضي عندهم ان يقضي لفيره ممن يتهيم فيه كأبويه وولده وزوجته ممن لاتجوز شهادته لهم ، سدا لذريعية التهمية والجور ،

٢ الفقيمه الحنبلسي :

أ ـ منع العقود المودية للربا ، ومن ذلك ان من باع سلعـة بنقد ثم اشتراها بأكثر منه نسيئة فلا يجوز ، لان ذلك يتخــــد وسيلة الي الربا ، الا ان وقع ذلك اتفاقا من غير قصد فانــــم

بد منع العقود التي تودى الي الحيل : من تطبيقات الحنابلة لاصل سد الدرائع ـ تحريمهم للحيل حيث انها تناقض سد الدرائـع فان الشارع ، فان الشارع يسد الطريق الي المفاسد بكل ممكـــن، والمحتال يفتح الطريق اليها بكل حيلة ، ولذلك منعوا كل فعـــل قمد به صاحبه امرا محظورا ، او كان ظاهره انه قصد ذلك .

مشال ذلك : عدم قطع الشمرة المشتراة حتى يبدو صلاحها، مسن اشترى شمرة قبل بدو صلاحها بشرط قطعها ، كان البيع جائزا فسان تركها علي الشجر حتي بدا صلاحها ، بطل البيع علي الاصع ، لانسسه يتهم انه قصد بشرط القطع في الحال التحيل ـ بالتواني والتساهل علي الابقاء حتي يبدو صلاح الشمر ، فيكون قد توصل الي تجويسسر شراء الشمر قبل بدو الصلاح مع شرط الترك وهذا باطل .

ج ـ منع الانسان الطعام والشرب حتي يموت: اذا احتــــاج الانسان لطعام غيره وهو مستغن عنه فمنعه منه حتي مات جوعا، فانه يقضي علي المانع بالدية ، لان منعه كان وسيلة موته ، وذلك ســدا لذريعة الشر والفساد ولبث روح التعاون بين الناس .

٣ الفقية الحنفيي:

من تطبيقات العمل بسد الذرائع عند الحنفيـة:

أد الحداد علي البائن والمتوفي عنها زوجها ، بأن تتسدك الطيب والزينة الا من عذر ، لان هذه الاشياء ففلا عن كونها مطلوبة اظهارا للتأسف ، فانها دواعي الرغبة فيها ، لان المرأة متسسي تزينت وتطيبت ، زادت رغبة الرجل فيها ، وهي ممنوعة من النكساح مادامت في العدة ، فتجتنبها حتي لاتصير ذريعة ووسيلة الي الوقوع

في المحرم وهو النكاح في العدة .

ب- اقرار المريض: اذا اقر شخص بدين وهو في مرض المسوت، فانه يتهم انه قصد بهذا الاقرار ابطال حق الفير ولذلك لايكسون هذا الاقرار ملزما كما لو كان في حال الصحة ، غاية الامسسر ان الشارع لما كان قد أعطي المالكِ حق التصرف في ثلث ماله يفهسه حيث احب وشاء ، فان هذا الاقرار يختلف باختلاف ما اذا كانت التركة مدينة أو انها ليست كذلك ،

فاذا كانت التركة مدينة والدين مقدم علي الوصية ، وافسسر بدين في مرضه وعليه دين في الصحة ، قدم دين الصحة ومالزمسسه في المرض بأسباب معلومة ، وذلك لانه يتهم انه قصد باقسسسراره مضايقة الدائنيسسن ،

وان اقر لغير وارث ثم اصبح وارثا بطل اقراره بسبب تهمية الايثار ولانه لاوصية لوارث عندهم .

وان اقر لمن طلقها ثلاثا في الصحة بدين أو أومي لها بشيء فان كان ماأقر بهأو أوصى بهاقل من ميراثها لو كانت الزوجيسية قائمة اخذته ، وان كان اكثر ، اخذت منه قدر ميراثها ورد الباقي الى الورثة ، وذلك لتهمة انه تواضع معها علي الاقرار بالفرقسية وانقضاء العدة ليعطيها زيادة عن ميراثهسا .

حقيقة سد الذرائع

- 199 -

بالنظر والتأمل فيما عرضناه من تعريف لسد الدرائسسسع والتطبيقات التي أوردناها يمكنا القول بأن حقيقة سد الدرائسع أقرب منه أن يكون قاعدة من القواعد الفقهية العامة ، مسن ان يكون دليلا من أدلة الاحكام .

ذلك ، لانه في غالب صوره وتطبيقاته عبارة عن منع من امسر مباح في موضع من الموافع لكونه وسيلة موصلة الي مفسدة ، وهسو بذلك لايخرج عن كونه عملا بنوع من المصلحة التي هي جلب المنافع ودفع المضار، فهو اذن طريق من طرق الاستدلال بالنصوص في فسلوا المصلحة التي جائت النصوص لحمايتها أو الحفاظ عليها، وليسس امرا مستقلا فكان أشبه بالقواعد الفقهية التي تطبق حكمها علسي جزئياتها ، فاذا قلنا هذا الشيئ يمنع سدا لذريعة الفساد كسان مساويا لقولنا هذا ممنوع دفعا لما يترتب عليه من المفسدة ،

وهذا المعني لايعني التقليل من أهمية سد الدرائسسع أو التهوين من شأنه ، فهو قاعدة فقهية كبيرة وأصل عظيم في بسساب التشريع ، يستطيع من خلاله الحاكم المسلم ان يمنع بعض المباحات التي اتخذها الناس وسائل الي المفاسد والاضرار والاثراء بطسرق غير مشروعة علي حساب المجتمع ، يسد عليهم ابوابها ، ويعتبسر عمله عملا اسلاميا مستندا الي أصل من اصول الشريعة .

العسسرف

العرف في اللغــــة :

استعمل بمعني الشيء المألوف المستحسن الذي تتلقاه العقول السليمة بالقبول ، وفي اصطلاح، الاصوليين: ما استقر في النفوس مسن جهة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول ، ويحصل استقسسرار الامر في النفوس وقبول الطباع له ، بالاستعمال الشائع المتكسرر الصادر عن الميل والرغبة ، قولا كان ما استقر في النفوس أو فعلاء الفرق بين العرف والعادة والاجمساع :

كثير من الاصوليين يستعملون العادة والعرف بمعني واحمد، لان موداهما واحد ومن ثم عرفوها بما عرفوا به العرف ، حتمال النامود العادة في اصطلاح الفقها واخطأن مترادفان معناهما واحد ، لان العادة مأخوذة من المعاودة فهي بتكررها ومعاودتها مرة بعد آخرى ، صارت معروفة مستقرة في النفسوس والعقول مثلقاه بالقبول ، ومتي اعتادت الجماعة امرا صار عرفا لها ، فالعادة تصدق كما يصدق العرف علي مايعتاده جمهور الناس من قسول أو فعسل ،

ويفرق بعض الاصوليين بين العرف والعادة ، ويذهب السبي ان العادة آعم من العرف وان العرف جزء منها ، فالعادة مأخوذة من المعاوذة بمعني التكرار ، وهذا التكرار كما يكون من الجماعسة يكون من الفرد ، فاذا فعل شخص فعلا من الافعال وتكرر منه حتسبي

اصبح اتيانه سهلا عليه وشق عليه تركه ، سمي ذلك عادة له ، واذا فعل ذلك الشيء جماعة من الناس وتعودوه كان ذلك عادة لهم وسمي عادة جماعية في مقابل العادة الفردية ، أما العرف فلايصـــدق الاعلي ما اعتاده جمهور الناس والفوه وعلي ذلك يكون العرف نوعا من العادة وليس مرادفا لها .

ويفترق العرف عن الاجماع في ان الاجماع لايتحقق الا باتفاق جميع المجتهدين من العلماء ، ولاعبرة بموافقة غيرهم أو مخالفته لانه لامدخل لغير المجتهد في تكوينه .

أما العرف فهو مااعتاده ، جمهور الناس لافرق بين علمائهم وعامتهــــم •

أقسىسام العبسرف:

ينقسم العرف الي اقسام عدة باعتبارات مختلفة :

القســم الاول ـ لفظي وعملي :

1- العرف اللفظي: هو ماتعارفه الناسوالفوه من قــــول كآن يشيع بين الناس ويتداول بينهم استعمال بعض الالفاظ في معني معين ، ومن ذلك ؛ استعمال لفظ الدراهم بمعني النقود الرائجة في البلد مهما كان نوعها ، فاذا اطلقت كان المراد بها النقــد المتداول في البلدة ، مع انها في الاصل نقد ففي مسكوك بـــون معين ، وكاطلاق لفظ الولد علي الذكر دون الانثي مع ان اللغـــة تستعمله فيهما وقد ورد القرآن باستعماله فيهما معا في قولـــه تعالي " يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين " ،

١- العرف العملي هو : ما اعتاده الناس من فعل وجرى عليه عملهم، ومن ذلك تعارف الناس البيع بالتعاطي من غير التلفسظ بالاقوال، وتعارفهم تعجيل الاجرة قبل استيفاء المنفعة في بعسف انواعها، وتعارفهم تحميل المستأجر مقابل استهلاك المياه .

التقسيم الثاني ـ عام وضاص؟

التقسيم الثاني ـ عام وضاص؟

التقسيم الثاني ـ عام وضاص؟

التهري التهري المستأجر مقابل استهلاك المياه .

التقسيم الثاني ـ عام وضاص؟

التقسيم الثاني ـ عام وضاص؟

التهري التهري التهري المستأجر مقابل المستأجر المياه .

التهري الثاني ـ عام وضاص؟

التهري التهري التهري المستأخر المياه .

التهري التهري

ا العرف العام هو : مايكون فاشيا ومتعارفا في جميسه البلاد بين جميع الناسفي أمر من الامور،كالاستصناع ، فسسأن الناسدرجوا عليه من قديم الزمان لحاجتهم اليه في كثير مسن لوزامهم، ويخلو اليوم من التعامل به مكان ، ومن ذلك تعسارف الناس استعمال لفظ الطلاق في ازالة الزوجية ،

٢- العرف الخاص هو : الذى لم يتعارفه أهل البلاد جميعا المستحد المستحد المستحد المستحد المستحد المناس دون الحرف في بلد دون الحرف ، أو شاع بين طائفة من الناس دون غيرها، ومن ذلك عرف التجار فيما يعد عيبا ينقص المن فللمستحد البضاعة المبيعة ،وعرفهم اشبات الديون التي تكون علي عملائهم في دفاتر خاصة من غير اشهاد عليها ويجعلون هذا حجة فيمابينهم وكعرف أهل مصر اطلاق لفظ الجنيه علي المصرى دون الاسترلينيي، ومن ذلك المصطلحات الفقهية وسائر العلوم والصناعات .

حجيسة العسسرف:

لاخلاف بين الفقهاء علي أن ماتعارف عليه الناس واعتادوه ممسا نظرت اليه الشريعة بالفعل ووفعت له حكما من الاحكام انسسسه يجب عليهم العمل بما قررته افرا كان الحكاو نهيا وأن احكامه ثابته مستمرة لاتتغير بتغير الزمان او المكان ، او تختلف باختلاف الظروف والاعتبارات ، وذلك مثل الامر بازالة النجاسات وستسسر العورات والتجمل بالملابس النظيفة عند العبادة والمناجاة ، فهده الاحكام وامثالها لايعتريها تبديل ولايطرأ عليها تغييسسر وان اختلفت آراء الناس فيها ، اذ لايصح ان ينقلب الحسن قبيحسسا ولا القبيح حسنا حتي يقال مثلا : ان كشف العورة الان ليس بعيسب ولاقبيح فلنجزه ، اذ لوصح ذلك لكان نسخا للاحكام المستقبسسرة ولاقبيح فلنجزه ، اذ لوصح ذلك لكان نسخا للاحكام المستقبسسرة المستمرة ، والنسخ بعد وفاة الرسول صلي الله عليه وسلم باطسل فرفع العوائد الشرعية باطسل ،

كذلك لاخلاف بين الفقها علي أن مايعتاده فريق من النساس مما هو فرر أو فساد وعبث ، انه ليس من العرف الذى تبني عليه الاحكام ، فاذا اعتاد قوم الكذب او شرب الخمر أو لعب الميسسر أو التعامل بالربا أو اللعب بالحمام أو رقص الرجال مع النساء أو لبس الحرير والذهب ، او ماجرت به عادتهم في المآتم والموالد وغير ذلك مما مرنوا عليه والفته طباعهم ، فانه لايعتبر عزفسا في نظر الشارع ولايراعي في تشريع الاحكام لانه عبث لاخير فيهم ولامملحة ترجي منه ولذلك نهي عنه الشارع وأمر باجتنابه ،

يبقي بعد ذلك العرف الذي تعارفه الناس ويجرى في اقوالهـم وافعالهم وتستقيم عليه معاملاتهم وتصرفاتهم مما ليس في نفيـــه ولا اثباته دليل شرعي والعرف بهذا المعني يعتبر مصدرا من مصادر الفقه واصلا من اصوله وقد اخذ به الائمة الاربعة علي وجه الاجمـال، وبنوا عليه كثيرا من احكامهم الفقهية ، وقد وردت عنهم كلمـات

جرت مجرى المبادئ العامة والقواعد الكلية كقولهم " العــادة محكمة " الثابت بالعرف كالثابت بالنص " حتي ان بعضهم يجعــل العرف والعادة مخصصا للنصوص والقواعد الشرعية ، سواء كــان العرف عاما او خاصا ، ويسمي هذا استحسانا بالعرف (١) .

وفيما يلي بعض الامثلة التطبيقية التي تدل علي ان الائمــة الاربعة قد أخذوا بالعرف واعتبروه مصدرا من المصادر •

١- الفقــــه الحنفــــي :

- أَـ الثمن المطلق في البيع ، ينصرف الي غالب نقد البلـــد لانه المتعـــارف ·
- ب من باع دارا دخل بناوها في البيع وان لم يسمــه، لأن اسم الدار يتناول الساحة والبناء في العرف •
- جمد يجوز استئجار الدور والحوانيت للسكني ، وانٍ لم يبيسان مايعمل فيها لان العمل المتعارف فيها السكني ، فينصرف اليحمد .
- د. اذا اصابت الزراعة جائحة فأتلفتها ، فان الخــــراج الموظف يسقط عنها اعتبارا للعرف الذى كان سائــــدا العراق قبل الاســـلام ·

١١) تحصيص العرف للنصوص، محلة اذا كانت النصوص ظنية في دلالتها أو في شبوتها

ې الفقىسە المالكسسىي:

أ ـ من المقرر فقها : ان بيوع الفرر غير جائزة ، لما ورد أن رسول الله علي الله عليه وسلم نهي عن بيع الفرر ومن الغرر أن يكون المبيع مغيبا داخل ظرف ، واستثني مالك من ذلك ما اذا ذكرت اوصاف المبيع ثم وجــــدت موافقة لما ذكر ، وسمي هذا النوع من البيع علــــي البرنامج ، وحكم بصحته ولزومه علي المشترى ، لتعارف الناس عليـــه .

- ب الحرز في السرقة ، يرجع فيه الي مااعتاده الناس في الحفظ ، قال ابن رشد والحرز عند مالك بالجملة هــو: كل شيء جرت العادة بحفظ ذلك الشيء المسروق فيه ،
- عدم وجوب الرضاع علي المرأة الشريفة التي تتفرر به ٠
 ٣- الفقـــــه الشافعي :
- أ حفظ الودائع والامإنات : يحفظ كل شيء فيما جرى العرف بحفظه فاذا حفظ في غيره كانت مضمونــــه •
- بد اجارة وسائل النقل ، تحمل علي المعتاد من المسافسية والاماكن ، وكذلك مايحق للمستأجر تحميله فيمااذا كان الاستئجار للسفر أو للنقل داخل البلدة ،

٤- الفقيسة الحنبلسسي :

آـ البيع بالمعاطاه ، بيع صحيح ، لان الله تعالي أحـــل البيع ولم يبين كيفيته فوجب الرجوع الي العرف ٠ ب استحقاق الاجرة دون شرط ، اذا دفع ثوبه الي الخيصاط ليخطه ولاشرط سينهما ، استحق الخياط الاجرة لجريصصان العرف بذلك ، وهو يقوم مقام القول فالمعروف عرفصصا كالمشروط شرطصصا .

وهكذا يتضح لنا أن العرف يعتبر علي الجملة في بنسساء الاحكام الشرعية لدى الائمة الاربعة ، ومابينهم من اختلاف في بعض المسائل الفرعية المبيئة علي العرف فسبه اختلافهم في بعسسف مسائله ومدى سلطانه أو لاختلاف العرف نفسه أو اختلافهم في وجوده وعدمه ، وهذا هو وجه عد العرف من الادلة المختلفة فيما بينهم .

وليس اعتبار الائمة الاربعة للعرف علي اطلاقه دون قييسيد او شرط بل هو مشروط بأمور اذا توافرت كان حجة ودليلا ، وان فقدت لم يعتبر من مصادر الفقه في شيء .

شـروط اعتبار العــرف ؛

أولا : ان يكون العرف مطردا أو غالبا ⁽¹⁾ ، اى ان يكون العمل به بين متعارفيه مستمرا في جميع الحوادث لايختلف في واحمصده منها ، او ان يكون العمل به جاريا في اكثر الحوادث اذ لم

المقدود بالاطراق: أن بكون العادة كلية بعسي أنها شائعة مستعصبة بحبث موسها حصيع الناس في السلاد كلها أو في الاقلسيم الخاص أو بين اصحاب الحرفة الواحسسيدة .
 والمعدود بالغلبة : أن نكون القاعدة معروفة من الاكثرية .

يكن في جميعها ، وهذا هو معني الغلبة فلو كان العمل بــه مفطربا فلا عبرة به ، وعلي ذلك فاذا كان العرف مشتركـــا فلا عبـرة بـــه -

ثانيا:ان.يكون موجودا عند انشاء التعرف ، أى ان يكون العـــرف
المراد تحكيمه موجودا ومعمولا به وقت انشاء التعرف ، وذلك
بأن يكون حدوث العرف سابقا علي حدوث التعرف ثم تستمر الـي
زمانه فيقارن حدوثه لان العرف انما يؤثر فيما يوجد بعــده
لافيما مضى قبلـــــه -

ثالثا إلا يعارض العرف تصريح بخلافه ، اى لايوجد من المتعاقديين عند انشاء التعرف تعريح منهما بقول يفيد عكس ماجرى بيه العرف فاذا صرح المتعاقدان بما يدل علي خلاف العرف صيح ذلك وكان العمل بما صرحا به نافذا لازما دون العرف القائم رابعا إلا يكون العرف مخالفا لنعى شرعي بالمعني الذى سبيست ان أوضحناه وموداه : أن العمل بالعرف اذا خالف نصا ثابتا فلا يصح اعتباره بل يجب الغيارة .

هذه هي الشروط التي وضعها الفقها اللعمل بالعرف المسان تحققت كان العرف حجة ومصدرا من مصادر الفقه وان فقدت كسسسلا او بعضا لم يكن من مصادر الفقه في شيء وانما يكون عرفا فاسدا وجوده وعدمه سسواء ٠

اختسلاف الاحكام باختسلاف العرف:

الاحكام المبينة علي العرف ، تختلف تبعا لتغير العسسرف والعادة ، لان تغير الاصل يستلزم تغير الفرع بالضرورة ، ومن شم اختلف استباط فقها المذهب الواحد للاحكام المبينة علي العرف تبعا للعرف الذى وجد فيه الفقيّه ، وهذا الاختلاف هو مايقول فيه الفقيّاء انه اختلاف عصر وأوان لا اختلاف حجة و برهان ومسسسن امثلتسسه :

ا المقرر في المذهب الحنفي ان الغاصب اذا فعل بالمغصصوب مايزيد في قيمته كان للمالك الخيار ببين احد امرين : امسا اخذ المغصوب مع دفع قيمة الزيادة أو ترك المغصوب للغاصصيب وتضمينه اياه ، صيانة لحق المالك والغاصب، واذا فعل الغاصب بالمغصوب ماينقص قيمته كان للمالك ان يضمنه النقمان .

ثم اختلف الامام وصاحباه فيما او غصب شخص ثوبا وصبغـــه بلون امود فقال ابو حنيفة : انه نقصان في قيمته وقــــال الصاحبان : انه زيادة فيها :، كما لو صبغه بلون اصفر او احمر ومرجع هذا الاختلاف الي العرف فان بني امية في زمن ابي حنيفــة كانوا يمتنعون عن لبس السواد ، فكان مذموما ، وفي زمـــان الصاحبين كان بنو العباس يلبسون السواد ، فكان ممدوحا،فاجاب كل منهم علي ماشاهد من عادة اهل عصــره .

الإجرة عليه كسائر الطاعات والعبادات وقد كان هذا الحكم مناسبا لنرمان هولاء الاشعة ، فقد كان لمعلمي القرآن عطايا من بيت المال ولكن الحال تغيرت ، وانقطع ماكان مخصصا للمعلمين في بيت المال واصبح المعلمون ان هم انقطعوا للقرآن جاعوا ، وان هم انشفلسوا عن القرآن لكسب العيش ضاع القرآن ، ولما رأى المتأخرون ذلسك عدلوا من هذا الحكم وأفتوا بجواز أخذ الاجرة علي تعليم القرآن وعلي الامامة والاذان وسائر الطاعات لتغير العرف في زمنها عليه في زمن اولئك الائمة .

شرع من قبلنسا

يقعد بشرع من قبلنا ، مانقل الينا محيجة من احكام الشرائع السماوية السابقة علي الاسلام ، مماقهم الله تعالي في القسرآن ، أو جاء علي لسان رسولنا صلي الله عليه وسلم ، وماجاء في القرآن أو السنة من احكام الشرائع وليسابقة علي الاسلام علي ثلاثة انواع: الاول ساحكام نقلت مقترنة بها يدل علي انها شرع لنا :

وهذه لاخلاف بين احد من العلماء في ان المسلمين مكلف وهذه لاخلاف بين احد من العلماء في ان المسلمين مكلف وباتباعها والتعبد بها والعمل علي وفقها ، لانها راجعة السبي الكتاب او السنة ، وباقرارها صارت من شريعتنا ومن ذلك : شسرع الصوم ، يقول تعالي : " يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب علي الذين من قبلكم لعلكم تتقون " (1) ، وكمشروعي الاضحية يقول صلي الله عليه وسلم : " ضحوا فانها سنة ابيك ابراهي المدين من " .

الشاني : احكام نقلت الينا مقترنة بما يدل علي نسخها في حقنا وهذه لاخلاف ايضا في انها ليست شرعا لنا ولايجوز للمسلم ان يعمل بمقتضاها ، وذلك كما في قوله تعالي :" قل لا أجد فيما أوحي الي محرما علي طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة أو دما مسفوحــــا أو لحم خنزير، فانه رجس أو فسقا أهل لغير الله مه ، فمن اضطر غير باع ولاعاد فان ربك غفور رحيم ، وعلي الذين هادوا حرمنــا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها الا ماحملـــــت

⁽١) آيـــة ١٨٣ البقرة ،

ظهورهما او الحوايا او ما اختلط بعظم ذلك جزيناهم ببغيهـــم وانا لصادقــــون " (۱).

وكما في قوله صلي الله عليه وسلم: " اطتالي الغنائم ولم تحل لاحد قبلي " • فقد بين الله تعالي في النص القرآنيي ماحرمه علي امة محمد وماحرمه علي اليهود خاصة عقوبة لهـــم علي ظلمهـــم •

كمابين النص النبوى ان الاموال التي توّخذ من الامـــداء بطريق الحرب المشروعة مباحة وحلال ، بعد ان كانت محرمة علــي الفانمين في الشرائع السابقة ،

الثالث احكام قصها الله تعالي في القرآن أو ذكرها رسوله المستحد المستحد

وكما في قوله تعالي : " ونبئهم ان الماء قسمة بينهـــم كل شرب محتفــر "(٣) .

[·] الايات ١٤٥ - ١٤٦ الانعـــام ·

⁽ ٢) الاية ه؛ المائسسدة ،

⁽٣) آية ٢٨ القمر ـ والشرب؛ النعيب من الماء ، ومعني محتفر بفتع الفــــاء أى يحفره من هو له، فالناقه تحفر الماء يوم وردها وتفيب عنهم يوم وردهم، انظر : الجامع لاحكام القرآن الكريم للقرطبي ج ١٧ ص ١٤١ ٠

وهذا القسم اختلف فيه العلماء الي قوليسسن:
القـول الاول: ان هذه الاحكام نقلت علي سبيل الاخبار، وليسسس
عليسا امتثالها ولا الاقتداء بها ولا القياس عليها .

ذهب الى ذلك جمهور الحنفية والمالكية وغيرهم •

استدلوا بقوله تعالى : "لكل جعلنا منكم شرعةومنهاجا (1)
والشرعة : الشريعة ، والمنهاج : الطريق ، وهذا يقتضي
ان يكون كل رسول داعيا الي شريعته ، وان تكون كل امة مختصة
بشريعتها ، فالاصل في الشرائع السابقة الخصوص ، قال عليـــه
الصلاة والسلام : " وكان النبي يبعث الي قومه خاصة وبعثت الـي
الناس عامة " ، بخلاف ما اذا اقترنت احكام الشرائع السابقـــة
بما يفيد العمل بها ، فان وجوبها كان لذلك الدليل الــــذى

وليس في القرآن مايقفي بالقصاص في السن الا ماحكاه عسن التوراه في قوله تعالى :

_	44	1		والسيين	**
•		تستن	Ļ	0,100	

⁽١) آية ٤٨ المائــــدة .

فلو لم يكن شرع من قبلنا متعبدا به ، لما صح استسحدلال الرسول صلي الله عليه وسلم ، وروى انه صلي الله عليه وسلمحة قال : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها "وتلا قوله تعالى : " وأقم العلاة لذكرى " وهو خطاب مع موسى عليه السلام، فلو لم يكن ماحكاه القرآن عمن قبلنا شرعا لنا، لما وجب قضاء العلاة عند تذكرها والتالي باطلل .

هذه هي أقوال العلماء في الاحكام المطلقة التي ذكرهـــا القرآن أو قالها الرسول حكاية عن الامم السابقة .

وبالتآمل فيها وفيما ذكروه من الفروع الفقهية التــــي تفرعت عنها يتبين لنا ان الخلاف بينهم يكاد يكون لفظيا، لان القائلين بالعمل لايجعلونه أصلا مستقلا في الاستدلال بل يويدونه بدليل آخر ثبت في شريعتنا ، والذين لايقولون به ، كثيــــرا مايضيفون الي ادلتهم ، نصوصا تذكر احكاما وردت في شرع مـــن قبلنا وان كانوا لايعتمدون عليها بصفة اصلية ، وذلك لان شــرع من قبلنا في حقيقته يرجع الي القرآن أو السنة ، فليس دليــلا من قبلنا في حقيقته يرجع الي القرآن أو السنة ، فليس دليــلا من قبلنا بل لابد من نص في القرآن أو السنة يفيده أو يوكده «

ولذلك اتفق العلماء علي ان مانقل الينا من شرائع مـــن قبلنا في كتب اصحاب تلك الشرائع أو علي السنة أتباعها ، انها ليست حجة علينا ولايجوز العمل بها ، لانهم غير موتمنين فـــي النقل بعد أن ثبتت تبديلهم وتحريفهم ولان غير المسلم لايوثق في نقل شريعة المسلم اليه ، قال تعالى: " وان منهم لفريقا يلوون السنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وماهو من الكتاب ويقولون

هو من عند الله وماهو من عند الله ويقولون علي الله الكـــذب وهم يعلمون (١).

هذا وقد وجدت عدة فروع مختلف فيها بين المذاهب، وكسان مبني الخلاف في الظاهر ، اعتبار هذا الدليل وعدم اعتبلساره، نعرض لبعضها فيما يلى :

أولا _ حكــم الجعالــــة : (٢)

اختلف الفقها عني صحة الجعالــــة :

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة الي صحتها،وان اختلفوا في بعض شروطهم ففي الوطأ يقول الامام مالك : فسي الرجل يعطي الرجل السلعة يبيعها له وقد قومها صاحبها قيمة فقال : ان بعتها بهذا الثمن الذي أمرت به فلك دينار أو شيء يسميه له يتراضيان عليه ، وان لم تبعها فليس لك شيء يقيول الامام مالك : انه لابأس بذلك اذا سمي ثمنا يبيعها به وسمسي اجرا معلوما ، واذا باع اخذه وان لم يبع فلاشيء له .

ومثل ذلك قول الرجل للرجل: ان جئت بجملي الشمارد

⁽۱) آسة ۷۸ آل عمــــ، ان

⁽ ٢) الجعل والحسالة : الاجارة علي منفعه مظنون حصولها، مثل مشارطة الخُسب علي البرُّ والمعلم علي الحداق ـ اى المهارة، وكالالتزام بمكافأة أوائل الناجعين أو لمن يرد عليه متاعة أو ضالته ،

الا ان يكون جعل له ، فيكون له ماجعل له وسواء في ذلك مسسسن يعرف بطلب الضوال ومن لايعرف به .

ويقول ابن قدامه الحنبلي لابأس بمشارطة الطبيب علـــــي البرء ، لان الجعالة تجوز علي عمل مجهول كرد اللقطة ،

استدل المالكية والحنابلة علي حجة الجعالة بقوله تعالي " ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعميم " (۱).

وجه الدلالية : ان هذه الاية واردة في شرع من قبلنيــــا اذ هي واردة علي لسان سيدنا يوسف ، وقد عمل بها المسلمون من لدن الرسول الي يومنا هذا .

وأما الشافعية فلا يستقيم لهم الاستدلال بها ، وانمــــا يستأنس بها استثنائا كما قالوا ، فانهم بعد ان ذكروا الدليل علي جواز الجعل ، قالوا : ويستأنس لها بقوله تعالي :" ولمــن جاء به حمل بعير " اذ ان مذهبهم : ان شرع من قبلنا ليس بشرع لنــــا .

وذهب الحنفية الي انه لايجوز الاجر على الجالة الما فيها من الغرر ، اذ هي اجاره والاجاره تفسدها جهالة المنفعـــــة المعقود عليها ، والجعالة عقد علي منفعة مجهولة فلا تصح .

⁽۱) آية ۷۲ يوســف ٠

انيـــا : الكفالة بالنفــــس.

الائمة الاربعة علي ان الكفالة بالنفس اذا كانت بسبـــب المال ، جائزة وصحيحة ، فيلتزم الكافل بالاتيان بالمدين وقـت الحاجة اليـــه (1) .

استدلوا علي جوازها اجمالا بعموم قوله صلي الله عليـــه وسلم " الزعيم غارم " لان كلمة الزعيم معناها الكفيل ·

واستدل الحنابلة بقوله تعالي : " لن أرسله معكم حتـــي توتون موثقا من الله لتأتنني بــه " (٢) .

ومعلوم ان هذا الخطاب وارد في شرع من قبلنا ، فهو وارد علي لسان يعقوب عليه السسالام ،

وأستانس الشافعية ايضا بهذه الاية ، وان كانوا كما قلنا لايقولون بالاستدلال بشرع من قبلنا .

واستدل الحنفية بشرعيتها بقوله تعالي : " ولمن جاء به حمل بعير وانابه زعيم " وهو خطاب وارد في شرع من قبلنا .

⁽١) تسمى الكفالة بالنفس بسبب المال ؛ ضمان الوجـــه .

⁽ ٢) تمع الكفالة بالنفس اذا كان سبب الدين عند المشابلة ولو كان الديست، مجهولا وعند المنفية تمع بسبب الدين أو النفس أو العين ، أما عنــــــد المالكية فلا تمع الا اذا كان علي المضمون دين لافي نحو قماص ،

ثالثا ـ ضمان ماتفسده الدواب المرسلـة :

اختلف الفقها وفي ضمان ماتفسده المواشي والدواب العرسلة، ال التي لايد عليها ، قذهب مالك والشافعي واحمد ، المحمدي ان ما أفسدته ليلا فهو مضمون علي اصحابها ولاضمان عليهم فيمسما افسدته في النهسار •

استدلوا بقوله تعالى : " وداود وسليمان اذ يحكمان فــــي الحرث اذ نفشت فيه غنم القوم " (١) .

وجسه الدلالة : ان النفش عند اهل اللغة لايكون الا بالليل والاية واردة في شرع من قبلنا ٠

وهذا الدليل اصلي عند مالك واستئناسي عند الشافعي ٠

· وقد استدل الشافعية والحنابلة بما روى ان رسول اللــــه صلي الله عليه وسلم قضي بالضمان علي ماأفسدته المواشـــــي ليلا فقــط ٠

واذا كان ماروى عن الرسول مرسلا فهو مشهور حدث به الائمــة الشقات وتلقاه فقهاء الحجاز بالقبول ، ومثله يصح الاستدلال به ٠

وفضلا عن ذلك ، فان العادة جارية علي حفظ الزرع ونحـــوه نهارا دون الليل وارسال المواشي للرعي نهارا وحفظها ليـــلا، فاذا ذهبت ليلا كان التفريط من أهلها بتركهم حفظها المعتـــاد في وقته ، وان اتلفت نهارا كان التفريط من أهل الزرع فكـــان

⁽١) آيـــة ٨٧ الانبيـــا،،

- 111

عليهم ، حتي لو تعود الناس ارسال البهائم او حفظ الزرع ليلا دون النهار انعكس الحكم فيضمن مرسلها ماأتلفته نهـــــارا دون الليل ، اتباعا لمعنى الفبر والعادة •

وذهب الحنفية الي انه لاضمان علي اصحاب المواشي المرسلة فيما اتلفته لفوله صلي الله عليه وسلم : " العجماء جبار " . ومعني جبار : لاشيء فيه ، يقال دمه جبارا ، اى هدرا(1)

(۱) هذا وقد ذهب اللبث بن سفد التي ان كل داسة مرسلة فصاحبها ضامن لمجلستا أحدثه بالاقل من فيمتها وما أفسدته، لبلا كان ذلك أو بهارا، لان ارسالها بعد من المرسل، والاصل ان المعتدى عليه الضمان .

قسول المحابسي

التعريسية بالمحابسي :

يطلق الصحابي عند علما الحديث والكلام علي من اجتمــع بالنبي صلي الله عليه وسلم موّمنا بالاسلام ومات علي ذلــــك، يستوى في نسبته الي الصحابة عندهم ان يكون قد لقي النبـــي مرة أو مرتين روى حديثا واحدا أو أكثر ٠

أما الصحابي عند الاصوليين فهو من لقي النبي طي الله عليه وسلم وآمن به ولازهه زمنا طويلا ، وعرف اسرار التشريسيع ومقاصده ، حتي صار يطلق عليه اسم الصاحب عرفا، كالظفلال الاربعة الراشدين وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عبساس وانس بن مالك وزيد بن شابت وعائشة وابي هريرة وعبد الله ابن عمرو بن العاص ومعاذ بن جبل وأبي موسي الاشعرى وغيرهسم ممن جمع الي الايمان والتصديق ملازمة النبي صلي الله عليسه وسلم ، فوعوا اقواله وشهدوا افعاله وعملوا علي التأسيسي

وقد اشتهر من بين الصحابة رضي الله عنهم أجمعين جماعة عرفوا بالفتوى والاجتهاد برأيهم فيما ليس فيه خص صريح مسلسن كتاب الله أو سنة رسوله ولم يحصل عليه اجماع منهم ونقل الرواة هذه الفتاوى وتلك الاقضية عنهم وتناقلتها كتسبب الحديث والفقه المقارن •

فاذا نقل الينا شيء من ذلك بطريق صحيح ، فهل يجب العمـل به ويعتبر حجة في بناء الاحكام يقدم علي القياس ام لايعتبـــر حجـــــة .

حجيـة قول الصحابـــة:

لاخلاف بين العلما ؛ ان قول الصحابي في مسائل الاجتهــاد ليس بحجة علي صحابي مجتهد آخر ، لان الصحابة اختلفوا في كثيـر من المسائل ، وكان لبعضهم آرا ً تخالف آرا ً غيره ، ولو كــان قول واحد منهم حجة علي مثله لما ساغ منهم هذا الاختلاف .

واختلفوا في اعتباره حجة علي التابعين ومن بعدهم مــــن المجتهدين علي ثلاثة اقوال :

استدلوا علي ذلك بالمنقول والمعقول :

اما المنقول فقوله صلي الله عليه وسلم : اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ، وكون الاقتداء بهم اهتداء هو المعنيي بحجية قولهم ٠

واما المعقول ، فلان قول الصحابي يحتمل السماع عن الرسول علي الله عليه وسلم والظاهر الغالب من حال الصحابي أنه يفتي بالخبر ، وانما يفتي بالرأى عند الفرورة وبعد مشاورة زملائسه من الصحابة ، لاحتمال ان يكون عندهم خبر ، فاذا لم يجسسسد اشتغل بالقياس ، فمن ثم كان الاصل في قوله السماع .

ولاشك ان مافيه احتمال السماع من صاحب الوحي يقدم عُلَـي محنى الرآى ، الذي ليس عند صاحبه خبر يوافقــه .

وعلي فرض ان اقوال الصحابة صادرة عن الرآى والاجتهاساد ومنقطعة عن السماع ، فهي أقرب الي الصواب من اقوال فيسلم النهم صاحبوا الرسول اشناء الليل وأطراف النهار وشاهسسدوا نزول الوحي ووقفوا علي الاحوال التي نزلت فيها النصوص فكانوا من خير القرون ، وقد مدحهم الله تعالي وأشني عليهم فقسسال جل شأنه : " والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذيان التبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه " .

ذلك لان الصحابي العدل لايقول في الاحكام الشرعية بقـــول يخالف فيه المبادئ العامة والقواعد الكلية ، الا اذا ثبــت لديه دليل نقلي عن صاحب الرسالة يويد مايقول به ، والا كـان قولا في الدين بلا دليل ، وهذا مايتنافي وماثبت من عدالتـــه ومدق حديثه ، فلذلك اعتبر قوله فيما خالف القياس حجة يجبب العمل به .

⁽١) يقمد بالقياس هنا بالمعني الواسع، فليْس هو القياس المصطلح، بل ذلسسك ومايتفق ومبادى الشريعة العامة وقواعدها الكلية، ومايراه القلب بعسد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصوابه وقد نسب هذا القول التي بعض الحنفية

القسول الشالث: أن قول المحابي ليس حجسة •

وقد اجمع الصحابة على انه يجوز لكل واحد منهم ان يخالف الاخر في اجتهاده والمسائل التي اختلف فيها الصحابة كثيرة ولـم ينكر احدهم علي الاخر رآيه واجتهاده ، فلو كان قول الصحابضة حجة لما كان الامر كذلك ، بل كان يجب علي كل واحد منهم اتباع الاخر وهو محـــال ٠

هذه هي الاقوال التي يذكرها العلماء ويتناقلونها فــــي الجملة ، ويذكر الحنفية كما ينص الشافعية علي ان قول الصحابي فيما لايدرك بالرأى والعقل كالامور التعبدية والمقدرات انـــه حجة يجب العمل به ، لان ممدره السماع من النبي ملي الله عليه وسلم فيكون في حكم السنة ، ومن ذلك ماروى عن ابن معهـــود ان اقل الحيض ثلاثة ايام ، علي ماذهب اليه الحنفية .

وقد تفرع علي الخلاف في حجية اقوال الصحابة اختـــــلاف الفقهاء في مسائل عديدة منهـا :

١- بيع العينسية : تتمثل العينة فيمن باع سلعة لاخر بثمين

الي اجل ، ثم اشتراها نقدا بأقل من الثمن الذي باعه، او بنفس الثمن الي أبعد مـــن الثمن الي أبعد مـــن الاجــــل ٠

اختلف الفقها و في حكم بيع العينة ، فذهب مائك وابوحنيفة واحمد الي ان البيع الثاني بيع فاسد وغير جائز سدا لذريعـــة الفساد ، ولقول عائشة حين ذكرت لها أحدى النساء : أنها باهنت زيد بن ارقم عبدا بثمانمائة درهم نسيئة ، فاحتاج الي ثمنــه فاشترته منه قبل الاجل بستمائة نقدا : بشس ما اشتريت وبفـــــس ماشريت ، أبلغي زيدا انه قد ابطل جهاده مع رسول الله صلــــي الله عليه وسلم ان لم يتب .

فهذا القول من عائشة رغي الله عنها حجة في تحريم بيسع العينة ، اذ لولا أنها علمت تحريم ذلك من رسول الله صلي الله عليه وسلم لما أقدمت علي القول ببطلان الجهاد فيترك القيساس به وينزل قولها منزلة روايتها ٠

وذهب الشافعي الي إن بيع العينة جائز وصحيح ، قال فسي الام ، فاذا اشترى الرجل من الرجل السلعة فقبضها وكان النمسن الي اجل ، فلا بآس ان يبتاعها من الذى اشتراها منه ومن فيسسره بنقد اقل أو أكثر مما اشتراها به أو بدين كذلك أو عرض مسسن العروض ، ساوى العرض ماشاء ان يساوى ، وليست البيعة الثانيسة من البيعة الاولي بسبيل ، فالقياس يقتضي صحة هذا البيع ، ولسم يأخذ الشافعي بقول عائشة ، لانه لم يثبت عنها ، وعلي فسسرض شبوته ، فإن زيدا قد خالفها ، وإذا اختلف الصحابة فالقسسول

ماوافقه القياس، وبيع العينة مما يقتضيه القياد

لان البيعة الاولي قد ثبت بها الشمن تماما علي المشتـــرى واصبح المبيع ملكه بالقبض ولو انتقفت البيعة الثانيــة ردت السلعة وبقي الدين ثابتا كما هو ، واذا ثبت ان البيعة الثانية غير الاولى ، وأن المبيع قد ملكه فلا يحرم عليه ان يبيع ملكـــه بنقد وان اشتراه الي اجل ، الي اى كان ، سواء ممن اشتراه منــه او من غيره ، بمثل الثمن او اقل منه أو أكثر ، لان الله تعالـــي احل البيع وحرم الربا ، وهذا بيع وليس ربــا .

٢- وجوب المهر بالخلـــوة :

لاخلاف بين الفقها على أن المهر يجب كاملا بالدخول الحقيقي أو الموت ، انما الخلاف بينهم في وجوبه بمجرد الخلوة الصحيحة . فذهب أبو حنيفة وأحمد الى انه يجب كاملا بالخلوة الصحيحة وان لم يحمل الوط ، فمن عقد علي امرأة وخلا بها بعد العقسد الصحيح وليس هناك مانع من الوط شم طلقها ، وجب عليه المهسر بتمامه ووجبت عليها العدة ، لقول على وزيد بن ثابت وعبد الله ابن عمر وجابر ومعاذ وغيرهم وقضا عمر بذلك ، ولان الموجسب المبدل في العقد هو تسليم المبدل لاحقيقة استيفا المنفعسة ، وقد وجد التسليم من جهتها برفع الموانع ، لانه المقدور لها، وأما الوط في في قدرة المرأة تسليمه فلا تكون مكلفسسة وأما الوط في في قدرة المرأة تسليمه فلا تكون مكلفسسة بذلك ، واذا وجد منها تسليم المبدل استقرجقها في البدل وهسو

وأما قوله تعالي :" وان طلقتموهن من قبل أن تمسنوهن " (١)

فأن محمول علي الخلوة ، من اطلاق المسبب علي السبب لان المسسس
مسبب عن الخلوة عادة ،

وذهب الشافعية والمالكية الي انه لايجب المهر كامسسلا بالخلوة الا اذا كان الوط المعبر عنه في الاية بالمسيس فمسن عقد علي امرأة وخلا بها فلم يمسها حتي طلقها فلهانعف المهسر، وليس عليها عدة ، طال مقامه معها أو قصر ، عملا بظاهر القرآن، وذلك ان الله تعالي نع في المدخول بها انه لايجوز أن يوضد من صداقها شي اذا طلقت ، قال تعالي :" وان أردتم استبدل زوج مكان زوج وآتيتم احداهم قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتأنا واثما مبينا وكيف تأخذونه وقد أففي بعفكم الي بعسسف وأخذن منكم ميثاقا غليظا (٢) ،

ونص في المطلقة قبل المس ، ان لها نصف الصداق، قـــال تعالى : " وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهـــر فريضة فنصف مافرضتم " (٣) ، فقد نصت الايتان علي حكم المهـــر الواجب بالطلاق قبل المس وبعده ، ولا وسط بينهما ، والمس فــي الاية هو الوط ، فوجب بهذا ايجابا ظاهرا ان المداق لايجب كامللا لها الا بالمسيس " ،

⁽ ١) آيـــة ٢٣٧ البقـــرة ٠

⁽ ٢ ِ) الايتــان ٢٠، ٢١ النســا، .

⁽٣) الايـة ٢٣٧ البقــــرة ٠

وفضلا عن ذلك : فقد قال ابن مسعود وابن عباس بهذا القول. ٣- زوجة المفقـــود :

اختلف الفقها ، فيمن فقد زوجها وانقطع خبره وظن هلاك....ه وتبعا لاختلاف اقوال الصحابة فيها قبلهم .

فذهب مالك وأحمد الي أنه يفرق بينها وبين زوجها بعـــد أربع سنين يضربها الحاكم ، ثم تعتد عدة وفاة ثم تحل لغيره (۱) استدل المالكية والحنابلة بقول عمر وزاد المالكيــ ـــ عمل أهل المدينة (۲) ، وحاصل المسألة كما حققها فقهـــا المالكية : ان من فقدت زوجها ، فلم تدر أين هو ، فانها تنتظر أبع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا وبــها تحل للازواج، فان تزوجت بعد انقضاء عدتها ثم جاء زوجها الاول فان كان الـــزوج

⁽۱) قال ابن رشد في بداية العجتهد : قال مالك : يفرب لامرأته الاجل أربـــع سنين من يوم ترفع امرها التي الحاكم،فاذا انتهي الكشف عن حياته أو موتـه فجهل ذلك ، فرب لها الحاكم الاجل،فاذا انتهت اعتدت عدة الوفاة أربعـــــة اشهر وعشرا وحلت انظر بداية العجتهد ج ۲ ص ۲۵ .

^{1)} ذلك أن الأثر الذي روى عن عمر بتقمن : أنه قصي في زوجة المفقود بأنها تسلط أربع سين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا وبعدها تحل لفيره ، وأن سروحت بعد القصاء عدلها، ثم جاء روحها، قان كان الثاني لم بدخل بها في روحة الأول، وأن كان قد دخل بها، خير الأول بين أمرأته والمسلداق، ولهذا قال أحمد بن حسل أما مالك فقد اخذ تقول عمر في التقريق بيلسن المفقود وروجته، وحالفه فيما أذا رجع المفقود وقد تزوجت زوجته حيلت اخذ بعمل أهل المدينسلة ، .

الثاني لم يدخل بها ، فهو أحق بها وان كان قد دخل بها فلاسبيل له عليها الا اذا كان الزوج الثاني دخل بها وهو عالم بحياته ،

وذهب الحنفية والشافعية الي أنه لايفرق بين المفقــــود وزوجته حتي يتيتقن موته أو يتم له مائة وعشرون سنة من يــوم ولد عند أبي حنيفة وأصحابه .

وفضلا عن ذلك فقد روى عن علي انه قال في امرأة المفقــود هي امرأة ابتليت فلتصبر حتي يأتيها موت أو طلاق ٠

إ_ الضمان في الجناية علي الحيوان :

مما ترتب علي الخلاف في اقوال الصحابة ، اختلاف الفقها المناية على الحيوان فذهب الحنفية الي ان من جنى علي دابة ففقاً عينيها ، فان كانت ممن يوكل لحمها كالشاة ، ضمين مانقص من ثمنها ، لان المقصود منها اللحم ، وماكان كذلك يضمن مانقص من ثمنيها .

وان كانت غير ذلك كالفرس والحمار وماشابههما من كــــل مالايوًكل لحمه أو كانت مما يوّكل لحمه لكن ينتفع بها مع ذلـــك في غير الاكل ، كالحمل والركوب والعمل ، ضمن ربع القيمــــة

وذهب المالكية والشافعية الي انه يضمن نقص القيمــــة مطلقا قياسا علي سائر المتلفات من الاموال ، ولان القصـــدر بالضمان جبر حق المالك بأيجاب قدر المفوت عليه ، وقــــدر النقص وهو الجابر ، ولانه لو فات الجميع لوجبت قيمته ، فـاذا فات منه شي وجب قدره من القيمة كفير الحيوان ،

وقول عمر محمول علي أن ذلك كان قدر نقصها ٠

هذا ولم نتعرض للاحاديث التي استدل بها أصحاب الاقـــوال لانها جميعا ضعيفة لم يَثبت منها شيَّ والله أعلم .

⁽١) وجه مخالفته للقياس: انه أوجب ربع القيمة في العين الواحدة مسلسن الدابة وقدر النقص فيما زاد علي العين، انظر البداية ج ٢ ص ٣٦٠٠

- YY9 -

الاستصحـــاب

الاستصحاب لغة : الملازمة وعدم المفارقة ،

وفي اصطلاح الاصوليين ؛ الحكم بثبوت أمر في الزمان الحاضر بناء علي ثبوته في الزمان الماضي حتي يقوم الدليل علي تغييره وبعبارة أخرى بقاء ماهو ثابت بالدليل ،

ومعني ذلك : انه اذا علم وجود حكم او أمر ، ثم حســـل الشك في زواله ، فانه يحكم ببقائه واستمراره بطريق الاستصحاب بناء علي ذلك الوجود السابق ، وكذلك اذا علم نفي حكم فــــي الماضي ، ثم حصل الشك في وجوده ، فانه يحكم باستمرار عدمــه بطريق الاستصحاب بناء علي وضعه الاول .

فمن ادعي علي غيره دينا ، وانكره هذا الغير ، فانسسه يحكم ببراءة ذمته ، لان الاصل براءة الذمة فيستصحصب ، الا اذا أثبت المدعي دعواه بالبينة ، ومن اشترى شيئا علي انه سليسم من العيوب ، ثم أدعي وجود عيب في المبيع ، واراد رده علسسي بائعة واختلف مع البائع في وجود العيب عند البائع أو حدوثسه عند المشترى ، كان القول قول البائع النافي للعيب لان الاصل السلامة من العيوب ، الا اذا أثبت المشترى دعواه بالبينسسة وهكذا كل أمر ثبت حصوله أو نفيه في الماضي ، يبقي في الحاضر كذلك حتى يقوم الدليل على خلافه ،

انسواع الاستصحاب:

. يتنوع الاستصحاب الي انواع عدة تذكر منها الانواع الاتية: النـــوع الاول : استصحاب مادل العقل والشرع علي ثبوتـــــه واستمراره لوجود سببه •

ومن امثلته دوام الحل بسبب النكاح حتي يوجد مايزيله، وكشفصل الذمة بالدين بسبب قرض أو ثمن مبيع أو بسبب اتصلاف أو ضمات ، ففي هذه الاحوال تشفل الذمة بالدين حتي يصلحون أو تكون البراءة منه أو تجرى المقاصة بسه ،

وكاستصحاب الطهارة ، فان وصف الطهارة اذا ثبت ، اعتبر باقيا استصحابا ولايحكم بزواله حتي يوجد خلافه وهو الحدث،فاذا توضأ شخص ثم شك في انتقاض وضوئه ، فانه يحكم ببقاء وضوئلله استصحابا للحكم الشرعي وهو الطهارة الثابته بفعل الوضليوء بيقيلين ،

ولاخلاف في أن هذا النوع من الاستصحاب الذى دل العقـــــل او الشرع علي ثبوته انه يجب العمل به ، ابقاء لما كان علــي ماكــــان ٠

⁽١) وبعسارة اخرى : استصحاب حكم العقل بالبراء الاصلية قبل ورود الشسرع أى نفي مانفاه العقل ولم يشبت عن طريقه الشرع .

والتكاليف الشرعية حتي يقوم الدليل علي ثبوت الحق أو شغـــل

فاذا أدعي شخص ان له علي آخر دينا ولم يقدم اثباتــــا علي دعواه ، اعتبرت ذمة المدعي عليه بريئة من هذا الديـــن لما ان الاصل براءة الذمة حتى يقوم الدليل على ذلك .

وكذلك دل الدليل علي ان الصلاة المفروضة خمس صلوات فتبقي السادسة غير واجبة استصحابا للعدم الاصلي وعدم قيام الدليلل علي وجوبهللا .

ومن ذلك ما اذا كان شخص في مكان ماولم يعلم بالاسسسلام دون تقصير منه ، ثم علم به ، فانه لايكلف بقضاء مافاته مسسن واجبات من حين بلوغه ، لان الاصل براءة ذمته حتي يقوم الدليسل على التكليف .

ومن ذلك دعوى الشريك ان المال لم ينتج عنه ربح ، فــان دعواه تكون مقبولة استصحابا للاصل الذى هو عدم الربح ، الا اذا أثبت الربح بالبينــة ،

وهذا النوع من الاستصحاب كالنوع الاول : لاخلاف في انـــــه يجب العمل به ٠

النسوع الثالث: استمحاب الحكم الاصلي للاشياء في الشسسرع
وهو الاباحة ، علي معني ان كل مافي الكون من حيوان ونبسسات
وجماد ومايجرى في الحياة من ععود وتصرفات مباح شرعا ومأذون
فيه للمكلف ، تناولا واستعمالا وممارسة مادام لم يقم دليسسل
علي تحريمه أو المنع منه ، علي ماذهب اليه جمهور الاصولييسين

وفاقا لقوله تعالى : " هو الذى خلق لكم مافي الارض جميعبا $^{(1)}$. وقوله جل شأنه : " وسخر لكم مافي السموات ومافي الارض $^{(7)}$.

فان خلق مافي الارض وتسخير مايوجد فيها وفي السمـــوات لايكون منة الا اذا كانت مباحة ، اذ لو كانت محظورة لما كـان هناك معني للامتنان بخلقها للمناس وتسخيرها لهم وتذليلهـــا لارادتهـم .

وعلي ذلك : اذا عرضت للمجتهد واقعة وبذل جهده في البحث عن نصيحكمها أو دليل يتناولها فلم يجده ، ولم يكن العقلل يمنعها لما فيها من ضرر ظاهر ، فان عليه أن يحكم باباحتها ومشروعيتها ، استنادا علي الحكم الاصلي الثابت للاشياء وهلو الاباحة : يستوى في ذلك ان يكون محل الواقعة مطعوملل أو عقدا أو تصرفا (٣)

١١) آيه ٢٩ البقـــرة ٠

⁽ ٢) آسة ١٣ الحانسية -

⁽٣) دها بعض المعترلة وبعض أمحات الحديث التي ان الاصل في الاشياء العظر حني بسعن الشارع على الاساحة، لان الشارع للاحكام هو الله تعالى، بما لم يدفي عليه بعضي علي العظر ، فالقول بأن مالانتي عليه حكمه الاباحة شرها. سربع بقير ماشرع الله، واحبت عن ذلك بأن اعتبار الاصل في الاشتياء الاساحة شابت بالادلم النقلية التي افادت اباحة كل مالم برد عن الشارع حكم عليه ولم يكن صارا بنفيه أو تغيره هما تدركه الفطر السليمية.

هذه هي انواع الاستصحاب المشهورة التي يمكن للطالـــــب ان يستفيد منها وهناك انواع أخرى مذكورة في كتب الاصول المطولة فمن آراد الاستزاده فعليه بالرجوع اليها ، (١)

هذا وقد ترتب علي الاستضحاب عدة قواعد نذكر منها .-

- ١_ الاصل في الاشياء الاباحــة
 - ٢- الاصل في الذمية البراءة •
- ٣- اليقين لايزول بالشك ، والاصل بقاء ماكان علي ماكسان حتى يثبت خلافسسسه ،

وقد تفرع علي هذه القواعد فروع فقهية كثيرة منها:

أ_ ان المفقود وهو الغائب الذي لايعلم مكانه ويدري احي هـــو أو ميــت ، تجرى عليه احكام الاحياء استصحابا لحياتـــه حتى يقوم الدليل علي وفاتـــه

وعلي ذلك ، فلا تقسم تركته علي ورثته ، ويحجز نصيبه ممـــن يتوفي وهو غائب ويبقي كذلك ، حتي يتبين وفاته بدليل حسـى أو يحكم القاضي بموته ٬ ٠

ب ـ كل عقد أو تصرف يعتبر صحيحا مادام لم يرد عن الشارع دليل على فساده أو بطلانه ، عملا بالاباحة الاصلية ·

⁽۱) رتبت القوانين الوضعية بعض أحكامها علي مبدأ الاستمحاب، وان كانست لم تُثَيِّر الي ان مصدرها الشريعة الاسلامية ، ومن ذلك ، ماهو مقرر مسسن ان المتهم برى حتى تثبت أدانته ، اذ مصدر هذه القاعدة استصحصاب البراءة الاصلية وكذا مبدأ الحيازة في المنقول مند الملكية ، اساسسه استصحاب وضع اليد الظاهر في اثبات الملكية ،الذي لم يوجد مايغيره ، الي غيسر ذلك من الاحكسسام •

جـ من أكل في رمضان وهو شاك في طلوع الفجر ، ولم يتيقن آنـــه أكل بعد طلوع الفجر كان صومه صحيحا ولايجب عليه القضـــا، لان الليل متيقن والفجر مشكوك فيه ، واليقين لايزول بالشـك اما من اكل شاكا في غروب الشمس، فان صومه يفسد، ويجــب عليه القضاء ، لان النهار متيقن ، والغروب مشكوك فيـــــه والعمل يكون بالمتيقن لابالمشكوك فيه .

الاستصحاب لايثبت حكما جديسدا:

الاستصحاب بأنواعه المختلفة ، لايثبت حكما جديدا كغيــره من الادلة بل يفيد استدامة الحكم السابق الشابت بدليله الـدال علي عليه كالاباحة الاصلية أو العدم الاصلي فهو حجة لابقاء ماكان علي ماكان لا لاثبات مالم يكن ، ومن ثم كان آخر الادلة التي يلجــاً اليها المجتهد لمعرفة الحكم الشرعي في الوقائع الفتي تعرض له.

يقول الخوارزمي في الكافي : الاستصحاب آخر مدار الفتسوى، فان المفتي اذا سئل عن حادثة يطلب حكمهافي الكتاب ثمفي السنةثم في الاجماع ثم في القياس، فان لم يجده يأخلا حكمها من استصحاب الحال في النفي والاثبات، فان كان التردد في زواله فالاسسسل بقاوّه، وان كان التردد في ثبوته فالاصل عدم ثبوته (1)

وعمل المجتهدين بالاستمحاب يختلف باختلاف المصادر التسلى

⁽١) انظر ارشاد الغمول للشوكــــاني ص ٢٣٧ .

يعتبرها كل منهم حجة ، فمن قصر الادلة علي الكتاب والسنــــة والاجماع ، يعمل بالاستصحاب في كل مالم يجد فيه نصا ولا اجماعـا فتكون دائرته عنده أوسع من غيره .

ومن يعمل بالقياس لايلجاً. اليه الا اذا لم يجد قياســــاف فتضيق دائرته عنده عما سبقه ، ومن يعمل بالمصلحة أو العـــرف تضيق دائرته عنده عن هوَلاء وهوُلاء . (١)

ونكتفي بهذا العرض لمصادر الفقه ، ومنها يتبين مسسدى مرونة الفقه الاسلامي وتلائمه مع الحياة البشرية واتساعه لمختلف اطوارها ، واستجابته لحاجات ومطالب المجتمع المتطور في شتسي المجالات ، دون ان يشعر أولو الامر والمشرعون أنهم في حاجة الي أن يستعيروا شيئا من خارج حقيقتهم الاسلامية ، نسأل الله تعالي أن يوفق المسلمين الي العمل بشريعته والي الحكم بقانونسسه " ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنسسون " .

⁽ ٢) قد نجد في بعض الغروع اختلافا بين المذاهب القائلة بالاحتجاج بالاستصحاب فالبعض يحتج به بينما يخالفه البعض الأخر ، لدليل آخر اقوى منه ، قد ثبت عنده أو لان الاستصحاب يكون حجة حيث لا دليل علي خلافه ، كما اننا قد نجبسد احيانا اتفاقا في الحكم،بينما نجد اختلافا في الاستدلال، فمنهم من تكسون حجته الا ستمحاب،ومنهم من تكون حجته غيره ،وذلك راجع الي تقديم الدليسبل الاقوى الثابت عند كل منهسم •



onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

القســـم الثانــي

فـــــي

قواءــــاط

طرق الاستنباط الاحكام من الادلة الشرعية

- YTX -

من خصائص القرآن الكريم انه نزل كما قلنا باللفظ العربي كذلك جائت نصوص السنة النبوية القولية باللفظ العربي، والكلام العربي لايعلم المراد منه الإبعد معرفة معاني مفرداته ومعرفة معاني المركبات والوقوف علي الاساليب المتنوعة وكيفية دلالتها علي مراد المتكلم وغير ذلك مما يتوقف عليه الفهم الصحيل للنعوص، ومن اجل ذلك عني الاموليون بتعرف المعاني التلمون وضعت الالفاظ لافادتها من جهة عمومها وشمولها لكل الافراد ومسن جهة خصوصها وانطباقها علي بعض الافراد دون بعض، ومن جهستة اشتراكها في أكثر من معني كما عرضوا لدلالة الالفاظ والعبارات علي معانيها من جهة ظهورها أو خفائها وكيفية هذه الدلالة وهل القواعد اللغوية ،

وبجانب هذا عرضوا لقواعد اخرى شرعية يتوصل بها السين معرفة مراد الشارع كقاعدة النسخ وقاعدة الترجيح وغير ذليك ومن ثم تنوعت القواعد الاصولية الي نوعين لغوية وشرعية وهذه القواعد لغوية وشرعية كما تطبق في فهم الاحكام من النصوص الشرعية ، تطبق كذلك في فهم الاحكام من نصوص اى قانون وضيع باللغة العربية ، وفيما يلي نعرض لاهم هذه القواعد والتي لابد من معرفتها والعلم بها لكل من يتصدى لاستنباط الاحكام وليستعين بها المفتون والمشرعون والقضاة وسائر من يشتغل بالشئيسين

القواعد اللغوية

قسم الاوصوليون اللَفظ بالاضافة الي المعني وعلاقته به الي تقسيمات أربعة باعتبارات أربعــة .

التقسيم الاول : باعتبار الوضع الي خاص وعام ومشترك، ويندرج تحت الخاص الامر والنهى والمطلق والمقيد .

التقسيم الثاني: باعتبار وضوح المعني وخفائه الي ماظهـــــر معناه وماخفي معناه وكل منهما ينقسم الـــي أربعة أقسام : فأقسام الوضوح الظاهر والنص والمحكم وأقسام ماخفي معناه :الخفي والمشكل والمجمل والمتشابــه •

التقسيم الثالث؛ باعتبار الاستعمال الي حقيقة ومجاز وكــــل منهما صريح وكنابـــة •

التقسيم الرابع: باعتبار كيفية الدلالة علي المعني الصيي دال بالعبارة ودال بالاشارة ودال بالدلالصة ودال بالاقتضاء (1) .

 ⁽۱) هذا التقسيم هو ماذهب اليه الحنفية، أما غيرهم فقد سلك طريقة الحسيسرى .
 تختلف من بعض الوجوه كما سنيسرى .

أولا : تقسيم اللفظ باعتبار وضعه للمعنـــي

يعقسم اللفظ باعتبار وضعه للمعني التي خاص وعام ومشترك. ١- الخصياص: (١)

الخاص لفظ وقع لمعني واحد منفرد سواء كان واحمصدا بالشخص كزيد وبكر وغيرهما من أسماء الاعلام أو بالنوع كرجسل وأمرأة وثلاثة أو بالجنس كانسان ، فان كل واحد من همسده الالفاظ وقع لمعني واحد دون ملاحظة الافراد (۲۱) ،

فالانسان موضوع للحيوان الناطق ورجل موضوع لانسان ذكسر جاوز حد الصغر ولفظ امرأة موضوع للانثي التي جاوزت حد الصغر من بني آدم ولفظ ثلاثة وأربعة وعشرة ومائة وألف ونحوها مسن اسماء العدد موضوعة لمعني واحد هو ذات العدد وتركبه مسن اجزاء لايقدح في خصوصه ولايوجب كثرة فيه ، لانه بمنزلة كشسرة اجزاء زيد فمعني الثلاثة لايوجد في كل واحد من اجزائها ، كما لايوحد معني الزيدية في اجزاء زيد فأفراد المعدود أو وحداته اجزاء لاجزئيات فالجنس عندهم : اللفظ الواقع علي كثيريسسن مختلفين في الاحكام وان كانوا متفقين بالحقيقة كانسان، فانه يشتمل علي الرجل والمرأة ، والحكم بينهما متفاوت فسلسب

⁽۱) كلمة الحاص مأخوذة من قولهم اختص قلان بكذا ،اذا انفرد به، والخصيصوص يوجب الانفراد ويقطع العموم والشركة ،قال تعالي: "يختص برحمته من يشاء، (۲) جعل الانسان جنسا والرجل نوعا؛ اصطلاح علماء الاصول والفقه لان مقمودهمم معرفة الاحكليمام .

والشمادة في الحدود والقضاء فيهما بخلاف المرأة .

والنوع عندهم : اللفظ المشتمل علي كثيرين متفقين فيسي الحكم كرجل ، وانما يكون الجنس والنوع من قبيل الفساص اذا كانا معرفين لا للاستفراق ، فلو كانا معرفيلل العام كما يأتي :

حكـــم الخساس:

اللفظ الخاص يدل علي معناه الموضوع له دلالة قطعيسة (1) ولايحتاج الي بيان آخر ولايحرف عن معناه الذى وضع له الي غيسره الا بدليل يدل علي تأويله وارادة ذلك المعني الاخر ، ومعنسسي هذا ان اللفظ الخاص اذا وجد في نص فانه يجب العمل بالحكسسم المستفاد من لفظه بحسب وضعه اللغوى لتيةن المجتهد حينئسسسد

⁽۱) المراد بالقطعية هنا القطعية بالمعنيالعام،وهو أن اللفظ لايعتمل غير معنساه اختمالا ناشئا عن دليل،وان كان يعتمل المجاز في مقابل القطعية بالمعنسسسي الفاص والتي لااحتمال فيها اعلا،لابدليل ولابغير دليل ،فاذا قلنا محمد عالسم

كان هذا الكلام مفيداً لشبوت العام لمحمد بطريق القطع بالمدني العصام، لانه يحتمل عقلا أن العالم شخص آخر له صلة بمحمد كابيه أو آخيه وأثبست العلم لمحمد بطريق المجاز لوجود هذه العلاقة ، لكن هذا الاحتمال لما لميكن ناشئا عن دليل يدل عليه لم يلتفت اليه ولم يمنع القطعية لانسسسه كالعدم ،والقطعية بالمعني العام يطلق عليها العلماء علم الطمأنينسسة كالعلم المستفاد من اللفظ الظاهر والنص العام والحديث المشهور ،

ان الشارع يريد معني اللفظ الخاص حسب الوضع العربي له، ولذا الايحتمل التصرف فيه بالتأويل لكونه بينا بنفسه فيما وضع له فلا اجمال ولا اشكال فيه مثال ذلك قوله تعالي: لايوًاخذكل الله بالغو في ايمانكم ولكن يوًاخذكم بما عقدتم الايملات فكفارته اطعام عشرة مساكبن من اوسط ماتطعمون اهليكلم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام "(١) .

فقد اشتملت هذه الاية علي الفاظ خاصة يراد بها مدولولها قطعا ، حيث لاصارف يصرفها عن ذلك المدلول •

فلفظ عشرة مساكين يراد بها عشرة لازيادة ولانقصان، وكذلك ثلاثة ايام ، وكذلك أوفي الموضعين يراد بها معناها وهــــو . التخيير ، وبذلك تفيد الاية ان علي من يحنث في يمينه أن يكفر أولا باحد الامور الثلاثة المذكورة فاذا عجز عنها وجب عليـــه صيام ثلاثة أيام " حيث لم يوجد في الاية مايصرف هذه الالفــاظ الخاصة عن معانيها الحقيقية .

ومن الخاص الذي قام الدليل علي تأويله وصرفه عن معناه الي معني آخر تأويل الحنفية الشاة في قوله صلي الله علياء وسلم: " وفي الغنم في اربعين شاة شاهُ " .

فالحكم المستفاد من الحديث: تقدير الواجب في ركـــاة الغنم بشاة اذا بلغ النصاب أربعين من غير زيادة ولانقص ولكن

⁽۱) ۸۹ ســـورة العائـــدة ،

الحنفية أولوا الشاة وهي لفظ خاص بما يعم الذات أو القيمسة بدلا من العين في الزكاة استنادا الي غرض الشارع من مشروعيسة الزكاة اذ أنها لسد خلة الفقراء ودفع حاجتهم وهذا المعنسي كما يتحقق بدفع ذات الشاة يتحقق بدفع قيمتها ٠

واستبعد الشافعية تأويل الحنفية وأوجبوا الشاة عينيا لما يترتب علي هذا التأويل من ترك النصلعلة مستنبطة ،ولذلسك كان الواجب عندهم دفع عين الشاة ،

وفي كتب الاصول أحكام فقهية خلا فيه كثيرة تفرعت علــــي حكم الخاص استند فيها بعض الفقها ً الي دلالة الخاص القطعية فـي ابطال مذهب المخالف .

أنواع الخــاص: أمر نهي مطلق مقيد :

يتنوع الخاص باعتبار الصيغة التي ورد بها الي مسلمة انواع ، فقد يأتي علي صيغة الامر بالفعل وقد يأتي علي صيغها النهي عن الفعل ، وقد يأتي مطلقا عن القيود وقد يأتي مقيدا بقيد الي غير ذلك من الانواع التي يدل كل نوع منها علي شهيئ

النسسوع الاول - الامسسسر:

تعريفه : الامر طلب الفعل جزما علي جهة الاستعالاء .

يستفاد من هذا التعريف ان الامر هو القول الطالب للفعــل علي يسبيل العلو بأن يكون الآمر أعلي من من المأمور كما فـــي أوامر الشارع سبحانه وتعالي ، وعلي ذلك لايكون أمرا طلب الفعل

علي سبيل الندب والاباحة أو علي سبيل الدعاء والالتماس ممسا هو بطريق الخضوع عندما يكون الأمر ادني حالا من المأمسسور أو مساويا لــــه ٠

صيغسسة الامسر:

صيغة الامر تأتي علي أنواع ، منها لفظ افعل وهو اشهرها اى فعل الامر ، نحو قوله تعالي : فأقيموا الصلاة وآتــــوا الزكاة "(1) وكقوله تعالي : يايحيى خذ الكتاب بقوة "(٢) ، ومنها الفعل المضارع المقرون بلام الامر كقوله تعالي:

"لينفق ذو سعة من سعته "(٣)وقوله " فمن شهد منكم الشهــــر فليصمه "، ومنها المصدر النائب عن فعل الامر كما في قولـــه تعالي : " فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب "، فرهـــان مقبوضة " (٤)لان معناه اضربوا وأرهنوا ، ومنها الجملـــــة الخبرية اذا قصد بها الطلب دون الاخبار (٥) ، كما في قولـــه نعالي : " والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمـــن أراد أن يتم الرضاعة " (٦) فان الله تعالي لم يقصد به مجرد الاخبار عن حصول الرضاع من الامهات لاولادهن ، وانما طلب من الامهـــات ارضاع أولادهن ، وانما طلب من الامهـــات الرضاع أولادهن ، ومثل ذلك قوله تعالي :

⁽١) ٧٨ الحصيح -

⁽۲) ۱۲ مریسیم -

⁽٤) ٣٨٣ البقـــرة ·

 ⁽a) لان اللفظ ۱۱۱ كان موضوعا للاخبار عن طلب الفعل لايكون أمرا نحو اطلبب
 منك الفعل .

⁽٢) ٢٣٢ البقــــرة ٠

هذه هي أشهر الصيغ التي وضعت لغة للامر أي طلب الفعــل علي جهة الاستعلاء .

وجـــوه استعمال صيغ الامــر:

استعملت صيغة الامر ـ افعل ومافي معناها في لغة العـرب وفي القرآن والسنة في وجوه كثيرة أشهرها ٠

- ١- الوجوب كقوله تعالى : " فاقيموا الملاة واتوا الزكـــاة
 وقوله " وجاهدوا في سبيل الله حق جهــاده " •
- ٣- الندب كقوله تعالي : " فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا "٠
- ٣- التأديب كقوله صلي الله عليه وسلم لعمر بن ابي سلمـــه وهو دون البلوغ ويده تطيش في الصفحة : " ياغلام سم اللــه وكل بيمينك وكل مما يليك "(٢) .
- ٤- الاباحة كقوله تعالي : كلوا من الطيبات " وقوله " فــاذا حللتم فاصطادوا " ، " وكلوا واشربوا حتي يتبين لكـــم الخيط الابيض من الخيط الاســود من الفجر " .
- ص التهديد كقوله تعالي : " اعملوا ماشئتم انه بما تعملون بصير ، ومنه الانذار كقوله تعالي : " قل تمتعوا فـــان مصيركم الي النار "(٣) فالقعل تمتعوا بصيغة الامر لكنه في

⁽۱) ۸۲۲ البقرة ٠

⁽٢) التأديب أخص من الندب ، فان كل تأديب مندوب ولاعكسس ،

 ⁽٣) الفرق بين التهديد والانذار ـ ان الاول هو الكلام المخيف والثاني تبليغ
 هذا الكلام •

- هذا السياق يدل على الانسادار ٠
- ٦- الامتنان كقوله تعالى : " كلوا مما رزقكم الله " ويشترك الامتنان مع الاباحة في أن كليهما له دلالة على الاذان بالفعل ، وغايته ان الاباحة هي الاذن المجرد، والامتنان يقترن به ذكر احتياجنا اليه ، وأن الله يمن به علينا، فالقرينة هنا قوله تعالى : " مما رزقكم الله " •
- ٧- الارشاد كقوله تعالي: " واستشهدوا شهيدين من رجالكـــم وقوله: " اذا تداينتم بدين الي أجل مسمي فاكتبوه" (١) والفرق بين الندب والارشاد ان المندوب مطلوب لثواب الاخرة والارشاد لمنافع الدنيا ، اذ ليس في الاشهاد علي البيــع. ولافي تركه ثواب أو عقــاب " .
 - ٨ الاكرام كقوله تعالي :" ادخلوها بسلام آمنين " ٠
 - ٩- التعجيز كقوله تعالى : " فأتوا بمورة من مثله "٠
- 10- الدعاء كقوله تعالي : " ربنا افتح بيننا وبين قومنــا
 " بالحق " وقوله : رب أغفر لي ولوالدى ٠
- ۱۱ التسوية بين الشيئين كقوله تعالى : اصبروا أولا تصبـروا
 سواء عليكـم " .
- ١٢- الاهانة ـ كقوله تعالى : " كونوا حجارة أو حديدا" وكقوله
 سبحانه " ذق انك أنت العزيز الكريــــم " •

⁽١) الفرق بين الندب والارسَاد ان مسلحة الندب اخروية ومصلحة الارشاد دنيوية،

١٣- الدوام كقوله تعالي ؛ " اهدنا الصراط المستقيم " •

14- الاعتبار كقوله تعالي : " انظروا الي ثمرة اذا أثمر "٠

١٥- الاذن - كقوله لمن طرق الباب ادخــل •

17- الخبر ـ كقوله صلي الله عليه وسلم " اذا لم تستح فأصنع ماشئت " فمعني اصنع هنــا : صنعت .

المعنسي الحقيقي لصيغة الامسر :

اتفق الاصوليون علي ان استعمال صيغة الامر فيما عــــدا الوجوب والندب والتهديد والاباحة مجاز ، غير انهم اختلفــوا في دلالتها علي هذه الاربعة علي ثلاث مذاهب :

الاول : هي مشتركة بين الاربعة اشتراكا لفظياكاشتراك القير، بين الطهر والحيض •

الثاني: هي حقيقة في الاباحة مجاز فيما عداها • الثالث: هي حقيقة في الوجـوب •

وأرجح هذه الاقوال أنها حقيقة في الوجوب مجاز في غيسره وعلي ذلك فان صيغة الامر تدل علي طلب المأمور به علي سبيسال الالزام والحتم ذلك لان المعني الاسلي لصيغة الامر هو طلسسسب المأمور به علي سبيل الحتم والالزام, ، أما غيره من المعانسي فانه يستفاد من سياق الكلام وقرائن الاحوال .

والادلة علي أن صيفة الامر حقيقة في الوجوب مجاز فــــي

غيره كثيرة منها :

أولا : قوله تعالي لابليس: " مامنعك الا تسجد اذا أمرتك فقد ذمه الله تعالي علي تركه السجود المأمور بسلم، لان الاستفهام هنا ليس علي حقيقته بل مقصود به الانكار وهو يفيد الذم والتوبيخ ، وهو لايكون الا علي ترك واجب وهو مقتفي الامر في قوله تعالي : " ثم قلنا للملائكللللا اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس لم يكن من الساجدين" (1) اذ معناها مامنعك أن تسجد ، ولاصلة : أي زائللللللللي واذا ثبت أن هذه الصيغة للوجوب كان غيرها من الاوامر مثلها حيث لافرق بين صيغة واخرى ،

ثانيا: قوله تعالي: " فايحذر الذين يخالفون عن المسلم ان تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم "(٢)فقد حسدر الله المخالفين عن المر رسول الله صلي الله عليله عليا وسلم بأن تصيبهم الفتنة في الدنيا أو يصيبهم العداب الاليم في الاخرة علي المخالفة وهذا الوعيد لايكسسون الا علي ترك واجسسبه،

ثالثا: قوله تعالي " وماكان لمومن ولامومنة اذا قفي اللــــه ورسوله أمرا أن بكون لهم الخيرة من أمرهم (٣) حيـــث حعلت الابة الكريمة أمر الله ورسوله مانعا من الاختيار وذلك دليل الوجوب، لهذا كانت صيغة الامر تغيد الوجوب حقيقة ولاتغيد غيرة من المعانى الا بقرينة .

⁽۱) الاعتبارات،

⁽٢) ٦٣ النيسور ٠

⁽٣) ٢٦ الاحسسزاب ٠

اختلف الاصوليون في الامر المجرد عن القرائن هل يقتضيي تكرار الامر المأمور به أو لايقتفيه على أقوال كثيرة أصحها :

أن صيغة الامر موضوعة لمجرد طلب الفعل المأمور به علـــى سبيل الالزام والحتم فلا يقتفي تكرار الفعل المأمور ولايسسدل عليه بذاته ، الا أنه لما كان أقل مايتحقق به امتشال الامسمر ايقاع الفعل مرة ، كان هذا لازما من لوازم معني الامر، وليسبس من حقيقته ولامما يدل عليه بذاته ، وانما يستفاد تكرار الفعل المأمور به من القرينة التي تصاحب صيغة الامر وتحيط به كـان يكون الامر معلقا على شرط أو مقيدا بوصف ، وذلك كتعليق الامسر بالتطهر على وجود الجنابة في قوله تعالى : " وان كنتم جنبا فاطهروا " (1) فقد علق سبحانه الامر بالتطهر علي وجــــود الجنابة فدل ذلك على أنه كلما وجدت الجنابة تكرر التطهـــر، وكتقييد الامر بجلد الزاني بوصف الزنا في قوله تعالى: "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة،" فانه يدل علــــي طلب الجلد واقامة حمد الزنا وتكراره كلما وجد الزنا المسلك جعله الشارع علة لوجوب الجلد وسببا له وقوله تعالى: أقــــم الصلاة لدلوك الشمس" يدل على تكرار الصلاة المأمور بها بتكسرار سببها وهو دلوك الشمس"، وهل الدلوك : زوال الشمس عند كيسسد السماء ، أو أنه الغسروب قولان •

⁽۱) ۲ المائـــدة ۰

اقتضماء الامر للفوريمة:

لاجدال في ان الامر اذا اقترن به مايفيد الفورية ، انسه يقتضي الامتثال علي الفور بلا تراخ اذا كان المأمور به مقيدا بوقت لايسع غيره ، بحيث يفوت الاداء بفواته ، كصيام رمضان، فان الامر به يقتضي الفور بمجرد وجود سببه وهو شهود الشهسر المنصوص عليه في قوله تعالي : " فمن شهد منكم الشهر فليصمه "لان فيق الوقت المحدد للاداء مع وجود الطلب من الشارع قرينسة علي طلبه فورا مادام مقيما صحيحا ، اما اذا كان الوقسست المحدد للاداء موسعا بحيث يسع فعل المأمور به وغيره كالطوات الخمس المفروضة ، فان الامر لايدل علي الفور والاداء فسي أول الوقت بل يجوز للمكلف ان يأتي بالفعل في اى وقت من اجسسزاء الوقت الموسع للاداء ولااثم عليه في تأخير الاداء عن اول الوقت لان الوقت الموسع يحتمل تأخير الاداء النابرة الاخير منه ،

واذا لم يفيد الامر بوقت معين كالامر بالكفارات على اختلاف انواعها وقضاء مافات من صوم رمضان أو من الصلي وات الواجبة ، فعلي أصح الاقوال أنه يجوز تأخير المأمور به علي وجه لايترتب عليه فوات المطلوب ، كما تجوز المبادرة بفعليه ، لان الامر المجرد من القرينة هيو لمجرد طلب الفعل بدون دلالي علي الفور أو علي التراخي ، واذا دل الامر علي احدهما فانما ذلك من القرائن لامن الامر ذاته ، لان حقيقته لاتقتفي الفي والميد أو التراخي غاية الامر ان المبادرة الي الاداء أولي عني الميد

الامكان من التأخير استعجالا لعمل الخير وخوفا من انتهاء الاجل قبل الاداء وفاقا لقوله تعالي: " فاستبقوا الخيرات الي الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون "(١).

(۱) £ المائدة ، وهذا ماذهب البه الحنفية ، اما علي ماذهب اليه الحنابلة والشافعية ، فان الامر المطلق يقنفي الفور ، ولذلك كما يقول ماحمصب المفني : يسنحق الموخر للامتال العفات ، لان حواز النأخبر ينافي الوجوب لكون الواحب مابعافب علي تركه ، ولو حاز التأخير لجاز الي غير غايسة : انظر المغنى حد ٢ ص ١٠٥ ٠

النهــــــ

تعریفننه :

النهي في اللغة : المنع وهو ضد الامر ، وفي الاصطـــــلاح هو القول الدال علي طلب الكفِ عن الشيء علي جهة الاستعلاء .

وقيد الاستعلاء في التعريف يخرج الالتماس والدعاء لانــــه لااستعلاء فيهما .

صيفـة النهـي:

للنهي صيغ كثيرة اشهرهــا :

- .١- الفعل المضارع المقرون بلا الناهية كقوله تعالي :
- " ولاتقربوا الزنا أنه كان فاحشة وساء سبيلا "(١) وقولـــه:
 - " ولاتآكلوا اموالكم بينكم بالباطل " (٢) وقوله :
 - " ولاتقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق " •
- ٢- صيغة الامر الدالة علي الكف كقوله تعالي: " فاجتنبــــوا
 الرجس من الاوثان واجتبوا قول الـرور " (٣) .
- T الجمل الخبرية المستعملة في النهي عن طريق التحريم أو نفي الحل كقوله تعالى : " حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم "(3) ، وقوله : " ولايحل لكم ان تأخذوا مما

⁽۱) ۲۲ الاستستاراء -

⁽٢) ٢٩ النسيساء -

⁽٢) ٢٠ الحـــــج ٠

⁽٤) ۲۲ النسب

آتيتموهن شيئـــا " (١)

هذا ويقول الاصوليون ان الصيغة الاصلية للنهي هي الفعــل المضارع المقرون بلا النأهيـــــة ·

استعمال صيغسة النهسسسي :

وردت صيغة النهي في اللغة العربية مستعملة لمعان كثيرة كما أن الامر قد استعمل في معان كثيرة ، فمن معاني النهي :

-1 التحريم كقوله تعالي : " ولاتنكحوا مانكح آباؤكم مــــن النساء الا ماقد سلف " (Υ) .

٢- الكراهة كقوله تعالي : " ياأيها الذين آمنوا لاتحرمـــوا
 طيبات ماأحل الله لكم "(٣)

وقد دل علي أن النهي للكراهـة وجود القرينة الصارفـة له عن التحريم ، وذلك هو اتفاق العلماء علي ان منع النفــس من الطيبات وحرمانها من متع الحياة مكروه وليس بمحرم . ٣ الدعاء كقوله تعالي : " ربنا لاتزع قلوبنا بعد اذ هديتنا على الارشاد كقوله تعالي : " يا ايها الذين آمنوا لاتسألوا عــن اشياء ان تبد لكم تسوّكم "(٥) فالنهي هنا للارشاد والتوجيه . التحقير كقوله تعالي : " ولاتمدن عينيك الي مامتعنا بــه ازواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه " (٦)

⁽۱) ۲۲۹ البقـــرة ،

٠ ١ ٢٢ النسساء ،

⁽٣) ٨٧ المائسسدة ،

^(₹) ٨ آل عمسسران •

⁽e) المائسيدة ·

فالمقمود بيان حقارة متع الحياة الدنيا الي جانب ماعنــد الله من ثواب و آجــــر ٠

٦- بيان العاقبة كقوله تعالي : " ولاتحسبن الذين قتلوا فـــي سبيل الله امواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون "(١) وقولــه تعالي " ولاتحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون "(٢) .

٧- التوبيخ نحو: لاتنه عن خلق وتأتى مثله.

الي غير ذلك من المعاني التي ورد استعمال صيغة النهيي فيها والتي تستفاد من سياق الكلام وقرائن الاحوال ٠

المعني الحقيقي لميغة النهـــي :

لاخلاف علي ان استعمال صيغة النهي فيما عدا التحريــــم الكراهة هو من قبيل المجاز ، ويتحدد المعني المقصود مـــن سياق الكلام- وقرائن الاحوال ، كما لاخلاف علي ان استعمال صيغــة النهي في طلب الترك واقتضائه هو من قبيل الحقيقة التــــي لاتحتاج في دلالتها علي مدلولها الي قرينة ، واختلفوا فيهما اى التحريم والكراهة ـ هل النهي فيهما حقيقة في التحريــم أو الكراهة أو فيهما ، فقيل ان صيغة النهي حقيقة في التحريم نون الكراهة ولايدل بها علي غيره الا بقرينة ، وقيل ان النهـي المجرد عن القرينة يدل علي الكراهة ولايدل علي التحريــم

⁽۱) ۱۲۹ آل عمـــران ،

⁽٢) ٤٢ سيسورة ابراهيسيم ،

الا بقرينة وقيل انه حقيقة في التحريم والكراهة أما بالاشتراك اللفظي أو بالاشتراك المعنوى وارجح هذه الاقوال هو القول بان:

النهي المجرد عن القرائن يدل حقيقة علي تحريم المنهسي عنه والامتناع عن فعله علي وجه الحتم والالتزام ولايدل علسسي غير التحريم الا بقرينة تدل علي انه انما نهي عنه لمعنسسي غير التحريم ، لان النهي موضوع في اللغة للدلالة علي طلسسب الكف عن الفعل وترك المنهي عنه علي وجه الحتم والالزام، وهذا هو معني التحريم في اصطلاح الفقهاء فيكون هو المعني الحقيقي للنهي فلايجوز أن يعرف اللفظ عنه الي غيره الا بقرينة يقسنول تعالي : "ومانهاكم عنه فانتهوا " امر الله المسلميسسن بالانتهاء عما نهي عنه الرسول علي الله عليه وسلم بقولسه : "فانتهوا " وهو أمر ، وقد تقدم أن الامر يفيد الوجوب فيكون الانتهاء واجبا وهو يفيد تحريم المنهي عنه .

دلالـــة النهي علي التكرار والفور:

لاخلاف بين الاصوليين علي ان النهي يقتفي الفور والتكرار لان الكف عن الفعل واجتناب المنهي عنه لايتحقق الا بتركه فأورا وفي جميع الاوقــــات ٠

فاذا نهي الشارع عن أمر وجب علي من يتوجه اليه النهسي ان يكف نفسه عن المنهي عنه في الحال والا يفعله في أى وقسست من أوقات حياته ، لان النهي عن الفعل تحريم له بسبب مافيسسه من المفسدة أو المفرة ، ولايتحقق در المفاسد أو دفع المفسار

- 107 -

الا بالترك الفورى وفي كل الاوقات ،

وبذلك يختلف النهي عن الامر ، فان الامر بحسب ذاته كمــا
تقدم لايقتفي الغور ولا التكرار ، اما النهي فانه يقتفي كــلا
منهما بحسب الاصل ، علي انه يمكن للقرائن بعد ذلك ان تــل
علي ان النهي موقت وليس علي جهة الدوام ، كما في نهي الحائف
عن الصلاة والصوم ، فقرينة الحيض تجعل النهي موقتا بمدتـــه
لادائمــا ،

كذلك يمكن للقرينة ان تصرف النهي عن الفورية وبالتالي يكون الامتثال غير مطلوب وذلك اذا كان النهي مقيدا بشرط، فان الامتناع عن الاتيان بالفعل حينئذ لايكون مطلوبا الا عند وجسود الشرط كما في قوله تعالي: " اذا جا كم المومنات مهاجسرات فامتحنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتوهن مومنات فسسسلا ترجعوهن الي الكفار لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن " . فاذا تحقق الشرط وهو الامتحان والعلم بايمانهن تكون الفورية، أما قبل ذلك فلا حكم للنهي لعدم تحقق شرطه .

المطلق والمقيسد

المطلق والمقيد من أنواع الخاص ، لان كلا منهما يدل علي معني منفرد متحقق في فرد من الافراد ·

ومن يستقرى عنصوص الاحكام من القرآن أو السنة ، يجد أن بعضها قد جاء مقيدا، ومن هنا عنصصي الاصوليون بوضع القواعد والضوابط التي توضع العلاقة بيصصان المطلق والمقيد وتبين مدى تأثير احدهما في الاخر وفيما يلصي نعرض لتعريف المطلق والمقيد وحكم كل منهما وحمل المطلق علصي المقيد.

تعريف المطلـــــق:

موف الاصوليون المطلق بتعاريف كثيرة يجمعها : انه لفسط يدل علي الحقيقة من حيث هي ، بأن يدل علي فرد واحد أو اكشر منتشر في جنسه غير مقيد لفظا بأى قيد يحد من أنتشاره (١) ، ومثاله : رجل ورجال وكتاب وطالب وطلبة وطائر وطيور ، وغيسر ذلك من كل لفظ يدل علي ماوضع له علي سبيل الانتشار والشيسوع، ولم يقيد بوصف أو شرط أو زمان أو مكان أو غير ذلك ،

ويمثل للمطلق من القرآن بقوله تعالي : " فتحرير رقبة " ومن السنة بقوله صلي الله عليه وسلم : " لانكاح الا بولــــي

 ⁽۱) مسني غير مقيد لفظا بأى قيد يحـد من انتشاره،اى غير مقترن بما يـــدل علي تقييده بمفق من المفات ،ومعني منتشر ــشائع ،

وشاهدى عدل " فالرقبة والولي ذكرا مطلقين فيتناول كل منهما واحدا فير معين من جنس الرقاب وجنس الاولياء .

تعريف المقيسسد يـ

المقيد لفظ يدل علي الماهية اى الحقيقة مقيدة بقيــــد مايقلل من شيوعها ، مثل رجل مؤمن ورجال سادقون ، طالــــب مصرى ، كتاب اصول رجل عربي وطلاب متفوقون وغير ذلك من الالفاظ التي تدل علي فرد أو افراد معينة ، ولكن اقترن بها لفظ يـدل علي تقىيدها بصفة من الصفات ،

ويمثل للمقيد من القرآن بقوله تعالى : " فتحرير رقبــة مؤمنه " لان المراد تحرير رقبة موصوفة بالايمان ، فلا يفيــــد مطلق الرقبة في الخروج من عهدة التكليف ،

وقوله تعالي : " فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعيسين " فقد قيد سبحانه لفظ الشهرين بمتتابعين ، فاذا صام المكفسر شهرين خاليين من وصف التتابع لم يكن قائما بما أمره اللهبه،

وقوله تعالى : " قل لاأجمد فيما أوحي الي محرما علـــــي طاعم يطعمه الا ان يكون ميته أو دما مسفوحا أو لحم خنزير" (١) نقيد الدم المحرم أكله بالمسفوح ، لايحرم أكل غيره مما خـــلا من الوصــــف .

 ⁽۱) آيـة ۱٤٥ الانعام،والدم المسفوح: المحصراف من الحيوان عند ذبحه سحسوا؟
 كان الذبح بالزكاة الشرعية أو لم بكـــن ٠

حكسم المطلق :۔

اذا ورد المطلق في نص من النصوص ولم يدل دليل آخــــر علي تقييده ، فانه يعمل به كما ورد مطلقا ، لانه لفظ خــاص يدل علي معناه ، الموضوع له دلالة قطعية ، ولايصح تقييده بشيء وصفا كان ذلك الشيء أو شرطا أو غيرهما ، بل يبقي علي شيوعه ، الا اذا قام الدليل علي ذلك التقييد ، مثال ذلك " كلمــــة امهات نسائكم " في قول الله تعالي : " حرمت عليكم امهاتكــم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخـــت وامهات نسائكم " (1) ، فانها وردت مطلقة عن التقييد بالدخول بالبنات ولم ترد في موضع آخر مقيدة به ، ولم يقم دليل يــدل علي تقييدها بذلك فيعمل بها علي اطلاقها ، ومقتضي هذا تحريـم ام الزوجة علي الرجل بمجرد العقد علي ابنتها ، سواء دخـــل

ومن ذلك كلمة ازواجما في قوله تعالي : " والذين يتوفسون منكم ويذرون ازواجما يتربهن بأنفسهن اربعة اشهر وعشرا" (٢) فانها وردت مطلقة غير مقيدة بقيد الدخول ، ومقتفي هـــذا ان

⁽۱) ۲۳ النسباء .

 ⁽٢) ٢٣٤ البقرة ، ويراعي ان فوله تعالى وأولات الاحمال اجهلن ان يفعن حملهان جعلت عدة الحامل مطلقا ـ مطلقة أو منوفي عنها زوجها ـ وقع الحمل ،

علي الروجة المتوفي عنها زوجها انتظار هذه المدة مالم تكسن حاملا ، سوا دخل بها زوجها او لم يدخل بها ، اما المطلسق الذي قام الدليل علي تقييده فمثاله قوله الله تعالي: " مسن بعد وصية يوصي بها او دين " فقد وردت كلمة وصية مطلقة فسي الاية عن التقييد بأى قيد ولكن قام الدليل علي تقييدهسا بالثلث في الحديث الذي ثبت فيه ان النبي علي الله عليه وسلم منع سعد بن ابي وقاص من الوصية بأكثر من الثلث حين قال له: " الثلث والثلث كثير ، انك ان تدر ورثتك اغنيا و خير مسن ان تذرهم عالة يتكففون الناس " .

" فالحديث قيد الوصية التي وردت في الاية مطلقة بالثلث فيجب العمل بهذا القيد وعليه يكون المراد بالوصية المطلقة في الاية : الوصية بالثلث عملا بالحديث " (1) .

وحكم المقيد انه اذا ورد في نصولم يرد مطلقا في نصور اخر فانه يعمل به علي تقييده ولايصح الغاء مافيه من القيد ولا العدول عنه الي الاطلاق الا اذا قام الدليل علي ذلك ، فقول الله تعالي في بيان كفارة الظهار" فمن لم يجد فهيام شهريدن متتابعين من قبل ان يتماسا " من قبيل المقيد الذي لم يقدم دليل علي اطلاطه ، حيث ورد النص آمرا بصيام شهرين مقيديدن بقيد التنابع ومقتضاه عدم صحة كفارة الظهار اذا كان المسوم

⁽۱) حديث سعد بن ابي وفاص حدبث منهؤر ومن نم صع علي مذهب الحنفية تقييسه مطلق الكتاب بسه ٠

- 117 -

مفرقــــا •

ومن ذلك لفظ نسائكم في قوله تعالى : " وريائكم اللاتي دخلتم بهن " فانها وردت مقيدة في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن " فانها وردت مقيدة بالدخول فيعمل بهذا التقييد ، ومقتفاه أن بنت الزوجة لاتحرم علي زوج امها الا اذا دخل بأمها ، ومثال المقيد الذى قلما الدليل علي الغاء القيد فيه والعمل به مطلقا قوله تعالمين " ورباغكم اللاتي في حجوركم " فبنت الزوجة المدخول بها تحرم علي زوج امها سواء اكانت في حجره ورعايته ام كانت بعيدة عنه وقد دل علي هذا الالغاء قوله تعالي : " فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناع عليكم " اذ لو كان وجود الربيبة في حجر الروج شرطا في التحريم لما اكتفي بنفي الدخول ، بل كان بقول : فان لم تكونوا دفلتم شرطا في التحريم لما اكتفي بنفي الدخول ، بل كان بقول : فان

هذا هو حكم المطلق اذا ورد مطلقا في موقع ولم يسسرد مقيدا في موقع آخر وحكم المقيد اذا ورد مقيدا في موقع ولسم يرد مطلقا في موقع آخر ٠

اما اذا ورد اللفظ مطلقا في موضع وورد بعينه مقيـــدا في موضع آخر فهل يعمل بكل منهما في موضعه الذى ورد فيـه، أم يحمل المطلق على المقيد بأن يكون المراد به المقيد •

تختلف الاجابة عن هذا التساوّل باختلاف حالات تعارض المطلق والمقيد ، وباختلاف المناهج التي ارتضاها العلماء وذلـــــك مانبينه فيما يلــي :

حمل المطلق علي المقيـــــد

اذا ورد عن الشارع نص مطلقا في موقع ثم ورد عنه بعينه مقيدا في نص آخر ، ولم يرد عن الشارع مايدل علي انه يريسد احدهما ، فان حكمه يختلف باختلاف احوال الاطلاق والتقييد، فقد يختلفان في سبب الحكم ويتفقان في الموضوع والحكم ، وقسيد يتحدان في الحكم والسبب وقد يختلفان في الحكم والسبب وقد يختلفان في الحكم والسبب وقد يختلفان في الحكم ويتحدان في الحكم ويتحدان في السبب ، وقد يتحدان في الحكسم

هذه هي احوال المطلق والمقيد ولكل حالة منها حكم خاص:

الحالسية الاولي:

ان يرد اللفظ مطلقا في نص ويرد بعينه مقيدا فِي نــــم آخر ، ويكون الاطلاق والتقييد في سبب الحكم ، والموضوع والحكم واحــــد .

وذلك كما في الحديث الذى روى عن عبد الله بن عمر قال: فرض رسول الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمرآو صاعا من شعير علي العبد والحر والذكر والانثي والصغير والكبير من المسلمين وامر بها أن تودى قبل خروج الناس الي الصلاة ، وروى عن ابن عمر ايضا : فرض رسول الله علي الله عليه وسلم : صدقة الفطر أو قال رمضان ـ علي الذكر والانثير والحر والمملوك صاعا من تمر أو صاعا من شعير ، فعدل النياس

به نصف صاع من بر علي الصغير والكبير .

ففي هذين النصين: الموضوع واحد وهو ركاة الفطر، والحكم واحد فيهما ايضا، وهو وجوب ركاة الفطر، ولكن الاطـــــلق والتقييد قد اختلفا في سبب الحكم، ففي الحديث الاول جعـــل السبب وجود نفس يعولها الصائم مقيدة بأنها من المسلمين وفي الرواية الثانية جعل السبب وجود نفس مطلقة غير مقيدة بهــذا القيد، فتشمل أى نفس سواء أكانت من المسلمين آم لم تكـــن فالسبب في الاول مقيد بالاسلام وفي الثاني مطلق .

حكسيم هذه الحالسية :

اختلف الفقها ً في حكم هذه الحالة ، فذهب الجمهور مــن الشافعية والمالكية والحنابلة الي حمل المطلق علي المقيد، وذهب الحنفية الي عدم حمل المطلق علي المقيد، بل يعمل بكـل منهما فيجب عندهم علي المسلم ان يودى زكاة الفطر علي كـــل من يعوله ويلي عليه ولاية تامة مسلما كان أو غير مسلم "(١)

⁽۱) ومن ذلك ايضا ماورد عن رسول الله علي الله عليه وسلم في الشفعة فقد مع انسه قال: " الجار احق بشفعة جاره يننظر بها وان كان فائبا اذا كان طريقهما واحداً ومع عنه أيضا أنه قضي بالشفعة للجار، فان استحقاق الجار للشفعية ورد مقيدا في الحديث الاول بما اذا كان طريقهما واحداً ،وورد مطلقا في الحديييي الشائي عن هذا الفيد وهما واردان في سبب الحكم وهو الجوار ، فانه سبب لشود الشفعة ، فلا يحمل المطلق علي المقيد في رأى المنفية بل يعمل في كل منهميا، فتجب الشفعة عندهم للجار الذي يكون شريكا في الطريق ونحوه ، كما تجب للحسد الذي لايكون شريكا ويحمل المطلق علي المقيد بي رأى غيرهم، فلا تجب الشفعييية الشفعة عندهم الذي يكون شريكا في الطريق ونحوه ،

الحالــة الثانيــة:

ان يتحد المطلق والمقيد في الحكم والسبب، وذلك كقولمه تعالي: "حرمت عليكم الميته والدم ولحم الخنزير وما أهملل لغير الله به " وقوله تعالي: " قل لاأجد فيما أوحي المحرما علي طاعم يطعمه الا ان يكون ميته أو دما مسفوحا أو لحم خنزير " والدم المسفوح هو الدم المراق الذي سأل عن مكانسه فالدم في الاية الاولي جاء مطلقا وفي الاية الثانية جاء مقيدا بلفظ مسفوح ، والحكم في الايتين واحد ـ وهو التحريم والسبب ايضا واحد ، وهو مافي هذا الدم من الاذي والمضرة .

حكم هذه الحالـــة :

لاخلاف بين العلماء علي وجوب حمل المطلق علي المقيد في على المقيد في حالة اتحاد المطلق والمقيد في الحكم والسبب وعلي ذلك يكون الدم المحرم هو المسفوح اما غير المسفوح وهو مايبقي فيلم

وكذلك يحمل المطلق علي المقيد في آية الكلالة" يستفتونك في الكلالة ان امرو" هلك ليسله ولد وله أخت فلها نصف ماترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ، علي المقيد في آيات المواريث من بعد ومية يومي بها أو ديـــــن ٠

الحالة الثالثـــة :

ان يختلف المطلق والمقيد في الحكم والسبب معا ، وذلـــك كقوله تعالى: " والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جــــزا٠٠٠

بما كسبا نكالا من الله " (١) وقولسه تعالى :" ياآيهسسسا الذين آمنوا اذا قمتم الي الملاة فافسلوا وجوهكم وايديكسسم الي المرافق " (٢) ، فالايدى في الاية الاولي مطلقة وفي الاية الشانية مقيدة بانها الي المرافق ، والحكم فيها مختلف، ففي الاية الاولي هو وجوب القطع ، وفي الاية الشانية هو وجوب الغسل وكذلك السبب مختلف ففي الاية الاولي السبب التعدى علي المسال المحرز ، وفي الاية الشانية الحدث مع أرادة الاتيان بعمسسل

حكم هذه الحالــــة :

لاخلاف بين العلماء علي ان هذه الحالة لايحمل فيها المطلر علي المقيد نظرا لعدم الارتباط بينهما ، فيعمل بكل واحمد منهما في موضعه الذى ورد فيه ، وكان مقتفي هذا أن تقطع يصد السارق كلها عملا بالاطلاق في آية السرقة ، لكن هذا الاطلاق قصد ورد في السنة مايدل علي تقييده بالكفين وهو ماروى ان النبي ملي الله عليه وسلم ، امر بقطع يد السارق اليمني من الرسغ ، الحالة الرابعسمة :

ان يختلف المطلق والمقيد في الحكم ويتحدا في السبسبه وذلك كقوله تعالىسسي: " يا آيها الذين آمنوا اذا قمتسسم الي الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الي المرافق " •

⁽١) ٣٨ المائيسيدة ،

⁽۲) ٦ المائــــدة ٠

وقوله تعالي " وان كنتم مرضي أو علي سفر أو جاء احدكـــــم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيننوا صعيــــدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم منـه " (۱) .

فالايدى جائت في الاية الاولي مقيدة بانها الي المرافسيق وهي في الاية الثانية مطلقة ، والحكم في الايتين مختلف اذ هو في الاول الغسل ، وفي الثاني المسح ، ولكن السبب بينهمسسا متحد وهو أرادة الصلاة مع قيام الحدث ،

حكم هذه الحالــــة :

جمهور العلماء علي ان المطلق والمقيد اذا اختلفا فـــي الحكم واتحدا في السبب، انه لايحمل المطلق علي المقيد، وعليه فلا تحمل اليد المطلقة في التيمم علي اليد المقيدة في الوضوء وماحدث من ايجاب مسح اليدين في التيمم الي المرفقين ليـــس مرجعه الي تقييد المطلق بالمقيد ، بل مرجعه آدله اخرى .

ومن ذلك قوله صلي الله عليه وسلم " التيمم ضربت الحداهما للوجه والثانية لليدين الي المرفقين . . . أفاد الحديث أن مسح اليدين يكون الي المرفقيان، وافل عند الحديث أن مسح اليدين يكون الي المرفقيان، وافل عند العسم يفاير الفسل في عدم التكليليار .

⁽١) ٦ المائدة ، ومن دلك الموم والعتق والاطعام في كفارة الظهار،فالصحوم والعتق قيدا سقوله تعالى:" من قبل أن بتماسا" واطلق الاطعام فلم بغيد بهذا القيد والصببواحد ،

الحالــــة الخامسـة:

ان يتحد المطلق والمقيد في الحكم ويختلفا في السبسببه وذلك كقوله تعالى في شأن كفارة الظهار " والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة "(1) وقوله تعالى: في شأن كفارة القتل الخطأ: " ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنسسة "(٢) فالرقبة في كفارة الظهار مطلقة وفي كفسارة القتل الخطأ مقيدة بالايمان والحكم في الايتين واحد وهو العتق والتحرير ، ولكن السبب فيهما مختلف اذ هو في الاولي العسسود علي اختلاف في تحديده ، وهو في الاية الثانية القتل الخطأ .

اختلف العلماء في حكم هذه الحالة ، فذهب الحنفية السي انه لايحمل المطلق علي المقيد لانه لاتعارض بينهما بل يعمل المقيد في موقعه ، ولذلك لم يشترطوا في كفارة الظهار الايمان ، بل اشترطوه في كفارة القتل الخطأ .

وذهب الجمهور الي انه يحمل المطلق علي المقيد لان اتهاد الحكم أوجد تعارضا لاتفاقهما في الحكم ولاسبيل الي الجمسسيع بينهما الا بحمل المطلق علي المقيد ومن ثم لايصح عندهم اعتباق

⁽١) آيــــة ٢ سـورة العجادلــة ،

⁽٢) آيسة ٢٩ سبورة النسساء ،

- X17 -

حجـــة الحنفيـــة:

استدل الحنفية علي ماذهبوا اليه من عدم حمل المطلسية علي المقيد في المسائل المختلف فيها ، بأن الاصل التسسرام ماجاء عن الشارع من دلالات الفاظه علي الاحكام، فالمطلق علسي اطلاقه والمقيد علي تقييده ، لان كل نص حجة قائمة بذاتهسا، وتقييده من غير دليل من ذات اللفظ او الكلام في موفعسسة تفييق من غير امر الشارع ، ومن ثم لايلجا الي حمل المطلسق علي المقيد الا عند التنافي بين الحكمين ، بحيث يودى العمسل بكل منهما الي التناقض ولاتنافي ولاتناقص فيما ذكر من حسالات العمل بهما معسسا .

حجـــة الجمهـور:

استدل القائلون بحمل المطلق علي المقيد ، بأن القسرآن كالكلمة الواحدة في وجوب بنا وبعضه علي بعض ، فاذا وردت كل كلمة في القرآن مبينة حكما من أحكامه فلابد أن يكون الحكسم واحدا في كل موضع تذكر فيه الكلمة ، وففلا عن ذلك فان المطلسق ساكت عن ذكر القيد ، فلا يدل عليه ولاينفيه ، والسكوت عدم ،اما القيد فهو ناطق بالقيد الذي يوجب الجواز عند وجوده وينفيه عند عدمه فكان كالمفسر فكان اولي أن يجعل أصلا ينبني عليه المطلق وبذلك يكون المقيد صارفا للمطلق عن اطلاقه ومبينا المراد منه

٢- العـــام :

العام هو القسم الثاني من أقسام اللفظ باعتبار المعني الذى وضع له اللفظ والكلام عليه يتناول : تعريفه ، الفاظه، انواعه ، دلالته ، العام الوارد علي سبب خاص ،

تعريسك العسسام:

العام لغة مأخوذ من العموم وهو الشمول والاحاطة ، ومنه عمهم الخير اذا شملهم وأحاط بهم ، وفي اصطلاح الاصوليين ؛ لفظ يستغرق جميع مايصدق عليه من الافراد بوضع واحد ،

تحليل التعريف وشرح قيسوده :

اللفظ هو ماتركب من بعض الحروف الهجائية، وهو جنس في التعريف يشمل المفرد والمركب والمهمل والمستعمل والمستفرق لكل مايطح له وغير المستغرق ، كان الاستغراق بوضع واحصد أو بأوضاع متعددة ،

" يستغرق " الاستغراق معناه التناول لما وضع له اللفظ دفعة واحدة وهو قيد في التعريف يخرج به اللفظ المهمل ،لان الاستغراق فرع الوضع والمهمل غير موضوع كما يخرج به المطلق والنكرة في سياق الاثبات ، لان المطلق انما وضع للماهيــــة ولم يوضع للافراد فلايكون مستغرقا للإفراد ، ولان النكرة فــي سياق الاثبات انما وضعت للفرد الشائع سواء كان واحدا كمــا في النكرة المفردة أو متعددا كما في النكرة المثنـــــاة أو المجموعة ، فالنكرة لم تستغرق ماوضعت له دفعة واحــدة

وانما استغرقته علي سبيل البدل، مثال ذلك، اذا قال أحد الطلبة؛ قام ظلبه ،فانه لايفهم من قوله ثبوت القيام لجميع الطلبـة، لان لفظ طلبة جمع منكر وهو لايستغرق كل مايملم له اللفظ دفعــــة واحدة فهو لايقضى قيام كل من يطلق عليه لفظ طالب ، لان الجمـع المنكر وان كان يستغرق جميع ماوضع له الا ان استغراقه له علي سبيل البدل (۱) ، لاعلي سبيل الشعول والاحاطة كما هو العام .

وعلي ذلك يكون الجمع المنكر وسطا بين الخاص والعام ، فسلا هو خاص ، لان معناه كثير ليس واحدا ، ولاهو عام لانه غير مستغرق جميع مايملح له ويمدق عليه دفعة واحدة " جميع مايملح لللذي يملح له اللفظ هو ماوضع اللفظ له لغة ، وعلي ذلل من" فالمعني الذي لم يوضع له لايكون اللفظ صالحا له ، فمثلا " من" لفظ وضع للعاقل " وما " لفظ وضع لغير العاقل فيترتب علي هذا أن يكون لفظ " من " صالحا للعاقل وليس صالحا لغير العاقل المناقل واذا واذا ولفظ (ما) صالحا لغير العاقل وغير صالح للعاقل صدق علي والفظ (ما) صالحا لغير العاقل وليس صالح للعاقل مدق علي استعمل لفظ" من " في العاقل ولفظ(ما) في غير العاقل مدق علي كل منهما أنه عام لانه استغرق الصالح له وعدم صلاحية كل لغير ماوضع له لايخرجه عن كونه عاما فيما وضع له ، وبهذا ظهر أن هذا القيد" جميع مايملح له " قصد به تحقيق معني العموم ، كما قصد به الاحتراز عن اللفظ الذي استعمل في بعض مايملح له ،كلف للناس في قوله تعالى :

⁽۱) معنى تناول البدل انها تعدق على كل فرد بدلا من الاخر والفرق بين عمىسوم الشعول وعموم البدل،ان عموم الشعول كلي يحكم فيه علي كل فرد،اماعمسسوم البدل فهو كلي من حيث انه لايمنع تعور مفهومه من وقوع الشركة فيه اولكنسه لايحكم فيه علي كل فرد بل علي فرد شائع من افراده يتناوله علي سبيل البدل ولايتناول اكثر من واحد منها دفعة واحدة ،

" الذين قال لهم الناس " فان المراد من الناس هنا واحد فقط وهو نعيم بن مسعود الاشجعي فمثل هذا لايكون عاما لانه للله يستغرق جميع مايملح له ، بل استعمل في بعض مايملح للله المتعمل في بعض مايملح للله واحد " استغراق العام لافراده بوفع واحد لابأوضلانا متعددة ومن ثم يكون هذا القيد قصد به اخراج المشترك لانسه وان كان موضوعا للكثير ، الا أن الاوضاع فيه متعددة .

فلفظ العين قد وضع للباصرة بوضع وللجارية بوضع آخــر وللجاسوس بوضع ثالث فهو لايكون عاما ، لان استغراقه لهـــده المعاني دفعة واحدة ليس بوضع واحد وانما بأوضاع متعددة ،

الفرق بين المطلق والعصام :

ان المطلق يدل علي الحقيقة من غير قيد يقيدها ومحصد
 غير ملاحظة لعدد أو لواحصد

أما العام فانه يدل علي الماهية باعتبار تعددها ٠

ألفاظ العمـــوم :

الالفاظ الموضوعة في اللغة العربية لتدل علي العمـــوم كثيرة منهـا :

1- المفرد المعرف بأل الاستغراقية ، مثل قول الله تعالــــي:

" السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما " " الزانية والزانــي
فاجلدوا " " واحل الله البيع وجرم الربا " فلفظ الســارق
والسارقة في الاية الاولي ، والزانية والزاني في الايــــة
الثانية ، ولفظ البيع والربا في الاية الثالثة مفرد معــرف

بأل الاستغراقية ، فهو عام يشمل كل الافراد التي يصـــدق عليها من غير حصر بعدد ، (١)

٢- الجمع المعرف بأل الجنسية التي تفيد الاستغراق مشسسل " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرو" " أن المنافقيسن في الدرك الاسفل من النار " فلفظ المطلقات والمنافقيسن جمع معرف بأل الجنسية التي تفيد الاستغراق فيعم كل مطلقة وكل منافق •

(۱) المعرد المعرف بأل يدل علي العموم مالم يقم دليل علي أن" ال "للعهدد أو للجنس أما اذا قامت القرينة علي انها للعهد أو للجنس فلايكون المفدرد المعرف بها من صبغ العموم وألفاظه ،ومثال أل العهدية قوله تعالي: "كمسا أرسلنا الي فرعون رسولا فعدبي فرعون الرسول " فان خلمة الرسول تدل علي رسول معين هو السابق في الاية ولا يفيد العموم ، ومثال أل الجنسية قولهم : الرجل خير من المرأة ، فان هذه العبارة لايقصد بها الاخبار عن الافراد حتبي تفيد ان حميع أفراد الرجل خير من جميع افراد المرأة ،فالتفغيل بينهمسا باعتبار الحنس لا الافراد،فكم من امرأة هي خير وأفضل من رجال كثيرين ،

- TYT -

ولافرق في اعتبار الجمع المعرف بأل الجنسية ان يكسون جمع مذكر سالم كالمسلمين أو جمع موّنت سالم كالمسلمينات والوالدات ، أو جمع تكسير كالرجال أو اسم جمع كالصحب والقوم والرهط ، أو اسم جنس وهو مالا واحد له من لفظه كالانسيان والحيوان والتراب والماء ، فلفظ الماء في قوله علي اللسما عليه وسلم ؛ الماء طهور لاينجسه شيء ؛ اسم جنس معرف بيال الجنسية فيعم كل ماء ، وافادة الجمع المعرف بأل العمليوم انما يكون عند تجردة من القرينة الدالة علي ان أل للعهد، اما اذا وجدت قرينة تدل علي انها للعهد فلايكون الجمع المعرف بها ان الناس قد جمعوا لكم فأخشوهم "لان المراد بالناس الاول: نعيم بن مسعود وبالثاني أبو سفيان وأصحابه ،

٣ ما أضيف من النوعين السابقين الي معرفة ، مثال المفسسرد المضاف: قوله علي الله عليه وسلم: " مطل الغني ظلسم" وقوله لما سئل عن الوضوء بماء البحر: " هو الطهور مساؤه الحل ميتته" فان كلمة أا مطل " في الاول مفرد مضاف فيعبم كل مطل ، وكلمة " ميته " مفرد كذلك مضاف لضمير البحسر، فتعم كل ميتة من البحر مهما اختلفت انواعها وتعددت صنوفها ومثال الجمع المضاف قوله تعالى: " يوصيكم الله في أولادكم " وقوله " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها " فان كسلا من أولادكم وأموالهم جمع مضاف وهو شامل لجميسسسع الاولاد

٤- اسماء الشرط كمن للعاقل وماومهما لغيره واين وحيثميا للمكان ومتي وايان للزمان واى للعاقل وغيره فقول الليمة تعالي: " فمن شهد منكم الشهر فليصمه " من شرطية فهيم عامة تدل علي ان كل من شهد الشهر فالصيام فريضة عليمه، وكذلك قوله تعالي: " فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره " .

و" من يتق الله يجعل له مخرجــا " .

ومثال " ما " الشرطية قوله تعالي " وماتفعلوا من فيــــر يعلمه الله، فان مافيه عام يفيد أن كل مايصدر عن الانسان من فعل الفير يعلمه الله ،

واينما ، كقوله تعالى : " اينما تكون يدركم الموت ولـــو كنتم في بروج مشيدة " فان اين تفيد عموم الامكنة ، كمــا أن متي وايان تفيدان عموم الازمنة فاذا قلت متي تسافــر أسافر افادت متي أنك علي استعداد للسفر في أى وقت يسافـر في

ويلاحظ أن العموم في اسماء الشرط حاصل من ترتيب المشروط علي الشرط لامن اداة الشرط وحدها .

م الاسم الموصول نحو ما ومن والذي والتي وتثنيتها وجمعهما كما في قوله تعالى: " واللائي يئسن من المحيض " وقولله الذين يأكلون الربا لايقومون الا كما يقوم الذي يتخبط الشيطان من ألمس " وقوله " واحل لكم ماوراء ذلكم "،فلفظ اللائي في الاية الاولي عام يشمل كل أيسة من المحيض ولفلل

الذين في الاية الثانية علم يشمل كل آكل للربا ، ولفظ "ما" في الاية الثالثة علم يشمل كل الناس ، ماعدا المحرمـــات اللواتي سبق ذكرهن في قوله تعالى : " حرمت عليكم امهاتكم وبناتكمالايــة " (1) .

ويستفاد العموم في اسم الموصول من الصلة مع اسم الموصدول لامنه وحسسده .

7- اسما الاستفهام كمن وماذا ومتي وأى ، نحو قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا "(٢) وقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا "(٣) وقوله سبحانه :" متي نعسر ماذا أراد الله بهذا مثلا "(٣) وقوله سبحانه :" متي نعسر الله " (٤) وهي تعم الاوقات : وعموم أسما الاستفهام يحمل من ترتيب الحكم علي الاستفهام ، لامن الاستفهام نفسه ٠ يحمل من ترتيب الحكم علي الاستفهام ، لامن الاستفهام نفسه ٠ لفظ كل نحو قوله تعالي : " كل امرى بما كسب رهين " وقوله تعالي : " يابني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد " ونحو كسل راع مسئول عن رعيته " " وكل نفس ذائقة الموت " ولفظ كسل من الاسما اللازمة للاضافة ، ولهذا لايدخل الا على الاسمساء

⁽١) ٢٢ سيبورة النسيسيا٠٠

⁽٢) ه٢٤ سيورة البقيييرة ٠

⁽٣) ٢٦ سسورة البقسمسرة ٠

⁽٤) ٢١٤ سيبورة البقيسرة ٠

لان الاضافة من خصائسيس الاسمساء ٠

ومثل لفظ كل في افادة العموم والاحاطة لفظ جميع ، نحـــو جميع من ثبت في المعركة يستحق التقدير وكقوله تعالـــي:
" خلق لكم مافى الارض جميعــا " .

غير ان العموم في لفظ كل يوجب الاحاطة علي وجه الافـــراد وفي جميع على وجه الاجتماع كما يقرر الحنفية •

فلو قال قائد المعركة : جميع من دخل منكم الحسن أولا فلسه كذا، فدخل عشرة معا، استحقوا مكافئة واحدة بخلاف مالو قال: كل من دخل ، لان لفظ الجميع للاحاطة علي وجه الاجتماع وهسم سابقون بالدخول علي سائر الناس ، ولفظ كل للاحاطة علسسي وجه الافراد، فكل واحد منهم كالمنفرد بالدخول سابقا علسي الناس ممن لم يدخسسل .

٨- النكرة الواقعة في سياق النفي كقوله تعالي :" لااكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي " وقوله " فمن فرض فيهـــن الحج فلا رفث ، ولافسوق ولاجدال في الحج " ،" لاجناح عليكــم ان طلقتم النساء ٠٠" ، " لاظلم اليوم " ، " لاهجرة بعـــد الفتـــــ " ، ومثل النفي في ذلك النهي كقوله تعالي : " ولاتصل علي أحد منهم مات ابدا ولاتقم علي قبره " (1) .

⁽١) آيسية ٨٤ التوبسسية ٠

فان كلمة احد في الاية الكريمة نكرة وهي في سياق النهـــي فتعــم جميع المنافقين (١) .

دلالــــة العبيام :

المتتبع لاستعمالات صيغ العام في التشريع ، يستبين له انه يرد في الاستعمال على ثلاثة انواع :

١- عام أريد به العموم قطعا ، وهو العام الذى صحبته قرينسية تنفي احتمال تخصمه وذلك كالعام في قوله تعالي :" ومامسين دابة في الارض الا علي الله رزقها "(٢) ، وقوله تعاليسي: " وجعلنا من الماء كل شيء حي "(٣) فهاتان الايتان تقسرران سنة الهية عامة لاتتبدل ولاتقبل التخصيص ، ومن ثم كان العسام فيهما قطعي الدلالة علي العمسسوم .

٢- علم أريد به الخصوص قطعا وهو العام الذي معبته قرينــــة تنفي بقاءة علي عمومه ، وتبين ان المراد منه بعض افــراده وذلك كقوله تعالي : " ولله علي الناس حج البيت من استطاع

⁽١) أما النكرة في سياق الاثبات فكما ذكرنا ليست من الفاظ العموم الا أذا ساحبتها قرينة، وحينئذ يكون الععوم مستفادا من القرينة لامن النكسنرة وذلك كقوله تعالى : لهم فيها فاكهة ولهم مايدعون " أى في الجنة وجميع أنواع الفاكهة، لان الاية وردت في معرض الامتنان علي العباد ، فلو لسسم تفد الفاكهة الاستغراق لما كان للامتنان معنسي ،

⁽۲) آیسیة ۲ هسسود ۰

⁽٢) أية ٣٠ الانبياء ٠

اليه سبيلا " فالناس في هذا النص عام مراد به خصصصوص المكلفين لان العقل يقفي بخروج الصبيان والمجانين، وكقوله تعالي : " ماكان لاهل العدينة ومن حولهم من الاعصصراب أن يتخلفوا عن رسول الله " (1) فاهل المدينة والاعصراب هنا لفظان عامان مراد بهما خصوص القادرين ، والعام بهذا المعني يسمي بالعام المخصوص ، لان القرينة تنفي بقصصا حكمه علي عمومه وجمهور الاصولين علي أن تناوله للباقصصي علي سبيل الظن ، لاحتمال خروج افراد اخرى منه بدليل آخر و عام مطلق ، وهو العام الذي لم تصحبه قرينة تنفي احتمال تخصيصه ولاقرينة تنفي دلالته علي العموم ، ويسمي بالعصام المحتمل للتخصيص في ذاته ، وقد اختلف العلماء في دلالصة هذا النوع من العام علي افراده ، هل هي قطعية كدلالصصة

ذهب الشافعية والمالكية والحنابلة وبعض من الحنفيـــة الي ان دلالته علي جميع افراده ظنية $\binom{\Upsilon}{}$ ،

وذهب جمهور الحنفية الي ان دلالته علي جميع افراده قطعية لاظنيية (٣).

⁽١) آية ١٢٠ سيورة التوبيسية ،

⁽٣) ويقعد بظنية العام: أن الفاطه التي تفيد العموم والشمول، ظاهرة فــــي

 ⁽٣) يقمد بالفطع هنا القطع بمعناه العام وهو انه لايحتمل غيره احتمالا ناشئا
 عن دليل وليس القمد انتفاء الاحتمال مطلقا والاحتمال الناشيء عن غيـــر
 دليل لاعبرة به .

استدل جمهور العلماء علي أن دلالة العام ظنية لاقطعيسة، بان كل عام يحتمل التخصيص، وهو احتمال ناشيء عن دليل ، هو شيوع التخصيص فيه ، حتي أصبح لايخلو منه الا القليل ، ولقسد شاع ذلك حتي قيل : مامن عام الا وقد خص منه البعض " ، ومسسن اجل ذلك يوكد بكل واجمعين لدفع احتمال التخصيص، ولسسسولا ورود الاحتمال لما كان هناك حاجة للتأكيد واذا ثبت الاحتمال انتفي القطسسسع .

واستدل الحنفية علي ان دلالة العام قطعية لاظنية، بــــان
اللفظ اذا وفع لمعني كان ذلك المعني لازما ثابتا بذلك اللفظ عند اطلاقه ، حتي يقوم الدليل علي خلافه ، والعموم مما وضع لم اللفظ ، فكان لازما قطعا حتي يقوم دليل الخصوص كالخــاص يثبت مسماه قطعا حتي يقوم دليل المجاز واحتمال العـــام للتخصيص هو احتمال غير ناشيء عن دليل فلا ينافي القطعيــة كما أن احتمال الخاص للمجاز لاينافي قطعيته فقول الله تعالي: " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " يشمل قطعا كل زانية وزان الا اذا جاء المخصص ، وكذلك قوله تعالي: " الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بأنفسهن اربعـــة اشهر وعشرا " يشمل قطعا كل متوفى عنها زوجها سواء أكانــــت

شمسرة هذا الخسسلاف:

ترتب علي الخلاف بين جمهور العلماء والحنفية خلاف فــــــــــي مسألتين هامنين كان لهما أثر كبير في الاختلاف في الفروع •

المسألة الاولي : هل يجوز تخصيص العام القطعي الثبــــوت ابتداء بالدليل الظنى كخبر المواحد والقياس ·

المسألة الثانية : اذا ورد نص عام ونص خاص وكان كل يـــدل علي خلاف مايدل عليه الاخر فهل يثبت بينهما تعارض ؟

المسألة الاولي ـ تخصيص العام القطعي الثبوت بالدليل الظني:

اختلف الائمة الاربعة في جواز تخصيص العام ابتداء بالدليـــل . الظني (۱) تبعا لاختلاف في طبيعة دلالة العام وقطعيته .

ذهب الحنعية وهم القائلون بأن دلالة العام علي افسسراده قطعية ، بأنه لايجوز تخصيص العام استداء بالدليل الظني كخبسر الواحد (٢) والقياس ، لان القرآن والسنة المتواترة عامهمسا قطعي الثبوت فطعي الدلالة ، وماكان كذلك لايصح تخصيصه بالظنسسي ولان التخصيص تغيير وتغيير القطعى لايكون ظنيا، لكن اذا خصسص عام الكتاب بمستقل مقارن جاز بعد ذلك تخصيصه بالظنسي ٠

⁽۱) الادلة المقطوع بشنونها ؛ القرآن الكريم والنسة المتواثرة، وسلح سنن سالسة المنوابرة عبد الحنفية المشهور فهو ماكان من الاحاد من الاصل شم استر حتي تقلم عوم لاينوهم تواطؤهم علي الكلاب ، وهم القرن الثاني منت بعد المحانة وعن تعديم ،

 ⁽٢) ادا كان خبر الواحد قطعيا من حيث دلالته سعلي فرض انه حاص ، الا انه
 لبس فطعيا من حست سده فلم يتساو مع القطعي في سنده ودلالته -

كغبر الواحد والقياس لانه بعد التخصيص الاول زالت عنه القطعية وصار ظنيا في دلالته علي الباقي وعندئذ يتساوى معه كل دليسل ظني فيخصصه ، ومن ذلك قوله تعالي : " حرمت عليكم الميتسسة والدم " فقد خص عمومها بنص مستقل مقارن هو " فمن اضطر غيسر باع ولاعاد فلا اثم عليه " .

وبهذا التخصيص المبتدأ المقارن اصبح لفظ الميتة وهو عام قطعي ظنيا ، ومن ثم جاز بعد ذلك تخصيصه بخبر الواحد ، وهــو قوله صلي الله عليه وسلم في شأن ميتة البحر هو الطهــــور ماؤه الحل ميتــه " •

وذهب الشافعية وجمهور الفقها ً الذين يقولون ان دلالـــــة العام علي افراده ظنية الي انه يجوز تخصيص العام بالدليـــل الظنى كخبر الاحاد والقياس ·

استدلوا بأن عام الكتاب والسنة المتوترة ، وان كان قطعي الثبوت الا انه ظني الدلالة فيجوز تخصيصه بالظني من خبــــر الواحد والقياس ابتــــدا ً ٠

وقد اجمع الصحابة علي تخصيص عام القرآن بخبر الواحـــبـد من غير نكير من أحد منهــم ٠

ماترتب علي هذه المسألـة من فروع :

لقد ترتب على الخلاف في جواز نخصيص العام القطعي الثبـوت بالدليل الظني ، اختلاف الفقها ُ في فروع كثيرة نذكر منهـــا هذا الفرع لاهميته في الحياة العملية ٠

حل الذبيحة المتروكـة التسميـة :-

ذهب الحنفية الي ان الذبيحة المتروكة التسمية عند ذبحها عمدا لايجوز أكلها عملا بقوله تعالى: " ولاتأكلوا مما لللله عليه عملا بقوله تعالى: " ولاتأكلوا مما لللله عليه وانه لفسق " (1) فانه يدل علي تحريم الاكل من كل ذبيحة لم يذكر اسم الله عليها ، سوا ً كان الذابح مسلما أو غير مسلم ، وسوا ً كان ترك التسمية عمدا أو سهلوا ولم يخصصوا هذا العموم بقول الرسول صلي الله عليه وسللله " ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليها أو لم يذكره " لانله عليه والمني ودلالة العام قطعية والظني لايخصص القطعي ، غير أنهلله الجازوا الاكل من الذبيحة اذا تركت التسمية عليها نسيانلله اذا النهم اعتبروا الناسي ذاكرا حكما ، فهو ليس بتارك ذكلله المالة المالية الما

وذهب الشافعية الي ان التسمية سنة ، وان متروك التسميسة عمدا حلال أكله ، وخصصوا عموم الاية بما روى عن عائشة رضي الله عنها ، أن قوما قالوا يارسول الله ان قوما يأتوننيا باللحم لاندرى اذكر اسم الله عليه أم لا ؟ فقال : " سميوا عليه أنتم وكلييوا " وبما روى عنه صلي الله عليه وسليمانه قال : " المسلم يذبح علي اسم الله تعالي سمي أو لييم يسم " علي ان المراد بالاية ماذبح للاصنام ، بدليل قوله تعالي

⁽١) ١٢١ الانعـــام -

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

" وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم " حيث اباح سبحانه الاكل من دبائحهم مع وجود الشك في تسميتهم ، بل لايذكرونها ·

وذهب النظاهرية الي أن متروك التسمية حرام أكله سواء تركت التسمية سهوا أو عمدا ، اخذا:بعموم الاية ، ولم يروا فــــي أدلة الخصوص ماينهض علي تخصيص عموم الايـــــة .

تخصيص العسسام

تخصيص العام : معناه صرف اللفظ عن عمومه وقصره علي بعـــنى افراده ، وغايته ان من الاصولين من يذهب الي آن صرف العــام عن عمومه وقصره علي بعض افراده لايعتبر تخصيصا ،الا اذا دل عليه دليل خـاص ٠

ومنهم من ذهب الي انه يعتبر تخصيصا من غير توقف علي نسوع الدال على ذلك .

وفيما يلي بيان مذاهب الاصوليــن :

أ_ يعرف الحنفية التخصيص بأنه : قصر العام علي بعض افــراده بدليل مستقل مقارن فان كان بدليل متراخ كان نسخا .

ويوَّخَذُ من هذا التعريف أن قصر العام علي بعض الحرادة لايسمي تخصيصا عند الحنفية الا اذا دل عليه دليل وكان هذا الدليلل مستقلا ومقارنا للعام أو موصولا به كلاما أو غيره فان كلملان الدليل مستقلا ولكنه غير مقارن بأن كان متراخيا فانه وان قصر العام علي بعض افراده الا أنه لايسمي تخصيصا ، بل نسخا .

بد ويعرف الشافعية ومن وافقهم التخصيص بأنه : قصر العام علي بعض أفراده بدليل مستقل أو غير مستقل مقارن أو غير مستقل مقارن .

ويظهر من تعريف الشافعية ؛ ان قصر العام علي بعــــــف افراده وصرفه عن عمومه يسمي تخصيصا سواء كان الدليل مستقـــلا أو غير مستقل متصلا بالعام في الذكر أو منفصلا عنه ، وبالمقارنة بين تعريف الحنفية للتخصيص وتعريف الشافعيسة ومن وافقهم ، يتبين انه لاخلاف بينهم في جواز تخصيص العسسام إواخراج بعض ماتناوله من الافراد ابتداء بدليل مخصص واعطائسه حكما يخالف حكم العام (1) الا أنهم اختلفوا بعد ذلك فسسي صلاحية او عدم صلاحية بعض الادلة للتخصيص .

وفيما يلي نذكر أنواع المخصص وأقسام كل نوع منها لبيسان مايصلح ومالايصلح منها للتخصيص ٠

١- الشافعيـــة :

المخصص عند الشافعية ومن وافقهم نوعان : مستقل وغيــــر مستقل وكل منهما أقسام :ـ

أولا ـ المخصص المستقل:

هو الكلام التام بنفسه المذكور مع العام في النص الصحيدى

⁽۱) ذلك لان معني القطعية عند القائلين بأن دلالة العام علي الهراده جميسا قطعية عدم جواز سرفه عن العموم الي الخدوس بدون دليل مخمص وامسا اذا وجد هذا الدليل فانه يخرج بعض افراد العام من حكمه لتأخذ الحكم السدى اثبته لها هذا الدليسال •

اشتمل علي اللفظ العام ، وافاد معني مستقلا عن الكلام الــــدى خصصه ، وهو ثلاثة أقســـام :

١_ العقـــل :

العقل دليل مستقل غير لفظي ، خص النموص العامة التكليفية بمن هم أهل للتكليف فقضي باخراج من ليسوا اهلا للتكليسسسف كالصبيان والمجانين ، من خطاب التكليف امرا ونهيا ، كقولسسم تعالي : " اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة " وقوله : " من شهسست منكم الشهر فليصمه " وقوله : " ولله علي الناس حج البيت المسن استطاع اليه سبيلا " الي غير ذلك من سائر التكاليف التي جساءت بها الشريعة علي سبيل العموم من غير تخصيص ، وقد أيد الشسرع العقل في ذلك قال علي الله عليه وسلم : رفع القلم عن ثلاثسة: النائم حتي يستيقظ والصبي حتي يبلغ والمجنون حتي يفيق ، ومسن ذلك ايضا ، قوله تعالي ؛ " والله خالق كل شيء " فان العقسسل يقصره علي غير ذاته تعالي فليست مخلوقة له .

٢- العسرف والعسسسادة :

اذا ورد لفظ عام وجرى عرف الناس بارادة بعض الافراد منسه فان هذا العام يحمل علي مايقضي به العرف قوليا كان العـــرف آو عمليـــا . (۱)

 ⁽۱) قعر الشافعية العرف علي القولي منه، اما المالكية فعندهم يكون العسرف مفعما سواء كان قوليا أو عمليسها ،

ويتمثل التخصيص بالعرف القولي فيمن أومي بجميع دوابسه وكان عرف بلده يقصر لفظ الدواب علي ماعدا الخيل مسسسسن الحيوانات الاخرى من البقر والفنم وغيرهما فان هذا العسسرف يخمص هذه الوصية العامة بما يمتلكه الموصي من البقر والفنم وغيرهما من سائر الحيوانات ماعدا الخيل ،

ومثال التخصيص بالعرف العملي قوله تعالي: " والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين " فقد خص المالكية عموم الوالدات بمن كانت عالية القدر فلم يوجبوا عليها الرضاع ، (1) ٣ الكلام المستقل من دليل سمعي ، كتابا كان أو سنة أو اجماعا أو قياسا موصولا بالعام أو منفصلا عنه ،

فالمستقبل المتمل نحو قوله تعالي: " فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو علي سفر فعدة من ايام اخصصر " فقد دلت الاية علي وجوب صوم رمضان علي كل من شهد الشهر أى حضره وعلم به ، فيجب الصوم على " الاعمي " ثم اتعصل بالعموم كلام مستقل خصصه بغير المريض والمسافر واخرجهما من العموم ، فأباح لهما الفطر في رمضان واوجب عليهمسالالتضاء في غيره .

ومنه قوله تعالي : " واحل الله البيع وحرم الربا" فسان الثاني خص الاول وقصر الحل علي بعض افراد البيع ٠

⁽¹⁾ خسلاف لجمهور الفقهسساء ،

ويتمثل التخصص بالكلام المنفصل في قوله تعالى :

والمطلقات يتربمن بأنفسهن ثلاثة قرو" فانه عام يوجب بظاهره علي كل مطلقة ان تعتد بثلاثة قروا سواا كان طلاقها قبل الدخول او بعده حاملا أو غير حامل مغيرة أو كبيرة ، ثم جاءت نصـــوس اخرى في القرآن تنفي العدة عن بعض افراد العام أو تجعــــل لبعض المطلقات عدة اخرى ، يقول تعالي في سورة الاحزاب:

" ياأيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبلم ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها " ثم يقول سبحانــة في سورة الطلاق " واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتــم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهـــــن أن يفعن حملهــن " (1) .

فهذان النصان قد خصصا النص الاول وقصراه ، علي بعـــــف افراده ، حيث أخرجت آية الاحزاب العطلقة قبل الدخولُ، ممــــن تجب عليهن العدة كما اخرجت آية الطلاق من انقطع حيفها بسبــب يأس ، والمغيرة التي لم تبلغ والحامل من النص العام، فكانــت عدة من انقطع حيفها والمغيرة ثلاثة أشهر وعدة الحامل وضــــع الحمــــل .

ومن تخصيص عام القرآن بكلام مستقل منفصل بالسنة تخصيصص قوله تعالى : " وأحل لكم ماورا ً ذلكم " بما روى عن أبي هريرة عن النبي صلي الله عليه وسلم ـ : " لاتنكح المرأة علي عمتها ولاخالتهــــا " •

ومن ذلك قوله تعالي: " يوصيكم الله في أولادكم" بقولــه صلي الله عليه وسلم: " لايرث القاتل ولايرث الكافر من المسلـم ولا المسلِم من الكافر " وينا رواه أبو بكر: " نعن معاشــــر الانبياء لانورث ماتركناه صدقــــة " .

ومن ذلك قوله تعالي : " والسارق والسارقة فاقطعـــــوا ايديهما " بما روى أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال : " لاقطع الا في ربع دينــــار " •

شانيـــا : المخصص غير المستقـــل :

المخصص غير المستقل هو الذي لايستقل عن الكلام الذي اشتمل عليه ولا يستفاد منه معني بدون كلام أُخر قبله وهو أقسام أربعة: الاستثناء المتصل ، والشرط ، والصفة ، والفاية ،

إلى الاستثناء المتصل لـ كقوله تعالى : " من كفر بالله من بعسد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان " فالاستثنلسلاء المذكور بلفظ الا خصص العموم المستفاد من قوله تعاللللله بعد ايمانه " لان كلمة من من سيغ العمللوء كما ذكرنا من قبلله علم المسلم،

ومعني الاية ؛ان من يكفر بالله بعد ايمانه فانه لايكـــون موَّمنا الا الشخص الذي يكرهه آخر علي الكفر فيتلفظ به مــع اطمئنان قلبه بالايمان ، فانه يكون موّمنا ولو اجرى علـــي لسانه كلمة الكفـــــر ٠

ومن ذلك قوله تعالي: " والذين يرمون المحصنات ثم للسلم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولاتقبلوا لهسلم

٣- الصفة : اذا كان العام قد وصف بصفة كانت هذه المفسسسة مخصصة للعموم المستفاد من اللفظ العام ، كما في قولسسه تعالي في آية المحرمات: " وربائبكم اللاتي في حجوركسسم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن " فان لفظ " نسائكم " عام لانه جمع معرف بالاضافة وهو يعم المدخول بها وغيرها ، ومقتضاه تحريم بنت الزوجة علي الزوج سواء دخل بها أو لم يدخسسل لكن وصف النساء باللاتي دخلتم بهن " قصر تحريم الربائسسب علي بعض الحالات وهي حالة ما اذا كانت الام مدخولا بها .

⁽۱) هذا ماذهب اليه الشافعية ،وهو أن الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة بالواو ونحوه من الفاء وثم يعود الي الكل، اما علي ماذهب اليه الحنفية فانسه ينعلق بالجملة الاخيرة فقسط -

هذه هي أدلة التخصيص وانواع المخصص كما يراها جمهـــور الاصولييــن من الشافعية وغيرهم وفي بعضها نزاع ·

٢- الحنفيـــة :

أما الحنفية وهم القائلون : بأن صرف العام عن عمومــه وقصره علي بعض افراده لايسمي تخصيصا الا اذا كان الدليل الصارف لم عن العموم مستقلا عن جملة العام ومقارنا للعام في الزمان بأن يكون وروده والعام في وقت واحد، فانهم اشترطوا في المخصص شرطـان :

 ⁽۱) المقمود بالمستقل كما قلنا مالايحتاج الي غيره ويغير المستقل مالايغيسند
 وحده بل يحتاج الي غيسره •

المستقل لايفيد معني وحده ، بل يحتاج الي غيره ، وقد دل مجموع الكلام من العام وما اتصل به من استناء أو شرط أو صفة أو غاية علي ان العام اريد به بعض افراده قطعا (١) .

وعلي ذلك فالعام الذى قصر علي بعض الافراد بدليل متصــل من هذه الادلة قطعي الدلالة فلا يجوز تخصيصه الا بقطعي، خلافـــا للشافعية ومن وافقهم .

⁽۱) ذلك لان العام الذي يرد عليه التخصيص لايريد منه الشارع من أول الامر كلل افراده الفراده بل بعضها فقط ،فاذا اطلق بلا تخصيص متمل به ، افاد ارادة كل افراده فيسلط الحكم عليها جميعا فتأخير الحكم تجهيل للمكلف لانه يعتقد العملوم ويعمل به من غير ان يكون مرادا للشارع بخلاف تأخير الناسخ عن المنسوخ،فانه لاتجهيل فيه ،حيث اراد الشارع من العام المنسوخ قبل ورود الناسخ شمللول الدكم لجميع افراده الى مدة علمها الله سبحانه فاذا جاء الناسخ بعد ذللك اخرج بعض افراد العام من الحكم المقرر له واثبت له حكما آخر، وذلك لايكون الا مشراخيا، ومن هنا فارق العام الذي خص منه البعض بدليل مقارن متصلل العام الذي نسخ منه البعض بدليل مقارن متصلل العام الذي نسخ منه البعض بدليل مقارن متصلد دلالة طنية ، واما الثاني فانه يدل علي الباقي بعد النسخ دلالة قطمية كملا النسيخ ،

هذان هما الشرطان اللذان لايتحقق التخميص بدونهمــــــا عند الاحناف ، ومن ثم انحص المخصص عندهم في ثلاثة أشياء :

إلى المستقل المومول بالنص العام، كقوله تعالى: " وأحنيل
 الله البيع وحرم الربا " فإن كلمة البيع مفرد معرف بسيأل
 وهو عام يشمل أنواع البيوع ومنها الربا ، فلما قال تعالى:
 " وحرم الربا " دل علي أن المراد من البيع الحلال مالايتفمن
 الربا .

٧- العقسل : وهو مقارن دائما للعام فيبين المراد منه، غايته أن التخصيص به لايفير دلالة العام من القطعية الي الظنيسة اذ هو قد اخرج من العام من ليس أهلا اللتكليف وماليسسس مقدورا للمكلف فلا يبقي شيء يخرجه بعد ذلك ، فيبقي العسام بعد هذا التخصيص قطعيا في الباقي .

٣- العبرف والعادة (وقد تقدمت امثلتهما) •

هذا وان اتفاق الاصوليين علي اعتبار العقل والعرف مسسن الامور التي يجوز تخصيص النصوص بها، يجعل الشريعة الاسلاميسسة ملائمة للزمن ومسايرة للمصالح ، وهذا مايتفق وخلودها السسي ان يرث الله الارض ومن عليها ،

العام الوارد على سيسب خساص

اللفظ العام اذا ورد عن الشارع اجابة عن سوّال سائسل أو في واقعة خاصة ، فان ذلك لايخرجه عن عمومه ولايجعله خاصل بذلك السبب علي ماذهب اليه جمهور العلماء ، لان أكثسل التشريعات ارتبطت بحوادث خاصة ، فلو قلنا بخصوصه للزم عليه عدم عموم كثير من التشريعات وهذا منافي لعموم الشريعية ، ولان الحكم يستفاد من كلام الشارع وهو عام فيحمل علي عمومه مالسلم يوجد دليل يفيد الخصوص ، ومن هنا قرر العلماء قاعدة تقول : العبسرة بعموم اللفظ لابخصوص السبسب .

والامثلة علي ذلك كثيرة من ذلك :

ا- قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - حين رأى شاة ميمونـة وهي ميتة : هلا اخذتم اهابها فدبغتموه فانتفعتم بـــه، فقالوا : انها ميتة ، فقال : انما حرم أكلها وفي روايــة أنه قال : أيما اهاب دبغ فقد طهـر فقوله صلي الله عليـه وسلم : أيما اهاب دبغ فقد طهر عام وهو يفيد طهارة كـــل جلـد ، وان كان واردا علي سبب خاص هو شاة ميمونة .

٢- روى أن رجلا سأل رسول الله صلي الله عليه وسلم فقال:يارسول الله انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الما ، فـان توضأنا به عطشنا ، أفنتوضاً بما البحر ؟ فقال صلي اللــه عليه وسلم : " هو الطهوز ماوه الحل ميتته " فقوله: هــيو الطهور ماؤه " عام يشمل السائل وغيره ويشمل حالة الضرورة

الاختيار والوضوء وغيره فيجب العمل بعمومه ، وان كان وارداً علي سبب خاص من رجل معين عن الوضوء بماء البحر حالسيسة الفسيسرورة .

٣- اخرج الحاكم عن عائشة رغي الله عنها قالت: تبارك السذى وسع سمعه كل شيء ، اني لاسمع كلام خولة بنت ثعلبة امسرأة: أوس بن الصامت وهي تشتكي زوجها الي رسول الله علي الله عليه وسلم وتقول: يارسول الله أكل شبابي ونثرت له بطني حتي اذا كبرت سني وانقطع ولدى ظاهر مني ، اللهم انسسي اشكو اليك ، فما برحت حتي نزل جبريل بهولاء الايات" قسسد سمع الله قول التي تجاد لك في زوجها وتشتكي الي اللهم، والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بهير ، الذين يظاهرون منكم من نسائهم ... السخ الايسسات " (1)

فقوله تعالى : " الذين يظاهرون " عام في كل من يظاهــر من أمرأته وليس خاصا بأوس بن الصامت زوج خولة بنت ثعلبـــة، ونكتفي بهذا العرض للمسألة الاولي من المسألةيــــــن

العترتبتين علي الخلاف بين جمهور العلماء القائلين بأن دلالله العام ظنية والحنفية القائلين بقطعيته ، ونعرض فيما يلسمي للمسألة الثانية ، وهي تعارض العام والخاص .

⁽١) الايات من ١- ٤ سسورة المجادلة ،

المسألة الثانية - تعارض العام والخــاس:

اذا ورد عن الشارع نصان احدهما عام والاخر خاص وكسسان كل يدل علي خلاف مايدل عليه الاخر ، فان الجمهور لايحكمسون بالتعارض بينهما لعدم التساوى ، بل يستعملون الخاص فيمسا دل عليه ، ويستعملون العام فيمل وراء ذلك ، اى انهم يخصصون العام بالخاص دلالته قطعية والعام دلالته ظنيسة .

أما الحنفية فانهم يحكمون بالتمارض بين العام والخصصاص بالقدر الذى دل عليه الفاص لتساويهما في القطعية ، وعندئصصد يكون الامر واحدا من ثلاثة أمور :

- الله التاريخ فلايعلم تقدم الخاص علي العام أو تقلب والعام علي العام علي الخاص، فيثبت حكم التعارض فيما تناولاه، فيعمد الي الترجيل والله الترجيل والله الترجيل والله الترجيل والله الترجيل والله و
- ١١٠ ان يعلم التاريخ ويكون مقارنا له في النزول ان كانا مسن القرآن أو في الورود ان كانا من الحديث ، فيكون الخسساس مخصصا العام بمعني ان ما تناوله الخاص يأخذ حكم الخسساس ولايطبق بشآنه حكم العام ، ويطبق حكم العام علي مابقي بعد التخصيص وذلك كقوله تعالي " وحرم الربا " بالنسبة لقوله جل شأنه " واحل الله البيع " وكقوله : " ومن كان مريفسا أو علي سفر " بالنسبة لقوله شبحانه " ومن شهد منكم الشهر فليصمسه " .

٣- ان يعلم التاريخ ويكون الخاص متراخيا ، فينسخ الخاص العام

في قدر ماتناوله متي تساوى معه في الثبوت وذلك كقول التعالي في حد القذف: " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهدا مناجلدوهم ثمانين جلدة " مع قوله في ايسلمان : " والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهلللمان : " والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهلللمان المسلمان " .

فالنف الاول عام يشمل الازواج وغيرهم والنص الثانيّ خاص فييي الازواج وقد علم تأخر الخاص عن العام في النزول (١).

ماتفسرع علي هذه المسألسسة :

انبني علي الخلاف في مسألة التعارض بين العام والفــــاص اختلاف الفقهاء في فروع كثيرة نذكر منها الفرع التالي ؛

نصاب، زكاة مايخرج من الارش:

ذهب الشافعية والمالكية والحنابلة وغيرهم الي أن النصاب في زكاة مايخرج من الارض خمسة أوسق (٢) ، وذهب أبو حنيفـــة

⁽۱) الذي دل علي أن الخاص متأخر في النزول عن العام ماروى أن هلال بن أميسة قذف امرأته عند النبي علي الله عليه وسلم بشريك بن سمحا الفقال له النبي ملي الله عليه وسلم :"البنية أوحد في ظهرك، فقال هلال: والذي بعشك بالخق اني لصادق ولينزلن الله مايبري ظهري من الحد، فنزل جبريل وانزل عليه : " والذين يرمون ازواجهم " فتكون هذه الاية ناسخة للاولي في الازواج •

⁽٢) الوسق مكيال يقدر بستين صاغا،وهو يعادل نحو عشر كيلات مصرية ،

- 141 -

الي ان الزكاة واجبة في كل مايخرج من الارض قليلا كان أو كثيرا والسبب في هذا الاختلاف وجود حديثين متعارضين : احدهما عسسام والاخر خاص ، الاول قوله صلي الله عليه وسلم : " ماسقته السماء نفيه العشر " وهو حديث عام يشمل كل مايخرج من الارض ، قليسلا كان الخارج أو كثيرا ، وموجب العموم :

وجوب العشر في الزرع والشمار بدون تفرقة بين القليل والكثير الشاني لل قوله صلى الله عليه وسلم: "ليس فيما دون خمسلة أوسق مدقة وهو حديث خاص لايشمل القليل من الزرع والثمار وهلم مادون خمسة أوسق ، ومقتفي هذا عدم وجوب العشر فيما دون خمسة أوسق ، ويجب في الخمسة أوسق ومافوقها ، ومن ثم كان بيللمال الحديثين اختلاف فيما دون خمسة أوسق ، الحديث الاول يدل عللما الوجوب ، والحديث الثاني يدل علي نفي هذا الوجوب ، جلمور الفقها على الاصل المقرر عندهم وهو عدم التعارض بيللمال المديثين لعدم تساويهما ، فالخاص مقدم على العام ، وموجلسب الحديثين لعدم تساويهما ، فالخاص مقدم على العام ، وموجلسب الحديثين لعدم تساويهما ، فالخاص مقدم على العام ، وموجلسب المديثين لعدم تساويهما ، فالخاص مقدم على العام ، وموجلسب ذلك ؛ لازكاة فيما دون خمسة أوسلسق .

وسار ابو حنيفة علي الاصل الذي تقرر عنده ، وهو تساوى الخاص والعام في القطعية وعدم العلم بتأخير الخاص عن العام، وعلي ذلك عمل بالراجع منهما وهو العام لانه يفيد وجوب الزكاة فيما دون خمسة أوسق ، والخاص ينفي هذا الوجوب ، والاحتياط في الوجوب ، فيترجح مايدل عليه وهو العام .

هذا وان العام الذي يقابله خاص كثير في القوانين، فمثلا قانون المعاشات المصرى قانون عام ، وللقضاة قانون خاص يتفسق - Y99 -

مع القانون العام أو يختلف عنه وكذلك اعضاء هيشات التدريسيس بالجامعات لهم قانون خاص يتفق مع العام ويختلف معه، وكذلسك علماء الازهر في القانون العام لهم أحكام خاصة نص عليها، ومثل هولاء الوزراء ونوابهم ، ففي كل هذه الاحوال واشباهها توجسد الفاظ عامة وبجوارها الفاظ خاصة تخمصها .

وتفسير القانون يسير علي أساس أن الخاص يخمص المستسام ولاينسخه ، اذ كل واحد منهما يسير في موضوعه ، والافراد التسي يشملها الخاص لاتدخل في ضمن عموم العام ، فمثلا اذا نص القانون المدني في بعض مواده علي أن كل فعل يحدث ضررا بالغير يلسرم فاعلم بتعويض الضرر ، ثم نص في مواد آخرى منه علي بعض أفعسال تحدث ضررا بالغير ولايلزم فاعلها بتعويض لانها أفعال لفاعلهسا الحق في فعلها ، ولايجتمع حق وضمان هذه المواد قد بينت المراد من النص العام ، وقصرت الفعل علي بعض الافراد اى أنها خصست عمومها ، وذلك لانها قارنتها تشريعيا .

ولكن اذا صدر تشريع بعد ذلك ينص علي أفعال اخرى تحصيدت ضررا ولاتلزم تعويفا فانه يعتبر ناسفا لحكم المواد بالنسبأسة لهذه الافعال التي نص عليها ، لانها كانت تشملها ولهذا أفرجها الشارع بالنص الجديد ،

المشــــترك

اللفظ العربي أقسام متعددة من حيث دلالته علي المعنـــي ومن جملة هذه الاقسـام :

المشـــترك :

تعريف المشتــرك : (١)

المشترك: هو لفظ وفع لمعنيين فأكثر بأوضاع متعصددة بم كلفظ العين فانه وفع للباصرة ووفع للجارية ووفع للحافر مصن كل شيء وللخيار من الشيء وللذهب ولذات الشيء ولغير ذلك مصدن المعاني التي وفع لفظ العين لكل معني منها بوفع علي حصدة، وكالقرء فانه يطلق علي الطهر ويطلق علي الحيض وكالمولي فانه يطلق علي المالك والعبد والمعتق والصاحب والقريب والجار وعلي غير ذلك من المعاني .

(i) المشترك نوعان: مشترك معنوى وآخر لفظى، فالمشترك المعنوى هو اللفظ الموضوع لمعني مشترك بين أفراده ، لمعني مشترك بين أفراده ، وهو المعني المناطق، وهذا لاخلاف في وجوده وليس من موضوع البحث ، بل هــو اما من العام او الخاص اما المشترك اللفظي : فهو اللفظ الذي يعدق علــي عدة معان ويتميز كل معني عن الاخر بالقرائن كلفظ العين .

والاشتراك يقع في الاسماء كما في الالفاظ المشار اليهـــا، ويقع في الافعال ، وذلك كعسعس ، فانها تطلق علي أقبل وعلـــيي أدبر ، وكلفي فانه يأتي بمعني حكم كما في قوله تعالي :

" فلا وربك لايومنون حتي يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لايجــدوا في أنفسهم حرجا مماقضيت " ويأتي بمعني أمر، كما في قولــــه تعالى : " وقضي ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا " ،

ويقع الاشتراك كذلك في الحروف كما في " من " فانها تأتي لابتداء الغاية كما في قوله تعالي: " سبحان الذى اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الي المسجد الاقصي " وتأتي للتبعيليسف ولبيان الجنس، كما في قوله تعالي: " فاجتنبوا الرجس مسلسن الاوثان " اى اجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان ، وتأتي لغيلليسل ذلك من المعاني ، وكما في الباء فانها تأتي بمعني السبب كما في قوله تعالي: " فكلا أخذنا بذنبه " وتأتي للالماق وللتبعيل ولغير ذلك من المعانسسي :

ولقد استعمل القرآن الكريم والسنة النبوية الفاظــــا مشتركة ، فكان ذلك سببا من اسباب الاختلاف بين الفقها مــــن الصحابة والتابعين في كثير من الاحكــام ٠

أسباب وجود المشتمسرك :

لوجود المشترك في اللغة العربية أسباب كثيرة منها:

أولا - اختلاف القبائل العربية ، فقد تفع قبيلة لفظ المعني ، ثم تفعه قبيلة أخرى لمعني آخر ، وقد لايكون هناساك مناسبة بين المعنيين ، ثم ينقل الينا مستعملا في المعنييسن

من غير بيان تعدد وفع اللفظ وواضعه ومن ثم يصير الفظ موضوعنا لمعنيين كلفظ اليد ، أطلقها بعض القبائل علي الذراع كلسسه وبعضها على الكف خاصة فجاء نقلست اللغة وقالوا: ان اليد مشتركة في اللغة بين هذه الامسسور الثلاثسسسة :

ثانيا - ان يوضع اللفظ لمعني ثم يستعمله العرب فـــي معني آخر مجازا لعلاقة بينهما ، ثم يشتهر هذا المجاز علي طبول الزمن وينسي الناس أنه مجاز ، فينقله اللغويون علي أنــــه حقيقة في المعنيين (١) .

شالثا ـ ان ينقل اللفظ من معناه الذى وضع له لغة الـي معني اصطلاحي فيكون حقيقة لغوية في المعني الاول ، وحقيقـــة عرفية اصطلاحية في المعني الثاني كلفظ الصلاة والصوم والحـــج والزكاة والنكاح والطلاق وفير ذلك .

هذا والاشتراك اللفظي خلاف الاصل ، فاذا تردد اللفظ بيـــن الاشتراك وعدمـه فعدم الاشتراك أرجح ٠

ولو تردد اللفظ بين معني لغوى وآخر اصطلاحي شرعي، فعليه ماذهب اليه الحنفية يجب أن يراد به المعني الشرعي ، فاذا جاء لفظ الصلاة في نص شرعي وهو لفظ مشترك بين الدعاء بالوضييييي اللغوى ، وبين الاقوال والافعال بالوضع الشرعي ، فيجب عليييي

⁽۱) اكثر اصحاب المعاجم (يعقلون فيها للفظ الواحد عدة معان من غير تفرقة بيسن الحقيقى منها والمجازى مما يفهم منه أنه مشترك بينهما وبعضهم يفرق بيسست المعاني الحقيقية والمجازية وبخاصة الزمخشرى في اساس البلاغة ٠

ماذهب الية الحنفية ان يراد به المعني الشرعي لأغير مالم يمنع . من ذلك مانع عقلي،فانه يجب حمله علي المعني اللغوى كما فـــي قوله تعالي :"ان الله وملائكته يطلبون علي النبي" (١) حكـــم المشتـــرك :

اذا ورد في نص شرعي لفظ له معنيان لغويان أو أكثر، فإن كان

والمان العلماء على المعنيين فلاخلاف بين العلماء على المه يعمل بالقرينة ويعرف اللفظ الي أحد معنييه أو أحد معانيه علية ماهنا لك أنهم قد يتفقون علي صلاحية هذه القرينة لعرف اللفظ اليها كما في قوله تعالي: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فان كلمة اليد مشتركة لغة بين اليعني واليسرى وقسد اطلقها العرب بعدة اطلاقات: الذياع كله من روس الاصابع السببي المنكب والكف والساعد ومن روس الاصابع الي المعرفق،والكف من روس الاصابع الي المعرفق،والكف من روس الاصابع الي المعرفق،والكف من روس الاسابع الي الرسفين،لكن تعبن بالدليل احدها وهو: اليمين مسن الرسغ لما طبق الرسول حكم الاية فقطع اليمن من الرسغ، وقسد يختلفون في هذه القرينة المارفة، فما يكون قرينة عند فريست قد لايملح ان يكون قرينة عدد فريق آخر ،كلفظ القرء الوارد فسي

قوله تعالي : " والمطلقات يتربعن بأنفسهن ثلاثة قروء " فـــان

الفقهاء لم يختلفوا علي أن المرأة التي تحيض اذا طلقت فــــان

عدتها ثلاثة قروء ولكنهم اختلفوا في العراد به في الايــــــــة

فذهب الشافعية والمالكية وغيرهم الي أن المصراد به الطهصصر

الفاصل بين الحيفتين للقرائسن التي رجحت عندهسم همسذا

⁽۱) أريد بالصلاة المعني اللغوى لاستحالة ارادة المعني الشرعي في حق الله تبارك وتعالي، فالمراد لازم الصلاة وهو الرحمة منه سبحانه وتعالي، والاستففار مسن الملائكية ،

المعني والتي منهـــا :

الله وجود التاء في اسم العدد ، فانه دليل عند أهل اللغــــة علي كون المعدود وهو القرء مذكرا ، وهو لايكون مذكـــرا الا اذا كان المراد بالقرء : الطهر، لان الحض موّنت، ولـــو كان الله تعالى يريد بلفظ القرء: الحيض لقال سبحانـــه: ثلاث قروء بحــذف التاء ،

٢- الطلاق المشروع هو : ماكان في ظهر ، لان الله تعالى يقول:
 " فطلقوهن لعدتهن " واللام في لعدتهن لام الوقت ، فيكـــون
 المعني : فطلقوهن في وقت عدتهن كما في قوله تعالى :

" ونفع الموازين القسط ليوم القيامة " اى في يوم القيامة وكما في قوله تعالى يوم القيامة الملاة لدلوك الشميس" اى وقت دلوك الشمس فيكون المراد بالقرّ الطهر لذلك لانه لاخلاف ان من طلق في حال الحيض لم يعتد بذلك الحيض .

وَذَهَبَ الحنفية الي ان المراد بالقر ع: الحيض لقرائيين رجحت هذا المعنيي منهييا :

١- أن العدة شرعت لبراءة الرحم ، وذلك لايكون الا بالحيف •

اللفظ المشترك قد حفت به القرائسين " (١).

عمىسوم العشتسسرك:

اذا لم تكن هناك قرينة تعين المعني المراد من المشتــرك فترجعه علي غيره فهل يصح أن يراد به كل واحد من معييه بحيــث

(۱) ومن ذاك : لفظ النكاع ،١١ هو مشترك لفة بين العقد والوطاوالعقد والسوطاء مما وقد استعمل في النموص الشرعية بهذه المصاني الثلاثة الهمن استعمال بمعني العقد قوله تمالي :" يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المومنات شمس طلقتموهن من قبل ان تمبوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها " ومن استعماله بمعني الوطاء قوله تعالي :" وابتلوا اليتامي حتي اذا بلغوا النكسساح المالم من النكاع في الاية الوطاء لا العقد لان أهلية العقد كانت حاطلسة ابدا اومن استعماله في العقد والوطاء معا قوله تعالي: " فان طلقها فلا تحمل له من بعد حتي تنكع زوجها غيره " فالنكاع المحلل هنا هو العقد والوطاء معا ولايمكن ان يراد به العقد فقط لانها لاتحل بالاجماع بمجرد العقد والوطاء معا وقد كان لشردد لفظ النكاع بأين هذه المعاني اشره علي اختلاف الفقهاء فسي تحريم من زني بها الابداتحرم علي الابن كما حرمت عليه زوجته الميكون السوطاء المحرم ناشرا للحرمة الم لاتحرم فيكون الوطاء المعرم غير ناشر لها المحرم ناشرا للحرمة الي ان الوطاء الحرام لايحرم الحلال الخلا الحلامة المسالكية الي ان الوطاء الحرام لايحرم الحلال الخلا تحرم اصرأة النسابها الاباعلي ابنسسه والمالكية الي ان الوطاء الحرام لايحرم الحلال الخلا تحرم المسرأة النسابها الاباعلي ابنسسه و

"وذهب ابو حنيفة واحمد الي ان الوطاء الحرام يحرم الحلال افلا يحل للابسسان ان يتزوج بأمرأة وطئها ابوه زنا، وسبب الخلاف بين الفقهاء اختلافهم في المقمود من النكاح في قوله تمالي: "ولاتنكحوا مانكع آباؤكم من النساء" هل هو العقد أو الوطاء، وقد تبع الخلاف في هذه المسألة اختلافهم فبمن زنا بأمرأة ابيسه أو أمرأة ابنه أو أم زوجته ،

يكون الحكم المتعلق ثابتا للجميع أو لايمح ذلك ويجب التوقييف حتى يقوم الدليل على تعيين واحد منها .

لقد اختلف العلماء في ذلك علي الاوال نكتفي منهـــــا بالقولين المشهورين :

القسول الاول:

يجوز أن يراد من المشترك جميع معانيه بشرط الا يمتنــــع الجمع بين هذه المعاني وذلك كاستعمال العين في الشمــــس والباصرة ، اما اذا امتنع كالقرُّ في الحيض والطهر فلا يصـــح ذلك ، والي هذا ذهب الشافعية وبعض العلماء .

استدل اصحاب هذا المذهب بأمرين :

احدهما ; ان اللفظ قد استوت نسبته الي كل معانيه فليس دلالته علي البعض بأولي من البعض الاخر ، فيحمل علي الجميع احتياطا حيث لامانع من ذلك .

ثانيهما: وقوع ذلك في القرآن الكريم كقوله تعالي: " ألــــم تر آن الله يسجد له من في السموات ومن فـــي الارض والشمس والقمر والنجوم والجهال والشجر والـــدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب "(1) ، فقد اريد بالسجود وهو لفظ واحد معنيان مختلفــــان اذ السجود في حق الناس انما يكون بوضع الجبهـــاه علي الارض مع الاختيار ، أما سجـود غيرهم فمعنــاه الانقياد والخفـــوع .

⁽١) ١٨ ---ورة الحـــج ٠

القــول الثانــيي :

لايجوز أن يراد بالمشترك كل واحد من معانيه هي النــــم دهب الي ذلك جمهور الحنفية وغيرهم ·

استدلوا بان المشترك لم يوضع لمعانية وضع واحد، بل بوضع لكل واحد من معانية بوضع خاصفّارادة الجميع في نصواحد مخالصيف للوضع العربي في اللغة ، ومخالفة الوضع اللغوى لاتجوز لمصلي يترتب عليه من الجمع بين المتناقضين ، اذ كل واحد من المعاني مثلا يكون مرادا وغير مراد في آن واحد وهذا لايجوز (١٠) .

فقد ذهب الشافعي الي ان موجب القتل العمد ، ان ولي الدم بالخيار ان شاء اقتصوان شاء أخذ الدية رضي القاتل أو لـــم يرض أخذا من قوله تعالى : " ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لولية طلطانا " (٢) فان السلطان محتمل للدية والقصاص فيثبت وصـــف

⁽۱) اجاب الحنفية من المثال الذي ساقه الشافعية ،بأن السجود في الاية الكريمسة معناه غاية الخفوع والانقياد سواء كان قهرا او اختيارا وهذا كما يتحقق فسبي الانسان يتحقق في غيره فهو من قبيل المثترك المعنوى لا اللفظي الذي هو محل النزاع .

٢) آية ٣٣ سـورة الاســـرا٠ ٠

الوجوب لكل منهما ، اتباعا لعموم المشتسرك .

يقول الشافعي : فايما رجل قتل قتيلا فولي المقتول بالخيار ان شاء قتل القاتل وان شاء اخذ منه الدية وان شاء عفا عنيمه بلا دية ، وأيد ماذهب اليه بقوله علي الله عليه وسلم :

" من قتل له قتيل فهو بخِير النظر يين : اما ان يقــــود واما أن يـــدى " .

شانيسا : تقسيم اللفظ باعتبسار الوضوح والابهام

الواضسح والخفسسسي

ينقسم اللفظ بالنظر الني ظهور المعني المراد منه وخفائه الي واضح الدلالة والي خفي الدلالة ، فواضح الدلالة : ما اتضحمه معناه وظهر المراد منه دون توقف علي امر خارجي آخر ، وخفي الدلالة : ماخفي معناه واحتاج في بيان المراد منه السحي القرائن الخارجة عن اللفظ ، والالفاظ الواضحة أو المبهمحة متفاوتة في الدرجات ، فالواضح منها بعضه أوضح من بعض والخفصي بعضه أخفي من بعض ، وعلي هذا الاساس قسم علما الاصول محسسن الحنفية اللفظ من حيث ظهور المعني منه وتفاوته في الوضححصوح

ظاهر ونص ومفسر ومحكم ،وقسموه من حيث الخفاء والغموض الي: خفييي ومشكل ومجميل ومتشابيييية ،

أقسمهام واضح الدلالمسهة:

والدلالة السسسي :

ينقسم اللفظ الواضح الدلالة علي معناه المراد منه باعتبار تفاوت درجات الظهور والوضوح الي أربعة أقسام : الظاهر والنسمي والمفسر والمحكم ، وهذه الاقسان الاربعة مرتبة في الوضــــوح، فأوضحها المحكم ثم المفسر فالنص فألظاهر وهو أضعفها (1) .

 ⁽۱) وتظهر فائدة هذا التقسيم عندما تتمارنى هذه الألفاظ، فيقدم النص علي الظاهر
 ويقدم المفسر عليهما ويقدم المحكم علي المفسر .

وأساس تفاوت هذه الاقسام في ظهور الدلالة علي المعنييي

الظاهـــــر

الظاهر هو اللفظ الذي دل بنفسه (٢) علي معناه المتبادر منه دلالة ظاهرة دون أن يكون مسوقا لهذا المعني أصالة (٣)، مع احتماله التخصيص والتأويل والنسخ ، ومثاله قول الله تعالىي: "فانكحوا ماطلب لكم من النساء مثني وثلاث ورباع ، فان خفتيم الا تعدلوا فواحدة (٤) فانه ظاهر باعتبار دلالته علي حصيل الزواج ، وهذا المعني لم يقصد افادته قصدا أوليا من سوق الاية، اذ قد علم حل الزواج من غير هذه الاية ، وهو قوله تعالي بعصد بيان المحرمات: " وأحل لكم ماوراء ذلكم " ، وانما المقصود بيان المحرمات: " وأحل لكم ماوراء ذلكم " ، وانما المقصود نفيد أمن الوقوع في الجور والواحدة اذا لم يأمن الرجل على النوبات وقمر عددهن علي ارباعي نفسه الوقوع في الجور والواحدة اذا لم يأمن الرجل على النفسه الوقوع في الجور والواحدة اذا لم يأمن الرجل على النفسه الوقوع في الجور والواحدة اذا لم يأمن الرجل على النفسه الوقوع في الجور وظله الزوجات و

⁽۱) التأويل: صرف اللفظ عن معناه الظاهر وحمله علي معني آخر غير ظاهر فيسسه مع احتماله له بدليل يعفده ومن امثلة التأويل: تقييد اللفظ المطلبسسة وتخميص اللفظ المام -

⁽٢) أى ان فهم معناه لايتوقف على قريضة خارجية ٠

 ⁽٣) المقمود بعدم السوق عدم السوق الاملي ،وليس المقمود عدم السوق أصلا السدى يفهم منه ان هذا المعني غير مقمود، لانه مقمود للشارع لكنه غير املي .

⁽٤) آيسة ٣ سيورة النسياء ،

- 411 -

حكىسم الظاهسسر:

وجوب العمل بمعناه. المتبادر الظاهر منه سواء كان اللفظ عاما أو خاصا ، حتي يقوم الدليل علي خلافه ، كتخصص عمليوم البيع في قوله تعالي : " وأخل الله البيع " بنهي الرسلول علي الله عليه وسلم عن بيع الانسان ماليس عنده ، وعن بيلله الغرر، وكتخصيص العموم المستفاد من قوله تعالي : " فانكحوا ماطلب لكم من النساء " بقوله تعالي " حرمت إعليكم امهاتكسم وبناتكم " وبقوله : " ولاتنكحوا المشركات حتى يؤمن " •

النسيم

يبين من تعريف النص ، ان ظهور المعني فيه اظهر مــــن ظهوره في الظاهر ، وأظهر منه في كونه مسوقا أسليا لافـــادة المعني الذى دل عليه ، بخلاف الظاهر ، فان معناه لم يقســـد افادته قصدا أوليا وبالاسالة بل بالتبع .

ومن امثلة النص قوله تعالى : " وأحل الله البيع وحسرم الربا" فانه نص في التفرقة ونفي المماثلة بين البيع والربا من ناحية الحل والحرمة وهو المقصود الاصلي من سوق الاية لانها نزلت ردا علي الكفرة القائلين بتماثلهما حينما قالوا: انما البيع مثل الربا" فرد الله عليهم بقوله : " وأحل الله البيع

وحرم الربا " واذا كان احدهما حلالا والاخر حراما فكيف يتماثلان، والكلام الواحد يجوز آن يكون ظاهرا في معني نصا في معني آخر باعتبارين مختلفين فقوله تعالي : " واحل الله البيسيع وحرم الربا " نصبالاعتبار الذي أشرنا اليه ، وظاهر في حسل البيع وحرمه الربا ، لان هذا المعني ظاهر واضح من كلمتي احل وحرم ، وهذا المعني غير مقمود أصالة من سياق الاية الكريمسة بل سيقت لنفي المماثلة التي ادعاها أكلة الربا فما سيهسيق لم اللفظ وقصد منه قصدا أصليا يعتبر اللفظ نصا فيه ، وماظهر منه دون أن يكون مسوقا له بالاصالة بل بالتبع يعتبر اللفظ ظهر اللفظ في مستهد اللفية المستهدة المستهدية المستهد المستهدية المستهدات المستهدية المستهدات المستهدية المستهد

أهذا هو معني النصفي اصطلاح الاصوليين فهو عندهم مايقابـــــل ألظاهر والمفسر والمحكم ، أما الفقها و فقد اطلقوا كلمــــة النص علي مايقابل الاجماع والقياس ، فهم يريدون به الكتــاب والسنة ، فيقولون : هذا الحكم ثابت بالنص لابالاجماع ولابالقياس كما يقولون :

نصوص الكتاب والسنة تشهد بكذا ، فهم يريدون بذلـــــك نظمهما أعم من أن يكون هذا النص ظاهرا في معناه أو مفســرا أو نصا أو محكما ،

حكــــم النص:

النس كالظاهر في وجوب العمل بمعناه المتبادر المقصدود بالذات وبالاصالة عاما كان أو خاصا ، مالم يقم دليل يقضيني بالعدول عن معناه الظاهر والعمل بغيره ، فمثلا قوله تعالي .

" حرمت عليكم الميتة والدم " كلمة الدم مطلقة تشمل المسفوح وغير المفسوح والاية نصافي تحريم الميتة والدم ، ولكن هسدا الاطلاق غير مراد بدليل تقييد الدم بالمفسوح في قوله تعالىي : " قل لا آجد فيما أوجي الي محرما علي طامم يطعمه الا أن يكسون ميتة أو دما مسفوحسسا " .

المفسىسييسير

المفسر هُو اللفظ الذي يدل علي معناه دلالة واضحة لايقبل معها احتمال التخصص أو التأويل ، وان بقي قابلا للنسخ فــــي زمن الرسالـــة ٠

ومثاله قوله تعالي : " والذين يرمون المحصنات ثم لــــم يأتوا بأربعة شهدا * فأجلدوهم ثمانين جلدة " فان كلمة ثمانين مفسر ، لانه لفظ خاص لايحتمل تأويلا ولاتخصيصا .

ومن المفسر المجمل الذي جاء لفظ من الشارع ببيانييية وآزالة الإجمال عنه بتفسير قطعي له كألفاظ الصلاة والركييية والحج الواردة في القرآن الكريم ، فكلمة الصلاة الواردة في قوله تعالى : " أقيموا الملاة مجملة لنقلها من معناها اللغوي وهو الدعاء الي معني شرعي فير مذكور في الاية ، ولكن الرسول علي الله عليه وسلم بينها بما نقل عنه بالفعل وبالقول حيست علي وقال : " علوا كما رأيتموني أعليّ " ولفظ الحج في قوليه علي الناس حج البيت من استطاع اليه سبيله مجملا، وقد حج علي الله عليه وسلم وبين للناس كيف يحجمون، مجملا، وقد حج علي الله عليه وسلم وبين للناس كيف يحجمون،

وهكذا كل نص مجمل في الكتاب بينته السنة ، ويكون هــــذا البيان جزاً مكملا للمجمل ويجعل المجمل مفسرا لايحتمل التأويل، ومثل هذا البيان والتفسير في التعبير الحديث يسمــــي: التفسير التشريعي ، وقد منح الله تعالي سلطة البيان والتفسير لرسوله بقوله : " وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس مانـــــزل اليهم " .

والمفسر قد يكون مفسرا بنفسه ، وقد يكون مفسرا بغيره ، فالمفسر بنفسه ماكان بيانه ملحقا بنفس النص المشتمسسل عليه ، كما في قوله تعالي : " ان الانسان خلق هلوعا، اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا " فلفظ هلوعا في الايسسسة الكريمة مجمل لغرابته وعدم وفوج معناه ، وقد فسره اللسسسه تعالي ببيان قطعي متصل به ، والمفسر بغيره ماكان بيانسسسه مستفادا من أمر لاحق به صادر عن الشارع نفسه كالسنة الفعليسة والقولية التي بينت النموص المجملة الواردة في القرآن كمسسا في بيان الملاة والحج وغيرهما فهذا البيان ملحق بالمبيسسسن ولايجعل للاجتهاد بعده محلا ، وبيان المجتهدين لما أبهم مسسسن النموص يسمي تأويلا واللفظ بعده لايعد من المفسر بهذا المعني ،

انه يجب العمل بما دل عليه قطعا بدون احتمال التأويـــل الا أنه يحتمل النسخ في زمن الرسالة اذا كان الحكم الـــــدى دل عليه المفسر مما يقبل النسخ ، أما بعد وفاته صلي اللــــه عليه وسلم فهو غير قابل للنسخ ويكون في حكم المحكم ،

المحك

المحكم هو اللفظ الذي دل بنفسه علي معناه دلالة قطعيسة لايحتمل التأويل ولا التخصيص ولا النسخ لا في زمن الرسالسسسة ولابعدها ، فهو أقوى اقسام اللفظ الواضح الدلالة علي معنسساه ويتمثل المحكم في نصوص العقيدة كالايمان بالله تعالي وحسده والايمان بملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر ، وفي النصسسوص الدالة علي امهات الفضائل كالعدل والوفاء بالعهد وفي الاحكام الجزئية التي قام الدليل علي تأبيدها ودوامها ، كما فسسسي قوله تعالي : " وماكان لكم أن تودوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا " وقوله علي الله عليه وسلم : " الجهاد ماض الي يوم القيامسسة " .

حكسيسم المحكستم و

وحكم المحكم أنه يجب العمل به قطعا ولايحتمل العرف عسن طاهره ولا النسخ والابطال ، ومما تقدم يتبين ان كلا من الظاهر والنعى والمفسروالمحكم يدل بنفسه علي الحكم الشرعي قطعسسا غايته ان القطع في المفسر والمحكم هو بالمعني الاخعى وهسسو عدم احتمال غيره أصلا ، أما في الظاهر والنمى فهو بمعنسساه الاعم ، لان الاحتمال فيهما ليس ناشئا عن دليل فالاحتمال موجود ولكن لم يقم عليه دليل ،ولهذا قبل كل منهما التخميسسس

وهذه الانواع كما ذكرنا من قبل مرتبة في الوضوح وقنصوة دلالتها علي المراد منها ، فأقواها المحكم ثم المفسر ثـــم النص ثم الظاهـــر ٠

وتظهر شمرة تفاوت مراتب دلالة هذه الاقسام عند تعارضها، فاذا تعارض الظاهر والنصكان النص هو الراجح ، واذا تعارض النص والمفسر كان المفسر هو الراجح واذا تعارض المفسر المحكم كان المحكم هو الراجح ، وذلك تطبيقا لقواعد الترجيح التي اجمع عليها العلماء ، والتي تقفي بتقديم الدليل الاقادى دلالة في العمل به علي الدليل الافعف دلالة عند التعارض في الظاهر لانه لاتعارض ولاتدافع بين الادلة الشرعية في الواقع ونفس الامر ، أمثلاليسة هذا التعارض:

المنازي الني والظاهر ، اذا تعارض الني والظاهر قدم النسي مثال ذلك قوله تعالي " وأحل لكم ماورا * ذللكم " مع قولسه تعالي : " فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثني وثلاث ورباع ، فان الاية الاولي ظاهرة في حل مازاد علي الاربع من غير المحرمسات لان " ما " من صيغ العموم وهذا يفيد حل أي عدد طاب للشخص مسن النساء دون التقيد بأربع ، وأما الاية الثانية فانها ني فسي الاقتصار علي الاربع وعدم جواز الزيادة عليها ، وانما كانسست الاية الاولي من قبيل الظاهر لانها سيقت لافادة اصل الحل لمن عدا المحرمات المعدودة في قوله ثعالي : " حرمت عليكم امهاتكسم" الاية " فكان ذلك ظاهرا في اباحة نكاح غير المحرمات بسدون

تحديد عدد ، وذلك بمقتضي عموم " ما " ومن ثم يجوز للمكليسف بمقتضي هذا الظاهر أن يجمع في عصمته أكثر من أربع زوجات ·

وكانت الاية الثانية من قبيل النصفي الاقتصار علي الاربع لانها سيقت لذلك سوقا اصليا ، ولما كان النص مقدما على سيت الطاهر،قدم ماأفادته الاية الاولىي ولهذا كان من المقرر شرعا ; انه لايجوز للمسلم ان يجمع فىلى عصمته في وقت واحد أكثر من اربع زوجات .

٢- تعارض النص مع المفسر : اذا تعارض النص مع المفسر قـــدم المفسر ، مثال ذلك ماجاء في السنة في شأن وضوء المستحاضة وهو قوله صلي الله عليه وسلم : " المستحاضة تتوضأ لكـــل صلاة " مع ماورد من قوله عليه السلام : " المستحاضة تتوضأ لوقت كل صـــللة " .

فالحديث الاول ؛ نصيستفاد من لفظه المسوق له ، ايجـــاب
الوضو علي المستحافة لكل صلاة ، فلا يصح لها أن تعلـــي
بوضو واحد اكثر من صلاة واحدة ولو في وقت واحد لان الوضو اللملاة ، ويحتمل الحديث ان يكون الوضو الوقت كل صلاة ،
والحديث الثاني : مفسر وهو يفيد ايجاب الوضو علــــي
المستحافة لوقت كل صلاة ، والمفسر لايحتمل تأويلا ولاتخصيصا
فيقدم علي الاول في العمل به ، فيجب علي المستحافــــة
ان تتوضأ كلما دخل وقت صلاة ، وتعلي به من الفرائــــــــف
والنوافل ماتشا عادام الوقت باقيا ، فاذا خرج الوقــــت

- YIA --

مالم ينتقض في الوقت بناقض آخر ٠

٣- تعارض النص مع المحكم ، اذا تعارض النعى مع المحكم قسدم المحكم ، وقد مثل الاصوليون لهذا التعارض بقول اللسسسة تعالي : " وما كان لكم أن تودوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبسسدا " فان الاية الاولي من قبيل النعى لانها مسوقة لبيان الحل كما قدمنا وهو عام يدخل فيه زوجات الرسول صلي الله عليه وسلم والنعي يحتمل التخصيص ، كمسا أنها أيفا من قبيل الظاهر من حيث أنها أفادت حل اى عسدد للشخص من النساء دون التقيد بعدد ، والثانية من قبيسل المحكم ، لاتحتمل تخصيصا ولاتأويلا ولانسخا لاقترانها بلفسظ أبدا الذي يدل علي التأييد والدوام ، والمحكم مقدم علسي

٤_ تعــارض المحكم مع المفســر :

اختلف الاصوليون في وقوع التعارض بين المحكم والمفسر، فذهب كثير منهم الي انه واقع بينهما ومثلوا له بقولـــــه تعالي : " واشهدوا ذوى عدل منكم " مع قوله تعالي في حــــد القذف: " ولاتقبلوا لهم شهادة أبدا " فان الاول مفسر فــــي قبول شهادة العدل فهو لايحتمل بالنسبة لهذا المعني تخصيصا ولاتأويلا وهذا يقتفي قبول شهادة المحدودين في القذف بعــــد التوبة لانهما صارا عدلين حينئذ ، والثاني محكم في عــــدم قبول شهادة من حد في جريمة البقذف وان تاب بعد اقامة الحــد عليه لوجود التأبيد فيها صريحا اذا التوبة تنفي عنه الفســق عليه لوجود التأبيد فيها صريحا اذا التوبة تنفي عنه الفســق

ولاتمنع من عدم قبول الشهادة ، فتعارض الدليلان في العدل الذى حد في جريمة قذف ، فالاية الاولي تجيز شهادته والثانيـــــة تمنعها ، فقدمت الثانية لانها من قبيل المحكم .

وذهب بعض الاصوليين الي أن التعارض لايقع بين المحكميم والمفسر لتساويهما لان كلا منهما لايحتمل التخصيص أو التأويسل واحتمال المفسر للنسخ في زمن الرسالة غير متصور لانقطميماع الوحي بوفاة الرسول صلي الله عليه وسلم، ومن ثم صار المفسر محكما .

واجابوا عن العثال المشار اليه بأنه لايمثل تعارضيا بين المفسر والمحكم ، ذلك لان الاية الاولي امرت بالشهييا والثانية منعت قبولها ، ولايلزم من وجود الشهادة قبولها علي أن التأبيد في الثانية ليس نصا في تأبيد عدم القبول لاحتمال ان المراد به لاتقبلوا لهم شهادة لفسقهم ، فاذا تابيوا زال الفسيق .

التنأويسيسل

ترددت كلمة التأويل في الظاهر والنص ، وذكرنا أنهمـــا يقبلانه وترددت كذلك من قبل في الخاص والعام والمشترك وستـرد كذلك فيما بعــد .

والتآويل وان كان استنباطا عقليا ، الا أنه طريق مسلن اهم طرق الاجتهاد في النصوص غير القطعية ولايستغني عنه مجتهد في استنباطه الاحكام من النصوص الشرعية لذلك كان من الضرورى أن نتناوله بالكلام حتي نقف علي مايصح منه وما لايصح اذ ليسس كل تأويل يكون صحيحا

معنىسىي التأويسل:

المراد بالتأويل عند الاصوليين : صرف اللفظ عن معنيها الظاهر الي معني آخر يحتمله اللفظ بدليل صحيح يدل علي ذلييك كيصرف اللفظ الخاص عن معناه الحقيقي الي معني آخر بطرييييق المجاز ، وكصرف العام عن عمومه وقصره علي بعض أفراده .

ويوُخذ من التعريف ان مجرد صرف اللفظ عن معضاه الي معضي آخر بدون دليل لايعتبر تأويلا صحيحا بل فاسدا غير مقبول ، كما في صرف اللفظ الذي لايحتمل معني آخر الي غير معناه كما فللما المفسر والمحكم ، لان كلا منهما لايقبل التأويل كما ذكرنا ملل .

شـــروط التأويـــل :

التأويل يدخل علي كثير من ألفاظ أدلة الاحكام ، فهسو يدخل علي الخاص من الالفاظ فيصرفه عما وفع له حقيقة السبي المجاز ان دل علي ذلك دليل ، ويدخل علي العام فيصرفه عسن عمومه لدليل يدل علي تخصيصه ، وعلي المشترك فيبين مسسراد الشارع لاحد معنييه أو معانيه بالقرائن والامارات التي تسدل علي ذلك ، ولذلك عني الاصوليون بوفع الفوابط والشروط التسبي لابد منها ليكون التأويل صحيحا معتبرا واهم هذه الشسسروط ثلاثسة :

الاول ؛ ان يكون اللفظ المراد تأويله قابلا للتأويل كالظاهر والنسسص •

فان كان اللفظ فير قابل له كالمفسر والمحكم كــان تأويلا فاســـدا •

الثاني: لن يكون المعني الذى يراد صرف اللفظ اليه مـــــن المعاني التي يحتملها اللفظ لفة أو استعمل فيــــده شرعا ، فان خرج عن ذلك كان التأويل فاسدا .

الثالث ان يكون التأويل مبنيا علي دليل شرعي صالح لصحصرف اللفظ عن ظاهره يستوى أن يكون هذا الدليل الشرعصيي نصا من كتاب أو سنة أو اجماعا أو قياسا أو مبحد ١٠ من مبادى الشريعة العامصحة ٠

آما اذا لم یکن التأویل مبنیا علی شیء من ذلك أو عارض هذا الدلیل آخر مساو له أو أقوی منه بفانه یکون تأویلا فاسدا۰

أنـــوام التأويـــل:

التأويل نوعان : قريب الي الفهم ، وبعيد يتوقف علـــي قوة الدليل ، ذلك ان الاحتمال اى المعني المرجوح الذى يحمــل عليه اللفظ بعد صرفه عن معناه الظاهر الراجح تارة يكسسون قريبا وتارة يكون بعيدا ، فإن قرب الاحتمال كان التأويسسل قريبا الى الفهم وكفي في اثباته اى دليل ولو لم يكن قويسا، لانه يفهم بأدني تأمل لتبادره الي الذهن ، وان كان التأويسل بعيدا توقف قبوله علي دليل قوى ، لانه يحتاج الي عمق فـــــى الفهم ونفاذ في البصيرة ، وذلك حتى يكون ذلك الاحتمال البعيد أغلب على الظن من مخالفة ذلك الدليل مثال التأويل القريسب الذى يكفي في اثباته أدني دليل يرجحه تأويل الشافعي وغيره: المراد مما يظهر من المرأة في قوله تعالى: " ولايبديسسسن زينتهن الا ماظهر منها " بالوجه والكفين ، فانه تأويل قريسب متبادر الى الفهم ، لان الوجه والكفين هما أقل مايقصـــــد بالاستثناء في ظهور الزينة ، لعدم الاستغناء عن اظهارهمـــا عادة ، وقد رجح تأويله بما روى عن عائشة ان أسماء بنت أبــي بكر دخلت عليها وعندها النبي صلى الله عليه وسلم _ فــــــى ثياب شامية رقاق ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم الـيي الارض ببصره وقال : " ماهذا ياأسماء ؟ ان المرأة اذا بلغــت المحيض لم يصلح ان يرى منها الاهذا وهذا ، وأشار الى كفـــه ووجهه ، ومشاله أيضا قول الله تعالى : " ياأيها الذيــــن آمنوا اذا قمتم الي الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم السسسسي الي المرافق " الايسسة " فان القيام الي الملاة في هسسده الاية مصروف عن معناه الظاهر الي معني آخر قريب منه، وهسسو العزم علي آداء الملاة لقيام الدليل علي ذلك ، وهو أن الشارع الحكيم لايطلب من المكلفين الوضوء بعد الشروع في السسسلاة وانما يطلبه منهم قبل الشروع فيها ، لان الوضوء شرط صحسسة الملاة ، والشرط يوجد قبل المشروط لابعده ، وهو تأويل قريب ، يتبادر فهمه من الاية بمجرد قراءتها أو سماعها .

ومثال التأويل البعيد وهو الذي لابد فيه من دليل قـــوي للقائل به ، تأويل الحنفية لقوله صلي الله عليه وسلم:

"في كل اربعين شاة شاة" فقد أولوا الشاة الواجبة بهذا النسسى وقالوا : ليس المراد خصوص الشاة ، بل المراد الشاة أوقيمتها لان المقصود من ايجاب الزكاة دفع حاجة الفقير، وحاجة الفقيس كما تندفع بنفس الشاة تندفع بقيمتها بل قد يكون دفع القيمسة أنفع في سد حاجة الفقراء من اعطائهم نفس الشاة .

ولم يقبل الشافعية هذا التأويل من الحنفية وذهبوا السي
أن الواجب دفع نفس الشاه ولايجرى دفع القيمة لان الظاهر مسن
النص هو ايجاب الشاة علي التعيين ، لان الشارع قد خمهسسا
بالذكر ، ولان هذا التعيين قد يكون مقمودا للشارع الحكيسسم
من ايجاب الزكاة لتحقق مشاركة الفقراء للاغنياء في جنسسسس
أموالهسسسم .

هذا والقول بان التأويل قريب أو بعيد مرجعه نظــــــدا المجتهد ، فرب تأويل قريب عند أحد المجتهدين يكون بعيـــدا عند غيره ولهذا كثر اختلاف الفقها ، في الاحكام المترتبة عليه مند غيره لاختلافهم في ادراكه او المعارضة لـــه .

أقسام غير وافح الدلالــــــة

ينقسم غير واضح الدلالة الي أربعة أقسام : الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه وهذه الاقسام ليست علي درجة واحدة مينا الخفاء والابهام ، بل بعضها أشد خفاء من بعض ، فأقلها خفياا الخفي ويليه المشكل ثم المجمل ، وأبعدها في الخفاء وأشدهيا في عدم الوضوح والظهور هو المتشابه .

وجمه الحصر في هذه الاقسمام :

الفظ الذى خفي المعني المراد منه ، اما ان يكون خفـاوه راجعا الي نفس اللفظ أو يكون راجعا لعارض غير اللفظ .

فان كان الخفاء راجعا لعارض غير اللفظ فذلك الخفسي وان كان الخفاء لنفس اللفظ فان امكن ادراك المراد من اللفظ بالعقل والقرينة فذلك المشكل ، وان امكن ادراكه بالنقل عسن الشارع فقط فهو المجمل ، وان لم يمكن ادراكه أصلا لا بالعقلل ولا بالنقل فهو المتشابسسسه .

واليسمك تفسيمهام والتسميام و

الخفـــــي

الخفي هو اللغط الذي خفيت دلالته علي بعض افراد معنــاه دون البعض الأخر ، سبب هذا الخفاء : هو اختصاص بعض أفـــراد اللفظ باسم يخمه ويميزه عن العدلول اللغوى الظاهر من اللفـط فخفاء اللفظ لاينشآ من نفس اللفظ ، وانما بسبب عارض من فيـره لبعض افراده يختفي بسببه أن هذا البعض من أفراد مسمي اللفظ أولا ، وذلك يورث شبهة في دخول هذا البعض في عموم معني اللفظ، الا أن ذلك الخفاء يزول بقليل من النظر والتأمل ، مثال ذلـــك قوله تعالي : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " فـــان معناه الشرعي ظاهر وهو وجوب قطع يد البالغ العاقل الافـــد مال الغير خفية من حرز (١) لاشبهة فيه لكن في دلالته علـــي بعض الافراد شيء من الخفاء والغموض كالطرار النشال ـ وهو مــن ياخذ المال من اليقظان في غفلة منه بخفة ، والنباش وهو: مــن ياخذ المال من اليقظان في غفلة منه بخفة ، والنباش وهو: مــن

فلفظ السارق ظاهر في معناه الشرعي واللغوى ، وهو أخـــُــد مال الغير من حرز خفية ، وخفي في بعض أفراده ، وهو أخذ مــال الغير من جيبه في يقظة منه ، وأخذ الكفن من القبور ٠

وسبب الخفاء فيهما اختصاص كل منهما باسم غير السحصارق، فالاول يسمي بالطرار ^(۲) والثاني بالنباش فأورث ذلك شبهة في

⁽¹⁾ العرز : مايحفظ فيه المال عادة كالدار والشخص نفسه ،

⁽٢) الطرار من الطر وهو الشق -

انطباق معني لفظ السارق عليهما لكن بالتأمل والنظر يظهر أن معني السرقة في الطرار كاملة ، لانه يأخذ المال خفية من حرز كالسارق ويزيد عليه انه يسارق الابصار فيأخذ المال مع حفسور مالكه ويقظته بماله من قدرة ومهارة وخفة يد لاتوجد في السارق العادى ، فهو اتم في السرقة من الاخذ من الحرز خفية ، فيدخل تحت لفظ السارق في الاية ويجب قطع يده من فير خلاف بيلسسن الفقهاء ،

وأما النباش فلا ينطبق عليه اسم السارق عند أبي حنيفــة ومحمد لامريـــــن :

احدهما : انه يأخذ مالاغير مرغوب فيه عادة ، وهو أكفــــان الموتــــي •

والاخس: ان هذا المال غير معلوك لاحد لا الوارث ولا العيسست،
والمكان الذي اخذ منه ليس حرزا تصان فيه الامسسوال
عادة فلا يتناوله لفظ السارق ولاياخذ حكمه وهسسسو
القطع ، وانما يعذره الحاكم بما يراه زاجرا لسسه
ولامثالسسسسسه .

وقال أبو يوسف والائمة الثلاثة ، يجب قطع يد النبسساش لان أخذه اكفان الموتي نوع من السرقة والقبر يعتبر حسسرزا بالنسبة للكفن ، لان الحرز في كل شيء بحسبه وكون المأخسسود غير مرغوب فيه وينفر الناس منه ، لايمنع تقومه وحرمته ، ففلا عن أن عمله هذا دليل علي نفس تأصل فيها الشر ، حيث أقسدم علي جريمته في موضع العظة والعبسسسرة .

- TTY -

ومن امثلة ماعرض له الخفاء في بعض أفراده بسبب وصف يميزه من غيره لغظ القاتل في قوله علي الله عليه وسلمه: "لايرث القاتل " فلفظ القاتل لفظ عام يشمل بظاهره القاتل عمدا والفاتل خطأ، ودلالته علي الاول ظاهرة، لكن دلالته علي الثاني فيها نوع خفاء منشوه وصف الخطأ ، فاحتاج الي بحث ونظر وهل يعاقب القاتل خطأ بالحرمان من الارث كما عوقسبب القاتل عمدا أو لايعاقب ؟ ذهب الحنفية الي التسوية بينهمسا وقالوا : أن القاتل خطأ لايرث كما في القاتل عمدا،لتقسم في الحيطةوالتحرز ، وحتي لاينفتح للمجرمين باب يستعجلون به الارث فيقتلون مورثيهم عمدا ويذعون الخطأ .

وذهب المالكية الي أن لفظ القاتل لايتناول القاتـــل خطأ ، ولايدخل في عموم الحديث لعدم القصد ، وبقـــــول المالكية أخـذ قانون المواريث الصادر في سنة ١٩٤٣ ٠

حكم الخفــــي :

عدم العمل به فيما خفيت دلالته عليه الا بعد بحسست المجتهد وتأمله، حتي اذا وجد بعد البحث والتأمل ان معنسي اللفظ متحققا بتمامه في الافراد التي خفيت دلالته عليهسسا الحقها بأفراد اللفظ وحكم بتناوله لها وانطباق حكمه عليها وان وجد آن هذا المعني ناقما فيها، حكم بعدم تناوله لها، وبالتالي لايطبق حكمه عليها، وقد تتفق وجهات النظر بيسسن المجتهدين كما في الطرار وقد تختلف كما في النباش والقاتل خطبساً .

المشكــــل

المشكل مآخوذ من أشكل علي الامر ، دخل في اشكالـــــه وأمثاله ، ولذا قيـــل : ان المشكل كرجل تغرب عن وطنـــه واختلط بأشكاله من الناس فيطلب في موضعه ويتأمل في أشكالــه ليوقــف عليه .

وقد عرفه الاصوليون : بأنه اللفظ الذى يحتمل اكثر مسن معني ، ويكون المراد واحدا منها لكنه قد دخل في اشكاله وهسي تلك المعاني المتعددة فاختفي بسبب هذا الدخول عن السامسسع وصار محتاجا الي نظر وتأمل فيما يحيط به من القرائسسسسن والامارات .

مثال ذلك لفظ: القرّ في قوله تعالى: " والمطلقـــات يتربعن بأنفسهن ثلاثة قرو فان لفظ قرّ مفرد مشترك بين الحيض والطهر، وقد اشكل المراد منه هنا ، فكان طريق معرفته هـــو البحث والاجتهاد لعدم امكان الوقوف عليه من نفس اللفظ الـــذى هو سبب الخفاء ولذلك اختلف الفقهاء في تعيين أى المعنييــن هو المراد الي رأيين واستند كل رأى الي قرائن وامارات رجحت ماذهب اليه علي الوجه الذي عرضناه عند الكلام علي عمــــوم المشتــرك (1) .

⁽۱) ومن ذلك قوله تعالي" وان طلقتموهن من قبل ان تسموهن وقد فرضتم لهن فريضية فنعف مافرضتم الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح " ، فان قوليه: " الذي بيده عقدة النكاح "، مترذدين ان يكون الزوج كما حمله عليه الاحتاف "

حكسم المشكسل:

هو النظر في المعاني التي يحتملها اللغظ، ثم التأمسل فيها للوقوف على المعني المراد منها بواسطة القرائن المحيطة باللفظ أو القرائن الخارجية ، ثم العمل بما أدى اليه البحث والاجتهاد لان معرفة المراد من المشكل لاتتوقف علي بيان مسسن صاحب الكلام .

المجمــــل

المجمسسل لغسسة:

المجموع ، يقال أجملت الشيء اذا جمعته ، ومنه اجمـــل الحساب جمعه ، وفي اصطلاح الاصوليين : اللفظ الذى خفي معنــاه ولايدرك المراد منه الا ببيان من الشارع لعدم وجود القرائـــن التي تدل علي المراد منه .

فخفاء المجمل لايزول بالتأمل في اللفظ كما في الخفيين ولايطلببالقرائن والادلة الخارجية والتأمل فيها كما في المشكل، بل لابد من بيان الشارع بدليل نقلي قولا أو فعلا واذا لم يبيسن

وبين المالكية كما حمله طيه المالكية، ومن ذلك قوله تعالي: " ولاتزر وازره وزر أخرى " وان ليس للانمان الا ماسعي " مع قوله عليه العلاة والسلام " ان الميت ليعذب ببكاء أهله عليه " فهذا مشكل لتعارض هادل عليه النمان فالاية تفيــــد ان الانسان لايعذب بغمل غيرو والحديث يفيد أنه يعذب بذلك وقد ازيل هــــــــذا الاشكال بحمل الحديث علي الميت الذي اومي في حياته بالبكاء عليه بعد موته ،

الشارع المجمل بيانا وافيا كافيا فعلي المجتهد ان يبينسسه بعد ذلك بالطلب والتآمسيال ٠

سيب الاجمىسال :

الاجمال يأتي من ذات اللفظ لا من عارض له وهو علي ثلاثــة أنــــواع :

الاول: غرابة اللفظ في المعني الذي استعمل فيه ، كلف الهلوع الوارد في قوله تعالى " " ان الانسان خلق هلوعا " ، فالهلوع شديد الحرص علي المال قليل الصبر علي الشدائد ، ولكن استعماله في هذا المعنى غريب لايمكن معرفته الا ببيان من الشارع ، ولهذا وصفه الله بما كشف معناه وبين المراد منه بقوله سبحانا وتعالي " اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا" الشاني: نقل اللفظ من معناه اللغوى الي معني " شرعي كلفلة والموم والربا والحج وغيرها من الالفاظ التسي نقلها الشارع من معانيها اللغوية واستعملها في معان شرعية خاصة لايمكن دركها بواسطة اللغة وحدها ، شيم

الثالث: تعدد المعاني المتساوية وتزاحمها علي اللفظ، والمراد واحد منها ، ولم يمكن تعيينه ، اذ لاترجيح لاحدها علي الاخر كما في المشترك اذا انسد باب الترجيح فيللم

معتقون ومعتقـــون (۱) ثم مات قبل البيان ﴿بِطلَت وصيتــه، لان لفظ الموالي مشترك بينهما ولم توجد قرينة تعين المـــراد منه ولا يجوز (استعمال المشترك في معنييه جميعا ، كما ذهـــب الي ذلك الحنفيـــة .

حكسسم المجمل:

التوقف في تعيين المعني المراد من اللفظ حتي يرد بيانــا ممن أجمله والشارع حين يبين المجمل فهو اما ان يبينه بيانــا شافيا بدليل قطعي أو ظني ، وأما أن يبينه بعض البيان ،

فان بينه بيانا وافيا وكان الدليل قطعيا ، انتقل اللفسط من باب الاجمال الي باب التفسير أى يصير اللفظ مفسرا لايحتمــل التأويل أو التخصيص ، وذلك كبيان ألفاظ : الملاة والزكـــاة والحج وامثالها بالسنة القولية أو الفعلية .

وان بينه بدليل ظني صار اللفظ موولا ، اى انه يحتمىلك التأويل ، وذلك كبيان مقدار الممسوح في فرض الرأس في الوضوع في قوله تعالى : " وامسحوا بر وسكم " فالاية دلت علي فريضيلة المسح الا أنها مجملة في مقدار الواجب مسحه منها ، ولم يكلمن بيان الشارع قطعيا في تعيين مقدار الممسوح منها ، مما ترتلل

 ⁽۱) يطلق المولي على الاملي وهو المعتق بكسر التا الوعلي الاسفل وهو المعتق بقتع
 التا ١٠٠٠

مايطلق عليه اسم المسح ولو بمعرة ، وقال مالك الاستيعباب، لان الكتاب مجمل بينه عليه السلام بفعله فانه توضأ ومسح رأسسه واستوعب كما رواه البخارى ، وقال ابو حنيفة الربع لان ارادة الادني لاتصح لعدم صدوره عن النبي صلي الله عليه وسلم قصدا وارادة الاستيعاب لاتصح لتركه عليه السلام الي الناصية ، فقد روى أنه توضأ ومسح علي ناصيته ، مقدم الرأس ولو كسسان الاستيعاب فرضا لما تركه فتعين مابينهما وذلك مجمل لاحتمسال الثلث والربع وغيرهما فبينه عليه السلام بفعله حيث مسسسح مقدم رأسسسه ،

- 777 -

أما اذا لم يرد عن الشارع بيانا كافيا ، بأن اقتصــر علي بعض البيان ، فأن المجمل يصير بهذا البيان فير الوافي من المشكل ، الذي يمكن معرفته بالبحث عن القرائن التــــي تصاحب اللفظ وتدل علي المراد منه ، لان الشارع لما بينه بعض البيان يكون قد فتـح فيه باب الاجتهاد ، فلا يتوقف المجتهــد حينئذ علي بيان الشارع غير الوافي ، بل يجب عليه الطلـــب

وذلك مثل لفظ الربا في قوله تعالى: " وأحل اللـــــه البيع وحرم الربا " فان الربا في اللغة اسم للفضل والزيادة وهو ليسبمراد في الاية قطعا ، اذ لاخلاف في جواز بيع القليسل بالكثير والكثير بالقليل ، لان البيع لم يشرع الاللاستربــاح والزيادة بل المراد بعض هذه الزيادة وهذا البعض لايمكــــن الوقوف عليه أو العلم به عن طريق الطلب والتأمل لخفائــــه

ومن ثم بينه الشارع بقوله صلي الله عليه وسلم " الحنطـــة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والعلم بالملــــــــــــ والذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا يمثل يدا بيد والفضــــل ربـا " (1) الا أنه لم يكن كافيا في ازالة الاجمال ٠

وانما كان هذا البيان فير كاف لعدم حصره عليه السلام الربا في هذه الاشياء بآداة من ادوات الحصر، فبقي اللفسلط مجملا فيما وراء السّه كما كان مجملا قبل البيان غير الكافي (٢) فاحتيج بعد ذلك الي الطلب والتأمل للتعرف علي علة الربسسا حتي يقاس عليها غيرها من الاصناف التي لم يشملها الحديست واعطاؤها حكم الاشياء الستة ومن ثم بحث الفقهاء وتأملسسوا وأختلفوا، فقال الحنفية : العلة القدر مع الجنس، وقسسال الشافعية : الطعم مع الجنس في الاشياء الاربعة ، والنقديسة في الثمنين " الذهب والففة " وقال المالكية الاقتيات والادخار في الاربعة والنقدية في الذهب والففسة "

⁽١) هذا الحديث من باب تخصيص العام بمستقل معلوم، لأن البيع لفظ عام لدخول لام الجنس عليه وخص الله منه الربا ،

 ⁽٢) يقول عمر رضي الله عنه : خرج النبي طي الله عليه وسلم من الدنيا ولـــم
 يبيّن لنا ابواب الربــا •

المتشابـــــــا

المتشابه اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه فــــي الدنيا ، فهو في غاية الخفـاء مقابل للمحكم فانه في فايتــه الظهــــور٠

وقد عرفه بعض الاصوليون بانه : اللفظ الذي خفي معنسساه

بحيث لاترجي معرفته في الدنيا لاحد لعدم وجود قرينة تدل عليمه وقد استأثر الشارع بعلمه فلم يبينه ، وذلك كالحروف المقطعـة التي بدئت بها بعض سور القرآن الكريم مثل : ق • ص • حـــم• آل ، كهعيص ، المصر (١) ومثل الصفات التي ثبت بالنصصصص نسبتها الي الله تعالي ، واستحال قيام معانيها الظاهرة بـه، وذلك مثل الايات التي يدل ظاهرها على ان لله تعالى : يدا ٠ ووجهاً ٠ وعينا ، ويمينا وغير ذلك مما جاءً في الايسسات " يد الله فوق أيديهم " " يبقى وجه ربك " اصنع الفلـــــك باعيننا " " السموات مطويا بيمينه " الي غير ذلك من الايــات أو الاحاديث التي توهم بظاهرها مشابهة الله تعالى للحــوادث، تعبالي الله عن ذلك علوا كبيرا وتنزه عن الحدوث وتقدس عسسن التشبيه ، والمتشابه بهذا المعني لاوجود له في الايــــات والاحاديث الواردة لبيان الاحكام الشرعية العملية، لان المطلوب منها العمل بمضمونها ، ومن غير المتصور ان يكلف الله تعالىي عباده بالعمل بنص لأيمكنهم معرفة المراد منه ، وبهذا يخسسرج المتشابه من بحث الاصولي فلا شأن له به ، وانما هو من اختصاص علماء الكلام أو التوحيـــد ٠

⁽١) سعيت مقطعات، لانها اسماء يجب ان تقع عند النطق بها .

ولعلماء الكلام في المتشابه مذهبان مشهوران:

احدهما: التوقف فيه ، وتفويض معرفته الي علم الله تعالى...ي

الذي احاط بكل شيء علما ، يقول تعالى: " هو السذي
أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتـــاب
واخر متشابهات ، فأما الدين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ومايعلم
تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنـــا
به كل من عند ربنـا ،

بيان وجه دلالة الايسة علي أن الله وحده هو السسدى
يعلم المتشابه ، انه سبحانه اخبر أن من القسسرآن
محكم ومتشابه ، ثم بين موقف العلماء من المتشابه:
بأن اهل الزيغ منهم يتبعونه ابتفاء الفتنه وابتغاء
تأويله ، ابتفاء الفتنة بحمله علي ظاهره وهو غيسر
المراد منه ، فيفتنون الناس في دينهم ويفسسدون
عليهم عقائدهم ، وابتفاء تأويله بحسب اهوائمهم ،
واما الراسخون في العلم فانهم يعتقدونه ويفوفسون
علمه اليه تعالي ، ويقولون : آمنا به سواء علمنسا

وعلي ذلك يكون قوله تعالي : " ومايعلم تأويلــــه الا الله ، جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لابطال رعم أهل الزيغ ، ويلزم الوقوف علي قولــــه تعالى : " الا الله " والراسخون في العلم جملــــة

مبتدأة الخبر فيها : يقولون آمنا به ، فلا يكسون للراسخين حظ في معرفة تأويله ولايبحثون عنه ، بسلل يفوضون علمه اليه تعالى "(١)

ثانيهما: تأويل المتشابه بما يوافق اللغة ويلائم تنزه اللــه تعالي عمـا لايليق به ، لانه جل شأنه لايد له ولا عيـن ولا مكان ، فكان الظاهر مستحيلا ، قال تعالي: " ليـس كمثله شي٬ " فيوول المتشابه بما يعرفه عن ظاهــره ولو بطريق الاستعارة أو الكنايــة ،

استند هذا الفريق من العلماء الي قوله تعالي :

" ومايعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم ، وقالوا قـــد أخبر الله تعالي : بأن الراسخين في العلم يعلمون تأويـــل المتشابه ، فالراسخون في العلم معطوف علي لفظ الجلالــــة، والوقف ليس بلازم .

والمذهب الاول لعامة السلف من الصحابة والتابعين ومتقدمي أهل السنة والجماعية من العتكلمييين .

والثاني لعامة المعتزلة ومتأخرى أهل السنة والجماعة •

⁽۱) وعلي ذلك نكون الحكمة من المتشابه في حقهم: ابتلاؤهم في العلم بعدم الوصول اليه لان ابتلاء الراسخ بعدم العلم أعظم من ابتلاء ذ ى الجهل بطلب العلم ٠

ثالثان تقسيم اللفظ باعتبار دلالته على المعني :

(וلــــدلالات)

تقسيم اللفظ باعتبار دلالته على المعنى يعتبر أهـــام أقسام اللفظ العربى ، لما له من أشر بالغ فى استنبــاط الاحكام من نصوص القرآن أو السنة أو نصوص القانون، أو فهــم غرض المتكلم هن كلامه بعفة عامة ، ومن شم عنى الاصوليـــون ببيان تلك الدلالات واطلاق الاسماء عليها وترتيبها حسب قنــوة دلالتها ، وكان لهم في تقسيم طرق الدلالات وترتيبها منهجان :

احدهما : منهج الحنفية ، والثاني : منهج الشافعيـــة وغيرهم ، وسنعرض كل واحد من هذين المنهجين على حدة ، ثــم نذكر وجوه الالتقاء والافتراق بينهما ، ثم نعرض القواعــــد الاصولية المختلف فيها ، وماترتب على الاختلاف فيها من اختـلاف في الفــروع .

أولا .. منهمج الحنفيمسة :

قسم الحنفية اللفظ باعتبار دلالته علي المعنى الــــي أربعة اقسام : ١- عبارة النص · ٢- اشارة النص ·

٣ دلالة النص ٠ ٤ دلالة الاقتضاء ٠

ووجه الضبط عندهم في هذه الاربعة ، أن دلالة النص على الحكــم اما أن تكون ثابتة بنفس اللفظ أو لاتكون كذلك ، والدلالة التي تثبت بنفس اللفظ ، اما أن تكون مقصـــودة منه فهو مسوق لها أو غير مقصودة لــــه .

فان كانت مقصودة فهي العبارة وتسمى " عبارة النصيصي " وان كانت غير مقصودة فهي الاشارة وتسمى " اشارة النص " .

والدلالة التي لاتثبت بنفس اللفظ ، أما أن تكون مفهومـــة من اللفظ لغة أو شرعا فان كانت مفهومة لغة سميت " دلالـــــــــة النص " وان كانت مفهومة شرعا أو عقلا سميت " دلالة اقتصـــاء" واليك تعريف كل واحدة من هذه الدلالات مع التمثيل (١).

عبارة النص: هي دلالة اللفظ على ماكان الكلام مسوقـــا لاجله أسالة أو تبعا ، وعلم قبل التأمل أن ظاهر النصيتناوله اى ان المراد يفهم منه قبل التأمل ولهذا النوع من الدلالـــة

أمثلة كثيرة منهـــا ؛

⁽۱) السمراد بالنص في هذا المقام اللفظ المفهوم المعني من القرآن والسنة سواء كان ظاهرا أو مفسرا أو خاصا أو عاما أو غير ذلك ، وليس المسراد منه ماقابل الظاهر والمفسر والمحكم ، ولذلك كان الاستدلال في اثبسسات الحكم سالظاهر أو المفسر أو الخاص أو العام أو المريح أو المجسسان استدلالا بعبارة النص ،ويقعد بعبارة النص صيعته المكونة من مفرد اتسسه وجملسة .

 ⁽۲) ويقال لها: دلالة العبارة ،ويلاحظ أن المقمود بالنص هنا خصوص القرير آن
 والسنية ،

أولا ـ قوله تعالى : " فان خفتم الا تقسطوا في اليتامـــى فانكموا ماطابلكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتـــــم الا تعدلوا فواحدة أو ماملكت ايمانكم " .

هذه الاية قد انتظمت عددًا من الاحكام وهي :

- ١- اباحة الــــزواج ٠
- ٧- اباحته بأكثر من واحسدة •

٣- وجوب الاقتصار علي زوجة واحدة اذا خاف الزوج عدم العـــدل عند التعـــدد •

وكل هذه الاحكام مستفادة من طريق عبارة النص ، لان الكلام مسوق لاجلها واللفظ متناول لها قبل التأمل ، وان كان بعضهـا يتناوله تبعا كاباحة الزواج ،

شانيا _ قوله تعالي: " واحل الله البيع وحرم الربا" دلت هذه الاية بلفظها وعبارتها علي حكمين: احدهما: حلل البيع وحرمة الربا، والثاني: نفي المماثلة بين البيسل والربا، وكلاهما مستفاد من طريق العبارة، لان كلا منهما مقمود بالكلام ومعلوم قبل التأمل ان ظاهر اللفظ يتناوللما وان كان تناوله للحكم الاول تبعا وتناوله للحكم الثانسيا اصالة، لان الاية سيقت للرد على الذين سووا بين البيسلام

أشـــارة النص:

اشارة النص: هي دلالة اللفظ علي حكم غير مقصود ولاسيسق له النص أصالة أو تبها ولكنه لازم للحكم الذي سيق الكسسسلام ا- قوله تعالى: ماأفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله والرسول ولذى القربي واليتامي والمساكين وابن السبيلل كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه ومانهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله ان اللسمة شديد العقاب ، للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يبتغون فضلا منالله ورضوا نا وينصرون اللهورسوله اولئك هم الصادقيون "(٢) .

دل هذا النصعلى أن الفقراء المهاجرين يستحقون سهمـــا في الغنيمة ، لانه المعني الذى سيقت له الاية وقعد منهــا اصالة ، كما قال الله تعالى : " ماأفاء الله على رسولـه" الاية ، ودل باشارته علي زوال ملكية المهاجرين عما تركـوا من أموال بمكة استولي عليها كفارها ، لان هذا المعنـــي

⁽۱) وهي هذا المعني بقول السرخسي : والشابت بالاشارة مالم يكن السياق لاجله لكنه يعلم بالتأمل في معني اللفط من غير زيادة ولانقصان ،ويقسمول البزدوى، عند الكلام على الاستدلال بالاشارة ،وهو العمل بماثبت بنظمه لغلة لكنة غير مفصود ولاسبق له النص وليس بظاهر من كل وجه .

⁽٢) الحشر ٧ ، ٨ ،

بعبارتها ، اذ وصف المهاجرين بالفقر ، يلزم منه عسسدم ملكهم لما خلفوا بمكة من اموال ، والا لما سموا فقسسراء ولما استحقوا هذا النصيب لانهم استحقو0 بوصف الفقسر ،

7- قوله تغالي : " والوالدات يرضعن أولادهن حولين كامليــــن لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلي المولود له رزقهن وكسوتهـن بالمعــــروف ". (1) .

دل هذا النص بعبارته علي أن نفقة الوالدات مصحصن رزق وكسوة واجبة علي آباء الاولاد ، لان هذا المعني هو السوق مصحن أجله وهو المتبادر من ظاهر اللفظ ،

ودل باشارته علي أن نسب الولد الي أبيه ، لان النسبس في قوله تعالي: " وعلي المولود له " أضاف الولد اليه بحرف اللام التي هي للاختصاص ، ومنه الاختصاص بالنسب ، فيكسون دالا باشارته علي ان الاب هو المختص بنسبة الولد اليه ، لان الوالد لا يختص بالولد من حيث الملك بالاجماع فيكون مختصا به من حيث النسب كذلك دل النعى باشارته علي ان للاب نوع اختصاص في مسال الابن بحيث يستحق ان يملك من مال الابن مايحتاج اليه ، وعلسي ان الوالد لايقطع بسرقة مال ابنه لان له فيه شبهة ملك ولا يقتسل بولده ، لان له نوع اختصاص به لانه مولود له ، وغير ذلك مسسن الاحكام التي لم تسق الاية لها اصالة. أو تبعا ، وانمسسسا

⁽۱) ۲۲۳ البقـــرة ٠

٣ دلالـــة النــــى :

دلالة النص: هي دلالة اللفظ علي ثبوت حكم المنطسسوق به للمسكوت عنه لوجود معني فيه يدرك كل عارف باللغة العربية ان الحكم في المنطوق به كان لاجل ذلك المعني من غير حاجسسة الي نظر واجتهساد •

ولكون الحكم في هذه الدلالة يوّخذ من معني النع لامــــن لفظه كما في العبارة والاشارة (۱) ،سماها الكثيرون" فحصوى الخطاب " لان فحوى الكلام معناه ، ويسميها الشافعية مفهـــوم الموافقة ، وقد يسمونها القياس الجلي ، او القياس الاولـــي كما سيأتـــــى :

ومن امثلة دلالة النص:

قوله تعالى : " وقفي ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا ، اما يبلغن عندك الكبر احدهما أو كلاهما فلا تقـــــل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "(٢)

دل هذا النص بعبارته علي أنه يحرم علي الولد ان يخاطب والديه بكلمة أف الموضوعة للتضجر، ودل بدلالة النص علي انسه يحرم علي الولد ان يضربهما أو يشتمهما ، لان الضرب أو الشتم

 ⁽۱) مدلول كل من عبارة النص أو الاشارة ثبت من الفاظ النص ،لان دلالة عبارة المحص باللفظ داته ،ودلالة الاشارة بلازم اللفظ ايضا فكل منهما قد دل عليه اللفظ .

⁽T) TY 18mmmmel . .

- TET -

وان كان مسكوتا عنه لم يتناوله لفظ النص ، الا أن كل عــارف باللغة العربية يدرك ان المعني الذى كان من أجله تحريـــم التأفيف هو كف الاذى عنهما ومراعاة حرمتهما .

هذا المعني موجود قطعا في الفرب والشتم بطريق الاولىيين لانهما أبلغ في الايذاء من التأفيف واكثر ايلاما منه ، وهــــذا المعني ثابت بدلالة النص، ، اى معناه ، لا لانه ثابت من لفظـــه كما في العبارة والاشارة

- ٣- قوله تعالي: " ولايأبي الشهداء اذا مادعوا " فانه يسدل بعبارته علي وجوب الشهادة عند الطلب، ويدل بدلالة النسم علي وجوب الشهادة اذا علم الشاهد انه لم ير الحادشسسة غيره ، لان علم الحكم في المنطوق: احياء الحق .
- ٣- قوله تعالي : " ان الذين يأكلون أموال اليتامي ظلمصحصا انما يأكلون في بطونهم مارا وسيصلون سعيمصرا •

هذا النفندل بعبارته على تحريم اكل اموال اليتامــــي ظلما، وواضح أن المعني الذي كان هذا التحريم من أجله هـــو عدم تبديد هذه الاموال أو تضييعها عليهم من غير حق، فيتناول من طريق دلالة النص كل مامن شأنه تفويت المال عليهم ، مـــن احراق واهمال وخيانة وغير ذلك ، لانها جميعا اعتدا علي مال

القاص الفعيف عن دفع الاعتسسداء •

هذه بعض آمثلة دلالة النص، ومنها يتغم أن ثبوت الاحكام فيها وفي امثالها كان عن طريق معني النص اى طريق اللغـــــ لاعن طريق القياس أى ان فهم العلة فيها لايحتاج الي نظـــــل أو اجتهاد بل يفهمها كل من يعرف الالفاظ ومعانيها بخــــلاف القياس الذى يتوقف فهم العلة فيه علي النظر والاجتهاد، ولذلك أثبت الحنفية عن هذا الطريق من الاحكام مالا يجيزون اثباتـــه عن طريق القيـــاس (۱).

دلالـــة الاقتضاء:

قد يتوقف صدق الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية على حدا معني خارج عن اللفظ فاذا كان ذلك كذلك سميت الدلالة علي حدا المعني المقدر " دلالة الاقتفاء " لان استقامة الكلام تقتضيي هذا المعني وتستدعيه .

وسمي الحامل علي التقدير والزيادة " المقتضي " بالكسر

⁽۱) وفي هذا المعني يقول السرخي في اصوله : ولهذا جعلنا الثابت بدلالسسة النص كالثابت باشارة النص ،وإن كان يظهر بينهما التفاوت عند المقابلة وكل واحد منهما فرب من البلاغة ،احدهما من حيث اللفظ،والافر من حيسست المعني ،ولهذا جوزنا اثبات العقوبات والكفارات بدلالة النعى وإن كنسسا لانجوز مثل ذلك بالقياس .

الاحكسام حكسم المقتضسسي ٠

فدلالة الاقتضاء : هي دلالة الكلام على معني يتوقف علـــي تقديره صدق الكلام أو صحته عقلا أو شرعـا -

والمقتضي عند عامة الاصوليين ثلاثة اقسام :

أـ ماوجب تقديره لتوقف صدق الكلام عليه ، وذلك كقوله عليــه الصلاة والسلام " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ومااستكرهـوا عليــه " .

فان الخطأ والنسيان لم يرفعا بدليل وقوعهما من أمتـــه صلي الله عليه وسلم ، والواقع لايرفع ، اذن فلابد من تقديــر شيء حتي يكون الكلام صادقا ، اذ هو صادر ممن لاينطق عن الهـوى وذلك بأن نقول " رفع اثم الخطأ أو ماأشبهه ، وبهذا التقديـر يصبغ هذا الكلام صادقـــا .

ب ماوجب تقديره لتوقف صحة الكلام عليه عقلا ، وذلك كقولــــه تعالى : " واسأل القرية " فان هذا الكلام لابد فيه مــــن تقدير لفظ لكي يصح عقلا وذلك المقدر لفظ الاهل ، اذ القرية وهي الابنية المجتمعة لايصح سوّالها عقلا ،

ومثل ذلك قوله تعالى : " فليدع ناديه فان النادى ـ وهــو مجتمع القوم ومتحدثهم لايمح دعاوه ، فكان لابد من تقديــر لفظ يستقيم به الكلام ، وهو لفظ " أهل " ويكون تقدير الاية فليدع أهل ناديه ،وبذلك يصح الكلام ويستقيم .

جـ ملوجب تقديره لتوقف صحة الكلام عليه شرعا ، وذلك كقولـــه تعالى ؛ في بيان موجب القتل العمد اذا عفي عن القصـــاص الي الدية : " فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعسروف وأداء اليه باحسان " فانه يدل علي أن العفو كان علي مسال هو الدية ، فالمعني فمن عفي عنه اخوه فلم يقتص منه علسول أن يدفع له الدية ، فليطالبه الذي عفي بالمعروف وليسود القاتل الدية باحسان ، وهذا المعني يلزم تقديره لصحة الكلام شرعا ، لانه لايجوز أن يتبع انسان انسانا فيطالبسسه دون ان يكون عليه مسسال .

ومن امثلته أيضا الايات التي تفيد بظاهرها تعلق الحرمة بالذوات نحو قول الله تعالي: "حرمت عليكم امهاتكوي الماتكم "حيث يجب تقدير معني يتوقف عليه صحة الكلام شرعا وهو كلمة " زواج " ومن ثم يستقيم المعني ويوول الي حورم علي الشخص الزواج بالمذكورات في الاية ، لما تقرر أن الدات لاتتعلق بها الحرمة ، لان متعلق الاحكام أفعال المكلفيوسان لا الذوات والاعيان ، ولذا قيل في تعريف الحكم : خطاب الله تعالي المتعلق بأفعال المكلفين .

هذه هي دلالات الالفاظ علي المعاني والدلالات التي تستفاد منها كما رآها الحنفية ، وكلها استفيدت من الفاظ النع، أما من ذاته ولازمه أو مفهومه اللغوى أو المفهوم الذى يقتضيسه صدق الكلام أو صحته ، ومن ثم كان الحكم الثابت بهذه الدلالات ثابتا علي وجه القطع الا اذا وجد مايصرفه الي الظن كتخصيص

عمـــوم المقتفـــيي (١)

هل للمقتفي عموم ؟ لاخلاف علي انه اذا دل الدليل علسيي تعيين أحد الامور الصالحة للتقدير فانه يتعين سواء كان عاما أو خاصا ، وذلك كقوله تعالي : " حرمت عليكم الميتة" وكقوله تعالي : " حرمت عليكم امهاتكم " فانه قد قام الدليل علسي ان المراد في الاية الاولي تحريم الاكل وفي الثانية التسروج، ولكن الاختلاف وقع فيما لو كان المقام يحتمل عدة تقديسسرات يستقيم الكلام بواحد منها ، أيقدر مايعم تلك الافراد أم يقدر واحد منها ،

دهب بعض الاصوليين ومنهم الشافعية ، الي انه يقــــدر مايغم تلك الافراد ، وجعلوا للمقتضي عموما ، وهذا مايسمـــي " عموم المقتضي " ذلك لان المقتضي بمنزلة المنصوص في ثبـــوت الحكم به ، حتي كان الحكم الشابت به كالشابت بالنص لابالقياس فكذلك في اثبات صفة العموم فيه فيجعل كالمنصوص •

وذهب بعض الاصوليين ومنهم الحنفية الي انه يقدر واحسلسد منها فقط ولم يجعلوا للمقتضي عموما ، بناء علي ان العموم من عوارض الالفاظ والمقتضي معني فلا عمسوم له .

استدل القائلون بعموم المقتضي ، بأن الامر لايظو مسلسان أضمار الكل أو البعض أو عدم الاضمار ، والقول بعدم الاضمسلسار

⁽¹⁾ المقتفي بالفتح هو الشياء المقدر لمحة الكلام الملهذا انتسب المقتفسسي بالفتح مع حكمه الي النص والنصهو المقتفي بالكس ، أي ان المقتفسسي بالكسر، هو الكلام الذي لايمكن اجراؤه علي ظاهره الا يتقدير شياء .

خلاف الاجماع ، وليس اضمار البعض بأولي من البعض ضرورة تستاوى نسبة اللفظ الي الكل ، فلم يبق الا أضمار الجميع ·

واستدل القائلون بعدم العموم ، بأن الاضمار ثبت لضرورة محة الكلام ، فيقدر بقدر الضرورة وهي تندفع باثبات فسرد، اذا كان له افراد ، فلا حاجة لاثبات العموم فيه مادام الكلام قسد أفاد بدونسسه ،

وهذا الاختلاف في عموم المقتضي وعدمه ترتب عليه اختـــلاف الفقها ؛ في فروع فقهية كثيرة ومن ذلك طلاق المكره .

ذهب الشافعية وجمهور الفقها الي ان طلاق المكره لايقع، واحتجوا علي ذلك بعموم المقتضي في قوله صلي الله عليه وسلم: " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " .

وذهب الحنفية الي وقوع طلاق المكره قياسا علي وقوع طلاق الهازل ، لان المكره عرف الشرين واختار أهونهما .

وأجابوا عن الحديث ، بأنه من باب المقتضي ولاعموم لـــه ولايجوز تقدير الحكم الذى يعم أحكام الدنيا واحكام الاخرة بلل اما احكام الدنيا واما احكام الاخرة ، والاجماع علي ان حكـــم الاخرة مراد ، فلا يراد الاخر معه والاعم .

ترتيب السدلالات:

دلالة الالفاظ علي المعاني ليست في درجة واحدة من القوة بل بعضها أقوى من بعض ، فأقواها عبارة النص (المنطــــوق المريح) ، ثم يليها دلالة النـــم (مفهوم الموافقة) ثم يلي ذلك دلالة الاقتفاء .

- TE9 -

ذلك لان عبارة النصلما دلت علي المعني المقمود بسحوق الكلام ، كانت أقوى من أشارة النص لانها تدل علي معني فيحسر مقمود بالسياق ، ولما كانت اشارة النصيدل اللفظ فيها علمي المعني بنفسه وصيغته ، كانت أقوى من دلالته النص ، الذي يحدل عليه بمعقول النص ومفهومه لابنفسه ، ودلالة النص أقوى محسن دلالة الاقتضاء لان الاقتضاء لم يثبت فيه اللفظ شيئا بصيغته، كما لم يدل بمفهومه اللغوى علي شيء ، لكن استدعت الفحصرورة وتمحيح الكلام تقديره .

ويظهر اثر هذا التفاوت بين مراتب الدلالات عند ظهور التعسار في بينها ، فاذا ماتعارض حكم ثبت بعبارة النص مع حكم ثبت بدلالية باشارته ، يقدم حكم العبارة وكذلك اذا تعارض حكم ثبت بدلالية النص مع حكم ثبت باشارته يترجح الحكم الثابت بالاشسارة اواذا تعارض الحكم الثابت بالاقتضاء تعارض الحكم الثابت بالاقتضاء يترجح الحكم الثابت بالاقتضاء يترجح الحكم الثابت بالدلالة.

غير ان الشافعية يذهبُون الي القول بتقديم دلالة النمهلي اشارته عند التعارض علي خلاف مايقول به الحنفية .

استدلوا علي ذلك ؛ بأن دلالة النص تفهم لفة من النسسس فهي قريبة من دلالة العبارة ودلالة الاشارة ، لاتفهم من النسسس لفة ، بل تفهم من اللوازم البعيدة للنصوص ، ومايكون مسسسن عبارتها أولي بالاخذ مما يكون من اللوازم التي تختلف فيهسا الافهام ، وفوق ذلك فان المعني في دلالة النص وإضع المقسسد من الشارع بخلاف اللوازم فانها قد تكون مقصودة وقد تكون فيسر

مقصودة ، أما الحنفية قد استدلوا على تقديم اشارة النفي على دلالة النبي ، بأن دلالة الاشارة مأخوذة من النظم ، لانها مأخوذة من لوازمه اذ ذكر الملزوم يقتفي ذكر اللازم ، أما دلالة النصي فانها لاتفهم من منطوق اللفظ ، بل هي توخذ من مفهومه ،ومايكون من المنطوق أولي في الدلالة مصا يكون من المفهدوم .

أمثله تعارض الدلالات :

١- تعارض عبارة النص مع الاشـــارة :

قال الله تعالى: " ياأيها الذين آمنوا كتب عليك يم القصاص في القتلسي " (١) ،وقال سبحانه " ومن يقتل مومنيا متعمدا فجزاوه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما - " (٢) .

فمدلول العبارة في الاية الاولي: وجوب القصاص من القاتل المتعمد ، اذ قوله تعالى: "كتب عليكم " معناه فرض عليكم ودلت الاية الثانية عن طريق الاشارة علي أنه لاقصاص علي القاتل المتعمد ، لان الله تعالى جعل جزاءه الخلود في جهنام والغضب عليه والعذاب الاليم ، وقد اقتصر علي ذلك في مقال البيان ، والاقتصار في مقام البيان يقتضي الحصر، وعلي ذليك، فليس عليه عقوبة في الدنيا ، بل له عقوبة أخروية ، لكنيا

⁽۱) ۱۷۸ البقـــرة ۰

٠ * النسسساء ،

هنا تقدم عبارة النص علي اشارته ، ويكون القصاص في الدنيـــا ثابتا على القاتل المتعمـــد •

ومن ذلك ايضًا ، قوّله تعالي ؛ " وعلي العولود له رزقهــن وكسوتهن بالمعروف " ، حيث دلت الاية عن طريق الاشـــارة أن الاب مقدم في حق النفقة من مال الابن علي الام .

فاذا كان الولد لايستطيع النفقة عليهما في آن واحد، بسل هو قادر علي الانفاق علي واحد منهما ، كان الاب هو الاحسسق بالنفقة ، لان الاب عندما وجبت عليه وحده نفقة الابن ، كسسان مقدما علي غيره عند حاجته ، لان الغنم بالغرم ، ولكن هسسدا الحكم المستفاد من اشارة النص معارض بما ثبت عن طريق عبسارة النص ، وذلك مارواه أبو هريرة رضي الله عنه ، ان رجلا جسساء الي النبى علي الله عليه وسلم فقال من أحق الناس بحسسسن عحابتي ؟ قال : أمك ، قال ثم من ؟ قال : أمك ، قال ثم مسن؟ قال : أمك ، قال ثم من ؟ قال : أباك ،

قهذا الحديث يدل بعبارته علي تقديم الام علي الاب فسسسي النفقة ، وهو مذهب الشافعية والراجع من مذهب الحنفية وهو قحول للحنابلة ((()) ، تقديما لعبارة النص التي دل عليها الحديث

⁽۱) التمثيل بهذا المثال يتمثي علي طريقة من يجيز تخصيص عام القرآن بخبسر الاحاد وهم الشافعية ،واما علي طريقة الأحناف القائلين بعدم حواز ذلسك، فلا يصع التمثيل الا اذا وصل الحديث الي مرتبة المشهور .

علي اشارة النص المدلول عليها من الاية الكريمة · ٢- تعارض دلالة الاشارة مع دلالة النص :

قال تعالي : " ومن قتل موّمنا خطأ فتحرير رقبة موّمنة "(1) قال الشافعية ، هذه الاية دلت علي وجوب الكفارة في قتــل الخطأ ، فيكون وجوب الكفارة في قتل العمد أولى ٠

ذلك لان علة وجوب الكفارة في القتل الخطأ: محو الذنـــب
الناشي عن القتل فاذا وجبت الكفارة فيه ، وجبت في القتـــل
العمد بالطريق الاولى لحاجة القاتل اليها ، لان ذنبه أعظم .

وقال ابو حنيفة ؛ لاتجب الكفارة في القتل العمد، لان الاية المشار اليها وان افادت بدلالة النص وجوب الكفارة في القتــل العمد الا أن هذه الدلالة معارضة بدلالة اشارة النص في قولـــه تعالي : "ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيهــا وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما" (٢) اذ قد دلـت هذه الاية بطريق الاشارة علي عدم وجوب الكفارة علي القاتـــل المتعمد ، لانه تعالي ذكر الجزا الكامل للعامد وانه الخلـود في النار ، وقد فهم ذلك من الاقتصار علي هذه العقوبة في مقام البيان فمن ثم لاتجب عليه الكفارة ، ولان الكفارة شرعت لمحــو الذنب المفير بدليل ترددها بين العبادة والعقوبة وماشـــرع

ر1) ۹۲ النسينياء -

[·] النمسساء ،

لمحو المغير لايقوى علي محسو الكبيسسرة • شانيسا : منهج الجمهور من الاصوليين في طرق الدلالة:

تنقسم دلالة اللفظ علي الحكم عند جمهور الاصوليين السيبي قسمين : منطبوق ومفهسيسوم .

أولا ـ المنطوق : دلالة اللفظ علي حكم هو في محل النطق، أي أن الحكم ذكر في الكلام ونطق باللفظ الذي دل عليــه •

ويتناول المنطوق بهذا التعريف: دلالة العبارة ودلالـــة الاشارة ودلالة الاقتضاء عند الحنفية ، وقد تقدم التعريف بهذه الدلالات مع ذكر الامثلة لكل منها .

ثانيا ـ المفهوم ؛ دلالة اللفظ علي حكم ليس في محل النطــــــق،

أى دلالة اللفظ على حكم شيء لم يذكره في كلامه ولم ينطـق
به ، وينقسم المفهوم الي قسمين ؛ مفهوم موافقة ومفهسوم

أولا _ مفهلوم الموافقـــــة :

هو دلالة اللفظ علي ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنــــه وموافقته له نفيا أواثباتا لعلة مشتركة بينهما .

ويشترط في العلة : أن تكون واضحة بحيث يدركها كل مسسن يعرف اللغة بأدني تأمل كما يشترط ان يكون غير المذكور فسسي الكلام أولي بالحكم من المذكور أو مساويا له نظرا للعلسسة المشتركة بينهما ، فان لم توجد علة مشتركة لم يثبت الحكسسم في غير المذكور ، وان وجدك وكانت غير واضحة ، أو كان المذكور

أولى ثبت الحكم بطريق القياس ولايسمى مفهوم موافقة •

ويتبين من ذلك أن مفهوم الموافقة نوعسان : أولي ومساو، فمثال الاولي مامر من قوله تعالي : " ولاتقل لهما أف" من تحريم الفرب وغيره من انواع الاذى ، فعلة التحريم هي الايسذاء وهي أشد مناسبة للحكم في غير, التأفيف فيكون أولي بالحكسسم، ويسمى الحكم فحوى الخطساب،

ومثال المساوى مامر ايضا من قوله تعالي: " ان الذيــن يأكلون اموال اليتامي ظلما انما يأكلون في بطونهم نـــارا" حيث علم من تحريم أكل اموال اليتامي ــ وهو المنطوق تحريــم احراقها وهو المفهوم ، وهما متساويان ، ويسمي لحن الخطاب . حجية مفهــــوم الموافقــــة :

 والكفارات بالقياس يصع له أن يحتج بها على اشباتها .

شانيسسا مفهسوم المخالفة:

مفهوم المخالفة : هو دلالة اللفظ علي ثبوت حكم المسكوت عنه سخالف لما دل عليه المنطوق ، لانتقاء قيد من القيـــــود المستبرة في الحكم ، ويسمي : دليل الخطاب ، لان الخطاب هــو الذي دل عليه .

ومثال قوله صلي الله عليه وسلم: " في الغنم السائمية الركاة "فأن منطوقه وجوب الزكاة في الغنم السائمة ، وهـــي المذكورة ، ومفهومه المخالف عدم وجوب الزكاة في الغنيييا المعلوفة ، وهي المسكوت عنها ، فالحكمان مختلفان ايجابييا ،

أنواع مفهسوم المخالفسسسة

تنوع هذا المفهوم بحسب تنوع القيد الي انواع كثيـــرة بعضها أقوى من بعض ، وأهمها أربعة انواع : مفهوم العفـــــة ومفهوم العدد ،

١- مفهوم العفة : هو دلالة اللفظ الدال علي حكم مقيد بوصف علي ثبوت نقيض هذا الحكم للمسكوت الذى انتقي عنه ذلـــــك الوصــــف (١).

⁽۱) يرراد بالصفة هنا مطلق التقيد بالشيء سواء كان نعتا تحويا كما في توليه صلي الله عليه وسلم "في الفنم السائمة الزكاة" أو مفافا نحو قوله عليه السلام: مطل الفني ظلم يحل محرفه وعقوبته" أو جارا ومجرورا كما في قوليه ...:

ومن امثلة مفهوم الصفة قوله تعالى: "ياأيها الذييسن آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ، فانه يدل بمنطوقه علي وجوب التبين ان جاء الغاسق بنبأ ، ويدل بمفهومه المخالسسف علي انه : ان جاء العدل بنبأ لم يجب التبين والتثبت مسسن خبره ، ومن آمثلته ايضا قوله, علي الله عليه وسلم : مطلسل الغني طلم يحل عرفه وعقوبته " فانه يدل بمنطوقه علي ان مطل المدين الغني يحل مطالبته بالدين وعقوبته بالحبس " وبسدل بمفهومه المخالف علي ان مطل المدين غير الغني لايحل ماذكر ، ومفهوم الشرط : هو دلالة اللفظ المفيد لحكم معلق بشرط علي شبوت نقيض ذلك الحكم عند عدم الشرط " (1) .

ي عليه السلام: "لاتنكح المرأة على عمتها ولاعلي خالتها " أو غير ذلك و المراد بالمغة عند الاصوليين: تقييد لفظ مشترك المعني بلفظ آخر يختسعى ببعض معانيه ليس بشرط ولا غاية بعد أن كان صالحا لما له تلك الصفسسة ولغيره نحو في الغنم السائمة زكاة افان الغنم يطلق علي مايكون بصفسسة السوم ومالايكون ففيدت بالوصف فكان التقييد دالا على انتفاء الحكم عند انتفاء الوصف فيدل انتفاء وصف السوم على انتفاء الحكم و هو وجوب الزكاة عن المعلوقة

⁽٢) المراد بالترط هنا: الشرط اللغوى وهو مادخل عليه أحد حروف الشرط كبان واذا، فعفهوم الشرط هو ماكان اللفط فيه دالا علي حكم مقيد بأداة مسسن أدوات الشرط اذ ليس المراد بالشرط ،الشرط الامطلاحي وهو مايتوقف عليسسه المشروط ولايكون داخلا في ماهينه ولامؤشرا فيه .

ومن امثلته قوله تعالي في شأن المطلقات؛ وان كسسسن أولات حمل فانفقوا عليهن " فانه يدل بمنطوقه علي وجوب النفقة للمعتدة المبانة ان كانت حاملا ، ويدل بمفهوم الشرط المخالف علي عدم وجوبها لغير الحوامل من المعتدات البوائن ، لانتقاء الشرط الذي علق عليه الحكم في المنطوق ، فانتقي الحكم وهسو النفقة لانتقاء الشرط وهو الحمل ،

٣- مفهوم الغاية : هو دلالة اللفظ الدال على حكم مقيد بغايسة علي شبوت نقيض الحكم في المسكوت عنه بعد الغاية ،وبعبارة اخرى : هو دلالة الغاية على نفي الحكم عما بعدها (١).

ومن امثلته قوله تعالى: " فان طلقها فلا تحل له مـــن بعد. حتى تنكح زوجها غيره " فقد دل منطوقه على أن المطلقــة ثلاثا تحرم على من طلقها حتى تتزوج زوجا آخر غيره،ودل بمفهوم الغاية المخالف على حلها لزوجها الاول بعد أن تتزوج غيـــره وتفارقه بطلاق أو غيره وتنقضي عدتها منه -

٤- مفهــوم العدد: هو دلالة اللفظ الذى قيد الحكم فيه بعــبدد معين علي ثبوت حكم ألمسكوت منه مخالف لحكم المنطــــوق لانتفاء ذلك القيد ، وبعبارة اخرى : دلالة اللفظ علي نفــي الحكم عما زاد أو نقص .

ومن امثلته قوله تعالي : " والتذين يرمون المحصنات ثــم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة " فانه يـــــدُلُ

⁽١)سبق القول أن غاية الشيِّ : آخره ولها لفظان هما : حتي والي ٠

بمنطوقه علي أن حد القاذف ثمانون جلدة ، ويسدل بمفهوم العدد المخالف علي أنه لايجوز الزيادة علي الثمانين، كما لايجسسور النقص عنهسا .

شروط الاستدلال بمفهوم المخالفــــة :

اشترط القائلون بمفهوم المخالفة شروطا كثيرة للعمل بسه منهسسا :

أولا ـ الا تظهر في المسكوت عنه أولوية أو مساواة والا استلسزم ثبوت الحكم في المسكوت عنه فكان مفهوم موافقة لامفهـوم مخالفـــــــة .

ثانيا الا يعارضه ماهو أقوى منه ، فان عارضه دليل أقوى منه وجب العمل به واطراح المفهوم وذلك كما في قول تعالى: " واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جنساح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفلروا أن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا " .

فان النصقيد قصر العلاة بحالة الخوف ، فيدل بمفهومسه المخالف انه اذا لم يكن خوف فلا قصر ، الا أن هــــــذا المفهوم قد عارضه منطوق يدل على خلاف ذلك وان الرخصسة عامة في الخوف والامن وذلك ان يعلي بن أمية توقف فـــي هذه الاية فسأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، كيف نقصر وقد أمنا والله يقول ؛ " واذا فربتم في الارض فليــــس عليكم جناح ان تقصروا من العلاة ان خفتم " ، فقال عمسر عجبت مماعجبت منه فسألت رسول الله عليه وسلم

فقال ؛ صدقة تعدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقت ...
فهنا يجب اطراح المفهوم ، لان هذا المنطوق أقوى منه .

ثالثات الا يكون التخصيص بالذكر قد جا ؛ موافقا للعادة وللامر الغالب من أحوال النس ، كقوله تعالى : " وربائبكسم اللاتي في حجوركم " فان الغالب من أحوال الناس كسون الربائب في الحجور ، اى في ولاية الازواج وتحت رمايتهم فقيد به لذلك لا لان حكم اللاتي لسن في الحجور بخسلاف ذلك بل هن محرمات سوا ؛ أكن في الحجور أم لم يكن كذلك رابعات ألا يكون للقيد فائدة أخرى غير اثبات خلاف الحكسسم للمسكوت عنه ، فان كان له فائدة افرى كالتنفيسسسر أو الامتنان أو غير ذلك فلا يكون حجة ، وذلك كقولسسه تعالي : " ياأيها الذين آمنوا لاتأكلوا الربا افعافا

لان تقييد الربا بالافعاف المفاعفة في الاية انما جــا، للتنفير من الحال التي كأنوا عليها في الجاهلية من أكلهــم الربا افعافا مضاعفة ، مما يفضي الي الاستيلاء علي مـــال المستدين وقد دل علي أن هذا القيد للتنفير قوله تعالي : " وان تبتم فلكم ر وس اموالكم " ومن ثم لم يوخذ هنا بمفهوم المخالفـــة .

⁽۱) آیسسة ۱۳۰ آل ممسسران ۰۰

وكقوله تعالى: " وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منييه لحما طربيا " (۱) فانه لايدل بمفهومه المخالف علي منع الاكسل من صيد البحر اذا لم يكن طربها ، لان ذكر هذا الوصف في الايسة قصد به الامتنان علي العباد بهذه النعمة .

خامسا ـ الا يكون المنطوق جوابا لسوّال سائل في حادثة خاصـة، مثل ان يسأل هل في الغنم السائمة زكاة ، فيجاب في الغنم السائمة وكاة ، فوصف الغنم بالسائمة فــــي هذه الصورة لايدل علي عدم وجوب الزكاة في الغنم غير السائمة . لان الفرض بيان ذلك لمن له السائمـــة دون المعلوفة حتّي يكون الجواب مطابقا للسوّال .

هذه هي أهم الشروط التي اشترطها الذين اخذوا بمفهوم المنخالفة حتى يكون حجة يجب العمل به ، وفيما يليي عرض لادلنهم في الاحتجاج به ثم نعقبها بأدلة الحنفية وهم الذين لم بعتبروه دليلا صحيحا بل فاسدا .

⁽١) آسسة ١٤ السحسسال،

حجيسة مفهسوم المخالفة

جمهور الاصوليين علي ان مفهوم المخالفة حجة معتبرة في العمل به في كلام الناسكالمولفات والقوانين وفي حجيسيج الواقفين وشروطهم وفي التزامات المتعاقدين وفي صيغ العقيود والمعاهدات والاتفاقات وفي سائر العبارات التي تعدر عنهيم، وذلك نزولا على حكم العرف والعادة ، اذ جرت عادة الناس انهم لايقيدون كلامهم بقيد من القيود المشار اليها في أنواع مفهوم المخالفة الالفائييينية .

ولكنهم اختلفوا في حجيته واعتباره في كلام الشارع قرآنا وسنة ، فذهب الشافعية والمالكية والحنابلة الي حجيته والعمل به يؤخذ به في اثبات الاحكام وقواعد الاستنباط ٠

وذهب الحنفية الي عدم حجيته وانه لايعمل به في النصبوص الشرعية وجعلوه من الاستدلالات الفاسدة ·

وعلي ماذهب اليه الحنفية ، فان النص الشرعي قرآنـــا أو سنة ، ليس له مفهوما مخالفا يدل عليه ، فالمخصوص بالذكر مقصور عليه ولادلالة فيه علي ان حكم ماعداه بخلافه وانتقــاء حكم المنطوق عن المسكوت عنه ليس من باب الاخذ بمفهـــروم المخالفة ، وانما لدليل آخر كالعدم الاملي أو البراءة الاملية عانتهاء وجوب الزكاة في المعلوفة ليس مستفادا من القيد فــي الحديث وفي سائمة الغنم في كل اربعين شاة شاة " وانما هــو باق علي العدم الاملي اذ الامل عدم وجوب الزكاة .

وفيما يلي تعرض لادلة العلماء في حجية مفهوم المخالفسة

أولا ... أدلة القائلين بمفهسوم المخالف.....ة :

استدل القائلون بحجية مفهوم المخالفة علي مذهبهم بجملة أدلة منها :

ا فيم أئمة اللغة ، وذلك أن ابا عبيد بن القاسم بن سلام وهو من ائمة اللغة لما سمع قوله صلي الله عليه وسلم :" لل الواجد يحل عقوبته وعرضه " ، قال : هذا يدل علي ان لسي غير الواجد لايحل عقوبته ، ولما سمع قوله عليه افضل الصلاة والسلام : " مطل الغني ظلم " قال : يدل علي أن مطل غيلل الغني ليس بظلم " .

ولقد ذهب الشافعي رضي الله عنه الي الاحتجاج بهذًا المفهوم وهو من ائمة اللغة ايضا ، فكان قولهما به نقلا عن لغــــة العرب وفهم الواضعين لها .

٣- فهم الصحابة : روى أن يعلي بن أمية قال لعمر رضي اللـــه عنهما : مابالنا نقصر الصلاة وقد أمنا ، فقال عمر: عجبـــت ماعجبت منه ، فسألت النبي طي الله عليه وسلم فقــــال: صدقه تعدق الله بها عليكم " ويعلى بن امية وعمر بــــن الخطاب وهما من فصحا العرب قد فهما ذلك وايضا فان النبي علي الله عليه وسلم ، قد "أقرهما علي ذلك الفهم وكان هذا لاعتبار مفهوم الشرط في الاية الكريمة الذي هو أحد أنــواع المفهوم المخالــــف .

٣. لو لم يدل بالقيد علي مخالفة المسكوت عنه للمذكور فسسسي الحكم ، لما كان لتخصيص المذكور بالذكر فائدة ، اذ الفيبرفي عدم فائدة فيره ، واللازم باطل ، لانه لايستقيم أن يثبـــــت تخصيص آحاد البلغاء بغيير فائدة ، فكلام الله ورسولـــــه أجدر، فقوله تعالي "ياايها الذين آمنوا لاتقتلوا الميسد وأنتم حرم ، ومن قتله متعمدا فجزاء مثل ماقتل من النعط ورد التقييد فيه عن قتل الصيد حال الاحرام علي وجــــــه التعمد ، وكان الجزاء واجبا علي العامد بمنطوق الاية، وقد دل بمفهومه المخالف علي نفى الجزاء عمن قتل صيد الحــرم خطآ وهو محرم ، فلو لم يدل نمى الاية علي ذلك بمفهومــــه خطآ وهو محرم ، فلو لم يدل نمى الاية علي ذلك بمفهومــــه المخالف ، لخلا قوله " متعمدا " عن الفائدة اولتســــالهي، العمد مع الخطآ في الجزاء ، ولم يكن هناك مايدعو الي هذا التخصيص والتقييد ، وكان ذكر التعمد لغوا، تنزه الشــارع عن ذلك وتعالي علوا كبيرا ،

ثانيــــا .. أدلة المنكرين لمفهوم المخالفة :

استدل نفاة مفهوم المخالفة بأدلة منها :

الله ان تقييد الحكم بالصفة لو دل علي نفيه عند نفيها، فاحسا أن يعرف ذلك بالعقل أو النقل ، والعقل لامجال له فسلسسي

⁽۱) آیسسیة ۹۰ المائسسیدة ۱

اللغات ، والنقل مامتواتراً وآحاد ، ولاسبيل الي التواتس والاحاد لايفيد غير الظن ، وهو غير معتبر في اثبات اللغات. فلا يثبت به لغة يصح ان ينزل عليها كلام الله وكلام رسولـــه لجواز الخطأ والغلط ،

وقد اجاب القائلون بحجية حفهوم المخالفة علي هذا الدليا، بأن اثبات اللغة يكفي فيه خبر الاحاد ، لان اشترط التواتسر يودى الى تعطيل التمسك بأكثر اللغة لتعذر التواتر فيها، ومن ثم يتعطل العمل بأكثر الالفاظ في القرآن وفي السنسسة وفي الاحكام الشرعيسسة ،

وفضلا عن ذلك فان العلماء في الامصار كانوا يكتفون في فهـم معانى الالفاظ بخبر الاحاد ، كنقلهم عن الاصمعي والخليــــل بن أحمد وآبى عبيد وسيبويه .

٢- ان المفهوم لو كان ثابتا ، لما ثبت خلافه واللازم باطـــل،
 لان خلافه ثبت فعلا كما في الامثلة الاتية ؛

أ- قال تعالى : " ياأيها الذين آمنوا لاتأكلوا الربـــــا افعافا مضاعفة " مع أن الحرمة ثابتة في القابل والكثير بد قوله تعالى : " فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصــلاة أن خفتم ان يفتنكم الذين كفروا " مع ان القصر يكـــون عند الخوف والامن على سواء .

جمد قوله تعالي : " وربائكم اللاتي في حجوركم " مصلح أن الربيبة محرمة سوا ً كانت في الحجر او لم تكن ، د. قوله تعالى: " ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السعوات والارض منها أربعة حــرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم "(1) .

أفاد هذا النص بمنطوقه أن الظلم حرام في الاشهـــــر الاربعة الحرم، فلو أخذ بمفهوم المخالفة لكان الظلم مباحـا فيما عداها من أشهر السنة، وهذا لم يقل به أحد ، فــــان الظلم حرام في جميع الاوقات دون فرق بين شهر وشهر .

ُ وقد أجيب عن ذلك جميعا بأن القيود فيها لها فالسحدة غير نفى الحكم عن المذكور،

أشر الخلاف في حجية مفهوم المخالفة :

كان لاختلاف الاصوليين في الاستدلال بمفهوم المخالفة أشر واسع في الاختلاف في الفروع والمسائل الجزئية ومن ذلك ، أولاـ وجوب المنفقة للبائن الحامل :

ذهب الجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة السحمي ان نفقة البائن الحائل غير واجبة علي مطلقها، واستدلحوا علي ذلك بمفهوم المخالفة في قوله تعالي في شأن المطلقحات ثلاثا:" وان كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتي يفعن حملهحين" فقد قيدت الاية النفقة للبائن بشرط أن تكون حاملا، فينتفحي الحكم عند انتفاء الشرط فيثبت عدم وجوب النفقة للبائححين

⁽١) آية ٣٦ سورة الشوية الاشهر البحرم؛ رجب و ذو القعدة و ذو الحجة و المعرم

غير الحامىل •

وذهب الحنفية الي وجوب النفقة للمطلقة ثلاثا، ســـواء كانت حاملا أو غير حامل،ولم يأخذوا بمفهوم المخالفة،وقالوا: اذا كان النص القرآني قد صرح بوجوب النفقة للحامل فهـــو حاكت عن نفقة غير الحامل ، فيبقى الحكم علي أصله وهـــو الوجوب للنفقة ،فان الزوجة قبل الطلاق كانت نفقتها واجبـــة بمقتفي عقد الزواج،لاحتباسها لحقه ، وهذا الاحتباس باق بعـــد الطلاق مادامت العدة .

ثانيا اجبار الاب ابنته البكر البالغة علي الزواج :

ذهب الامام الشافعي الي ان للاب اجهار ابنته البكسسر البالغة علي الزواج أخذا بمفهوم المخالفة لقوله صلي الله عليه وسلم " الثيب أحق بنفسها من وليها "اذ مفهومه أن البكر ليست كذلك فيكون وليها أحق بها من نفسها .

وذهب ابو حنيفة الي انه ليس للاب ولاية الاجبار علي البكر البالغة ، لعدم اعتباره مفهوم المخالفة ،

هذه هي طرق دلالة الالفاظ علي معانيها في عرض موجز،يظهر منه ان الاختلاف بين العلماء في كثير من هذه الدلالات كان في التسمية لافي المسمي،عدا مفهوم المخالفة الذى عده الحنفيسة من الاستدلالات الفاسسدة مع اننا اذا نظرنا الي الشروط التي وضعها القائلون بحجية مفهوم المخالفة ،فاننا نجدها تقرب الي حد بعيد وجهات النظر بعضها من بعض أو تخفف من حدة الاختسلاف بين سناهج الاصوليين في الاخذ به والله اعليم .

التعارض والترجيـــــم

التعريف بالتعارض:

أولا ما في اللغممية :

يقصد بالتعارض في اللغة العربية : المقابلة علي سبيــل الممانعة ، يقال عارضه معارضة ، اذا بارأه وأتي بعثل ماأتـي به ، أوإنه ناقضه في كلامه وقاومه .

ثانيات في اصطلاح الاصوليين :

يقمد بالتعارض عند الاصوليين ؛ التناقض بين دليليسسسن متساويين بأن يقتفي أحدهما حكما في شيء يناقض مايقتفيه الأخر في ذلك الشيء ، كأن يقتفي أحدهما تحريما والاخر اباحة ،

والمقصود بالدليلين في التعريف ، الدليلان الشرعيان مسن كتاب الله أو سنة رسوله ، وحتي يتحقق التعارض بين الدليليسن لابد من كونهما متساويين ، فاذا لم يكن بينهما تساو، فلا يتأتي التعارض ، كما لو كان التعارض بين حديث متواتر وحديث أحادى، لان الاحادى أفعف من المتواتر ، فلا يقوى علي معارضته ، بــــــل العمل يكون بالمتواتر ابتدا ،

اما اذا تساوى الدليلان في القوة ، بأن كانا متواتريسسسن أو مشهورين أو من أخبار الاحاد، فان التعارض يثبت بينهما • والتعارض بهذا المعني غير موجود في الادلة الشرعية فسسي الواقع ونفس الامر ، لانه يودى الي التناقص في أحكام الشريعية، والتناقض أمارة العجز وهو محال علي الله تعيالي ، ومايوجد بين الادلة من تعارض ، فانما هو تعارض في الظاهر فقط بالنسبة الي ماوصل اليه فهم المجتهد وادراكه ، ولكن بالتأمل والنظـــــر وبمزيد من الجهد ، فان هذا القعارض زائل لامحالة ،

شـــروط التعسارف:

يشترط لوقوع التعارض بين الدليلين بحسب مايظهر للمجتهد، وبحسب ما اشتمل عليه التعريف بالتعارض من قيود، الشروط الاتية : الشـرط الاول : أن يتساوى الدليلان في القطعية والظنية مـــن جهتي الثبوت والدلالة ، فان اختلفا بأن كان أحدهما قطعيـــا والاخر ظنيا فلا تعارض ، كما لاتعارض بين النص والقياس (۱) ،ولهذا لايقال : النص راجح علي القياس ، لان الترجيح فرع التعارض . الشـرط الثانــي - أن يكون الدليلان المتساويان متناقفين علي وجه التقابل ، بأن يكون أحدهما يفيد الحل والاخر يفيد الحرمة ، أما اذا كان متفقين في الحكم ، فان كلا منهما يوكد الاخـــرويويّده ولايعارضه :

⁽۱) المراد بالدى هنا: ماكان من كناب أوسنة ،وهو بهذا المعني يقابل الاجماع والقياس وغيرهما من الادلة ،ولايراديه مادل علي معضاه من غير احتمال لغيره

الشحرط الثالحت: - أن بتحد زمان ورود الدليلين المتناقفين مصلوا واحد ، فإن اختلف زمانهما ، بأن تأخر أحدهما من الاخر في محل واحد ، فإن اختلف زمانهما ، بأن تأخر أحدهما من الاخر فلا تعارض ، وانما ذلك من قبيل النسخ ، وذلك كما في قولحملا تعالى : " والذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهدا واجدوهم ثمانين جلدة ولاتقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك همما الفاسقون " مع قوله تعالى : " والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهدا الا أنفسهم فشهادة أحدهم آربع شهادات بالله انحمه لمن الصادقين ، الايحمة " (1) .

فقد أوجبت الابية الاولى حبد القذ ف على من قذف زوجتــــه لدخولها في عموم المحصنات بدليل قوله صلى الله عليه وسلـــم لهلال بن امية لما قذف زوجته بالزنا " البينة والا حسد فـــي ظهـــرك " •

أما الاية الثانية ، فقد نفت الحد عنه ، وأحلت محلمه اللعان بالشهادات المنصوص عليها في الاية ، وهي متأخرة فمسمي النزول عن الاية الاولي ، وهن ثم فلا يكون بين الايتين تعارض ،بل الثانية ناسخة للاولي فيما تعارضا فيه وهو قذف الزوجات •

كذلك لاتعارض بين النصين لو اختلف محلهما، كما في قولسه علي الله عليه وسلم ، حينما سئل عن ميراث العمة والخالسسة فقال ; لاشي الهما ، مع حديث آخر قال فيه : الخال وارث مسسن لاوارث له "لان محل الاول النافي للميراث ، العمة والخالسسة

⁽١) آيــــة سورة النوبر

ومحل الشاني المشبت له ، الخسال ،

دفع التعارض والتظمي منــــه

التعارض المطلوب التخلص منه ، اما أن يكون بين النصـــوص الشرعية ، ولكل نـــوع الشرعية ، ولكل نـــوع منهما طرقه الخاصة به .

أ ـ التعارض بين النصــوص الشرعيــة :

اذا واجه المجتهد نصين متعارضين ، فعليه أن يدفع هـــدا التعارض الظاهري بينهما باتباع الخطوات التالية :

الخطوة الاولي - البحث عن تاريخ ورود النصين المتعارضي في فاذا علم المجتهد تقدم أحدهما علي الاخر ، وكانا متساويين في القوة ، كأيتين ، أو أية وحديث متواتر(1) أو خبرين من أخبار الاحاد ، حكم بأن المتأخر منهما ناسخ للمتقدم ، ومن امثلةذلك تعارض قوله تعالي: "والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا الي الحول غير اخراج (٢) " مع قوله جــــل شأنه : "واللذين يتوفون منكم ويدرون أزواجا يتربع في أربعة أشهر وعشرا "(٣)

⁽١) وعلي صادها اليه الحنفية بأحد الحديث المشهور حكم الحديث المتواثر -

 ⁽٢) آية ٢٤٠ صورة البغرة ومعني قولة تعالى: وصبحة ،أى من الله تعالى تجب علني
النساء بعد وهاة الروج بلزوم البيوب حدة .

⁽٣) آبسسهٔ ٢٣٤ سورة البقسسرة ،

ذلك لان الاية الثانية وان كانت متقدمة في التلاوة وترتيب القرآن ، الا أنها متأخرة في النزول عن الاية الاولي ، ومن شم تكون الاية الثانية ناسخة للاية الاولي ، فتعتد من توفي عنها زوجها بأربعة أشهر وعشرة أيام عملا بالاية الثانية الي نسخست الاية الاولي ، قال القافي عياض الاجماع منعقد علي أن الحسول منسوخ وأن عدتها أربعة أشهر وعشرا .

.. ومن امثلة تعارض الاية مع الحديث ، تعارض قوله تعالي :

" كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصيــــــة للوالدين والاقربين " مع الحديث: " ان الله قد أعطــي كــل ذى حق حقه ألا لاوصية لوارث " -

الايــــة توجب الوصية للوالدين والاقربين ، والحديـــــث يمنعها عنهما فتعارضا (١) ١٠٠

لكن لما كان الثابت أن الحديث قاله رسول الله صلي الله عليه عليه وسلم ، بعد نزول الاية ، فانه وكما يقول جمهور الفقها، يكون ناسخا للوصية الثابتة بها ، (٢)

⁽¹⁾ لان الحديث مثهور علي ماذهب اليه الحنفية ،بل أن الامام الشافعي ذهب السبي انه عتواتسر ٠

ثانيسا - اذا لم يقف المجتهد علي تاريخ ورود النصيسين المتعارضين فعليه أن يلجأ الي الترجيح بينهما بطريق من طرق الترجيح التى ذكرها الاصوليوں ، (١) وجسوه الترجيح الترجيح الترجيح . (٢)

للترجيح بين الدليلين المُتناقضين وجوه كثيرة نكتف ...ي

الوجسة الاول - الترجيح بنوع الدلالة لكل من النصيـــــن كترجيح الدال بالعبارة علي الدال بالاشارة ، وبالاشارة علي دلالة النص أو الاقتضاء ، وكترجيح المحكم علي المفسر، والمفسر، ولي النص أو الظاهر ، وكتقديم مفهوم الموافقه علي مفهــوم المخالفة ، والحقيقة علي المجاز والصريح علي الكناية، وقــد سبق بيان ذلك تفصيلا عبد الكلام علي أقسام اللفظ .

⁽۱) سوف يكون كلامسا على دفع التعارض مقموراً علي الطريفة التي سلكها الحنفيسة مراعاة لطبيعة الدراسة في كليات الحقوق .

⁽٢) الواقع كما ذكرنا أن حقيقة التعارض بين نموص الكتاب والسنة غير منحققه، لانه انما بنحفق اذا اتحد زمان ورود الدليلين ،ولاشك أن السّارع الحكيمة منزه عن تنزبل دليلين متنافضين في زمان واحد، بل ينزل احدهما سابقها، والاخر متأخرا ناسخا للاول ، ولكن المجتهد لما جهل المتقدم والمتأخمية، توهم التعارض ، لكن في الواقع لا تعارض .

الوجمه الشاني الترجيح سالحظر، فيقدم النع الدال طللللله التحريم والحظر، علي النص الدال علي الاباحة علي ماهليللله مهور الاصوليين، لان ترك المحرمات أولي بالاحتياط من فعللله المباع، حتي اذا كان الفعل حراما في الواقع، فانه بتركله يكون ممتثلا ومستحقا للمثوبة، وان لم يكن حراما في الواقسع بأن كان مباحا، فلا يوًاخذ علي تركه وعدم فعله، نذلك كللله المحلور،

منال ذلك: تقديم عموم قوله تعالي: "وأن تجمعوا بيسسسن الاختين ، المقتفي بعمومه منع الاختين بملك اليمين ، علي عصوم قوله تعالي: "وماملكت أيمانكم " الشامل بعمومه للاختين بملك اليمين ، فهذا نص مبيح ، وذاك نص حاظر ، فقدم الحاظر علسسي المبيسسح .

ومن فروع تعارض الحاظر والمبيح عند بعض الفقها "، المتولد من بين الماكول وغيره ، كولد الذئب من الضبع عند من يمنسسع آكل الذئب ويبيح آكل الضبع ، فعلي تقديم الحاظر لايوكل، وعلمي القول بالعكس يوكسسسل .

الوجــه الثالث. اذا كان التعارض بين حديثين ، فان الترجيح بينهما يكون من وجــوه •

- فقه الراوى وكونه معروفا بالراوية والضبط ، فالحديث الصدى يرويه الفقيه الضابط المعروف بالرواية ، يترجح علي الحديث الذى يرويه من هو اقل منه في ذلك ،

- السماع ، يترجع الحديث المسموع من النبي صلي الله علي الله علي وسلم ، علي مايحتمل السماع منه ، كما لو قال احدهم السماء سمعت رسول الله ملي الله الأخر : قال رسول الله علي الله الله عليه وسلم .
 - ـ موافقة الحديث للقياس ، يترجع الحديث الموافق للقيــــاس والقواعد العامة على الحديث الذي لايوافق ذلك .
 - ـ يترجح مافي الصحيحين ـ البخارى ومسلم أو أحدهما ـ علـــيي ماليس فيهمــا ٠

الي غير ذلك من المرجعات (۱) ، علي أن كثير مما ذكرنا لايخلو من خلاف وتفصيــــل •

شالثا ـ اذا لم يستطع المجتهد أن يرجع أحد الدليلين علــــيا الاخر بوجه من وجوه الترجيح التي ذكرناها ، فعليه أن يلجـــا الي الجمع والتوفيق بين النصين ماامكنه ذلك عملا بالشبهيـــن، وللجمع بين النصين المتعارضين وسائل كثيرة منها .

- أنه اذا كان أحد النصين مطلقا والاخر مقيدا ، حمل المطلــــق معلى المراد بالمقيد ، كما سبـق علي المقيد ، وجعل المراد به نفس المراد بالمقيد ، كما سبـق

⁽۱) الشرجيح تقوية أحد الدليلين المنعارفين بأمر تابع مما بفيد المجتهسد ظنا غالبا بالرحمان ،أى أن العرجح لاحد الدليلين، أنما يأتي من أمسسر حارج عن ذات الدليل ،لانه لو كان في ذات الدليل ، لم بتحقق التعسسارض الذي يقوم علي التماوي بين الدليلين -

أن اوضحنا ذلك في حمل المطلق علي المقيــــد •

ـ ومنها حمل النصين المتعارفين علي التغاير في الحكـــــم أو العجل ، ويقصد بالتغاير في الحكم أن يبين المجتهـــد، أن ماثبت بأحد النصين مغاير لما أنتقي بالاخــــر •

متال ذلك : قوله تعالي : لايوًاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يوًاخذكم بما كسبت قلوبكم " (1) مع قوله تعالي فـــــي موضع آخر : " لايوًاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يوًاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين الاية " (٢) الاية الاولي : توجب الموًاخذة علي اليمين الغموس ، لانه من كسب القلب أى القصد ، والاية الشانية توجب عدم الموّاخذة عليهـــا لانها من اللغو ، وهو مالايكون له حكم وفائدة ، اذ فائـــــددة اليمين المشروعة ، تحقيق البر والمدق ، وذلك لايتمور فـــــي الغموس، والتوفيق بين الايتين ، أن يقول المجتهد:أن الموّاخذة في الاخرة ، التي توجبها الاية الاولي علي الغموس ، هي الموّاخذة في الاخرة ، والتي تنفيها الاية الثانية ، هي الموّاخذة في الدنيا، ويكــون المعني : لايوًاخذكم الله بالكفارة في اللغو ويوًاخذكم بها أحـي المعقودة ، ثم فسر الله الكفارة بقوله : فكفارته الحــــام عشرة مساكين ، ولما تغيرت الموّاخذتان بحمل احداهما علي نــوغ والاخرى علي نوع آخر ، اندفع التعارض وامكن الجمع بين الايتسن،

⁽١) آيــــة ٢٦٥ سيسورة البقـــرة ٠

⁽٢) ايــــة ٨٩ ســسورة الماشــبــدة ·

- أما التفاير من جهة المحل ، فيقصد به أن يبين المجتهــــد أن أحد النصين محمول علي حالة والاخر محمول علي حالــــــة أخـــــي، (١)

مثال ذلك : قوله تعالي : ويسئلونك عن المحيض قل هــــو آدى فاعتزلوا النساء في المحيض ولاتقربوهن حتى يطهرن "(٢) فقوله تعالى : "حتى يطهرن فيه قرآتان ، احداهما بالتشديد تشديد الطاء ، والثانية بالتخفيف ، تخفيف الطاء ،

ومقتفي القراءة بالتشديد حرمة القربان قبل الاغتسال، أمسا مقتفي القراءة بالتخفيف حل القربان بعد الطهر قبل الاغتسال فبين القراءتين تعارض، لكن المجتهد استطاع ان يوفق بيسسن القراءتين ، بحمل قراءة التخفيف علي العشرة ، وقسسسراءة التشديد علي الاقل من العشرة ،

وانما لم يحمل علي العكس ، لان المرأة اذا طهرت لعشرة أيسام ، حملت الطهارة الكاملة لعدم احتمال العود ، واذا طهرت لاقسل منها ، احتمل عود الدم مرة أخرى ، فلم تحمل الطهسسسارة

⁽۱) خلاصا للشافعي الذى دهب الي حمل العصد علي كسب القلب ، فيشمل الغميوس ويمير معني الابتين واحد ،وهو نفي الكفارة عن اللغو واثبانها على.....ي المعقودة والعميون ،

⁽٢) ايسسة ٣٣٢ سيبوره البقييسرة ،

الكاملة ، فاحتيج الى الاغتسال لتتأكد الطهارة ،

رابعا - اذا لم يستطيع المجتهد ان يجمع بين النصيــــــن المتعارضين على الوجه السابق ، كان عليه أن يتــرك الاستدلال بهما الي الاستدلال بماهو بعدهما في المرتبة من سائر الادلة ، فان كان التعارض بين آيتين هــــدل عن الاستدلال بهما الي الاستدلال بالسنة ، وان كـــان التعارض بين حديثين عدل عن الاستدلال بهما الــــي الاستدلال بهما الــــي الاستدلال بالقياس واقوال الصحابة وغيرهما من سائـــر الادلة تبعا لمسلك المجتهد في الاحتجاج بهذه الادلة ، فان لم يتيسر له شيء من ذلك ، وجب عليه العمــــل بالاصل المقرر في ذلك الشيء ابقاء لما كان علـــــي

ب التعارض بين الاقيســـة:

يختلف التعارض بين الاقيسة عن التعارض بين النســـوص الشرعية ، في أنه اذا تعارض قياسان ، لايحمل أحدهما علــــي النسخ ، لانه لامدخل للرأى في بيان انتهاء مدة الحكـم .

وكذلك لايسقطان بالتعارض كما يسقط النصان حتي يعمـــــل المجتهد بعد تركهما بالاصل المقرر علي ماكان ، لانه في تعـارض النصين ، انما يقع التعارض للجهل المحض بالناسخ منهما، ومــن ثم لايصح عمل المجتهد بأحدهما مع الجهل ، أما في القياسيـــن، فليس التعارض بسبب الجهل المحض ، لان المجتهد لم بذكر لفظــا بل دلالة على كل قياس، وهو في دلالته هذه مصيب في كل منهمـا

بالنظر التي الدئيل ، فرورة أن القياس دليل صحيح وضعه الشمارع للعمل به ، ولكنه فير مصيب بالنظر التي المدلول ، فسلمرورة أن الحق واحد لاغير ، ولذلك كان كل واحد من القياسين دليلا في حلق العمل ، وان لم يكن دليلا في حق العلم ، وهذا بخلاف النصين، فان الحق منهما واحد في العمل والعِلم جميعا لجواز النسخ (١) .

ومن امثلة التعارض بين الاقيسسة :

ماذكره الفقهاء ، من أن مرافق الارض الزراعية من الشحصرب والمجرى والمرف لاتدخل في بيعها الا بالنص عليها في العقصصد، ومادكروه أيضا من أنها جميعا تدخل في اجارة الارض تبعا مصصدن غير نص عليها .

ولما كان الوفف يشبه البيع من جهة أن كلا منهما يخسسرج الارض من ملك البائع والواقف ويشبه الاجارة من جهة أن كلا منهما برد علي منفعة الارض دون ملكية عينها ومقتفي ذلك ، أن قيسساس الوقف علي البيع ، يتضمن عدم دخول المرافق الا بالنص عليه مراحة ، أما قياسه علي الاجارة فيستتبع دخولها فيها وان لسسم ينس عليها ، فتعارض القياسان ، احدهما يثبتها والاخر ينفيها لكن المجتهد رجح قياس الوقف علي الاجارة للمناسبة الظاهسسرة بينمها ، فالمقصود من الوقف تمليك المنفعة للموقوف عليهم ،وهي لاتوجد الا اذا كانت المرافق تابعة للارض الموقوفة ، فتدخسسل

⁽۱)وكالقياس فيما ذكر قول المحابي فيما يدرك بالرأى والقياس ، في ان المجتهد يأخذ بما يشاء من هذه الأقوال ، بعد التحرى واطمئنان نفسه ،

المرافق وان لم ينص عليهـــا .

أما شبهه بالبيع فليس مقصودا من الوقف ، لان الموقـــوف عليهم لايملكون عين المال الموقوف ، وانما يملكون المنفعـــة على وجه المتأبيد .

وجـــوه الترجيح بين الاقيسة المتعارضة :

وضع الاصوليون وجوها كثيرة للترجيح بين الاقيســـــــة المتعارضة ، وهذه الوجوه تختلف باختلاف المناهج التــــــــي ارتضاها الاثمة المجتهدون ، وسيكون كلامنا مقصورا علي بعــــف الاوجه التي ذكرها علماء الحنفية وهي ؛

- (ـ ترجيح ماكانت عليته نصا قطعيا صريحا، علي ماكانت عليتـه نصا ظاهرا ظنيـــــا .
- ٢- ترجيح ماكانت عليته نصا صريحا (قطعيا أو ظاهرا) على ماكانت عليته ايما ، لان الصريح أقوى دلالة من الايما ، وفي تعارض ماعرفت عليته ايما ، يرجح مايفيد ظنا أغلب وأقرب الى القطع على فيهره .
- ٣- ترجيح ماكانت علته منصوصة ـ قطعية أو ظنية أو ايمــا المـاعـ، علي ماكانت علته مستنبطة ، لان المستنبطة يجرى فيهــــا الاختلاف ، ولان الشارع أولي بتعليل الاحكام .
- ₃ـ ترجیح ماکانت علته مجمعا علیها ۱ علی ماکانت علته محـــل۱ختلاف ۰
- هـ ترجيح ماكانت علته منتزعة من اصول كثيرة علي ماكانــــت منتزعة من أصل واحد ، لان كثرة الاصول شواهد للمحــــــة،

وماكثرت شواهده ، كان أقوى في اشارة فلبة الظن ، ولان كشيرة الاصول توجب زيادة توكيد ولزوم الحكم بلالك الوصف ، فيحدث فيه قوة مربعة ، كما يحدث في الفبر بكثرة الرواة قوة وزيه النقال فيمير مشهررا ، مع أن الحجة هو الغبر لا كثرة الرواة ، مثال ذلك : تأثير وصف المسح المقتفى لعدم التكرار ، علي تأثير وصف المسح المقتفى لعدم التكرار ، علي تأثير وصف الفسل المقتفي للتكرار في كل تطهر غير معقل المعني كالتيمم ومسح الجبيرة والجورب والخف ، وذلك لكشرة العبار الشارع لهذا الوصف في التخفيف ، بخلاف الغسل فقد شرع فيه التكرار ، وهو خاص بالفسل فلا يتعداه الي المسح تخفيف عن المكلف .

٦- تقديم الاستحسان علي القياس، لان الاستحسان ، أقوى تأثيــرا من القياض •

٧- تقديم كون المقصود بأحد القياسين أمرا ضروريا، علي ماكان المقصود بـه المقصود منه أمرا حاجيا أو تحسينيا ، وماكان المقصود بـه أمرا تحسينيا، ومكمـــل كل مثل المكمل . فكمل الضروري يقدم علي مكمل الحاجـــي، ومكمل الحاج، مقدم على مكمل التحسيني .

- TA1 -

في المصالح الضرورية ، يقدم منها ماكان راجعا السحي حفظ الدين ثم النفس ثم النسب ثم العقل ثم المال (١). هذه هي أهم أوجم الترجيح بين الاقيسة المتعارضة، ومحدن أراد الاستزادة فعليه بالمطولات من كتب الاصول .

(۱) وقيل بتقديم الاربعة علي الدين ، لانها حق الادمي ، والدين حق اللسسسة تعالي، وحق الادمي مقدم ،ولذلك يترك المكلف الجمعة والجماعة لخفسسسط المال كخوف السرقة ونحوها ،وردبان الترك الي حلف ليس من التقديسسسسم المبحوث عنه ، فان فيه ترك الاخر بالكلية ،



القســــم الثالـــث فـــي الاحكــام الشرعيـــة

الحكم الشرعـــــي

التعريف بالحكم الشرمسيي :

أـ في اللغــــة :

يطلق الحكم في أصل الوقع اللغوى علي المنع، ومنه قيل للقضاء حكم لانه يمنع من غير المقضييبه، يقال : حكمت عليه بكذا : اذا منعته من خلافه .

ومن الحكم بمعني المنع اشتقت الحكمة _ بكسر الحصاء_ لانها تمنع صاحبها من أخلاق الاراذل ، يقال : الصمت حك___م والصمت حكمة .

ب ـ في اصطلاح الاصولييـــن:

عرف جمهور الاصوليين الحكم الشرعي : بأنه خطاب اللــه تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخييــــر أو الوضع ،

شرح التعريـــف:

اشتمل التعريف على عدة ألفاظ اصطلاحية فيما يليييي تفسيرها وبيان المقصود منهيا :

١- خطساب الله :

الخطاب لغة : توجيه الكلام المفهم الي الغير بحيـــــت

وخطاب الله أدلته التي يوجهها الي عباده ليعملــــوا بموجبها علي مايسعدهم في الدنيا والاخرة ، يستوى أن تكـــون هذه الإدلة قرآنا أو سنة أو غيرهما ٠

وهذا لله تعالى ، فالقرآن خطاب الله العباشر والسنة صادرة عسن الله تعالى ، فالقرآن خطاب الله العباشر والسنة صادرة عسن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو لاينطق عن الهوى، والاجمساع لابد في تكوينه من دليل من القرآن أو السنة ، والقياس شرطسه أن يكون حكم أصله دليلا من الكتاب أو السنة أو الاجماع ، وكذلك الاستحسان والمصلحة المرسلة وقول الصحابي وهير ذلك من الادلة ،

وسبق القول ، أن ماعدا القرآن الكريم من الادلة ،كاشحف عن خُكم الله تعالي ومظهر له وليس مثبتا للحكم بذاتحه ، واذا كان الحكم الشرعي هو خطاب الله تعالي فانه لايكون خطاب فيحسر الله تعالي حكما شرعيا ، لانه لاحكم شرعيا الا فله وحده ، فكل تشريع من غيره باطل ، قال,تعالي : " ان الحكم الالله "(1) وقال سبحانه : " وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الي الله "(1) وقوله تعالي : " فان تنازعتم في شيء فردوه الي الله "(1) والرسحسول "(٣)).

الانعام • (٢) آية ٧ سورة الشورى •

⁽١) آيسه ٧٥ سورة الانعام ٠

⁽٣) آية ٩٩ سورة النسناء ٠

٢- المتعلق بافعال المكلفيسسين:

يقصد بتعلق خطاب الله بأفعال المكلفين ، ارتباط سهده الافعال علي وجه يبين صفتها من كونها مطلوبة الفعسل أو مطلوبة السرك أو مخيرا فيها بينهما، فقول الله تعالىي : "ياأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود "(1) خطاب من اللسه تعالي ارتبط بفعل المكلف الذي هو الوفاء علي وجه يبيسسن صفته وهو أن الوفاء مطلوب الفعل ، وقوله تعالي :" ولاتقربوا الزنا" (٢) حكم لانه خطاب من الله تعالي ارتبط بفعل مسسن افعال المكلف وهو الزنا علي وجه يبين صفته وهو أن الزنسا

والافعال جمع فعل وهو وان كان يطلق علي مايقابل القلو والاعتقاد ، الا أن العراد به هنا مايعم الثلاثة ؛ عمل القلب واللسان والجوارح، لانها جميعا أفعال تدخل في نطاق الحكييم عليها .

والمكلف هو: البالغ العاقل الذى لايمنع من تكليف مانع، وعلي هذا فاذا لم تتوافر في الشخص شروط التكليف او قام به مانع من موانع التكليف، فان خطاب الله تعالمي لايكون متعلقا بفعله .

⁽١) الاية الاولي من سورة المائسسدة •

⁽٢) آيسسة ٣٢ سورة الاسسسسراء ٠

ومايرد في الفقه من أحكام تتعلق بالعبي قبل البلسوغ من ندب الصلاة في حقه ووجوب الزكاة في ماله (١)ووجسسوب الحقوق المالية كشمان المتلفات والنفقات عليه، فان المكلف بذلك جميعا علي الحقيقة هو وليه ، وليس علي العبي تكليسف مباشسسسر ،

فالخطاب في كل مايتصل بالصبي موجه الي الولي، ماكسان من الاحكام متصلا بالعال فيخرجه عنه، وماكان متصلا بالعبادات من صلاة وصوم فتعويده وتربيته علي التدين والفضيلية . (٢) ٣٠ الاقتضيليين على التدين والفضيلية . و ٢)

الاقتضاء معناه : الطلب والطلب قد يكون طلب فعل وقسد يكون طلب ترك وكل منهما قد يكون جازما وقد يكون غير جسازم وعلي ذلك تكون صور الطلب اربعة :

الصورة الاولي: طلب الفعل الجازم ويسمي بالايجساب •

⁽۱) وفاقا لما يقول به جمهور الفقها، •

⁽٣). ذهب بعض الاصوليين الي القول ،بأن خطاب الشارع قد يتعلق بفعل فيسسسر المكلف ولذلك حذف من تعريف الحكم عبارة المكلفين واستبدلها بعبسسارة العباد فسار التعريف خطاب الله تعالي المتعلق بأفعال العبسسساد بالاقتضاء أو التخيير أو الوقع، وبذلك يكون التعريف متناولا للاحكسسام التي شبنت في حق العبي كندب الملاة ووجوّب الحقوق المالية .

المصورة الثانية : طلب الفعل غير الجازم ويسمي بالندب .
المصورة الثالثة : طلب الترك الجازم ويسمي بالتحريم .
الصورة الرابعة : طلب الترك غير الجازم ويسمى بالكراهية ،

التخيير معناه : التسوية بين فعل الشيء وتركه من غيير ترجيح لاحدهما علي الاخر، ويسمي الفعل المخير فيه المكلييف أباحة ، أي له ان يفعله وله ألا يفعله .

وهذه الاحكام الخمسة : الايجاب ، الندب التحريصيم، الكراهة ، الاباحة هي خطابات من الله تعالي تعلقت بأفعصال المكلفين ، ويطلق عليها في اصطلاح الاصوليين: الاحكاسام التكليفيسة ،

هـ أو الوفسسمع :

الوقع لفظ يراد به الجعل علي نحو خاص يعد خطابا مــن الشارع في اطاره تنفل الاحكام التكليفية، وحقيقته انـــه خطاب الله المتعلق بفعل العبد لا بالاقتضاء والتخيير، ولكسن بجعل الشارع الشيء سببا لشيء آخر او شرطا فيه أو مانعـا منه أو صحيحا أو مفسدا .

وسمي الحكم بذلك ، لامه شيء وضعه الله في شرائعــــه لاضافة الحكم اليه ولتعرف به الاحكام التكليفية تسهيلا علـــي النــاس (١).

⁽١) سمي خطاب الوقع حكما اصطلاحا، لان التعلق بالقعل اعم من طلبه وطلب شركه ==

مثال السببية جعل غروب الشمس سببا لوجوب ملاة المغــرب وهلال رمضان سببا لوجوب صومه ،

ومثال الشرطية : جعل الحول شرطا لوجوب الزكاة •

ومثال المانعة : جعل القِتل مانعا من الميراث •

ومثال الصحية : جعل البيع صحيحا اذا استوفي اركانييه وشروطييه و

ومثال البطلان أو الفساد : جعل البيع باطلا أو فاستسدا عند فقد الاركان والشتستسروط ٠

فقول الله تعالى: " والسارق والسارقة فاقطهــــوا ايديهما" (1) خطاب شرعي تضمن جعل السرقة سببا في وجـــوب قطع يد السارق ، فهو حكم شرعي ، وقوله تعالى: " ولله علـي الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا" (٢) خطاب من اللـــه يقرر شرطية الاستطاعة لوجوب الحج علي الناس ، فهو حكم شرعي، وقوله علي الله عليه وسلم : " لايرث القاتل " خطاب من الرسول علي الله عليه وسلم : " لايرث القاتل مانعا من الارث، فهــو حكم شرعي .

حجد ومن كونه سببا أو شرطا للفعل ،لان الغطاب المتعلق يكون كذا سببا لكنذا أو مانعا منه ، خطاب متعلق بالفعل قطعاً ،اذ كون الزنا سببا للحسسد، يرجع الي ايجاب الحد عند الزنا ، وجعل الطهارة شرطا لمحة البيسسع ، يرجع الي تجويز الانتفاع بالهبيع عندها وتجريمه عند عدمها .

⁽١) آيــــة ١٨ سورة المائدة •

⁽٢) آيسيسة ٩٧ سورة آل عمسسران ٠

أقسسام الحكسم الشرعسسي

ينقسم الحكم الشرعي كما تبين من تعريفه وتحليل الالفاظ التي اشتمل عليها الى قسمين : تكليفي ووضعي .

فالحكم التكليفي خطاب الله المقتفي طلب الفعل مــــن المكلف أو تركه أو تخييره بين الفعل والترك ·

والحكم الوضعي : ربط الشارع بين آمرين بأن يجعــــل احدهما سببا أو شرطا أو مانعا ، وذلك لان مقتضي الحكـــم الوضعي هو وضع اسباب لمسببات اى جعل شيء سببا لشيء آخــر وربط شرعي بين شرط ومشروط ـ اى جعل شيء شرطا لشيء آخــر، ومانع وممنوع ـ اى جعل شيء مانعا من شيء آخــر ، الفرق بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي :

بالتأمل في تعريف كل من الحكمين التكليفي والوضعـــي يتبين أن الفرق بينهما في أمرين :

الامسسر الاول: أن المقصود من الحكم التكليفي فعل أو تسرك

أو تخبير بينهما ، أما المقصود في الحكسم

الوفعي ، فهو ربط سبب بمسب، وجعل شيء شرطا

لاحر أو مانعا منه ، وليس فيه طلب ولانهسسي

ولاتخيير ، وفقط مجرد الارتباط بين أمرين .

الامر الثانسي: أن الحكم التكليفي شرطه أن يكون مقسدورا للمحسورا للمكلف اى في وسعه ان يفعله وآن لايفعله، لان التكليف بالفعل او الترك او التخيير، لو لم يكن في مقدور الشخص ، لكان طلبا لما يستحيل

علي الانسان فعله أو تركه أو تغييره، ومن القواعد الاصولية : أنه لاتكليف الا بمقدور ولا تغيير الا بيسن مقدور ومقسسدور ٠

اما الحكم الوضعي فلا يشترط فيه ان يكون مقدورا للمكلف بل انه قد يكون مقدور له، يستحدى فيما كان مقدورا للمكلف أو غير مقدور أن يكون سببا أو شرطا أو مانعــــا .

- _ مثال المقدور الذي جعل سببا ، السرقة التي جعلها اللسه سببا لقطع يد السارق ، لان في استطاعة المكلف ان يسلموق وألا يسرق فهي فعل مقدور للمكلف .
- _ ومثال غير المقدور الذي جعل سببا : القرابة التي جعلهـا الشارع سببا للارث وسببا للولاية، ومنه دلوك الشمس الــــذي هو سبب في وجوب الصلاة •
- ومثال المقدور الذي جعل شرطا ،الطهارة فان الشارع جعلها شرطا لمحة الصلاة بقوله صلي الله عليه وسلم: " لايقبال الله صيلاة من غير طهور" ومن ذلك : الشهادة علي السزواج، نيث جعلها الشارع شرطا لظهور الاثر المترتب عليه •
- مثال غير المقدور الذي جعل شرطا : بلوغ الرشد، حيسست جعله الله شرطا لانتهاء الولاية علي المال ، والبلوغ فسسيا داته ليس بمقدور للمكلف .
- ومثال المقدور الذى جعل مانعا: قتل المورث أو المومي، لان في استطاعة المكلف ان يقتل وأن يمنع نفسه عن القتل ه

- ومثال غير المقدور الذي جعل مانعا : الابوة جعلها الشارع مانعا من القصاص للابن من والده ، اذا ماقتل الوالد ابنه عمدا عدوانا ، والابوة في ذاتها غير مقدورة -

- 494 -

أقسسام الحكسسم التكليفسسسي

للاصوليين في تقسيم الحكم التكليفي اصطلاحان، احدهمسسا للجمهور والاخر للحنفية •

اصطلاح الجمهـــور:

ذهب جمهور الاصوليون من الشافعية والمالكية والحنابلية الي ان الحكم التكليفي ينقسم الي خمسة اقسام هي : الايجساب والتحريم والكراهة والاباحة ٠

وجسه الحسسسر:

ان خطاب الشارع اما أن يقتفي طلب فعل من المكلىسسىف أو طلب ترك للفعل او يقتفي تغييرا بين فعل الشيء وتركه • الله فان اقتفي الخطاب طلب الفعل علي وجه الحتم والالزام سمي ايجابا، والاثر المترتب عليه وهو الحكم الفقهي يسمسسي بالوجوب، والفعل الذي تعلق به الايجاب واتعف بالوجسوب يسمي بالواجب، وحكم الواجب: أن فاعله موعود بالثواب وتاركه متوعد بالعقاب اذا كان تركه من غير عذر ومسسن أنكره يحكم بكفره اذا كان دليله قطعيا، ومن امثلته.

٢- وان لم يقتض الخطاب طلب الفعل علي وجه الحتم واللسروم، بأن كان الطلب غير جازم ، فالحكم هو الندب ، والاشـــر المترتب عليه هو الندب ، والفعل المطلوب يسمي مندوبا ،

ان الفرض هو الواجب علي هذا الاصطلاح •

المعلاه والزكاة والموم ، ومما ينبغي التنبية اليحصحة،

ويستفاد الندب من القرائن التي تحف بصيغة الامصلوت وتصرفه عن الوجوب الي الندب كقوله تعالي : " ياأيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الي اجل مسمي فاكتبوه " (١) فالامر بكتابة الدين ليس للايجاب لوجود القرينة الصارفة عن ذليليا في الاية نفسها وهي قوله تعالي : " فان آمن بعضكم بعضليا في الاية الذي أوتمن أمانته " .

- ٣- واذا كان الخطاب طالبا للكف عن فعل الشيء طلبا جازميا فالحكم هو النحريم ، والاثر المترتب عليه (الحكيميم عند الفقهاء) هو الحرمة ، والفعل الذي تعلق به التحريم واتصف بالحرمة هو الحرام .
- إلى الخطاب طالبا الكف عن فعل الشيء طلبا غيــــو
 جازم، فالحكم هو الكراهة ، والاثر المترتب عليه هـــو الكراهة ايضا والفعل الذي تعلقت به الكراهة واتصف بهـا يسمى المكروه .
- هـ واذا كان الخطاب مخيرا بين الفعل والكف ، فالحكم هـــو الاباحة ، والاثر المنرتب عليه هو الاباحة ايضا، والفعـــل الذي تعلقت به الاباحة واتصف بها هو المباح .

هذه هي أقسام الحكم التكليفي كما اصطلح عليها الجمهور من الاصولييــــن •

⁽١) آيسسة ٢٨٢ سورة البقسسسرة ٠

اصطــــلاح الحنفيــة :

قسم الحنفية الحكم الي سبعة اقسام : الفرض الايجـــاب الندب التحريم كراهة التحريم كراهة التنزيه الاباحـة . وجـــه التقسيـــم :

ان خطاب التكليف أما ان يكون للطلب او للتخيير،والطلب اما أن يكون طلب الفعسل أو طلبا للترك ، وكل من طلب الفعسل وطلب الترك قد يكون جازما وقد يكون غير جازم ، والطلميسب الجازم قد يكون دليله ظنيا .

١- فاذا كان الطلب للفعل جازمات علي سبيل الحتم واللسزوم،
 وكان دليله قطعيا كان الحكم فرضا ، والاثر المترتب عليه
 هو الفرض أيضا ، والفعل الذي تعلق به الفرض واتصف بسمه
 هو الفرض أو المفروض -

مثال الفرض كقوله تعالي : " اقيموا الصلاة " فانسسسه خطاب طالب للفعل طلبا جازما ودليل الخطاب قطعي هو القسرآن الكريسسسسم •

٣- واذا كان الطلب للفعل جازما ، ولكن دليله ظني، كــــان واجبا ، والاثر المترتب عليه هو الوجوب ، والفعل الــــذى تعلق به الايجاب واتصف بالوجوب هو الواجب .

مثال ذلك : قوله صلي الله عليه وسلم : " لاصلاة لمن لـــم يقرآ بفاتحة الكتاب "٠

فانه خطاب طالب للقعل جازما بدليل ظني هو خبر الواحمسد،

- T97 -

٣ ماطلب فعله طلبا غير جازم فهو المندوب ٠

إلى واذا كان الطلب طلب ترك علي وجه الجزم بدليل قطعـــــي فالحكم هو التحريم ، وأثر التحريم هو الحرمة والفعـــل الذي تعلق به هو الحــــرام ٠

مثال ذلك : قوله تعالي : " ولاتقربوا الزنا " فانه خطاب طالب لملكف طلبا جازما بدليل قطعي هو القرآن الكريم ·

ص واذا كان الطلب طلب ترك علي وجه الجزم ولكن دليله ظنيي فانه يكون مكروها كراهة التحريم، والاثر المترتب علي كراهة التحريم، الكراهية التحريمية ، والفعل مكسسروه تحريمنا ، مثال ذلك قوله طي الله عليه وسلم :" فسسي الحرير والذهب هذان حرامان علي رجال امتي وحلال عليسي نسائهم "فالحديث قطعي الدلالة علي أن لبس الحريو والذهب عرام علي الرجال ولكنه ظني في ثبوته لانه من أخبسسار الاحاد، والمكروه تحريما الي الحرام أقرب ، لكن عقوبته اخف من عقوبة الحرام ومن أنكره لايحكم بكفره .

٦٠٠ اذا كان الطلب طلب ترك لاعلي وجه الجزم بأن كان فيسر حتم ، فهو المكروه تنزيها وهو الي الحلال اقرب ٠

٧- واما الفعل المخير فيه المكلف فهو المباح ٠

هذه هي اقسام الحكم التكليعي كما يراها الحنفية ،ثلاثـة منها انتظمها طلب الفعل هي : الفرض الواجب المندوب وثلاثــة منها انتظمها طلب الترك هي الحرام المكروه كراهة تحريمـــة المكروه كراهة تنزيهية والقسم السابع هو المب المام

والناظر في هذا التقسيم والتقسيم الذى ذهب اليه الجمهور يتبين له أن الحنفية جعلوا الواجب بمعطلح الجمهور علي نوعين: فرض وواجب ، واطلقوا اسم الفرض علي ماثبت بدليل قطعي وقصروا الواجب علي ماثبت بدليل ظني ، وكذلك فعلوا في الحرام ،ماثبتت حرمته بدليل قطعي سموه حراما وبدليل ظنى سموه مكروها ، وبقيت الاقسام الاخرى كما هي .

وعلي ذلك فلا يكون هناك من فرق بين مصطلح الجمهور ومصطلح الحنفية في اقسام الحكم التكليفي سوى ان الفرض والايجـــاب مترادفان عند الجمهور متغايران هند الحنفية ، وان التحريصيم والكراهة التحريمية بمعني واحد عند الجمهور وبمعنيين عنـــد الحنفيســة ،

وسميت هذه الاقسام بالاحكام التكليفية ، لان التكليف الزام مافيه كلفة ومشقة ، وهذا المعني ان كان ظاهرا في الايجـــاب والتحريم والندب والكراهة، ، فانه غير ظاهر في الاباحة ، لانــه ليس فيها الزام بفعل أو ترك ، وبذلك يكون اطلاق الحكـــــم التكليفي عليها من باب التغليب ،

أقسيسام الواجسسب

الواجب هو : ماطلب الشارع فعله طلبا جازما كما فيييا المسلاة والحج والزكاة والوفاء بالعقود ، فهذه وأمثالهــــا واجبات ، لان الشارع طلبها علي وجه الحتم والزوم •

ويستفاد الحتم واللزوم ، اما من الصيغة نفسها كما في قوله تعالى : " ياايها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" واما من القرائن الخارجية التي تحف بالصيغة كترتيب العقوبة على الترك او استحقاق اللعن علي عدم الفعل أو وصف التمارك بالظلم والفسق والكفران (1) .

وينقسم الواجمب التي تقسيمات عدة باعتبارات مختلفــــة وفيما يلي نُعرض لبعض هذه التقسيمات وما يترتب عليهـــــا من آثـــار ٠

:التقسيم الاول: من حيث تعيين المطلوب فيه وعدم تعيينه .

ينقم الواجب من حيث تعيين المطلوب فيه أو عدم تعيينه
الي قسمين : معين ومخصصير .

⁽۱) للطلب الجارم صيغ متعددة واسالبب متنوعة ومن ذلك اصيعة فعل الامسسسا والممدر النائب عن فعل الامر كقوله سعالي :" وبالوالدين احساسسسسا والفعل المضارع المقرون بلام الامر كفوله تعالي :"وليوفوا نذورهسسسم وليطوفوا بالبيت العتين " واسم فعل الامر كقوله تعالي :" يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم " اى الزموها ، وهناك اساليب اخرى استعملت فسسي اللسان العربي للدلالة على الطلب الجازم وان لم تكن بصيغة من صيغ الامر السابقة كترتيب العقوبة على الطلب الجازم وان لم تكن بصيغة من صيغ الامر السابقة كترتيب العقوبة على النرك او غير ذلك ،

الاول ـ الواجسب المعيسن :

هو ماكان المطلوب فيه واحدا متعينا كالصلاة والمسلسوم وأداء الدين والوفاء بالعقود وغير ذلك مما يكون المطلوب فيه واحدا بعينه ولايمكن ان يقوم غيره مقامه .

وحكم هذا الواجب: ان العكلف مطالب به وان ذمته تبقـــــي مشغولة به حتي يوديه بعينه ·

الشاني ـ. واجب مخيـــر :

وهو الواجب المبهم في اقسام محصورة معينة، فهو واجــب لابعينه كواحدة من خمال الكفارة المنصوص عليها في قوله تعالي في كفارة الحنث في اليمين: " فكفارته اطعام عشرة مساكيــن من اوسط ماتطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبـة " • فـان الواجب في هذه الاية واحد فير معين (مبهم) من أمور ثلاثـــة معينة هـــن :

الاطعام والكسوة وعتق رقبة ، فالتغيير ليس في الواجب نعسمه لانه واحد لاتعدد فيه ولكنه في أفراد هذا الواجب لان هممسده الافراد متعددة وكل فرد مشها يتآدى به الواجب •

وحكم هذا الواجب: انه يجب علي المكلف ان يفعل واحدا فقـــط من الامور التي خيره الشارع فيها ، واذا لم يفعل كان آثمـــا ومستحقا للعقــــاب •

التقسيم الثاني: من حيث وقست الاداء:

ينقسم الواجب من حيث وقت الاداء المحدد له الي مطلسق وموّقسست.

الواجب المطلـــــــق:

هو مااطلق اداوّه عن الوقت فلم يقيد بزمن معين، بـــل يصح ان يأتي به المكلف في أى وقت من اوقات عمره وذلـــك كالنذر المطلق والكفارات ومن ذلك قضاء رمضان وآداء الحــج علي ماذهب اليه الحنفية ، حيث يرون جواز التراخي فيهمــا وعدم الالزام بهما في وقت معيــن ،

فاذا نذر المكلف ان يصوم أو يصلي فانه يجب عليه اداء مانذر ، غير أن هذا الاداء لايتقيد بوقت معين بل وقته العمر كله ، والمكلف مخير في الاتيان به في اى جزء منه، ولايأتــم بالتأخير عن الوقت الذى لزمه فيه الواجب، وكذلك الامـــر، بالنسبة لكفارات الايمان فانها غير موقتة بوقت معين ،

وكذلك ذهب الحنفية الي ان من أفطر في رمضان بعـــــدر وجب عليـــه وجب عليـــه من غير تأقيت بزمن معين، ومن وجب عليـــه الاداء الحج، بأن كان قادرا ومستطيعا ، فانه لايتعين عليــه الاداء بمجرد قدرته واستطاعته ، بل يمكنه ان يودى هذا الواجب في أي وقت من اوقات عمره، لانه وإجب علي التراخي وليس علــــي

الفور (۱) ، ولاياثم بالتآخير، وهايته انه يجب عليــــه ان يبادر الي ادائه، لان الانسان لايدرى شيئا عن المغيب وقــد يأتيه اجله قبل ان يبرى ً ذمته من الواجب ،

الواجب المؤلسبت:

هو ماقيد الشارع أداءه بزمن معين، بحيث لايجسسوزالاداء قبله، ويأثم المكلف بالتراخي عنه من غير عدر كالطلسسوات الخمس المفروضة وصوم شهر رمضان، فقد جعل الشارع لاداء كلل ملاة مفروضة وقتا معينا اذا حضر كان أمارة علي وجوب أدائها، فاذا دخل وقت الظهر وجب أداوه وكذلك سائر الصلوات،واذا حفر شهر رمضان وجب الصيام ، وهذا الواجب اذا فعله المكلف فلسي الوقت المحدد له علي وجه الكمال ، بأن كان مراعيا في أدائه أركان الواجب وشروطه الشرعية سمى فعله أداء .

واذا فعلم في وقته غير كاميل ، ثم أعاده في الوقييت كاملا سمي فعلم اعادة ، كمن صلي الظهر منفردا ثم أقيمييت الجماعة فأعاد صلاتها مرة ثانية معها، وكمن صلي متيمما لعدم وجود الماء ، ثم وجد الماء في الوقت فتوضأ وصلي ثانيا -

⁽١) ذهب الثانعية وغيرهم الي أن من افطر في رمضان بعذر رجب عليه القضاء في العام الذى كان فيه الافطار ، كذلك ذهب بعض الاصوليين الي ان مسلسن توفرت فيه الاستطاعة علي أداء الحج ،فان الحج في حقه واجب علي الفور .

واذا فعله بعد خروج الوقت المحدد له سمي فعله قضباء، كمن صلى الظهر بعد دخول وقت العصــــر •

اما اذا فعل المكلف الواجب قبل حلول وقته، فان فعلسه يسمي تعجيلا، وقد اجاز الشارع أداء بعض الواجبات قبل مجسيء وفتها المحدد، ومن ذلك : جوازٍ تعجيل زكاة الفطر، فان وقست وجوبها : طلوع فجر يوم العيد ولكن يجوز شرعا تعجيلها قبسل ذلك ، كذلك يجوز تعجيل زكاة الاموال قبل حولان الحول، وذلسك تحقيقا للحكمة من هذا الواجسب •

أنواع الواجب الموقسست:

يتنفوع الواجب الموقت الي ثلاثة أنواع : مضيق وموسسع وذى شبهين .

1- الواجب المضيق : هو الواجب الذي لايسع وقته اكثر مسلت نعله فلا يسع فعلا آخر من جنسه ، كموم رمضان، فانه واجلل موقت وهو في نفس الوقت واجب مضيق، لان الوقت الذي حلده الشارع للموم وهو " اليوم " لايسع صوما آغر .

الواجب الموسع : هو مايكون الوقت المحدد لادائه يسعه ويسع عيره من جنسه كالصلوات الخمس المفروضة، فوقت الظهر أو غيره من الاوقات يتسع لصلوات كثيرة ، فهو يسع الظهر وغيرها ، لان صلاة الظهر لاتأخذ من وقته الا جزءًا قليسللا .

فائدة تقسيم الواجب الي موسع ومضيق :

رتب الحنفية علي تقسيم الواجب الى موسع ومضيق النتائج

- 8.7 -

الشاليسية:

أولا - ان الواجب المفيق لايجب تعينه بالنية اذا مافعـــل في وقته، بل يمح أداوه بمطلق النية ويمح بنيــــة فيره، فاذا ماصام المكلف أيام رمفان، فان صومـــه يقع ادا ً للواجب ولو لم يعين في نية صومه انه يمـوم الواجب، ولو نوى بصومه في ايام رمفان صوما آخر لـم ينعقد مانواه ويقع صومه أدا ً للواجب لان يوم رمفـان قد تعين للموم الواجب وهو لايسع صوما آخر ،

ثانيا ـ الواجب الموسع ، لابد فيه من التعيين بالنيبة ، اذا أدى في وقته المحدد له شرعاً ، فاذا لم يعينه لم يقع الفعل عنه ، وإذا نوى غيره وقع مانواه، لان الوقسست لما كان يسعه ويسع غيره من جنسه، فإن الفعل لاينصرف اليه الا بالنية ،

وعلي هذا ، فاذا صلي المكلف اربع ركعات في وقـــــت الطهر، فان كان قد نوى بها فريضة الظهر وقعت الهلاة عنها، وان كان قد نوى بها الصلاة مطلقا لم تقع عن العلاة الواجبه وان كان قد نوى بها غير الظهر كالنفل أو الفائتة، وقـــع مانواه ، لان الوقت يتسع للظهر وللنافلة وللفائتة ،

هذا واذا كان الحنفية يفرقون بين الواجب الموسسع والواجب المفيق علي هذا الوجه، فان جمهور الاصولييسسسن لايرون مبررا لهذه التفرقة بل عندهم انه لابد من التعييسسن الواجب في الواجبات جميعا، لافرق بين واجب موسع وواجسسب مفيق حتي اذا لم يعين المكلف الواجب المفيق، فلا يقصصوف الفعل عنه ، ومن باب اولي اذا نوى غيره ، فانه لاينصصوف ذلك الغير الى الواجسسب ،

وعلي هذا فمن أطلق نية الصوم في رمضان لم يقع صومـــه عن الصوم الواجب، وكذلك اذا نوى غيره، لان نسبة غيره قرينة على رفضه أداء الواجـــب ٠

الواجسب ذو الشبهيسسن:

هو ماأشبه الواجب الموسع من جهة وأشبه الواجب المفيق من جهة أخرى ، وقد مثلوا له بوقت الحج فان وقته وهو اشهر الحج ـ شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة مفيق من ناحيـــة أن المكلف المأمور بالحج لايودى في العام الواحد الا حجـــا واحدا كالنهار في رمضان ،

وموسع من ناحية أن أفعال الحج من الطواف والسعييي والرمي وغيرها لاتستغرق كل الوقت المحدد له، الاشهر المعلومة الذ في وسع المكلف ان يطوف ويسعي اكثر من مرة في أشهير الحج فوقت الحج يسع فيره من حيث الواقع ، ولكنه لايسع غيره من حيث الواقع ، ولكنه لايسع غيره من حيث اعتبار الشارع (ا) ،

⁽۱) التمثيل هنا بوقت الحج لايتعارض مع التمثيل بالحج انه من الواجب المطلق ذلك لان من شروط صحة الحج أن يكون في اشهر معلومات وان مناسكه محسددة بأوقات معلومة الذا لم تتم فيها لم يكن المكلف مؤديا للواجب لكن ذلك حاص مطريقة ادا المعناسك لا ملة له بأصل وجوب الحج وعلي ذلك: يبقي اصل وحوب الحج واجبا مطلقا، اى ليس له وقت معلوم: بسلهو واجب علي التراغي كما يقول الحنفيسسة ،

والواجب ذو الشبهين حكمه حكم الواجب المفيق في انسه يوّدى بمطلق النية •

وحكم الواجب الموسع في انه لو نوى فيره في وقته وقسسع مانواه ، فمن نوى حجا في اشهر الحج ولم يعين ، وقع حجسه عن حجة الفرض ، لان الظاهر من حال المكلف انه يسعللم لاسقاط ماعليه من واجب ، وأما اذا نوى بحجه التطوع ،أى أن يكون سنة ، فانه يقع كما نواه تطوعا ، وتبقي ذمته مشغولة بالحج الواجب ، وذلك لان وقت الحج وان كان يتسع للحسسج الواجب ولغير الواجب الا أن المكلف لايودى في احرام الا حجسسا واحدا ،

التقسيم الثالث: من حيث المكلف سأدائسه :

ينقسم الواجب من حيث المكلف بأدائه الي قسمين :

عينــي وكفائـــي ٠

الواجسسب العيني

هو ماكان التكليف فيه مقمودا به حصول الفعل من فاعسل معين كالصلاة والزكاة والوفاء بالعقود وترك المحرمات واعطاء كل ذى حق حفه، فهذه الواجبات وأمثالها قصد الشارع حصولها من كل فرد من افراد المكلفين بعينه وذاته، بحيث لايسقــــط الواجب عنه الا اذا فعله بنفسه واذا تركه كان آثما مستحقـال

الواجب الكفائسسي :

هو ماكان التكليف فيه مقصودا به حصول الفعل بقطــــع النظر عن فاعله كالجهاد في سبيل الله وكالامر بالمعـــروف والنهي عن المنكـــر .

ومن ذلك : الصلاة علي الميت ودفنه ورد السلام وانقاذ الغريق، ومن الواجب الكفائي: كل علم أو صناعة أو حرفة أو عمــــل لاتستغني عنه الجماعة ويقوم به نظامها الاجتماعي والاقتصادى ،

وسمي هذا الواجب كفائيا، لانه يكفي في حصوله أن يفعله بعض المكلفين، وعلي ذلك فأنه اذا قام به بعض المكلفينين سقط عن الباقين وارتفع الاثم عنهم جميعا ، اما اذا لم يقلم

بالواجب الكفائي أحد بل اعتمد كل واحد علي غيره، فانهسم جميعا آثمسسون •

الفرق بين الواجب العيني والواجب الكفائي:

الفرق بين الواجبين ، ان المنظور اليه في الواجـــب العيني ذات الفاعل ، بينما المنظور اليه في الواجـــب الكفائي ذات الفعل دون نظر الي الفاعل ، غاية الامـــر ان الخطاب وان كان موجها الي الكافة في الواجب الكفائي علــي وجه العموم ، الا أنه يكون موجها علي الخصوص لمن كانت عنده القدرة علي الفعل ، فالجماعة كلها مطالبة بتهيئة الاسبــاب لتكون قوية عزيزة مكتفية بذاتها في شتي المجالات ،اجتماعية كانت أو سياسية أو صحية أو اقتصادية أو ثقافية أو عسكريـة وذلك يقتفي ان يكون في افرادها أطباء ومهندسون وقفـــاة ومفتون وزراع وصناع وقواد ومتفقهون في الدين وفي علــــوم

ومن كانت عنده الكفاية لان يكون قاضيا أو مهندسسبا أو قائدا عسكريا أو متفقها في الدين أو طبيبا أو تاجسسرا مطالب علي الخموص فيما هو الهل له وقادر عليه، اذ مهسسا لاشك فيه ان مواهب الناس مختلفة وقدرهم في الامور متباينسة ومتفاوتة، فهذا قد تهيأ للعلم وهذا للرياسة وذلك للمضاعبة أو للزراعة وهكذا، والواجب ان يربي كل شخص علي ماتهيسساله حتي يبرز كل واحد فيها غلب عليه ومال الية، ويذلسسسك

تستقيم احموال الدنيا وأعمال الاخصصارة · تحمول الواجب الكفأئي الي واجب عينصصاي :

قد يطرأ علي الواجب الكفائي مايحوله الي واجب عينيي، وذلك عندما يتعين فرد بذاته لادائه، بأن كان لايوجد فـــــي الجماعة من يقوم به أو يحسنه سواه ٠

فمثلا انقاذ الغريق فرض كفاية اذا قام به بعض القادريين سقط عن الباقين لكن اذا لم يوجد في المكان الذى أشرف فيسه هذا الشخص علي الغرق سوى فرد واحد، وكان هذا الواحد محسنا للسباحة، فانه يتعين عليه القيام بهذا الواجب وينقلسسبب الواجب في حقه من كفائى الي عينى ، فيتعين عليه ان ينقسذه، وان لم يحسن السباحة تعين عليه ان يستغيث فربما يوجد مسسن

ومن ذلك : مااذا لم يوجد في البلد الا طبيب واحد، وكـان هناك مريض بها استنجد به أو طلبه للكشف عليه، كان اسعافـــه واجبا عينيا علي الطبيب ٠

ومثل ذلك يقال في جميع الواجبات الكفائية عندما يتعيسن لها فاعل واحد .

التقسيم الرابع للواجب: من حيث المقدار المطلوب منه •

ينقسم الواجب من حيث المقدار المطلوب منه الي واجـــب محدد وواجب غير محدد ، الواجبب المحدد: هو ماعين الشارع له مقدارا محسددا وسيت لاتبرأ ذمة المكلف فيه الا اذا أداه علي ماعينه الشارع وبالمقدار الذى حدده ، ومن امثلته : العلوات الخمسسس المفروضة وزكاة الاموال وصوم رمضان والحقوق المالية التسي وجبت بسبب عقد أو غيره ، فهذه الواجبات وأمثالها لاتسقسط عن المكلف الا اذا أداها على الوجه المعين وبالقدر المحدد،

وذلك لان الشارع قد حدد عدد الصلوات وعدد ركعات كــل صلاة ، كما بين أنواع الاموال التي تجب فيها الزكاة وحــدد مقدار الواجب في كل نوع منها، وكذلك حدد المقدار الســدى يصوم فيه المكلف شهر رمضان بأنه من الفجر الي غروب الشمـس في كل يوم من ايام الشهر ، وان من اشترى او أجر أو نــدر ندرا معينا، كان الثمن والاجرة والمنذور من الواجبـــات المحـــددة ،

والواجب المحدد تصح المطالبة به امام القفاء اذا كان له مطالب من العباد ، كالديون ، فان للدائن ان يطالـــــب مدينه قضاء بأن يوُدى اليه دينه ٠

ومن امثلته : اطعام الجائع وانحاثة الملهوف والانفاق فـــي وجوه البر والفير وماشابه ذلك من كل واجب لم يرد عـــــن الشارع نص بتحديد مقدار الواجب فيه • فالشارع أوجب علي المكلفين اطعام الجائع ودفع حاجبسة المحتاج والانفاق في سبيل الله ، ولم يحدد القدر الذي يجسب علي المكلف ان يخرجه ، لان المقصود بهذا الواجب سد الحاجسة ومقدار ماتسد به الحاجة يتحدد بحسب حالة المحتاج ومايقسدر عليه المكلف، فلم يكن لذلك واحدا في جميع حالاته ، بل يختلسف باختلاف ظروف المكلف به ومن يودي اليه الواجب وغير ذلك .

ومن اجل ذلك ، كان تحديد المقدار في هذا الواجــــب متروكا لتقدير المكلف بــــــه ٠

الفرق بين الواجب المحدد وغير المحدد :

يفترق الواجب المحدد عن غير المحدد، في ان الواجـــب المحدد يجب دينا في الذمة من وقت وجوبه ، وتصح المطالبـــة به ، ولاتبراً ذمة المكلف منه الا اذا أداه علي الوجه الذى عينه الشارع وبالقدر الذى حدده ، اما الواجب غير المحـــد، فلا يثبت دينا في الذمة الا بالقضاء او التراضي ، فلا تصـــح المطالبة بالواجب غير المحدد، لانه يكون مجهولا، والمجهــول لاتشغل به الذمة فلا تصح المطالبة به ، واعتبار الواجب محددا مما تختلف فيه الانظار .

فمثلا بالنسبة لنفقة الزوجة او القريب ، يذهب جمهور الفقها الي انها من الواجب المحدد، لان نفقة الزوجة مقدرة بحسسال الزوج، ونفقة القريب بما يكفيه ، ويترتب علي ذلك ان كلا من نفقة الزوجة والقريب تصير دينا في الذمة من وقت سبب الوجوب

الي وقت المطالبة من غير توقف علي القضاء أو التراضيي •

اما الحنفية فيقولون ان كلا من نفقة الزوجة والقريب من الواجب غير المحدد، لعدم معرفة قدر كل منهما، وعللله ذلك فلا تشغل بهما ذمة الزوج أو القريب قبل القضاء بهما أو التراضي عليهما .

وليس للزوجة او القريب الحق في المطالبة بها عـــن المدة السابقة علي القضاء او التراضي ، لكن اذا حكم بها القاضي أو تراضي الطرفان عليها اصبح الواجب محددا فتشغلل به الذمة وتصح المطالبة به قضاء .

أقسيام المنسحدوب

الندب في اللغة : الدعاء الي الفعل يقال : ندبه لامر أو الي الامر ندبا، اذا دعاه اليه وحثه علي القيام بسه •

وفي اصطلاح الاصوليين : ماأمر به الشارع أمرا غيــــر جـازم ٠

ذلك ان امر الشارع قسمـــان:

أمر جازم في تركه العقاب وهو الواجــــب ٠

أمر غير جازم لاعقاب في تركه وهو المندوب •

وقد دل علي شمول الامر للمندوب قوله تعالي: " وافعلوا الخير" ($^{(1)}$ فان فعل الخير منه الواجب ومنه المنسدوب وكذلك قولة تعالي : " وأمر بالمعروف " $^{(Y)}$ فان: الامسسر بالمعروف منه ماهو واجب ومنه ماهو مندوب وقوله تعالىسي: ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذي القربي " $^{(Y)}$.

ولانزاع في ان من الاحسان وايتاء ذى القربى ماهـــــو مندوب اليه، وذهب بعض الاصوليين الي أن الندب تخيير بدليل جواز تركه، فالمكلف مخير في المندوب بين الفعل والتـــرك، لانه لاعقاب على تركه .

⁽١) آيــــة ٧٧ سورة الحــــج ٠

⁽٢) آية ١٧ سيورة لقمييان ٠

⁽٣) آيسسية ٩٠ سورة النحسيل ٠

والصحيح ، ان فعل العندوب ارجع من تركه للثواب في فعلـــه وعدم الثواب في تركه ، وذلك دليل طلبه غير الجازم، ودليــل كذلك علي ان التخيير هيه ليس مطلقا .

هذا: وآمر الشارع غير الجارم قد يوخذ من الصيغة نفسهــــا كما اذا قال الشارع يسن او يندب أو يستحب كذا، وقد يوخــد من القرائن التي تحيط بالصيغة وتصرفها عن الوجوب الـــــي الندب كما سبق ان ذكرنا في صيغة الامر .

أقسامه: المندوب اليه قد يكون الندب فيه على وجه التأكيسد وقد لايكون هلي وجه التأكيد ، ومن هنا انقسم المندوب السبي ثلاثة أقسسسام .

مندوب مؤكد فعله ، مندوب غير مؤكد فعله ، مندوب يعييد من الكماليات ،

أولات منسدوب مؤكد فعلسسسه :

ويسمي سنة موّكدة وراتبة وسنة هدى (۱) ، وهو ماواظلب عليه النبي صلي الله عليه وسلم فلم يتركه الانادرا وهللونوسان :

أحد سنة مؤكدة تكمل الواجب وتعد من شعائر الاسلام كحصصالاذان والاقامة وصلاة الجماعة والعيديصصن .

⁽۱) الهدى بالقتح والسكون إمايهدى الى العرم من النعم والرجل المحترميقال ولان هدى بني قلان ،والنيرة والطريقة والبعث ، اما الهدى بالقم والقتع، عهو النهاروالطريق والرشاد ، ومنه قوله تعالي ؛ هدى للمتقين ،

وحكم هذا النوع : ان فاعله يستحق الثواب وتاركــــــه يستحق اللوم والعقاب، لكنه اللوم الذى لايصل الي حد العقاب في الاخرة ،

واذا اتفق اهل بلد أو قرية أو محلة علي ترك هذه السنان وجب قتالهم حتي يقومون بأداكه واقامته ، وذلك لاستهانتهام باعلان شعائر الاسلام المكملة لواجباته (١) .

ب ـ سنة مؤكدة ليست مكملة للواجب ، لكن الرسول صلي اللـــه عليه وسلم واظب عليها ولم يتركها الا نادرا، ومن ذلك : السنن الرواتب وهي : ركعتان قبل صلاة الفجر وبعد الظهر والمغــرب والعشــاء .

وحكم هذا النوع : ان فاعله يستحق الثواب وتاركـــــه يستحق اللوم والعتاب ·

واذا اتفق اهل قرية علي ترك هذه السنن فلا يجب قتالهم كما في النوع الاول ، لانها ليست من شعائر الاسلام التي يحافيظ فيها علي الظهور والاعلام، فتركها لايعد أمارة من أمصحارات النفاق او الاستخفاف بتعاليم الدين ،

⁽۱) وجوب القتال لم يكن من اجل ترك سنة مؤكدة وانما من اجل الاستهانسسسة بالشعائر والاستخفاف بهسا ،

اخرى، وذلك كالتحدق علي الفقراء والمساكين من غير الزكاة المفروضة والاشهاد علي العقود وكتابة الدين والتطوع بالحج والعمرة وصلاة اربع ركعات قبل الظهر وقبل العصر وصيام يسوم الاثنين ويوم الخميس من كل اسباع

وهذا النوع كما يسمي مندوبا غير مؤكد يسمي كذلــــك بالسنة غير المؤكدة وبالمستحب وبالنافلــة ،

وحكمه : ان فاعله يستحق الثواب وتاركه لايلام ولايعاقب .
ثالثات مندوب يعد من الكماليات ويرجع هذا النوع السبب الاقتداء بالنبي صلي الله عليه وسلم فيما كان يفعله فللم حياته بحكم العادة مما لايتعلق بالاحكام العملية وذلل عليه وسلم في الاكل والشلب والنوم والسيل والنوم والسيلسر .

ويسمي هذا النوع بسنن الزوائد كما يسمي ادبا وففيلة وحكم هذا النوع ؛ ان فاعلم يستحق الثواب اذا قصصح بفعلم متابعته صلي الله عليه وسلم والاقتداء به ، لان قصحد ذلك دليل الحب والتعلق اما اذا فعل ذلك اتفاقا أو بحكسم العادة فلا يكون مستحقا للثواب .

الحسيسرام واقساميسة

الحرام في اللغة : الممنوع من فعله ، ومنه قولى التعالي : " وحرمنا عليه المرافع من قبل " (1) أي منعناه عن قبول مرفعة غير أمه ، وقوله تعالي : " وحرام علي قريسة اهلكناها أنهم لايرجعون " (٢) أي يمتنع رجوعهم الي الدنيا وفي اصطلاح الاصوليين : ماطلب الشارع الكف عنه طلبا جازما، وهو في دالواجيين : مانهي عنه الشارع نهيا جازما ، وهو في الواجييين .

ويستفاد النهي الجازم من الصيغة نفسها، أو مصحصتن القرائن المحيطة بها،

ومن امثلة. الحرام: أكل الميتة وقتل الاولاد والسسسزواج بالامهات أو الاخوات أو زوجة الاب، وشهادة الزور وأكل اموال الغير بالباطل وارث النساء كرها، فهذه أفعال محرمة وقسد ثبت تحريمها بالنموص القرآنية الاتية: "حرمت عليكسسسم الميتة"، "ولاتقتلوا أولادكم"، "ولاتقتلوا أولادكم"، "حرمت عليكم أمهاتكم واخواتكم"، ولاتنكحوا مانكح آباؤكم من النساء"، "واجتنبوا قول الزور"، "ولاتأكلوا اموالكم

⁽١) آيمة ١٢ سورة القصص، والمعني ان الله حرم عليه الرضاعة قبل رده الي امه

⁽٢) آية ٩٥ سورة الانبيـــا ٠٠

- EIY -

بينكـــم بالباطل " ، " لايحل لكم أن ترثوا النساء كرها ` •

وهير ذلك من الايات القرآنية أو الاحاديث النبوية الصحيحة التي نهي الشارع فيها عن الفعل علي سبيل الحتم والالــــرام باستعمال لفظ التحريم أو نفي الحل أو طلب الاجتناب أو ترسبب العقوبة علي الفعل أو وصفه بأنه فاحشة ومقتا، أو النهي السذى لم تصرفه عن التحريم قرينة ، أو غير ذلك مما يشعر بتحتم طلبب الكــــف .

وجمهور الاصوليين كما سبق ان ذكرنا علي أن ماطنلب الشارع الكف عنه طلبا جازما شيء واحد هو الحرام يستوى ان يكون دليل الطلب قطعيا أو ظنيا ، خلافا للحنفية الذين فرقوا بين مااذا كسسان دليل الطلب قطعيا فيكون حراما ، وبين مااذا كان ظنيا فيكسون مكروها كراهة تحريمية .

أقسىام الحسسسرام :-

ينقسم الحرام الي قسمين: حرام لذاته وحرام لغيره .

أولا - الحرام لذاته: هو ماحرمه الشارع ابتداء وأسالة لما
فيه من المفاسد والمضار، كأكل الميتة والدم ولحم الخنزير
وكالزنا والقتل والسرقة والربا، فهذه الافعال وأمثالهـــا
حرمها الشارع تحريما ذاتيا وعينيا لانها مفاسد ومضار .
ثابيا- الحرام لغيره: هو مانهي عنه الشارع لا لذاته ولكسن

ثابيا الحرام لفيره : هو مانهي عنه الشارع لا لذاته ولكسن السموسية المستسبب المستسبب المحرم ذاتي ، أو أنه لايودى الي محرم ذاتي بسل اقترن به امر عارض جعله حراما ٠

ومن امثلة الحرام الذي يودي الي محرم ذاتي: النظــر الي عورة المرأة الاجنبية أو الخلوة بها ، فهو حرام لانــه يففي الي الزنا والزنا حرام لذاته، واما النظر الي العورة في ذاته أو الخلوة في ذاتها فليس واحدا فيها بزنا في ذاتــه، ومنه الجمع بين المحارم ، فانه حرام لانه يودي الي قطعيــة الرحم التي نهي عنها الشارع نهيا ذاتيا ، فالحرمة ليســت لذات الجمع ، لان زواج العمة علي ابنة اخيها أو المرأة علـي خالتها لايودي بذاته الي مفسدة القطع ، بل بواسطة ادائه الي البغض والنزاع بين الاقارب ، وفي النزاع مفسدة تقطيع الارحام ،

ومن ذلك : البيوع الربوية ، فانها حرام وحرمتها ليست لذاتها بل لانها تودى الي الربا المحرم لذاته . ومن امثلة ماكان التحريم فيه لامر عارض الله وم يدوم العيد وزواج التحليل والملاة في ثوب مفصوب او على آرض مفصوبه والبيع يوم الجمعة وقت الاذان ، وكانت هذه الافعى المذكورة محرمة لغيرها وليست لذاتها ، لان الصوم في ذات فعل مشروع بحسب الاصل ، لكن الشارع حرم الصوم يوم العيل لعارض هو أن العباد يعتبرون في هذا اليوم ضيوفا على الرحمن ، وصيامهم في هذا اليوم يعتبر منهم اعراضا عن هده الضيافة وذلك حسرام .

والزواج في ذاته مشروع لما يترتب عليه من حفظ السمسل وذلك لايكون الا اذا جاء علي وجه الدوام والاستمسسرار، وزواج التخليل لايقمد به الدوام والاستقرار فكان لذلك حراما .

والبيع في ذاته مشروع، لكنه في وقت الاذان يوم الجمعة حرام ، وحرمتم ليست لذاتها بل لامر عارض هو وقوعه وقللللذان يوم الجمعة المنهي عنه بقوله تعالي : " ياأيها اليلن آمنوا اذا نودي للملاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الللله وذروا البيع "(٢) .

⁽۱) معني ان التحريم لامر عارض هو ان الفعل كان حكمه الشرعي ابتدا الوجوب او الندب او الاباحة ،ولكنه اقترن به امر عارض جعله حراما بعد ان كسان واجبا او مندوبا او مباحسا ٠

⁽٢) آية ٥ سورة المحمَّة

وأداء الصلاة في ثوب مفوب أو علي ارض مفصوبة حرام، مع أن الصلاة في ذاتها واجبة -

الفرق بين الحرام لذاته والحرام لغيسره :

يفترق الحرام لذاته عن الحرام لغيره بأمرين:

الامسسر الاول: أن الحرام لذاته اذا كان محلا لعقسد أو تصرف الايترتب عليه شيء من الأشار الشرعية التي تترتب علي العقود والتصرفات لانه غير مشروع بأصله الإمام غير مشروع باصله يكون باطلا ولا وجود له الما اذا كان الحرام لغيسره محلالعقد أو تصرف الله لايكون باطلا كما هو الحال في الحرام لذاته الله يكون صحيحا تترتب عليه جميع آثاره الشرعية علنسي ماذهب اليه بعض الفقهاء او فاسدا تترتب عليه بعض الاشار دون البعض الاخر علي ماذهب اليه البعض الاخرا أو أنه يكسون باطلا كما هو الشأن في الحرام لذاته علي ماذهب اليه البعض البعض الشائ في الحرام لذاته علي ماذهب اليه البعض النائب من الفقهاء اوتطبيقا علي ذلك فانه اذا كان محسل العقد ميتة أو خمرا أو خنزيرا أو غير ذلك مما ليس بمال في الحرام لذاته عليه أي أشر، لان الحرمة فيه ذاتية الحرمة فيه ذاتية العود المنائب ال

والحكم كذلك لو كان محل عقد الزواج امرأة محرمة علـــي العاقد علي التأييد حيث لايترتب علي العقد أو الدخول نســب أو توارث أو غيزهما من سائر الاثار •

أما البيع وقت النداء، فانه يكون صحيحا عند جمهـــور الفقهاء، مع الاثم والكراهة خلافا للحنابلة والظاهرية ·

والصلاة في الارض المغصوبة أو في الثوب المغصوب محيحه في

ذاتها مادامت مستوفية لاركانها وشروطها علي ماذهب اله جمهور الفقها، ، مع تأثيم المكلف علي ماارتكبه من غصب خلافـــــا للحنابلة والشافعية في روايــة .

الامر الثانسي :

يفترق الحرام لذاته عن الحرام لغيره ، في أن المحسرم لذاته لايباح الا للضرورة ، وذلك لان سبب تحريمه ذاتي فهسسو يمس ضروريا من الضروريات الخمس فلا يباح الا لضرورى مثلسه ، والضرورات تبيح المحظورات ، وتطبيقا علي ذلك ، فان شسسرب الخمر وهو حرام لذاته لضرورة حفظ العقل، لايباح الا لضسرورة حفظ النفس من الهلاك ، كأن فض ولم يجد مايزيل الغصة بسسسه أو خاف الموت عطشا ولم يجد مايزيل ذلك سوى الخمر ، لان حفيظ النفس من المهالح الضروريسة ،

اما العجرم لغيره فيكفي في اباحته الحاجة ولايتوقـــف على الفرورة، لانه لاحمى ضروريا ، ولذلك جاز كشف عــــورة المرأة عند علاجها ، اذا كانت الروّية لازمة للعلاج حتــــي لايترتب علي عدم الكشف فيق أو حـرج . (١) .

⁽۱) الفرق بين الفرورة والحاجة؛ ان الفرورة هي التي يخشي فيها الانسسسان علي حياته من الهلاك ان لم يتناول المحرم، اما الحاجة فهي مايترتب علسي تركها حمول فيق او حرج فالحاجة إوسع في مداها من الفرورة •

المك

المكروة في اللغة: البغيض الي النفوس، يقال: كرهــه اذا أبغضه ولم يحبه ، ومنه قوله تعالى: " كل ذلك كان سيئة عنــد ربك مكروها" (١).

والمكروه في اصطلاح الاصوليين: مانهى عنه الشارع نهيـــا غير جازم، وبعبارة اخرى : ماكان تركه خيرا من فعله .

وللمكروه صيغ كثيرة، فيأتى باستعمال لفظ كره واكـــره ونحوهما ، كقوله صلي الله عليه وسلم : " أكره لكم قيل وقسال وكثرة السوَّال واضاعة المال " وكقوله " ابغض الحلال الي اللـه الطللق " ،

وقد بأتي بميفة النهي المقترن بما يدل علي الكراهــــة وليس التحريم ، كقوله تعالي : " لاتسألوا عن اشياء أن تبـــد لكم تسوَّكم "(٢) ، فإن القرينة علي أن هذا النهي للكراهــة وليس للتحريم قوله تعالي في الاية نفسها " وان تسألوا عنهـا حين ينزل القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفور حليم " .

وقد يأتي بصيغة الامر الدالة علي الترك بقرينة تصرفها عن التحريم الي الكراهة كقوله صلي الله عليه وسلم.

" دع مايريبك الي مالا يريبك " فان فعل مايشتبه آمره بيسسن المحل والحرمة ليسحراما، بل هو مكروه علي التحقيق،والقريئة ان الشيء المشتبه فيه لايوصف بالحل ولا بالحرمة ، والا لكسان واحدا منهمسسا .

حكسم المكسسروة :

جمهور الاصوليين علي ان فاعل المكروه لايستحق العقـــاب وقد يستحق اللوم والعتاب، وتاركه يعدح ويثاب اذا قصــــد بتركه التقرب الي الله وابتغاء رضوانه ،

هذا واذا كان الجمهور من الاصوليين يجعل المكروه قسما واحدا وهو مانهي عنه الشارع نهيا غير جازم، قان الحنفيسة كُمنا ذكرنا يجعلونه تسمين : مكروه تحريما ومكروه تنزيها .

وان المكروه تحريما هو ماطلب الشارع الكف عنه حتمسا بدليل ظني كغبر الواحد، وفاعله يستحق العقاب كما فللمسلم الحرام، الا أنه لايكفر جاحده لعدم قطعية الدليل ، المسلما المكروه تنزيها فهو نفسه المكروه باسطلاح الجمهسسور فليسي حقيقته وفي حكمسه .

المبسساح

المباح ويقال له : المحلال والجائز هو : ماخير الشمارع المكلف فيه بين الفعل والترك من غير مدح ولا ذم لا علممممين الفعل ولا علي التمرك (١) .

والصيغ التي تدل علي الاباحة كثيرة منها :

1- لفظ الحل أو نفي الاثم او الجناح أو الحرج ومن ذلك قولسه تعالى: " اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتسوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم "(T)"، وقوله تعالىسى: " فمن اضطر غير باع ولا عاد فلا اثم عليه "(T)"، وقولسه تعالى: " ليس علي الاعمي حرج ولا علي الاعرج حرج ولا على المريض حرج "(T)" وقوله تفالي: " ولا جناح عليكم فيما عرضتم بة من خطبة النساء"(T)".

٢- صيغة الامر المفيدة للاباحة بالقرينة كقوله تعالى: " واذا طلتم فاصطادوا " (٦) فقوله تعالى: " فاصطادوا " أمسر وهو للاباحة والقرينة، ان الله حرم الصيد في حال الاحرام بقوله " غير محلي الصيد وانتم حرم " ثم اباحة بعسسد الاحرام ، وذلك لان ربط التحريم بالاحرام يسسدل

⁽١)هدا نعريف الصباح في اصطلاح الاصوليين اما في اللغة فقد جاء في المعجمم الوسيط اساحة احلم واطلقه .

⁽٢) آسة ٥ سورة المائسسدة ٠ (٣) آيسة ١٧٢ سورة البقسسرة ٠

⁽٤) آيسة ٢٥٥ سورة البقسسرة ٠٠ (٦) آسة ٢ سورة المائدة

⁽ه) آيسسة ٢ سورة المائسسدة

علي انه اذا زال الاحرام زال التحريم •

ومن ذلك قوله تعالي: " فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فيلي الارض وابتغوا من فضل الله " $\begin{pmatrix} 1 \end{pmatrix}$.

فقوله تعالي : " فانتشروا " أمر وهو للاباحة والقرينسة قوله تعالي في الاية قبلها " ياأيها الذين آمنسوا اذا نودى للملاة من الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذروا البيع فهذه الاية حرمت السعي والانتشار عند الندا الجمعسسة، وذلك يجعل السعي بعد الفراغ من الملاة مباحا .

٣- استصحاب الاصل ، وذلك اذا لم يوجد في الفعل دليل يحصدل علي حكمه بناء علي ان الاصل في الاشياء الاباحة ،

دخيييول المباح تحت حكم التكليف إ

جمهور الاصوليين علي ان المباح ليس حكما تكليفيسسسا لان التكليف طلب مافيه كلفة ومشقة، والمباح مخير فيه المكلف بين الفعل والترك ، فلا يكون مشتملا علي التكليف ولا يتمسور فيسسه .

وذهب بعض الاموليين الي ان المباح داخل تحت التكليسف لانه يجب اعتقاد اباحته والوجوب من خطاب التكليف •

هذا واذا كان العباح لاثواب ولاعقاب ولاعتاب علي فعلــه او تركه بحسب ذاته وجزئياته، الا انه مع ذلك قد يعرض لـــه

آيسسة ١٠ سيور فراكمهة

مايكون معه الفعل او الترك واجبا أو حراما علي حسممهب التقسيم الاتممين :

أقسيام الميساح:

ينقسم المباح كما يرى الشاطبي (١) الي اربعة اقسام :

١_ مباح بالجزء واجب بالكسل •

۲۔ مباح بالجزء مندوب بالکل ۔

٣- مباح بالجزء حرام بالكسل •

٤- مباح بالجزء مكروه بالكل •

هذه هي اقسام المباح بحسب كلياته، ومنها يتبيسن أن.
المباح من هذه الحيثية قد يكون مطلوبا فعلم علي جهة الوجوب
أو الندب، وقد يكون مطلوبا تركه علي جهة التحريسسم أو
الكراهة ،

أولا سالمباح بالجزء والمطلوب بالكل علي جهة الوجسوب، كالاكل والشرب والبيع والشراء ومخالطة الزوج زوجتسه ونحو ذلك ، فهذه امور مباحة بالجزء اى في بعسسف الاحوال والاوقات علي معني ان لكل فرد ان يأكسسل أو لا يأكل في الجملة ، وأن له أن يختار أحد الاطعمة على غيرهسا .

لكن ليسله أن يترك الاكل والشرب بالكلية وعلي جهـة

⁽١) الشاطبي أحد أعلام المالكية وهو مولف كتاب الموافقات في الاصول ٠

الدوام، لما يترتب علي هذا الترك من هلاك النفس، وحفي المر فرورى واجبه يستوى في وجوب حفظ النفس من الهيلك أن يكون مايودى الي الهلاك امرا وجوديا كتناول مالا تقييروم الحياة آلا به ، أو أن يكون امرا عدميا كترك مالاتقيروم الحياة الا بيده .

- EYY -

ومثل ذلك يقال في البيع والشراء وأوجه الكسسسسب المشروعة كالصناعات، اى انه يجوز لكل فرد بذاته ان يفعل هذه الاشياء وان يتركها، لكن لايجوز للمجموع الاتفاق علسسي تركها بالكلية، لانها من الضروريات المترتبة عن ضسسرورة الاجتماع بين بني الانسان، فالفرد لايستطيع ان ينهض وحسده بجميع اسباب حياته، فكان لابد له من التعاون مع بني جنسه لاستكمال اسباب حياتسسسه،

ومخالطة الزوج لزوجته امر مباح في الجملة، للسحوج ان يفعله او لايفعله ، لكن ليسله ان يمتنع عن هللله المخالطة علي وجه العموم، لما يترتب علي ذلك من الافللم المجالطة علي وجه العموم، لما يترتب علي ذلك من الافللم المجالم .

شانيات المباح بالجرام المندوب بالكل ، وذلك كالتمتع بمسا سيست والمباح بالجرام المندوب بالكل والشرب والملبس والمسكن ووسائسل المواصلات ونحوها مما سوى الواجب والمندوب اليه في ذاتسه ، فان هذا التمتع وان كان مباحا بالحزام، علي معني ان المكلف لو ترك التمتع بما زاد علي الواجب الفرورى للحيسسساة أو المندوب المكمل لها في بعض الاحوال ، فانه يكون جائزا لسه

هذا الترك، لانه امر مباح له بالجزُّ ، والمباح بالجـــر، يجوز تركه مع القدرة عليه كما يجوز فعله .

ولكن هذا التمتع مندوب اليه بالكل ، علي معني ان تركه جمله وفي جميع الاوقات فيه مخالفة لما ندب اليه الشارغ في وله طي الله عليكم فاوسعيوا على الله عليكم فاوسعيوا على انفسكم وان الله يحب ان يرى أثر نعمته على عبده " .

وقوله ملي الله عليه وسلم:" ان الله جميل يحسيب الجمال" (۱) ردا علي سوال بعض الصحابة للرسول صلي الله عليه وسلم ، عن الرجل يحب ان يكون ثوبه حسنا ونعله حسنة ". فهذا يندل علي ان التمتع بالطيبات من الرزق بما زاد علسو الضرورة من صنوف الاكل والشراب وارتداء الملابس وركسوب السيارات والسكنى وغير ذلك مما يظهر به الشخص بمظهسسر الوجاهة والوقار في أعين الناس، وان كان مباحا بالجزء الاانه منسدوب اليه بالكل، اظهارا لنعم الله تعالي علي عبساده

⁽۱) للحديث قعة وهي أن الرسول علي الله عليه وسلم نهي عن الكبر وأكثر من النهي عنه فظن بعض المحابة أن من الكبر العناية بالثوب في مظهى عند فظن بعض المحابة أن من الكبر العناية بالثوب في مظهى فقالوا يارسول الله : أن الرجل يحب أن يكون ملبسه حسنا ونعله حسنية أفهذا من الكبير ؟ فقال علي الله عليه وسلم : أن الله جميل يحسب الجمال ، والكبر بطر المنعمة وغمط الناس " أي أن الكبر هو التعالىسي علي الناس عدم أعطاء كل ذي حق حقه ،

وقد قال سبحانه : " قل من حرم زينة الله التي اخرج لعبداده والطيبات من الرزق "(1,1), وقوله جل شأنه : " ياأيهسسسا الذين آمنوا كلوا من طيبات مارزقناكم واشكروا لله ان كنتم اياه تعبدون "(7), واذا ترك المكلف هذا التمتع جملة كره له ذلك (7).

شالشا المباح بالجزء المحرم بالكل، وذلك كالمباحات التسي المعدا المداومة عليها في العدالة، وذلك كمن يقفي وقته كلسه في لعب الشطرنج أو السماع الي الغناء المباح او كمن يتعود الحلف ونحو ذلك ، فان هذه الافعال وان كانت مباحة بالجسرء علي معني انه لاحرج علي فعلها او تركها في بعض الحسسالات والإوقات، الا انه لاينبغي لعاقل ان يصرف وقته كله فيها بحسب الكلية وعلي سبيل الدوام والاستمرار، لما يترتب علي ذلسسك من اهمال المهمة الاصلية التي خلق لها الانسان ، ولذلك نسمى بعض الفقهاء علي ان المداومة علي المباح قد تصيره صغيسرة كما ان المداومة علي المغيرة تصيرها كبيرة ولذلك قيسسل:

⁽١) اية ٢٢ سورة الاعسسسران ٠

⁽٢) آية ١٧٢ مورة البقـــرة ٠

⁽٣) التمتع المندوب اليه علي هذا الوجه يجب ان يكون مقيدا بعدم الاستسراف المنهي عنه في قول الله تعالي : " وكلوا واشربوا ولاتسرفوا الله لايحب المسرفين " وقول الرسول علي الله عليه وسلم " كلوا واشربوا والبسسوا في غير سرف ولامغيلسسسة ".

رابعات المباح بالجزاء المكروة بالكل، وذلك كالتنزة في الساتين وسماع تغريد الحمام واللعب المباح ونحو ذليك، فهذه الامور وان كانت مباحة بالجزاء، الا أن الاكثار منها تجعلها مكروهة ويتمف فاعلها بالمخالفة لمحاسن العسادات لتجاوزة حد الاعتدال، واذا تجاوز المكلف صد الاعتدال وبلغت منه المداومة علي هذه الاشياء الحد الذي تستغرق وقته كله، كان فعله منهيا عنه علي وجه الحتم، اي أنه يكون حراما كما تقسيدم .

(۱) الرخمــة والعزيمــــة

اذا كان الاصل في الاحكام الشرعية التكليفية العمسوم والشمول لجميع المكلفين وفي جميع الاحوال، كما في وجسسوب المعلاة وحرمة القتل والسكر، فنان الغطاب فيها عام لجميسسع المكلفين لايختصبيهيني دون بعض ولا بحالة دون اخرى، الا انه قد يعرض للمكلف من الظروف مايجعل العمل بالحكم الاصلسي العام شاقا وغير مقدور للمكلف، وحينئذ يرخص الله تعالسه للمكلف ان يترك الفعل المطالب به ابتداء والمدلول عليسه بالحكم العام، الي حكم آخر جزئي استثناء الي أن تزول هده الظروف الشاقة التي عرضت له، فيعود اليه التكليف بالحكسم العام، وقد تعارف الاصوليون علي تسمية الاحكام الكلية العامة التي تطبق علي جميع المكلفين في الظروف والاحوال العاديسة بالعزاعم وعلي تسمية الاحكام الجام، وقد أليا تعميع المكلفين في الظروف والاحوال العاديسة العمل علي خلاف العزائم بالرخم، وفيما يلي تفسيرهما وبيسان العمل علي خلاف العزائم بالرخم، وفيما يلي تفسيرهما وبيسان الاحكام المتعلقة بهما المتعلقة بهما المتعلقة بهما

⁽۱) اعتبار الرخمة والعربمة من الحكم التكليفي اصطلاح جرى علبه جمهسسور الاصوليين ،وذلك لان العريمة اسم لما طلبه الشارع أو اباحه علي وجسسه العموم، فهو يتناول الناس جميعا وهم جميعا مخاطبون به ، والرخمسسة اسم لما اباحه الشارع للضرورة او الحاجة علي سبيل الترخيص من الحكسم الاصلي والامتناع عن استمرار الالزام به ، وهي في اكثر احوالها تنقسسل المحكم من مرتبة اللزوم الي مرتبة الاباحة ، وكلا من الطلب والاباحسسة من الحكم التكليف

أولا: العزيمـــة:

العزيمة لغة ؛ ماعزمت عليه أو قصدته قصداً موَّكــــدا ،، وعزائم الله فرائفه التي اوجبها ٠

والعريمة في اصطلاح الاصوليين: ماشرع من الاحكام العامة ابتداء ويقمد بعموم الاحكام: عدم اختصاصها ببعض المكلفيسن كون دون بعض أو ببعض الاحوال دون بعض فهي مشروعة علي الاطلاق وعلي سبيل العموم والشمول لكل المكلفين ، وفي سائر أحوالهم كما يقمد بشرعيتها ابتداء، ان هذه الاحكام المشروعة عليسي وجه العموم لم تسبق بأحكام شرعية قبلها وذلك كما في الصلاة والزكاة وسائر شعائر الاسلام ، او انها سبقت بأحكام منسوضة بها ، وذلك كما في التوجه الي بيت الله الحرام ، فانه وأن كان قد سبق بحكم شرعي هو التوجه الي بيت المقدس، الا أن هذا الحكم لم يعد قائما لنسخه بالحكم الذي جعل التوجه السسسي المكم لم يعد قائما لنسخه بالحكم الذي جعل التوجه السسسي عريمة لارخمة ، لان الحكم المناسخ اعتبر هو الحكم الابتدائيسي العدم قيام الحكم الاول .

فالعزيمة ليست استثناء من احكام سابقة ، بل انهسسا أحكام شرعت ابتداء فالزكاة والصلاة وسائر الفروض الاسلاميسسة وكذا البيع والرهن عزائم لارخص ، لانها أحكام كلية عامسسة لاتطبق علي بعض المكلفين دون بعض ولا في بعض الحالات دون بعض وهي احكام ابتدائية لم تسبق بأحكام شرعية قائمة ، ومن ذلك :

احكام السلم والقراض والاجارة، لانها أحكام عامة التطبيســق بالنسبة للاشخاص والاحوال ، وهي احكام ابتدائية لم تسبــــق بأحكام شرعية قائمة تقتضي منعها (١) .

ثانيا : الرخصــــة :

الرخصة لغة: التيسير في الامر والتسهيل،وفي اصطلاح الاصوليين: ماشرع من الاحكام لعدر شاق استثناء من اصل عام يقتفي العدول عنه الي حكم آخر مع الاقتصار علي موضع الحاجة فيه ، ومحسن امثلة الرخمة : اباحة الفطر للمسافر ، فانه حكم شرعي جزئي، شرع لعدر شاق هو السفر، استثناء من حكم عام هو وجوب الموم، فوجوب المسوم عزيمة ، لكن لما كان الالتزام به مع السفححسر يؤدى الي الحرج الشديد، كان لابد من العدول عنه الي حكحم آخر جزئي ، ينطوى علي التيسير علي المكلف وذلك هو جحموار الفطر للمسافر، وهذا الجواز هو الرخصة ، ومن ذلك : اباحمة المطعومات، والمشروبات المحرمة للمضطر، فانه حكم جزئحمسي

⁽۱) لايوَّثر في اعتبار احكام الاجارة والسلم والقراض ونحوها من العزائسسم كونها مستثناه من اصل عام بقتضي منعها انظرا لماتتميز به من سريانهسا علي جميع المكلفين في سائر احوالهم الفلا عن انها لم تسبق بأحكسسام شرعية اخرى اوغايته ان شرعيتها في الاصل كانت من اجل حاجة الناساليها لكنها عند التطبيق لاتتوقف علي وجود الحاجة التي شرعت في الاصل مسسسن أجلها اوعلي ذلك فيجوز للمكلف ان يباشرها وان لم تكن به حاجة ا

حرمة هذه الاشياء ، ومن ذلك ؛ اباحة النطق بكلمة الكفـــر للاكراه ، اذا توافرت شروطه ، فانها رخصة لانها حكم جزئـــي شرع لعذر شاق هو الاكراه ، استثناء من اصل عام هو حرمــــة النطق بها .

فهذه الاحكام الجزئية والمشالها شرعت لبعض المكلفيين في ظروف خاصة استثنائية اضطرارية ٠

ومادام امرها كذلك ، فانه يقتصر فيها علي موضــــع الحاجة والضرورة ، حتي اذا زالت هذه الظروف التي كانـــت سببا في هذا التخفيف والتيسير، فانه يجب الرجوع الي الحكم العام الاصلي الذى خوطب به المكلفون ابتدا، لان أحكـــام الرخص احكام جزئية من حيث الاشخاص والحالات ، موقته لايجـوز العمل بها الا تحت ظروف خاصة ، فاذا زالت هذه الظروف انتهي العمل بهــا .

خصائسس الرخمسسة:

بالتأمل في تعريف الرخصة وامثلتها يتبين ان الرخصـة تتميز عن العزيمة بالخمائص الاتية :

الاولي - ان الرخصة حكم جزئي يطبق في شأن بعض المكلفين في وسي المحلفين في سي المحلفين في المحلفين الحكم العام الكلفيين، طروف خاصة ، شرع علي خلاف مايقتفيه الحكم العام الكلفيين للذي كان يجب تطبيقه علي سائر المكلفين لل علي سبيل

الثانية ـ ان العمل بالحكم الجزئي الذى هو الرخصة، شرطـه

دائما ان يكون عذر المكلف في العدول عن الحكم العام شاقا، وليس لمجرد الحاجة ، فالفطر قد شرع لعذر شاق هو السفسساق والمرض، وهما مظنة المشقة ، وأكل الميتة شرع لعذر شساق هو حالة الضرورة ، والنطق بكلمة الكفر ، شرع لعذر شاق وهو مايترتب علي الاكراه من فوات نفس او عضو أو مال ،

وعلي ذلك فاذا لم يكن العذر شاقا موجودا فعلا، فلايجوز العدول عن الحكم العام الي الحكم الجزئي .

ولذلك لاتسمي الاحكام التي شرعت استثناء من الاحكام العامسة لمجرد الحاجة التي لامشقة موجودة فيها رخصا، كما في احكام المضاربة والسلم والاجارة والمزارعة والمساقاة ونحوهـــا من سائر العقود التي شرعت للحاجة اليها استثناء من أصلل ممنوع ، هو عدم جواز العقد علي المعدوم أو المجهــــول والمعقود عليه في هذه الامثلة معدوم حين التعاقد أو مجهول لان المعقود عليه في الاجارة هو المنفعة والمنفعة حين العقد معدومة واضافة التمليك الي ماسيوجد لايمح، لكن صع لحاجـــة الناس ، والمسلم فيه في عقد السلم غير موجود عند التعاقد، ونصيب العامل في المضاربة غير معلوم عند العقد ايضا، لكن الشارع اجاز هذه العقود استثناء لحاجة الناس اليها ، الثالثة: من خصائص الرخصة ايضا ، انه يقتصر فيها علــــي الشالشة: من خصائص الرخصة ايضا ، انه يقتصر فيها علــــي موفع الحاجة ،فهي حكم جزئي خاص ببعض المكلفين دون بعــــف موفع الحاجة ،فهي حكم موقت بوجود الحالة التي اقتضته يوجــد ويطبق في احوال خاصة ،وماكان كذلك يقتصر فيه علي موفــــع

بوجودها ويزول بزوالها، فالمسافر يجوز له الفطر في رمضان مادام مسافرا عملا بحكم الرخصة وهو الحكم الجزئي،فاذا عاد الي وطنه عاد الي الحكم الاصلي العام،ومثله المريض اذابرى، من مرضه ، والمقيم اذا وجد الماء .

ويلاحظ ان هذه الخاصة من خواص الرخصة، تعتبر حدا فاصلا بين ماشرع من الاحكام الكلية للحاجة، وماشرع من الرخصيص، فما شرع رخصة حكم جزئي يقتصر فيه علي موضع الحاجة وللسلم

اما المشروعات الكلية التي شرعت علي خلاف الاسسسول والقواعد العامة كالاجارة والسلم وغيرهما ، فانها مشروعية من غير الاقتصار علي موضع الحاجة وليس لها صفة التأقييت ، لانه ليس لها حكمان مختلفان احدهما كلي والاخر جزئيييي فهي جائزة علي كل حال ، أى سوا ، وجدت الحاجة اليها أو ليم توجيد ،

هذه هي خصائص الرخصة التي تتميز بها عن العزيمة وعين ماشرع من الاحكام للحاجة ،

اقسسام الرخمسة:

لعلماء الاصول مناهج مختلفة واتجاهات متعددة في تقسيم الرخصة ، ونكتفي في هذه الدراسة بعرض منهجين من هــــده، المناهج احدهما للشافعية والإخر للحنفيــة .

أولا منهج الشافعية :

الرخصة عند الشافعية اما ان تكون رخصة فعل واما أن تكسسو

رخصة ترك، ذلك لان الحكم العام الاهلي الذي جاءت الرخصة علي خلافه، اما أن يكون مقتضيا تحريم الفعل واما ان يكسسون مقتضيا وجوبه، فان كان مقتضيا تحريمه سمي رخصة فعل،أى أن الفعل المحرم بالحكم الاهلي يعتبر جائزا بحكم الرخصة وأن كان مقتضيا وجوبه سمي رخصة ترك أى أن الفعل الواجب بالحكم الاصلي يصير جائز الترك بحكم الرخصسسة،

أولا ـ رخصة الفعسل:

يندرج تحت انتقال الفعل من الحرمة الي الجواز أربعـة أنواع هــي :

1- وجوب الفعل بعد ان كان محرما، كأكل الميتة للمفطـــرم بالقدر الذى يدفع عنه التهلكة،فان اكل الميتة محـــرم بقوله تعالى: "حرمت عليكم الميتة،ولكنه عند الجـــوع الشديد وخوف الهلاك يصير جائزا بقوله تعالى: "لمن افطـر غير باغ ولاعاد فلا اثم عليه"، وكذلك يصير الاكل واجبـا بالقدر الذى يحفظ عليه الحياة لقوله تعالى: "ولاتلقــوا بأيديكم الي التهلكة" وقوله تعالى: "ولاتقتلوا أنفسكم "، بأيديكم الي التهلكة" وقوله تعالى: "ولاتقتلوا أنفسكم "، كان غير جائز،وذلك كقصر الصلاة الرباعية في السفـــر الشابت بقوله علي الله عليه وسلم: " مدقة تعدق اللــه بها عليكم فاقبلوا مدقته " علي خلاف الدليل الموجــــب للاتمام وهو فعله على الله عليه وسلم مع قوله " علوا كما للاتمام وهو فعله على الله عليه وسلم مع قوله " علوا كما

رأيتمونى اصلي " المبين للعدد المطلوب في قوله تعالني : " وأقيموا الصلة " .

- ٣- الاباحة اى أن الفعل يكون مباحا بعد أن كان حراما،وذلك كروّية الطبيب عورة المرأة للعلاج، فنظره اليها محرم فيي الاصل،لكنه ابيح لرفع الحرج والتيسير علي الناس •
- إلانتقال من التحريم الي خلاف الاولي،وذلك كالنطق بكلمـــة
 الكفر مع اطمئنان القلب بالايمان، فان النطق بها كــــان
 حراما قبل الاكراه،وعند الاكراه جاز النطق بها، مـــع أن الاولي الصبر ولو أدى الي القتــل .

فقد روى ان رجلين هددهما المشركون بالقتل لاجل النطسق بالكفر فامتنع احدهما حتي قتل، فقال عليه الصلاة والسلام في شأنه:" هو أفضل الشهداء وهو رفيقي في الجنة، واما الثانيي فلم يصبر ونطق بالكفر مع اطمئنان قلبه، ولم ينكر عليللم

ثانيا رخصسة التسرك:

يندرج تحت انتقال الفعل من الوجوب الي الترك ثلاثـــة انواع هــي :

- ۱- التحريم ، أى تحريم الفعل الذى كان يجب العمل به ، ومــن
 امثلته حرمة الصوم علي المريض اذا كان يؤدى الي هلاكه .
- ٢- الكراهة اى كراهة الفعل بعد أن كان واجبا كمن كان
 ١٠ الموم في حقه يفره أو يؤخرشفائه ولكنه لايؤدى الي هلاكه ٠

٣- الاولوية، اى افضلية الترك علي الفعل، وذلك كأفضليسسة الفطر في رمضان للمسافر، فهذا يكون الاولي له ترك الموم الواجب، لقوله صلي الله عليه وسلم: "ليسمن البسر المسام في السفر" ولانه صلي الله عليه وسلم افظر وهسو مسافر (١).

هذا هو تقسيم الشافعية للرخصة وقد تبين ان اساسسسه وجود العدر المانع من العمل بمقتضي الحكم الاصلي ٠

ثانيا . منهم الحنفيسة :

قسم الحنفية الرخصة الي نوعيسسن :

١_ رخصة حقيقية ويسمونها رخصة الترفيسة •

٧- رخصة مجازية ويسمونها رخصة الاسقاط •

وتسموا كل نوع منهما الي قسمين، ومن ثم كانت اقسـام الرخصة عندهم اربعة اقسـام :

أولا .. القسمان الحقيقيسان :

الله الستبيح مع قيام المحرم والحرمة ،يعني ماكان حكسسم العزيمة فيه باقيا ودليله قائما ،وذلك كنطق المكسسره بكلمة الكفر مع اطمئنان القلب بالايمان ،فان حرمة الكفر

⁽¹⁾ ذهب المعالكية والحنفية التي ان العوم افضل لعموم قوله تعالبي: " وان تعوموا خيرة لكم "، واما فطر الرسول طبي الله عليه وسلم ، فانسه روى طبي المحيج انه قبل له ؛ ان الناس شق عليهم المهام وانما ينتظللون في إن من شق عليه العوم فلم الفطر ،

قائمة ، لكن لما كان حق العبد لو امتنع عن الكفر وهلك يفوت مورة ومعني،وحق الله تعالي لايفوت معني،لان المكره قلبـــه مطمئن بالايمان،ابيح للمكره ان يجرى علي لسانه النطــــق بالكفر،والامر الذي يترتب عليه فوات الحق صورة اولي بالعمل مما يترتب عليه فوات الحق صورة ومعني ٠

ومع هذا فالاخذ بالعزيمة اولي لما روى ان عيون مسيلمة الكذاب (الذى ادعي النبوة) أمسكوا برجلين من اصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم افلما جاءًا عنده قال لاحدهما: ماتقول في محمد؟ قال: رسول الله قال له فما تقول في أنا ؟ قال: رسول الله افاظي سبيله الم قال للاخر: ماتقول في محمد؟ قال:رسول الله اقال فما تقول في أنا؟ قال أنا أصم في محمد؟ قال:رسول الله اقال فما تقول في أنا؟ قال أنا أصم فاعاد عليه مسيلمة القول ثلاث مرات فلم يتغير جوابه فقتله افلما بلغ الخبر الرسول علي الله عليه وسلم قال: أما الاول فقد اخذ برخصة الله اواما الثاني فقد صدع بالحق فهنيئا له المقد اخذ برخصة الله الما الثاني فقد صدع بالحق فهنيئا له الم

فقد عظم الرسول صلي الله عليه وسلم من امتنع عــــن الكفر ولم يرض التلفظ به حتي قتل وقال في حقه: هنيئا لـه، فلو لم يكن الامتناع عن الكفر والاخذ بالعزيمة افضل من الاخذ بالرخمة حال الاكراه لما عظم الرسول حال الممتنع (1) .

⁽۱) ذهب بعص العلماء الي تغضيل الاخذ بالرخمة والتلفظ بكلمة الكفر لقولمة تعالي " ولاتقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيما " ومن صبر علي ماهدد به من قتل او قطع عفو وامتنع عن النطق حتي قتل كان امتناعه تمهيدا لقتل نفسه ،وقتل النفس حسسرام ،

- 133 -

ومن ذلك: الامر بالمعروف واكل مال الغير، اذا اكره المكليف علي الترك أو الفعل.

حكم هذه الرخصية:

هذه الرخصة لاتبيح الفعل أو الترك، بل تعد مانعا فقلط من العقاب ، لان حكم العزيمة ثابت ودليله ايضا باق،فالاكراه مثلا يبيح النطق بكلمة الكفر ولايمنع من التكليف بالكليف عن ذليك .

والخوف علي النفس لايبيح ترك الامر بالمعروف والنهسي عن المنكر ولايمنع من التكليف به ،وكل ما لحالة الفسسرورة أو الاكراه من اثر ، منع العقاب علي مخالفة التكليف ، وقد ترتب على السسبك ؛

- ٢- يوًاخذ بالضمان كل من ترتب علي فعله او تركه اتلافه فمسن افطر الي اكل مال غيره يلتزم بضمانه ، لانه وكما قلنسا أن حالة الضرورة لاتبيح اكل مال الغير،ولاتمنع التكليسف بتركسسه .
- ٣- التمسك بالعزيمة في هذا النوع اولي من العمل بالرخمسة وان ادى الي هلاك النفس، لان حرمة الفعل قائمة ،والتكليف بتركه ثابت، فكان التمسك بالعزيمة اجتنابا للمنهي عنسه وطاعة للتكليف به ،وطاعة التكليف لاتكون اثما ومعصيسة

بل يستحق الفاعل عليها الثوابوان مات بسببها مصحصات شهيصحدا •

وانما جازت مخالفة التكليف في هذه الحالات، لان هـــده المخالفة لاتفوت المصلحة من كل وجه ،ففي حالة النطق بكلمــة الكفر يكون القلب مطمئنا بالايمان، وفي حالة اكل مال الغير يمكن الجبر بالتعويض في حين ان التمسك بالعزيمة يفــوت حق العبد من كل وجه ،فاذا فاتت النفس او فات آحد اعضائهـا استحال الجبر وتعذر التدارك ٠

ومما يدل علي ان العزيمة اولي بالعمل قصة مسيلمــــة الكذاب (١) التي سبق ان ذكرناهــــا ٠

٢- ما استبيح مع قيام المحرم دون الحرمة (٢)كاباحة الفطر للمسافر في رمضان ،فان المحرم للافطار شهود شهر رمضان وهو قائم، اما حرمة الافطار فهي غير قائمة بسبب السفر لقوله

⁽۱) ماذهب اليه الحنفية يتفق مع ماذهب اليه الشافعية من وجه ويختلف معه من وجه آخر ، فيتفق معه في ان من فعل معرما او ترك واجبا نتيجسسة لمرورة او اكراه ، فانه لابكون معاقبا علي هذا العمل ويختلف الشافعية في ان الرخصة فصلا عن انها تمنع العقاب هي ايضا تمنع التكليف وعلسسي دلك فلا ضمان على من اتلف مال غيره للضرورة او الاكراه .

⁽٢) يقصد بالمحرم: الدليل الذي يدل علي حرمة الفعل او الترك ،ويقصــــد بالحرمة حكم هذا الدليل كما سبــق .

تعالى: "فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضـــا
آو علي سفر فعدة من إيام أخر"، ولهذا كان الترخيـــمى
بالفطر بناء علي تراخي الحكم عن سببه (۱).

حكم هذه الرخصة: ان العمل بالعزيمة فيها أولي من العمل بالرخصة كما هو الحال في القسم الاول، لان السفر وان رفسيع التكليف بمعناه الخاص وهو الطلب الجازم، الا أنه لم يرفعه بالمعني العام وهو الطلب غير الجازم، وقد دل علي هذا الطلب غير الجازم قوله تعالى: " ومن كان مريضا أو علي سفر فعدة من ايام اخر " مع قوله تعالى: " وان تصوموا خير لكم ".

ثانيا ـ القسمان المجازيسان:

رخصة الاسقاط او الرخصة المجازية قسمان:

الله ماوقع عنا من التكاليف الشاقة والاحكام الثقيلة التسبي كانت علي بعض الامم قبلنا اكثرض موقع النجاسة ودفع ربسع المال في الزكاة وقصر الطهارة علي استعمال المسلماء دون التيمم ووجوب القصاص في القتل عمدا وخطأ وعدم جواز الصلاة في غير الاماكن المخصصة للعبادة واشتراط قتسسل النفس في صحة التوبسسة .

فهذه الاحكام سقطت جميعا في حقنا توسعة وتخفيفا بعسد أن كانت ثابتة في حق من قبلنا ،وفي التنزيل العزيز: "ربنا ولاتحمل علينا اصرا،كما حملته علي الذين من قبلنا "(٢)

⁽۱) معني تراخي حكم الدليل عن سبيه ،ان الحرمة لاتكون شابتة وقت تحقــــق سبب الترخص وان امكن ثبوتها بعــنده ٠

⁽٢) آية ٢٨٦ سورة البقرة، والاصر هو : الذنب الثقيل او العبُّ الثقيل .

٢- ماسقط حكمه بالنسبة لبعض الافراد لعذر مع كون الحكـــــم
 الاصلي (العزيمة) باقيا في الجملة بالنسبة لغيـــر ذوى
 الاعدار وبالنسبة لذوى الاعدار عند زوال اعدارهم .

ومن امثلة هذا القسم : سقوط حرمة الميتة ولحم الخنزير وشرب الخمر للمفطر والمكره ، فهذه الحرمة ساقطة في حالـــــة الافطرار والاكراه مع بقائها في الجملة بالنسبة لغير المفطر او المكره ،يقول الله تعالى: "حرمت عليكم الميتة والــــدم ولحم الخنزير" الي ان قال سبحانه " فمن افطر في مخمعة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم"، ويقول علي الله عليه وسلم " رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه "فالغفران في الاية الكريمة للمفطر ورفع المواخذة عن المكره في الحديث يودنان بأن هناك محظورا سقطت حرمته بسبب الافطرار والاكــراه وان كان حظره باقيا وحرمته مستمرة بالنسبة لمن عداهما ، ومن اجل هذا اطلق الحنفية علي هذه الرخعة اسم رخصة الاسقاط، لكون حكم العزيمة ساقطا في حق المفطر والمكره ،كما هو الحال لكون حكم العزيمة ساقطا في حق المفطر والمكره ،كما هو الحال فيه ساقطا ايفا لكنه بصفة عامة (1) .

⁽۱) اطلاق اسم الرخصة علي هذا النوع كما قلنا هو من العجا ز، لان الرخمسة المحقيقية عند الحنفية : مااستبيح من الافعال مع قيام الدليل المحسرم سوا وجد حكمه مسم عند قيام العذر او تراخي عنه ، اما هذه الرخمسة فالحكم الاصلي لاوجود له البتة في القسم الاول وساقط بالنسبة للمرخسي له في القسم الشاني ، لكن لما كان معني الرخمة التخفيف والتيسيسسر، وكان في سقوط احكام القسم الاول في شريعتنا مع ثبوتها في شرائع مسنن قبلنا ، وسقوط احكام القسم الثاني علي المعذور مع ثبوتها علي غيسره تخفيف وتيسير، مع اطلاق اسم الرخمة عليهما مجازا ،

ومن رخصة الاسقاط التي سقط حكمها بالنسبة لبعض الافسراد دون بعض قصر الصلاة الرباعية في السفر،حيث يسقط عن المسافسر اتمام الصلاة، وذلك لان الدليل قد دل علي ان الواجب في حسق المسافر صلاة ركعتين في الصلاة الرباعية من أول الامر،تقسول السيدة عائشة رضي الله عنها: " فرضت الصلاة ركعتين ركعتين وقيدت صلاة الحضر " .

وعلي ذلك يكون وجوب الركعتين ساقط في حق المسافر من أول الامر،حتي انه لو اتم صلاته يكون آثما،وأن كانت صلاتـــه محيحــــة .

حكم رخصة الاسقى

جمهور الحنفية علي ان حالة الفرورة او الاكراه تجعسل الامر المطلوب الفعل او المطلوب الترك امرا مباحا وتنفسي عنه وصف الحرمة ووصف الوجوب وحيث كان الامر كذلك،فسسسان الفاعل او التارك لايكون عاصيا وبالتالي لايكون مستحقسسا للعقاب، لانه فعل او ترك أمرا مباحسا،ولما كان الحكسم الاطي (العزيمة) قد سقط في حق المكلف لعذره،فانه يكسسون مكلفا بالعمل بالرخصة علي سبيل الوجوب،وعلي ذلك فيجب علي المفطر او المكره ان يأكل الميتة وان يتناول الخمر او لحم الخنزير حتي يحفظ حياته،حتي لو امتنع عن الاخذ بالرخمسة وتمسك بالعزيمة حتي هلك يكون آثما وعاصيا، لتسببه في قتلل نفسه من غير ملجي مادام يعلم بالاباحة ،وذلك لان التمسسك نفسه من غير ملجي مادام يعلم بالاباحة ،وذلك لان التمسسك

- 133 -

بالحكم الاصلي سقط في حقه والحكم المخاطب به هو الاباحــة،

ومن جهة أخرى، فان التمسك بالعزيمة يودى الي تفويست مطحة حفظ النفس، وهي مصلحة ضرورية في نظير التمسسك بمصلحة تحسينيسية تتعلق بالدين، ذلك ان تنسساول المحرمات ليس اعتداء جسيما علي الدين كترك اصل العبسادات والنطق بكلمة الكفر، ولكن عدم التناول من باب التحسيسن والتكميل لهذه المصلحة ومن المقررات الاصولية؛ ان المصالح الضرورية تقدم علي المصالح التحسينية بل الحاجية عنسسد التعسارض.

ونكتفي بهذا القدر من الكلام عن العزيمة والرخســـة نظرا لتشعب الكلام عنهما وعدم خروجه عن القدر الذى ذكرناه في الجملة والله أعلم .

اقسام الحكم الوضعييي

- EEY - -

سبق القول أن الحكم الوضعي هو خطاب الله تعالي المتعلق بجعل الشيء سببا او شرطا أو مانعا أو صحيحا أو فاسدا، كمسا سبق شرح ألفاظ هذا التعريف (١)، وفيما يلي نعرض لاقسلسام الحكم الوضعي كما عرضنا من قبل اقسام الحكم التكليفي •

ينقسم الحكم الوضعي الي خمسة اقسام هي . (٢)

١- السببيسة ٠ ٢- الشرطيسسة ٠

٣- المانعية ٠ ٤- المحسسة ٠

هـ الفسـاد ،

(١) انظر ص١٠ ، ٤ وغايته ان بعض الاصوليين لم يدخل العجة والفساد ضمن الاسام الحكم الوضعي ،بل ادخلهما ضمن الحكم التكليفي بمقولة ان العجة ترجمهم الي اباحة الانتفاع بالشيء.

والبطلان يرجع الي حرمة الانتفاع به، ومن ثم قصروا الحكم الوفعي على السببية والشرطية والمانعية ، لكن الراجح من اقوال الاصوليين ، ان المحة والفساد من اقسام الحكم الوفعي ، لانهما وفع شرعي يرجح اساسا الي خطاب الشارع ، فالحكم بمحة الشيء وترتب اثره عليه او عدمه لايتاتي الا علي طريق خطاب الشارع ، ومن ناحهة اخرى ، فانه لاطلب فيهما ولانهي ولاتخيير حتى يمكن عدهما واعتبارها من اقسام الحكم التكليف حسين .

(٢) هذا هو التقسيم الذي جرى عليه جمهور الاصوليين خلافا للحنفية الذيسسسن سلكوا في تقسيم الحكم الوفعي مسلكا يختلف من بعض الوجوه عن مسلك الجمهور فهم يقسمون الحكم الوفعي الي ؛ ركن وعلة وسبب وشرط وحكمة وعلامة ومانع وصحة وفساد ، هذا ومما ينبغي ملاحظته ان الحكم الوفعي ليس بعيدا عسسن الحكم التكليفي فهو مرتبط به ،لانه اما علامة علي الحكم التكليفي كما في السبب واما شرطا كما في الشرط واما مانعا منه كما في المانع ، حتى اذا عرف المكلف الحكم بواسطة ماجعله الشارع سببا له وتحققت شروطه وانتفست عنه موانعه ، كان محيحامرتبا لاثاره ، واذا تخلف شرط أو وجد مانع ، كسان فاسدا او باطلا ، ولذلك كان لابد من التعرف علي الحكم الوفعي بأتسامسه حتى تكون استجابة المكلف لتنفيذ امر الله علي هدى وبعيرة ،

أولا _ السبـــب :

السبب في اللغة: كل شيء يتوصل به الي غيره وفسسسي التنزيل العزيز وآتيناه من كل شيء سببا فاتبع سببا" (۱). وفي اصطلاح الاصوليين عرفه الجمهور منهم بأنه: وصف ظاهسسر منضبط جعله الشارع علامة علي وجود حكم بحيث يوجد الحكسم بوجوده وينتفي بانتفائه ،ومن امثلته: الوقت لوجوب المسلاة ، وملك النعاب لوجوب الزكاة ،فهذان وصفان ظاهران باى يدركان بالحواس الظاهرة ومنضبطان لايختلفان باختلاف الاشخسساس والاحوال،جعلهما الشارع علامة وامارة علي الحكم بحيث يوجسد بوجودهما ويزول بزوالهما، فدخول الوقت علامة علي وجسسوب العلاة بحيث يوجد هذا الوجوب بوجود الدلوك وينتفي بانتفائه

⁽۱) الابتان ۸٪ ، ۵٪ مورة الكهف ،ومعني الايتان ، ان الله تعالي اعطــــي ۱ الغرمين(الاسكندر) ولم يكن نبيا ، گل شيء يجناج البه طريقا يوصله الــي مراده فسلك الطريق الذي يوصله البي مايريد ، وذلك قوله تعالي :" ويسئلونك عن ذي الغرمين فل سأتلوا عليكم منه ذكرا ، انا مكنا له في الارض،وآتيناه من كل شيء سببا فانبع سبباء.

فلا وجوب قبله ، والسبب ليس موشرا في الحكم، بل هو امسارة أو علامة فقط علي ظهور الحكم ووجوده ، بحيث يلزم من وجسسود السبب وجود المسبب من غير أن يكون له تأثير فيه ،وهسسسدا مايتفق مع ماجاء في تعريف السبب،وهو أن الشارع جعله علامسة علي وجود الحكم بحيث يوجد بوجوده وينتفي بانتفائه .

اقسام السبسبب:

ينقسم السبب الي عدة اقسام باعتبارات مختلفة وفيمايلي نعرض أهم هذه التقسيمات :

التقسيم الاول ـ من حيث المناسبة للحكم :

ينقسم السبب من حيث مناسبته للحكم وعدم مناسبته لـــه الى قسمين، سبب مناسب وسبب غير مناسب .

السبب المناسب: هو الذي يشرتب علي شرع الحكم عنده تحقيدة مصلحة أو دفع مفسدة، مثال ذلك: الاسكار، فانه سبب لتحريدم الخمر وهو وصف مناسب للحكم مناسبة ظاهرة لانه يودى الدلي ذهاب العقول واتلافها، وفي المنع من تناول الخمر حفظ لهده العقول والتي هي قوة الجماعة من الفياع أو الفعف ومن ذلك: الزنا والقتل العمد العدوان والسرقة فانها اوصاف مناسبدة لشرعية احكامها لما يترتب علي هذه الاحكام من حفظ الانسلب

فانه سبب لوجوب صلاة الظهر، لقوله تعالى: " اقم الصحصلة لدلوك الشمس " والعقل المجرد لايستطيع ان يدرك المصلحصة المترتبة علي جعل الدلوك سببا لوجوب الصلاة ، لكن عصصدم أدراك العقل لهذه المصلحة لايعني عدم وجودها في الواقصوف ونفس الامر، لان العقول قاصرة عن ادراك كل الحقائق والاسرار، وخفاء الامر وسره لايستلزم ابدا عدم وجوده ، بل لابد من مصلحة مترتبة علي جعل الدلوك سببا للوجوب ، وان كان العقل لصماح يستطع ادراكها، لان الشارع لايرتب الاسباب علي المسببات عبثاً الفرق بين السبب والعلصصة :

يوُخذ من التعريف الذي ذكرناه للسبب ومن تقسيمه الي سبسسب مناسب وسبب غير مناسب، ان السبب اعم من العلة ،علي معنسي أن كل وصف ظاهر منضبط يكون سببا سواء كان ظاهر المناسبة للمكم أو غير ظاهر المناسبة لله ،بأن كان العقل لايستطيع ادراك وجه ارتباطه به ، كربط وجوب الملاة بدلوك الشمس ،فدلوك الشمسسس يعتبر مسببا لايجاب اقامة الصلاة ولايعتبر علة لان العقل لايسدرك مناسبته ،ومما تقدم يظهر الفرق بين علة الحكم وسببه ، فالوصف الظاهر المنفبط الذي أناط الشارع الحكم به وجودا وعدما ،اذا كان ظاهر المناسبة للحكم بأن كان مظنة تحقيق حكمته فهو علة للحكم وسبب له ، وان كان غير ظاهر المناسبة للحكم فهو سبب لا علة ، فالسرقة علة لايجاب قطع يد السارق وسبب له ،وصيف العقد علة لحكمه وسبب له ، ومنول وقت الملاة لايجاب اقامتها

سبب وليست علة ، وشهود رمضان سبب لايجاب صومه وليس علة له . التقسيم الثاني: من حيث دخول السبب في مقدور المكلف

ينقسم السبب من حيث كونه فعلا مقدورا للمكلف او ليسس فعلا مقدورا له الي قسمين: سبب مقدور له وسبب فير مقدور له و الله الله الله الله المكلف: هو فعل المكلف الذي يرتسسب المقدور للمكلف: هو فعل المكلف الذي يرتسسب الشارع عليه حكمه، ويكون في استطاعته القيام به كالسفسسر والزواج والبيع وكالقتل والسرقة، فهذه وامثالها اسبسساب يستطيع المكلف القيام بها وتحصيلها، وقد رتب النارع عليهسا احكامها، فسفر الصائم سبب يباح عنده الفطر في رمضان وعليه القضاء بعد الاقامة ،وعقد الزواج سبب يترتب عليه حسسل القضاء بعد الاقامة ،وعقد الزواج سبب يترتب عليه حسسل العمد سبب لوجوب القصاص ، والسرقة سبب لوجوب الحد وهكذا (۱) وهذه الإسباب المقدورة للمكلف منها مايكون حكمسسا تكليفيا ووضعيا ،ومنها مايكون حكمسسا

فاذا كان الفعل مطلوبا فعله أو مطلوبا تركه أومخيسرا فيه المكلف بين الفعل والترك،كانت الاسباب مشتملة علسسي الحكمين التكليفي والوضعي،التكليف من حيث مافيها من طلسب فعل أو طلب كف أو تخيير ٠

 ⁽۱) الاحكام التكليفية لهذه الامثلة هي : وجوب الزواج او ندبه او فيرهما عمسا يختلف باختلاف الاشخاص ، وحرمة القتل واباحة الفطر ووجوب القطع -

والوضعي من حيث وضعها اسباب مقدورة للمكلف وقد رتـــب الشارع عليها احكاما اخرى ككون النكاح سببا في حصــــول التوارث بين الزوجين وتحريم المصاهرة (1)، اما اذا لم يكن الفعل كذلك، فان الحكم المترتب علي السبب يكون حكما وضعيا فقط، وذلك كالبيع فهو من فعل, المكلف وداخل تحت قدرتــــه واستطاعته ويترتب عليه ملك العين للمشترى وملك الثمــــن للبائع، والملك حكم وضعي ومثل الاجارة بالنسبة لملك المنفعة ومن ذلك : استحقاق الارث بالقرابة والشفعة بالجوار والخيار باشتراطه فهذه وامثالها اسباب لاحكام وضعية اى من وضـــــع الشارع وجعله واعتباره ،وليس فيها طلب أو تخيير حتي تكـــون احكاما تكليفية ،

ثانيا _ السبب غير المقدور للمكلف:

هو الفعل الذى لايقدر المكلف علي القيام به ولايستطيعه ولكنه يترنب عليه حكم ،وذلك كزوال الشمس، فانه سبب لوجبوب ملاة الظهر وغروبها سبب لوجوب صلاة المغرب،والموت سبب يترتب عليه انتقال الملكية من المورث الي الوارث، واتلاف الصبي والبهيمة سبب لوجوب الفمان ، فهذه وامثالها اسباب ليسست من فعل المكلف ولاتدخل تحت قدرته ،ومن ثم فان خطاب التكليسف لايتعلق بها ، لانه انما يتعلق بمقدور .

⁽١) والقتل سبب في القصاص والسفر سببوفي اباحة الفطر والسرقة سبب في القطع

- 207 -

الاثار المترتبة علي السيبب

من القواعد الاصولية المقررة : ان الشيء لايكون سببسا لمسبب الا اذا تحققت شروطه وانتفت موانعسسه .

وعلي ذلك ضادًا استوفي السبب شروطة وانتفت عنه موانعه وكان مقدورا للمكلف بالمعني الذى سبق ان اوضحناه ،ترتـــب عليه مسببه ،سواء قصد الضاعل للسبب ترتب هذا الاثر أو لــــم يقصــــد ،

ذلك لان ترتب المسببات علي اسبابها، انما هو بحك الشارع ووفعه وليس لقعد المكلف أو عدم قعده دخل في ذلك . فمن عقد بيعا مستكملا شروطه ، ترتب عليه مسببه من انتقلل الملك واباحة الانتفاع ولو لم يقعد العاقد ذلك ،بل ولو ظهسر من عقده انه يقعد عدم ترتب هذه المسببات الان ترتب المسببات علي الاسباب ليس اليه ، بل الي الشارع وحده ، ومن عقد زواجما صحيحا ثم قعد الا يستحمل به المرأة ، أو قعد الا يترتب عليه أثر من عداق أو نفقة ،فقد قعد محالا وتكلف رفع ماليس له رفعه وبالمثل من طلق زوجته أو سرق أو قتل أو زنا ، يترتب عليسات تمرفه وفعله الاحكام التي رتبها الشارع علي الظلاق والسرقسة والقتل والزنسا .

ومايقع احيانا عن تخلف المسببات عن اسبابها، فانسسه يكون نتيجة تخلف شرط أو وجود مانع لامحالة ،سواء ادرك المكلف الفعل كتخلف الانبات عن بذر، الحب وتخلف النسل عن الوقاع في

- 101 -

الزواج او لم يدركه ،كما يحدث في خوارق العادات التي استأثر الله تعالي بعلمها واسرارها ،ومن ذلك: عدم احراق النسسار لسيدنا ابراهيم ،فان عدم ترتب المسبب وهو الاحراق علي السبب وهو النار المحرقة ، انما كان لوجود مانع استأثر اللسسسه بعلمه (۱).

(۱) ترتب المسبب على السبب عند تحقق الشروط وانتفاء الموانع ، لايتعارض مسع قول الاصوليين: ان الامر سالسبب لايلرم منه الامر بالمسبب ،ذلك لان معني هذا القول: ان الشارع لم يعمد في التكليف بالاسباب التكليف بالمسببسات الذهبي فبر مقدورة للمكلف ،فمثلا: اذا أمر الشارع بالزواج الذي هو سبسب في التناسل فان هداالامر لا يكون امر بالتناسل لان التناسل فير منسسدور للمكلف به مع ان المكلف قد امنثل للامر فتزوج واتخذ الاسباب وباشر زوجته لكن مع ذلك لم تحبل زوجته ، فهنا يكون المسبب وهو التناسل قد تخلف عن السبب وهو الرواج ، لان المسبب غير مقدور للمكلف .

ولذلك قالواً : علي العرام ان يسعي وليس عليه ادراك المتائج بونبعا لذلك، فان المكلف اذا اتي بالسبب على تصامه وتخلف المسبب فانه يكون قــــــد امتثل للطلب ، ولا موّاخذة تلحقه ولا لوم يقع عليهلانه قد اتى بما هو مطلوب منه وما هو في قدرته وهو السبب علي اكمل الوجوه ، وتخلف المسبب عن سبب حينئذ فليس اليه فلا يوّاخذ به ، اما اذا لم يأت المكلف بالسبب على وجهه المطلوب فانه بكون موّاخذا بما يترتب علي هذا السبب الناقص .

ونطبيفا على ذلك : فان اهل العنائع والمهن من الاطباء والمهندسبسسسن وفيرهما من كل من يتعدى لممارسة مهنة او صنعة او حرفة ، يغمن ماترتسب على تفريطه وتقصيره في ادائه لعمله وعدم اتخاف الاسباب الصحيحة الموصلة الي المسببات ، فلو تعدى طبيب لمعالجة مريض واهمل ولم يتخذ العنايسسة المعتادة في مثل العمل الذى يقوم به ،فانه يكون ضامنا لما بترتب علسي عمله من احطاء ، وكذلك يكون ضامنا كل من يثبت عليه انه نصب نعمه لعمل لم يتهيأ له وترتب علي عمله الاضرار بالغير .

وذلك بخلاف مااذا لم يفرط الطبيب او فيره فيعا نصب نفسه فيه ، حيث لايكون عليه فمانه ، لان الغلط في المسببات او وقوعها علي غير الوجه المعتسساد بعد اتخاذ الاسباب المحيحة علي وجهها الكامل قليل نادر فلا يواخذ عليه ،

ثانيسا ـ الشـــرط :

الشرط لفة : مايوضع ليلتزم به في بيع أو نحوه $\binom{1}{1}$. وفي اصطلاح الاصوليين؛ الامر الذي يتوقف عليه وجود الحكىميم ولايكون داخلا في حقيقته $\binom{7}{1}$.

فالشرط في الاصطلاح : وصف خارج عن ماهية المسسسسروط وحقيقته ،أى ليس جزءا منه ، يلزم من عدمه عدم المشروط(الحكم) ولايلزم من وجوده وجود المشروط، مثال ذلك : حضور الشاهديسن في عقد الزواج، فانه شرط في صحة النكاح لانه وصف يتوقف عليه وجود الزواج شرعا،اى وجود حقيقة الزواج وماهيته ،وليس حضور الشاهدين جزءا من حقيقة الزواج وماهيته ،ويلزم من عدم حضور الشاهدين عدم صحة الزواج، ولكنه لايلزم من وجود الشاهديسين وجود الرواج، ولكنه لايلزم من وجود الشاهديسين

والوضوء شرط في صحة الصلاة الانه وصف يتوقف عليه وجملود الصلاة الشرعية وهو خارج عن حقيقة الصلاة لانه ليس جزءا منها، ولكن يلزم من عدمه عدم الصلاة شرعا اولايلزم من وجوده وجود المصلاة فقد يتوضأ ولايصلي اوالعلم بمحل العقد شرط في صحته الانه وصف

⁽۱) الشرط بالفتح: العلامة جمع اشراط، والشرطة بغم الشين المشدودة وسكسسون الراء حفظة الامن في البلاد ،الواحد شرطيّ بضم الشين وسكون الراء وشرطسي بضم الشين وفتح الراء .

 ⁽٢) وفي الفقه: مالايتم الشيء الابه ولايكون داخلا في حقيقته وعند النحسساة:
 شرشيب امر علي امر اخر بأداة من ادوات الشرط وهي إ انومن ومهما ،

يوقف عليه وجود العقد شرعا ،وليس جزءًا منه ،ويترتب علي عدم العلم به عدم صحة العقد شرعا ، ولكن لايترتب علي وجوده والعلم به صحة العقد لجواز انعدام شرط آخر أو وجود مانع .

الفرق ببن الشرط والسيحمد :

الشرط: امر خارج عن حقيقة إلمشروط،وليس جزءًا منه الكنسسه يلزم من حدمه عدم الحكم ادون ان يلزم من وجوده وجود الحكم اما السبب: بيلرم من وجوده وجود الحكم ومن عدمه عدم الحكم فدلوا الشمل اذا وحد وجب التكليف بالصلاة اواذا لم يوجسد لايجب النكليف بها، والقتل العمد العدوان سبب للقصاص لانسه يلزم من وجوده وجود القصاص كما يلزم من عدمه عدم القصاص ولهذا فارق الشرط السبب (۱).

أقسمام الشمروط:

ينقسم الشرط الى اقسام كثيرة باعتبارات مختلفة ونعرض فبما يلي لاهم هذه التقسيمات :

التقسيم الاول ـ من حيث السبب والمسبــب ;

ينقسم الشرط من هذه الحيثية الي قسمين: شرط مكمـــل للسبب وشرط مكمل للمسبـــب •

⁽۱) ويفيرو الركن عن السرط في أن كلا منهما وأن كان يسوقف وجود الحكم على وجوده ، ألا أن الركن : جرَّ من حقيقة الشيَّ ، وأما الشرط فهو أمر حارج عن حقيقة الشيُّ وليس جرًّا منه فالركوع ركن في الصلاة لانه جزَّ من سبب حقيقتها، والوضوَّ شرط صحة الصلاة, لانه أمر حارج عن حقيقتها .

1- الشرط المكمل للسبب هو الشرط الذي يشمل علي حكمة مكملة ومقوية لحكمة السبب، كاشتراط مرور الحول علي ملك النصاب في وجوب الزكاة ،فاشتراط مرور الحول يقوى ويوكد الحكمة التي اقتضت جعل ملك النصاب سببا في وجوب الزكاة ،وهـــده الحكمة هي : كون النصاب قرينة علي الغني،ولاشك أن مــرور الحول علي ملكية هذا النصاب مما يقوى ويوكد الغني،فلذلك كان مرور الحول شرطا مكملا للسبب ، ومن ذلك : اشتـــراط العمدية والعدوان في القتل الموجب للقصاص، فانهما شرطان في القتل الذي هو سبب للقصاص،وكالاحصان فانه شرط فـــب

التقسيم الثاني ـ من حيث المصـــدر :

ينقسم الشرط من حيث مصدره الي قسمين : شرعي وجعلي،

1- الشرط الشرعي ؛ هو ماكان من وضع الشارع ،كالشاهدين فسسي النكاح ،والقدرة علي تسليم المبيع وغير ذلك من الشسروط

التي اشترطها الشارع لصحة العبادات من صلاة وصيام وحبيج وزكاة، وفي جميع العقود والتصرفات والحدود التي هــــي عقوبات على الجنايــات ٠

٢- الشرط الجعلي : هو ماكان مصدره وضع المكلف،اى اشتراطـه وذلك عندما يرى العاقدان أو احداهما ان الشروط التي وضعها الشارع غير محققة لاغراضها فيشترطان أو احدهما شرطا أو أكث لتحقيق هذه الاغراض بحيث لاتتحقق هذه العقود الا اذا تحققــــ هذه الشــروط ٠

ومن امثلة هذه الشروط: اشتراط المرآة علي زوجهــــا الا يخرجها من بلدها أو اشتراطها الا يتزوج عليها أو لايمنعها من العمل ،وكاشتراطه عليها ان تنفق عليه ،أو يقيم معها يوما في الاسبـــوع •

ومن ذلك اشتراط تسليم المبيع في مكان معين، او اشتراط المشترى علي البائع أن يكون النقل علي حسابه ، أو اشتراط احدهما علي الاخر عقدا أخر، كسلف او قرض أو بيع أو اجمارة ، أو يعلق احدهما البيع علي شرط، أو اشتراط احد الشركاء علمي الاخرين الا يتحمل شيئا من الخسارة ونحو ذلك من سائر الشروط التي يشترطها العاقدان أو احدهما لمعني من المعاني .

حكم هذا الشمسرط: لم يترك الشارع الحكيم امر الشروط يسير مساسسات المساس أمر همسذه حسب اهواء الناس ورغباتهم الشخصية ،بل نظم للناس أمر همسذه الشروط بما يرفع عنهم الحرج ويحقق لكل الاطراف مصالحهما الحقيقية ،حتي لايودى بهم الغلو في استعمال هذه الشمسسروط

واستغلال حاجة البعض منهم الي الخروج عن حدود ما أمر اللـــه من العدل والمساواه ،ومن ثم اجاز انواعا من الشروط وحسسرم انواعا اخصرى ،وقد اختلف الفقها اختلافا واسعا في الحسسد الفاصل بين مايجوز شرعا من هذه الشروط الجعلية وبين مالايجوز والذى امكن ضبطه من هذه الاقوال ثلاثة ب

ذهب الي ذلك الظاهريــــة .

القول الثاني :الاصل في الشرط الجعلية الجواز والصحة ولايحرم ويبطل منها الا مادل علي تحريمه وابطاله نعى أو قياس ذهـــب الى ذلك : الحنابلة ،

القول الثالث: الشرط الجعلي يكون صحيحا اذا كان الشرع قد المستحدد المعلية او كان موافقا للقواعد العامة في الشريعة او كان مما يقتضيه العقد أو يوّكد مضمونه، أو كان قد جرى به عملون عدي ، اما اذا لم يكن كذلك، بأن كان مما لايقتضيه العقد ولا يلائمه ولم يتعارفه الناس ولم يرد به نص شرعي، ولكن فيه منفعة لاحد العاقدين أو غيرهما، فانه يكون شرطا باطللل أو فاسدا على حسب الاحوال، ذهب الى ذلك الحنفية .

ومن أراد أن يتعرف علي تفصيل ذلك كله فليرجع الي كتـب الفقة في المذاهب الاسلامية (١) .

⁽١) انظر الملكية ونظرية العقد للمؤلف ص ٢٠٢ - ٣٠٠، •

شالشات المانسع:

المانع لغة : مايمنع من حصول الشيء وهو خلاف المقتضي،وفسي اصطلاح الاصوليين: الامر الذي يلزم من وجوده عدم الحكم أو عدم السبب.

مثال ذلك : ابوة القاتل للقتيل ،فانها وصف مانع من ثبيوت القصاص عند جمهور الفقها ، مع تحقق السبب وهو القتل العميد العدوان وتوفر الشروط (۱) ومن ذلك: قتل الوارث مورثه ،فانه وصف مانع من الميراث ، مع ان السبب موجود ، وهو القرابية أو الزوجية وتوفر الشيروط ، ومن ذلك: وجود الحيض أو النفياس فانه وصف مانع من وجوب الصلاة وان تحقق السبب وهو الوقيييين وتوفرت الشروط.

ثالثاً عانع السبب هو الوصف الذي يلزم من وجوده عدم تحقق من السبب ومن امثلته: الدين فانه مانع من وجوب الزكاة وان ملك المدين النصاب الذي هو سبب وجوب الزكاة ،وذلك لان مال المدين قد تعلق به حق الدائنين،فلم يعد مملوكا ملكا تاما،وانما هو

⁽۱) الحكمة من مدم القصاص من الاب عليي رأى الجمهور، ان الاب كان سببا فـــي وجود ابنه وتمتعه بنعمة الحياة ، فلاينبغي ان يكون الولد سببا في سلـب نعمة الحياة عن أبيه ، وذهب المالكية الي ان الابوة ليست مانعة مــــن حجمة

- 153 -

في الحقيقة ملك للدائنين ، ومن ذلك ؛ الايصاء بأكثر من الثلث فانه يمنع انعقاد السبب في القدر الزائد عن الثلث وبالتالي لاتنفذ الوصية في هذا القدر الزائد عملا بالحديث الصحيصيين المروى في هذا الشأن والذى قصر الوصية الصحيحة على الثلث (1).

ي جريان القصاص بعد وجود السبب وتحقق الشروط ، لان السبب المقتفي لاعسدام الاب وهو فعله وليس الابن حتي يقال : ان الاب سبب لوجود الولد ، فلا يكسون الولد سببا في اعدامه ،

⁽۱) ماذكرناه هو ماذهب اليه جمهور الاموليين ، اما الحنفية فكان لهم تقسيم آخر يختلف من بعض الوجوه هن تقسيم الجمهور حيت انهم قسموا المانع السبي خمسة انوام :

١- مانع يمنع انعقاد السبب كبيع المبتة أو الخمر ،فكلاهما غير منعقبسدد
 وكلاهما باطل ، والمانع كون كل منهما غير محل للبيع لكونه فير مال ،

٣- مانع يمنع تمام السبب بالنسبة لفير العاقد، كبيع الفغولي، فانه يكون موقوفا علي اجازة المالك ،وان كان السبب قد تم بالنسبة للفغولي، حتسي انه لايملك فيخ العقد فيما يمكن نفاذه عليه شخميا عند عدم اجازة الاصيل ٣ـ مانع يمنع ابتداء الحكم كفيار الشرط ، حيث يمنع فروج المبيع من مليك

٣- مانع يمنع ابتداء الحكم كغيار الشرط ، حيث يمنع خروج المبيع من ملسك البائع مع انعقاد المقد طول مدة الخيار ،

إلى مانع يمنع تمام الحكم كخيار الروية ، فمن اشترى مالم يره فله الخيار
 اذا رأى ، ويملك المبيع بمجرد العقد،لكن القبض لايكون تاما الا اذارأى
 ومن اجل ذلك كان له ان يرد المبيع دون توفف علي قضا او تراض .

ص مانع من لزوم الحكم مع ثبوته كغيار العيب،فمن اشترى شيئا ثم اطلست علي عيب فيه ، كان مغيرا بين امساكه وبين رده علي صاحبه ،وهذا الخيسار وان كان لايمنع ابتداء الحكم وهو العلك ولايمنع تمام الحكم ،الا انسست يمنع لزومسسته •

الصحة والبطيلان والفسياد

الصحة والبطلان والفساد أوصاف ترد علي الاحكام تكليفيسة أو وضعية عبادة أو معاملة وذلك تبعا لتوفر اركان هــــده الاحكام وشروطها وعدم توفرها مفتوصف الصلاة وهي حكم تكليفيي بأنها صحيحة ،اذا كانت مستوفية لاركانها وشروطها ،كما توصيف بأنها غير صحيحة أو باطلة أو فاسدة ،اذا لم تكن مستوفييسة لاركانها وشروطها ،ويوصف عقد البيع وهو حكم وضعي،بأنه صحييح أو باطل أو فاسد تبعا لتوفر اركانه وشروطه وعدم توفرها .

ووضف الاحكام بالصحة والبطلان والفساد ليس علي اطلاقـــه بل يختلف باختلاف مااذا كان محل هذه الاحكام عبادة أو معاملة علي النحو التالــي :

أولا .. أحكسام العبسادات:

العبادات هي الاعمال التي يقصد منها التقرب الي اللــه تعالي وحده، وهي تتناول: الملاة والزكاة والحج والصيام وغير ذلك من كل مايقصد به أحكام الصلة بين الانسان وخالقه .

وأخكام العبادات لها أركان لاتتحقق بدونها وشروط لاتصح بغيرها ،فاذا اوجدها المكلف علي وجهها المشروع كانت صحيحــة وترتب عليها أثرها الشرعي من براءة الذمة من الواجــــب واستحقاق الثواب عليها ، اما اذا اوجدها علي غير وجههــا المشروع ،بأن تخلف فيها ركن إو فقد شرط من شروطها ،فانهـــا تكون غير صحيحة ،ولايترتب عليها اى أثر من الاثار، فلا تبــرأ ذمته من الواجب ولايكون مستحقا للثواب في الاخرة ، ووصف العبادة التي لم تستوف أركانها وشروطها بعدم المحة يعني بطلانهــــلان وفسادها ، ولا خلاف بين الاصوليين والفقها علي ان البطــــلان والفساد بمعني واحد في العبادات يستوى في ذلك ان يكون الظل في ركن من اركانها أو في شرط من شروطها فالصلاة بدون ركــوع باطلة وفاسدة لانها لم تستوف ركنا من اركانها والصلاة بغيــر طهارة باطلة وفاسدة ، لانها لم تستوف شرطا من شروطها ، فلا فـرق بين اطلاق لفظ فاسد أو باطل علي العبادة غير الصحيحة (١١) .

المعاملات هي : العقود والتصرفات التي تجرى بين الناس كالبيع والزواج والرهن والاجارة والشركة ونحوها من سائر العقــــود والتصرفات، وهذه المعاملات اذا باشرها المكلف مستوفيا لاركانها و شروطها، ترتبت عليها آثارها الشرعية التي اثبتها الشارع لكــل عقد أو تصرف ولانزاع في أن هذه العقود أو التصرفــــات اذا باشرها المكلف فير مستوف لاحد اركانها ، انها تكون باطلـــــة

⁽¹⁾ وهذا بخلاف الصلاة في الدار المغموبة او في الثوب المغموب أو الموم في أيام العيد ، لان نهي الشارع عنها لم يكن لفقد ركن او شرط ، وانمسسا كان لوصف خارج عنها المفت به ،ولذلك اختلف الفقها و في حكمها ، فبينما يرى البعض انها محيحة ، لانها مستوفية لاركانها وشروطها ، ومافيها مسن مخالفة ليس مرجعه نفس العبادة ، وانما وصف خارج عن حقيقة المسسسللة والموم ،وهو لميس بجز و منها ،وهذه المخالفة وان اوجبت الاثم فانها لاتوشر في صحة العبادة لتوافر اركانها وشروطها ،

يُرى البعض الاخر : انها باطلةً وفاحدة ، لنهي الشارع عنها،والعجججيلاة المنهي عنها لاتكون مطلوبة شُرعجا ،

لايترتب عليها اثر، لانها تكون غير منعقدة وغير موجودة الله في نظر الشارع،وذلك كما لو ورد البيع علي ماليس بمسلل كالميتة، أو انعدمت فيه اهلية التصرف،كبيع المجنون والصبي الذي لايعقل ،وذلك لتخلف احد اركان العقد ،اما اذا جسلا العقد أو التصرف مستوفيا لاركانه ولكنه فير مستوف لشروطها الشرعية كالبيع بثمن مجهول،فان الفقها وقيه علي رأيين : السرأى الاول: أن وصفه كوصف العبادة اذا فقد شرطها ،وهسلو أن العقد أو التمرف يكون باطلا وفاسدا ،ولايترتب عليه أي أثر العقد أو التمرف يكون باطلا وفاسدا ،ولايترتب عليه أي أثر

فلا فرق بين فقد الركن وفقد الشرط مع تحقق الركسيارة فالفعل أو التصرف، أما ان يكون صحيحا تترتب عليه آثسياره واما أن يكون غير صحيح لايترتب عليه اى أثر، فالقسمة ثنائية وهذا ماذهب اليه الشافعية والمالكية والحنابلة .

الرأى الثاني: ان العقد او التصرف اذا فقد ركنا من اركانسه يكون باطلا، لايترتب عليه اثر كالبيع الصادر من الصبى غيير المميز والباطل لاينعقد أصلا ولا يفيد الملك او التصرف ولسو بعد القبض لانه عقد منعدم وغير موجود شرعا، اما اذا كسان العقد او التصرف قد استوفي اركانه ،ولكنه لم يكن مستوف لشروطه ،فانه يكون فاسدا لا باطلا،واذا كان العقد الباطيل

غير معلوم فاسد لاباطل يثبت الملك فيه للمشترى بالقبض بالنبائع مراحة او دلالة ،ولكنه لايثبت حق الانتفاع بالمبيع ، لان الملك فيه ملك خبيث للنهي عنه ،والزواج بغير شهود فاسحد لاباطل ،ويترتب عليه اذا دخل الزوج بزوجته بعض الاثار كوجسوب المهر والعدة وثبوت النسب ، وان كان لايحل للرجل ان يستمع بمعقود عليها عقدا فاسدا ، كما لايحل للمرأة ان تمكن الرجسل من الاستمتاع بها ، وعليهما ان يفترقا اختيارا ، والا اجبرهما القاضي علي التفريق ، والي هذا الرأى ذهب الحنفية (۱) .

بالمقارنة بين آرام الفقهام في احكام الصحة والبطلكن . والفساد يتبين الاتي:

أولا الخلاف بين الفقها ً في أن مايرجع الي أحكام العبــادات أما أن يكون صحيحا أو غير صحيح ،ولا فرق في غير الصحيح منها بين الباطل والفاسد سواء أكان عدم الصحة بسبب فقد ركـــن أو شـــرط •

(1) مأخذ افادة الملك في العقد الفاسد اذا اتصل به القبض ،ان الخلل فيه ألم يكن في ركن من اركانه ولا في محله ، بل كان في وصف من اوصافه ،ومن شم اعتبر العقد عوجوداً شرعا ، الا انه وجود لايقره الشارع ، لعسسسا يشرتب علي تنفيذه من التنازع بين العاقدين ، ولذلك نهي عنه الشارع واوجب علي العاقدين عدم تنفيذه بل فسخه واعتبر تنفيذه معصيسسة تستوجب العقوبة ، حتي اذا لم يفسخاه اختيارا ، فسخه القاضي جبسرا عليهما لماله من الولاية العامة، فالعقد الفاسد عقد موجود و منعقد وغايتهان الشارع لم يقر وجوده وانعقاده بل امر بفسخه هكذا يقول المنفية،

ثانيا للخلاف في أن مايرجع الي أحكام المعاملات مستوفي -----أركانه وشروطه،أنه يكون صحيحا٠

شالشا للخلاف في أن مايرجع الي أحكام المعاملات غير مستوف السند المسالة انه يكون باطلاه

رابعا ـ اختلفوا فيما يرجع الي أحكام المعاملات غير مستـوف
---لشروطه، فالجمهور علي أنه باطل وقد يعبر عنه بالفاسد مــن
باب ترادف الالفاظ، والحنفية علي أنه فاسد، ويفرق بينه وبين
الباطل والصحيح، بأن الصحيح : ماكان مشروعا بأصله ووصفــه
والباطل : مالم يكن مشروعا لابأصله ولا بوصفه علي معنــي أن
الشارع لايعتبر المقد الباطل موجودا .

والفاسـد : ماكان مشروعا بأصله دون وصفـــــه .

ويقمد بأصل المشروعية في العقد الفاسد،سلامة أركانه ومحله من الخلل، وبفوات الوصف فقدان بعض الاوصاف المعتبرة شرعا،ككون المعقود عليه أو بدله مجهولا جهالة تفضي الهنائعة في المبيع أو الشمن،كما لو باعه بثمن مؤجل ولهم يسم الاجل ، أو أن العقد أقتسرن بشرط من الشروط الموجبهة للفساد، أو انه كان ينطوى على الغرر .

أســـاس الخلاف بين الفقها ٬ في تقسيم غير الصحيح :

منشأ اختلاف الفقها ً في تقسيم غير الصحيح ، يرجع الـــي اختلافهم في الاثر الذى يترتب علي نهي الشارع اذا مانهي عــن عقد من العقود ، هل يقتفي الفساد أو لايقتفيه ؟ جمهور الفقها علي أن نهي الشارع عن عقد يقتفي عدم وجوده شرعا ، سوا ً رجع

النهي الي اركانه او محله أو وصف لازم عارض له ، كالنهسسي عن بيعتين في بيعة ، فاذا وقع عقد من هذا النوع كان باطسلا لاوجود له في اعتبار الشارع وحكمه ، لان النهي من شيء يقتضي عدم صحته وعدم انعقاده ، ويكون الحكم كذلك عند الامام أحمد ، لو كان النهي راجعا الي أمر مجاور للعقد غير لازم له كما في التعاقد وقد النداء للجمعة (1) ، وذهب الحنفية السبي أن النهي اذا كان يرجع الي اصل العقد، فان كان الخلل فياركانه أو في محله كان مقتضاه بطلان العقد وعدم وجوده شرعا ، كبيسع ماليس بمال أو البيع به بجعله ثمنا ، وان كان النهي يرجسع الي وصف ملازم للعقد عارض له ، كان مقتضاه الفساد لا البطلان ، لان العقد صدر من أهله مضافا الي محله فكان منعقدا ، والنهي يرجسع يقرر المشروعية لاقتضائه التصور ، فنفس العقد المشروع ، وبه يقرر المشروعية لاقتضائه المحظور مايجاوره ،وقد مثلوا لسسه بالبيع بثمن مجهول أو بثمن الي أجل غير معلوم أو بزيسادة أحد العوضين عن الاخر في الاموال الربوية ،وانما لايثبت الملك

⁽۱) المسموص عليه في المذهب الحبيلي أنه لايمح البيع ولا الشراء فليلسسسه وكثيره ممن تلزمه الجمعة ،مالم نكن فرورة أو حاجة لان النهي اذا رجع لامسر حارج كان ذلك الامر الحارج هو المعمود بالنهي لاغير عيبطل العقد، وذهبيب الشافعية الي أن السهي عن النيء اذا كان لمعني أفترن به لا لذانسسه أو لارمه فاسه لايبطل العقد وانما يقتمي البحريم فيأثم بارتكابه العالم بسسه اما البيع في ذانه فصحيح كبيع الحاصر للبادى بماتهم به الحاجة وكبيسسع المبشروه ان يزيد في ثمن السلمة المعروفة للبيع لا للرغبة في الشسراء بل ليفر غيره وكبيع العنب لمن يتخذه فسكرا لما في ذلك من الايذاء والاعانة على المعميسسة ،

قبل القبض ، كيلا يودى الي تقرير الفساد المجاور ، اذ هـــو واجب الرفع بالاسترداد ، فبالامتناع عن المطالبة أولي . واذا كان النهي يرجع الي أمر مجاور غير ملازم للعقد، وليــس شرطا فيه ، كالنجش وبيع الحاضر للبادى ، اذا كان أهل بلـده في قحط وعوز طمعا في الثمن المرتفع ، والبيع عنــــد آذان الجمعة فمقتضاه صحـة العقد مع الكراهة والاثم (1) .

ومما تقدم يتبين ان المنهي عنه أن كان لعينه أفـــاد البطلان ، وان كان لغيره فان كان لوصف كما في العقـــود المشروط فيها الربا أو المشتملة علي شرط فيه نفع لاحـــد المعتقادين ولكن العقد لايقتفيه أفاد فساده ، وان كـــان لمجاور كبيع النجش وأمثاله مما اشرنا اليه افاد كراهيــة التحريم مع العحة .

⁽۱) اذا كان الاصل في المذهب الحنفي : ان الباطل والفاسد متباينـــان، الا ان هذا التباين ليس علي اطلاقه ، لان فقها المذهب نعوا علي ان الباطل والفاسد مترادفان في العبادات وبعض العقود ومن ذلك العقـود غير المالية كالوكالة والوصاية والعقود المالية التي ليس فيهـــا التزامات متقابلة كالاعارة والايداع ، وكذلك التعرفات المنفـــردة كالطلاق والوقف والكفالة والاقرار ، ومن ثم يبقي التباين مقمــرا علي العقود الناقلة للملكية او العقود المالية التي توجب التزامات متقابلة من الجانبين كالبيع والاجارة والهبة والقرض والرهـــــــن

اركسان الحكسم الشرعسسي

يوَخذ من تعريف الحِكم الشرعي الذي سبق ان ذكرناه بأنه:
" خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير
أو الوضع" ان الحكم لابد له من حاكم ومحكوم به ومحكوم عليه ومن ثم كان من الفروري الكلام علي هذه الثلاثة علي التوالسيي حتي يجيء الكلام عن الحكم مستوفيا لاركانه التي لابد له منها ،

وفيما يلي نعسرض لهذه الثلاثـــة :

أولا ـ الحاكــم : الكلام عن الحاكم يتناول امريــن :

الامر الاول : الحاكم في الاسلام وفي الشرائع السماوية عموما ، الامر الثاني: الحاكم في زمن الفترة

الامر الاول: الحاكم في الاستسلام:

وقد ارشد الله تعالي المكلفين الي أحكامه شارة بالثص عليها، وتارة بنصب امارات وعلامات يهتدى بها المجتهدون الي معرفة هذه الاحكام، وليس معني ذلك انه لاعمل للعقل مطلقا،بل له عمل من التأمل والنظر واستنباط الاحكام للوقائع المتجددة من خلال ماأرشد الله تعالى اليه من امارات وعلامات وفي اطار ما اشتملت عليه العوص الشرعية من مبادي عاميية وقواعد كلية، فالعقل وان كان بمجرده لايملك بعد ورود الشرع ان يشرع الاحكام او يسن القوانين، الا أنه عن طريق الاستمانة بالدلائل الشرعية يستطيع ان يكشف عن حكم الله تعالي فـــي المسائل التي لم يرد نص عن الشارع بخصوصها ، ولقد قـــام الائمة المجتهدون من علماء المسلمين في عصور الاسلام الذهبية خلفا عن سلف بواجبهم تجاه دينهم وشريعتهم علي اكمل الوجوه ومن هنا كان منصب الاجتهاد في الشريعة فرضا علي الامسة ، لان به تسيير في حياتها على شريعة الله وتحتكم اليهـــــا، وبالتالي تبقي هذه الشريعة متطورة متجددة صالحة للتطبيسيق في کل زمان ومکان ٠

الامر الثاني: الحاكم علي الافعال الصادرة من الشخص في رمن الفترة زمن الفيرة ومن الفيرة ومن الفيرة الافعال المادرة في زمن الفيرة الأفعال الصادرة من الناس قبل ارسال الرسل، والافعيل الصادرة ممن عاشوا بعد موت رسول وقبل ارسال رسول، وممين الم تبلغهم الدعوة الالهية، وهذه الافعال اختلف الاصوليون في الحاكم فيها اختلافا واسعا بناء علي اختلافهم في مسألية

التحسين والتقبيح العقليين ، وموجز ماقيل في هذه المسألــة يتلخص في أن أهل السنة والجماعة من المسلمين علي ان الافعال الصادرة من الناس في زمن الفشرة اى قبل ورود الشرع ، لاحكسم لها من جهة الشرع ، فلا يجب ايمان ولايحرم كفر ، لان الحكسسم الشرعي عبارة عن خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفيــــــن بالاقتضاء أو التخيير أو الوفع وحيث لاخطاب موجه الي النساس فلا يكون هناك حكم شرعي يتعلق بأفعالهم علي جهة التكليف،ومن ثم فلا ثواب لهم ولا عقاب عليهم فيما يفعلون او يتركون،يقسول الله تعالى: " وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا" وقوله سبحانه " رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس علي الله حجه بعسست الرسيل " • وذهب المعتزلة الى ان العقل يستقل بمعرفيية الاحكام قبل ورود الشرع من غير توقف علي أدلة ينظر فيهسسا ومن غير حاجة الي رسول أو كتاب، فما أدرك العقل حسنه فهــو مطلوب شرعا، وما أدرك قبحه فهو منهي عنه شرعا،وحكم اللسسة تعالى يأتي دائما على وفق حكم العقل من ناحية حسن العقبال وقبحه تأكيدا لسه، وأحكام العقل عندهم باعتبار مدركاتسسه تنقسم الي خمسة أحكام كما انقسمت الاحكام الشرعية •

- الاول الوجوب كقضاء الديسن •
- الثاني التحريم كالظلـــم •
- الثالث الندب كالاحسان •
- الرابع الكراهة كسوء الاخسسلاق •
- الخامس الاباحة .. كتصرف المالك في ملكه •

هذا هو حكم ماأدرك العقل حسنه او قبحه ، اما اذا لُــم يدرك العقل حسن الفعل أو قبحه، فانهم يختلفون في حكمه علـي ثلاثة أقـــوال :

الاول ـ انه على الاباحـــة ٠

الثاني سانه علي الحظسسسر ٠

الثالث التوقف، وهل هو بمعني عدم العلم او انتقاء الحكم قولان اصحهما الثاني ، وبناء علي ماذهب اليه المعتزلة فان من لم تبلغهم دعوة الرسل ولاشرائعهم ، مكلفون من الله تعالي بفعل ماتهديهم عقولهم من انه حسن ، وترك ماتهديهم عقولهم الي انه قبيح ويستحقون بناء علي ذلك: المدح والثواب علما الخير والذم والعقاب علي الشر (١) .

هذا وقد فرع صاحب التمهيد علي هذه المسألة فرؤعا منها:

١- اذا وقعت واقعة ولم يوجد من يفتي فيها فحكمها حكم ماقبل
ورود الشرع، والصحيح فيها: انه لاحكم فيها ولاتكليف أصلا
ولايوًاخذ صاحب الواقعة بما يفعله .

⁽۱) المعتزلة فرقة من المتكلمين (علماء التوحيد) يخالفون اهل السنة فيي بعض المعتقــــدات .

ثانيسا ـ المحكوم بـــــه :

المحكوم به وقد يعنر عنه بالمحكوم فيه هو: فعل المكلف الذي تعلق به حكم الشارع ، ذلك لأن كل حكم شرعي لابـــد وأن يكون متعلقا بفعل من أفعال المكلفين علي جهة الطلـــب أو التخيير أو الوفـــع .

وغايته أن الحكم اذا كان تكليفيا، فان متعلقه لايكسون الا فعلا للمكلف، فان تعلق حكم الايجاب بفعل،كان هذا الفعلسل واجبا، وان تعلق حكم التحريم بفعل سمي هذا الفعل حراما،وان تعلق به الندب سمي مندوبا، وان تعلقت به الكراهة سمسسي مكروها، وان تعلقت به الكراهة سمي مباحا، وقد سبق توضيح ذلك وتفصيله عند الكلام علي الحكم ،اما اذا كان الحكم وفعيا، فلا يشترط في متعلقه أن يكون دائما فعلا من أفعال المكلف، بسسل قد يكون كذلك (1)كما في القتل العمد العدوان، فانه سبب لوجوب القصاص علي القاتل وكالوضوء فانه شرط لمحة الملاة،وقد لايكون فعلا للمكلف، ولكنه مرتبط به، كدلوك الشمس السسسشي جعله الشارع سببا لوجوب الصلاة علي المكلف، فانه ليس فعسسلا للمكلف، ولكنه ارتبط بفعل المكلف، من ناحية أن الدلوك سبب

شروط المحكوم به : ذكر الاصوليون للنفعل الذى يصح التكليسف مستستستست به شرعا شروطا، لابد من توافرها حتي يكون صالحا للتكليف به،

⁽١) وهذا القعل قد يكون سبباً او شرطا او مانعسا ٠

وجوهر هذا الشروط شرطان:

الشميرط الاول: أن يكون الفعل معلوما للمكلف علما شامها:

يقعد بهذا الشرط أن يكون المكلف علي علم تام بما أمره به الشارع أو نهاه عنه، حتي يستطيع أن يقوم به كما ظلب منه ولايشترط في حصول هذا العلم ، ان يحصل عليه المكلف بالفعسل بل يكفي امكان العلم، أى ان يكون في امكان المكلف العلم ممن بالاحكام الشرعية بنفسه او بواسطة السوال عن هذه الاحكام ممن يعلمونها من العلماء، ويتحقق هذا الامكان ببلوغ الانسان عاقلا مقيما في دار الاسلام ، فمتي بلغ الشخص عاقلا وكان مقيما فسي دار الاسلام ، فمتي بلغ الشخص عاقلا وكان مقيما فسي دار الاسلام ، فمتي بلغ الشجم عاقلا وكان مقيما فسي دار الاسلام ، فمتي بلغ الشجم عاقلا وكان مقيما فسي دار الاسلام ، فمتي بلغ الشجم عاقلا وكان مقيما فسي دار الاسلام ، فمتي بلغ الشجم عاقلا وكان مقيما فسي دار الاسلام ، فمتي بلغ الشجم عاقلا وكان مقيما فسي

ولهذا كان من القواعد الفقهية المقررة قاعدة تنص على أنه : من كان في دار الاسلام لايقبل منه الاعتذار بالجهــــل بالاحكام الشرعية ،ذلك لانه لو شرط لصحة التكليف علم المكلف بالفعل لا بالامكان ، لاتسع مجال الاعتذار بجهل الاحكام وتعطــل تنفيذها، وقد ترتب علي هذا الشرط ، أن نصوص القــــرآن المجملة ، لايصح التكليف بها قبل بيانها ممن له سلطة البيان، فمثلا قوله تعالي : " وأقيموا المعلاة " نص مجمل عند نزولـــه ولذلك لم يلزم المكلفون بالملاة الا بعد بيانها بفعل الرسول ملي الله عليه وسلم وقوله : " صلوا كما رأيتموني أصلـــي"، وكذلك الحكم بالنسبة للزكاة والحج وغير ذلك من النصـــوص

الشيرط الشاني: أن يكون الغمل في مقدور المكلف:

شرط التكليف بالفعل او الكف ، ان يكون المكلف قسادرا على امتثال هذا الفعل أو الكف ، فاذا لم يكن قادرا على الفعل او الترك ، فلا يتوجه اليه خطاب التكليف لقوله تعالى: "لايكلف الله نفسا الا وسعها " وقوله سبحانه: "لايكلف الله نفسا الا ما آتاها" ، ومن هنا وضع الاصوليون قاعدة تقول: أنه لاتكليف الا بممكن ، لان غير الممكن لايدخل تحت قدرة العبسسد فيكون التكليف به مخالفا لهذه الايات، وقد ترتب علي اشتراط أن يكون الفعل في مقدور المكلف ثلاثة أمور:

الامسر الاول: أنه لايمح التكليف بالمستحيل، سواء كان مستحيسلا المستحيل، والمستحيل لذاته هو: بالنظر الي ذاته أو بالنظر الي غيره، والمستحيل لذاته هو: مالايتمور العقل وجوده ويسمي بالمستحيل عقلا وعادة ، كالجمع بين الضدين مثل ؛ ايجاب شيء وتحريمه علي شخص واحد في وقست واحد، وصحة شيء وفساده في وقت واحد ، وغير ذلك من كسسل مايودى الي قلب الحقائق ،

والمستحيل لغيره هو : مايتمور العقل وجـــوده ، الاأن العادة لم تجر بوجوده ،ويسمي بالمستحيل عادة ،كطيران الانسان من غير طيارة ،وكوجود الزرع من غير بذر وكتكليف الامم السماع والابكم الكلام ، فهذه الامثلة ونحوها مما تقطع العــــادة باستجالتها ، لاخلاف بين الاصوليين في ان التكليف بها غير واقع شرعا ، لانها غير مقدورة للمكلفين ، والا كان التكليف بهـــا عبثا والله تعالى منزه عن العبث،لانه لايكلف نفسا الا وسعها .

الاصر الثاني: انه لايمح التكليف بالامور التي تقتفيها طبائع البشر من فير أن يكون لهم دخل في ايجادها أو اختيار فـــي تكوينها من مثل: الغفب والحب والكراهية والفرح والحـــزن وغير ذلك من الامور الوجدانية التي تستولي علي النفس مـــن حيث لايشعر صاحبها الانها متي وجدت دواعيها لاتخفع لارادة الانسان وحريته ومن ثم لايكلف بها فعلا أو تركا الله يطالب بازالـــة ماطبع عليه الايطالب بتغيير شيء من خلقته الان كل ذلــك ماطبع عليه المفارج عن قدرته فلا يخفع لارادته واختياره اوقــد فير ممكن له وفارج عن قدرته فلا يخفع لارادته واختياره اوقــد دل قوله علي الله عليه وسلم في قسمه بين أزواجه:" اللهــم هذا قسمي فيما أملك فلا تواخذني فيما تملك ولاأملك "انالانسان لايكلف بالحب والميل القلبي وما ماثل ذلك من كل أمر طبيعي الله عليه والميل القلبي وما ماثل ذلك من كل أمر طبيعي الايكلف بالحب والميل القلبي وما ماثل ذلك من كل أمر طبيعي الديكان الميل القلبي وما ماثل ذلك من كل أمر طبيعي الميكاني الميكاني وما ماثل ذلك من كل أمر طبيعي الميكاني وما ماثل ذلك من كل أمر طبيعي الميكاني الميكاني الميكاني القليدي وما ماثل ذلك من كل أمر طبيعي الميكاني الميكانية الميكاني

وماورد من النعوص الشرعية التي توهم بظاهرها،امكان التكليف بما لاقدرة للمكلف علي فعله أو تركه،فهو معروف ومول لامحالة عن ظاهره لايوًاخذ المكلف به،ويكون المراد منسسه التكليف بما يسبق ذلك الشيء او يعقبه ، فخطاب الله تعالسي المكلفين بقوله: "ولاتموتن الا وانتم مسلمون"(1) ظاهره تكليف المخاطبين ان يكونوا عند موتهم مسلمين ،وهذا غير مقدور لهم لان دفع الموت لايدخل تحت قدرة الانسان واختياره ،ولهذا كسان هذا الظاهر غير مراد ، بل المراد: الحث علي الاسسسلام والمبادرة به قبل الموت والمحافظة عليه حتي يدركه المسلوت وهو مسلم،ولاشك ان ذلك كله في دائرة المقدور للمكلف .

⁽۱) آیسسة ۱۰۲ سورة آل عمران ۰

وقول الله تعالى : "لكي لاتأسوا على مافاتكم ولاتفرحسوا يما أتاكم والله لايحي كل مختار فخور "⁽¹⁾ظاهره نهي المكليف عن الحزن على أي شيء يقوته من أمر الدنيا، وشهيه كذلك عبين الفرح بأى شيء يناله منها، وهذا فير مقدور له، لان الفسيسرح والحزن أمران طبيعيان في النفس ،لايخفعان لارادة الانســــان واختياره ،ولهذا كان هذا الظاهر غير مراد، وانما المسسراد: نهي الناس عن السفط وعدم الرضا الذي يترتب علي الاسترسيال في الحزن عند فوات شيء من الدنيا، ونهيهم عن التكبر والزهو والافتخار على الغير ، المترتب على الفرح عند الحمول علمسي شيٌّ من نعم الحياه، وقد تأيد هذا المراد بما نص الله تعالى ـ عليه في الاية قبلها وفي ختام هذه الاية ،فالله تعالى يقول في الأبة قبلها: "ما أصاب من مصيبة في الارض ولافي انفسكم الافي كتاب من قبل أن نبرأها، إن ذلك على الله يسير، لكيلا تأسواعلي مافاتكم ولاتفرموا بما آتاكم والله لايحب كل مختار فخور" ، يويد هذا المراد أيضا قول ابن عباس رضي الله عنهما اليس من أحد الاوهو يحزن ويفرح،ولكن المومن يجعل مصيبته صبرا وغنيمته شكــرا"، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للصحابي الذي طلب منه أن يبوصيه "لاتغضب"، ظاهر الحديث نهي السائل عن الغضب ولو عنسسد حصول دو اعیه ،وهذا غیر مقدور له لانه شیء فی طبعه بیتآثر بسته عند حصول مايستدعيه اولهذا كان هذا الظاهر غير مراد اوانمسا

⁽١) آيــة ٢٣ سورة الحديــــد ٠.

ألمراد مجاهدة النفس عند الغضب ومنعها من الانتقام حتي لاتتسيع دائرة الشر،يقول صلي الله عليه وسلم: "ليس الشديد بالصرعية وانما الشديد من يملك نفسه عند الغضب "، وعلي الانسيان اذا لاحظ في نفسه أنه غضوب تثور نفسه لاتفه الاسباب ان يعود نفسيه علي صفتيييين :

الصفة الثانية كظم غيظه وضبط نفسه عندما يستغضب متي يذهب غيظه امتثالا واستجابة للارشاد الالهي المتمثل في قول اللحد تعالى: "والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحسب المحسنين "(1) وقوله تعالى: "واذا ماغضبوا هم يغفرون "(٢) . ويهذا يكون هذا الذي كظم غيظه مستحقا للثواب المترتب علي ثناء الله تعالى عليه ،وهكذا نجد أن التكليف في هذه النصل وامثالها التي توهم بماليس في المقدور،انما يقصد بها أمسسر بمقدور هو:أسباب هذه التكاليف أو نتائجها .

الفعل الذي يدخل تحت قدرة المكلف وفي نطاق استطاعته ، لايخلو عسن نوع مشقة ،بل لايتحقق التكليف الا بوجود شيء منها ، لان التكليف هسو الالزام بما فيه كلفة ومشقة ،فير ان المشقة نوعان :

١- مشفة محتملة في حدود الاستطاعة البشرية .

٣- مشقة زائدة عن التحمل النبشري عسادة •

يفعلهاوأن يداوم عليهامن غير ضرر يلحقه في نفسه أوماله ،وهذه المشقة أشبه ماتكون بالمشقات التي يتحملها الموظفــــون في ١١١١ واجبات وظائفهم ،والعاملون في أعمالهم والزارعون في زراعاتهم والطلبة في استذكار دروسهم فمثل هذه المشقصة لايقصد الشارع الي رفعها، بل لابد منها في التكاليف الشرعية لان التكليف هو الزم مافيه كلفة ومشقة افالعلاة والزكسسساة والحج ونحوها من كل ماأمر به الشارع أو نهي عنه لاتخلو عبن نوع مشقة وصعوبة علي نفس المكلف" حفت الجنة بالمكارة وحفت النار بالشهوات"لكن هذه المشقة محتملة في حدود الاستطاعــة البدنية وأى عمل في الحياة لايخلو عن نوع مشقة حتـــــــي الضروريات التي لاغنى لاحد عنها كالاكل والشرب واللبـــــ والركوب على أن هذه المشقة التي تشتمل عليها مأمسسورات الشارع ونواهيه ليست مقصودة للشارع في ذاتها ،وانمــــــــا المقصود مايترتب عليها من جلب المصالح ودفع المضار،فليــس المقصود من الصلاة ارهاق البدن أو كند الفكر،وانما المقصود تهذيب النفس وخفوعها لله تعالي، وتربيتها علي روح الاخسساء والمساواة، وليس المقصود من الصيام: ايلام النفس بالجسموع والعطش وترك الطيب من الرزق ، بل المقصود تربية الانسسان على صفة الامانة، وتعويده على قوة الارادة ومضاء العزيمــة واضعاف سلطان العادة، ثم تنمية عاطفة البر والرحمة علىسي الفقراء والمساكين، وهكذا سائر الإعمال التي كلف اللــــه تعالى الناس بها، لم يكلفهم بها لما فيها من المشقــــة و التُّعُبِ،بل لما يترتب عليها من صلاح حالهم وسعادتهم فــــي الدنيا والافرة •

ثانيا المشقة الزائدة عن التحمل البشرى:

هي التي لايمكن للانسان ان يستمر علي تحملها عادة الا ببذل أقمي الجهد،ولو كلف بها لانقطع عن كثير من الاعمال الضروريسة التي لابد منها في قيام مصالح الدنيا،وأصيب بالضــرر والاذى، وذلك مثل الرهبنة والوصال في الصيام والمداومة علي قيــام الليل وأداء الحج سيرا علي الاقدام وماأشبه ذلك ، فهذه المشقة التي تصاحب هذه الاعمال لايكلف الشارع العبد بها،لان قصـــد الشارع من التشريع رفع الضرر عن الناس وعدم اعناتهم، وفــي التكليف بما هو مشقة جاهدة،اضرار بهم الزام لهم بما ليــيس في وسعهم،والله لايكلف نفسا الا وسعها،وقد دل علي ان اللـــه تعالي لايكلف الناس مافيه مشقة زائدة عن استطاعتهم.

أولا - ماجاً في القرآن الكريم والسنة النبوية من النصـــوص الدالة علي ان المقصود من التشريع هو التيسير علي النـــاس ورفع الحرج عنهم ، حتي تكون التكاليف في حدود استطاعتهـــم البشرية المعتادة ومن ثم يتقبلون هذه التكاليف ويعملون بها عن رضا واقتناع ومن ذلك :

1- قول الله تعالى : " يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكيم العسر $(1)^0$ وقوله سبحانه: "مايريد الله ليجعل من حرج $(7)^0$ وقوله جل شأنه: " لايكلف الله نفسا الا وسعها $(7)^0$.

⁽١) آية ١٨٥ سيورة البقرة ،

⁽٢) آية ٦ سورة المائدة والحرج هو المشقة .

⁽٣) آية ٢٨٦ سورة البقــــرة .

٢- قول الرسول على الله عليه وسلم: "بعثت بالحنفية السعدة" وقوله على الله عليه وسلم: " ان الدين يسر ولن يشميله الدين أحد الا غلبه فسددوا وقاربوا " وقد ثبت من سيرتمل عليه وسلم أنه ماخير بين شيئين الا اختمال ايسرهما مالم يكن اثما.

ثانيا ـ تشريع الرخص عند وجود الاعذار،كقصر الصلاة في السفسر واباحة الفطر في رمضان للمسافر والمريض وللمرضع والحامسل ، واباحة أكل الميتة ولحم الخنزير وشرب الخمر عند الفسرورة، وغير ذلك من كل مايدل علي أن الشارع الحكيم لايريد بالتشريع اعنات الناس وارهاقهم، وانصا يريد رفع الحرج عنهم والتيسير عليهم ، ولذلك لم يرتض الاسلام مسلك الذين يبالغون فـــــي عباداتهم ويلزمون انفسهم بمشقات زائدة عن حدود استطاعتههم العانية ،كمن يواصل في صومه أو يداوم علي قيام ليله ، بـــل نهاهم عن ذلك ومنعهم أن يأخذوا أنفسهم بما يشق عليهـــم أو يضعف من قواهم، يقول صلي الله عليه وسلم: "ايها الناس خلدوا من الاعمال ماتطيقون فان الله لايمل حتي تملوا وان أحب العمل الني الله مادام وان قل" وقوله صلي الله عليه وسلم:"ان هـذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق" وقوله: " أن المنبت لا أرضا قطع ولاظهرا أبقي " ولقد كان رده علي من أراد من المحابسة ان يترهب ويتخلي للعبادة حاسما وقويا اذ قال :" أما واللمه اشي لاخشاكم لله واتقاكم له ولكني اصوم وأفطر وأصلي وأرقسد وأتزوج النساء فمن رغبُ غُن سنتي فليس مني " . ولما نذر أحد المحابة أن يموم قائما في الشمس نهناه من قيامه في الشمس بقوله صلي الله عليه وسلم:" أتم صومسك ولاتقم في الشمس " ، وغير ذلك من النصوص القرآنية والنبوية التي تضافرت علي النهي عن أخذ المكلفين أنفسهم بمشقسات تودى بهم الي فتور هممهم وفعف قواهم وصدق الله العظيسما أذ يقول: " لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ماعنتسم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم "(1) .

(1) ١٢٨ سورة التوبــــة .

أقسيام المحكوم به

ينقسم فعل المكلف الذي يتعلق به الحكم الشرعي المصمين الي اربعة اقسام هي :

- ١- فعل هو حق خالص لله تعالىيى .
- ٣- فعل اجتمع فيه الحقان حق الله تعالي وحق العبد وحق الله فيه غالـــــب .
- ٤- فعل اجتمع فيه الحقان حق الله تعالي وحق العبد وحمصة
 العبد فيه غالمحمب •

هذه هي اقسام المحكوم به كما هو منصوص عليه في أصلول الخنفية ، وفيما يلي نعرض لهذه الاقسام وبيان أحكامها فللم

أولاً حق الله تعالي الخالسيسن :

حق الله تعالي الخالص هو مايتعلق به النفع العــــام للعالم (1)، فلا يختص به أحد وينسب الي الله تعالي تعظيمــا، كحرمة الزنا فانه يتعلق به عموم النفع من سلامة الانســـاب وصيانة الاعراض ومنع التقاتل بين الناس بسبب التنازع بيـــن

⁽¹⁾ يقابل النفع المام: النظام العام في القانون الوضعي وهو ماتمثلــــه العنيابة العامة وتقيم بشأنه الدعوى علي من يخالفه ،وليس معني أن هسدًا الحق خالص لله تعالي انه ليس فيه منفعة خامة للعبد، فما من حق للــــه تعالي الا وفيه مطحة خاصة للعبد، عامة للمجتمع .

الزناة وانمانسب لله كل مايتعلق به النفع العام تعظيما، ألانه تعالي يتنزه عن أن ينتفع بشيء، فلا يجوز أن يكون شيء حقله له بهذا الوجه ، كما لا يجوز أن يكون حقا له بجهة الخليق، لان كل الاشياء سواء في ذلك لقوله تعالي: "لله مافيليسي السموات ومافي الارض"، بل الاضافة اليه تعالي لتشريف ماعظيم خطره وقوى نفعه وشاع فضله ، بأن كان الناس جميعا ينتفعون به وقد ذكر الاصوليون من الحنفية أن حق الله الخالمي يظهر

في ثمانية أنواع من الاحكام ؛

1- عبادات خالصة ،كالايكان بالله تعالي وبرسله وكتبه واليسوم الاخر، وفروعه من العلاة والزكاة (1) والصوم والحج والجهاد وغير ذلك من الافعال التي يقصد بها اقامة الدين السحدى يعتبر في نظر الشارع اساسا لنظام المجتمع ، واشما اعتبر الايمان بالله تعالي اصلا لسائر العبادات ، لانها لاتصبح بدونه وهو صحيح بدونها، ولان من لم يصدق بالله تعالي لـم يتصور منه التقرب اليه ،

⁽۱) ذهب الشافعية وغيرهم الي ان الزكاة ليست من قبيل العبادات الخالصـة ، بل هي عبادة فيها معني الموونة (اى الفريبة) أوجبها الله تعالي علـي الاغنياء حقا للفقراء وغيرهم،وتظهر فائدة الخلاف في وجوب الزكاة في مال المبي والمجنون وعدم وجوبها ،فالحنفية الذين يقولون أنها عبادة خالصة لايقولون بوجوب الزكاة في مالهما ،لانهما غير مخاطبين بالعبادات،والشافعية يقولون بوجوبها في مالهما ،لانها ليست عبادة خالصة ،بل فيها معني الموونة،

- ٢- عبادة فيها معني الموونة (اي بذل شيء من المال)كمدة...ة الفطر، فيجب علي من توفرت فيه شروطها أن يخرجها عسسسن نفسه وعمن يعوله من زوجة وولد وخادم، فجهة المؤونة فيهسا وجوبها علي الانسان بسبب الغير، وجهة العبادة فيهسسسا تسميتها صدقة وكونها ظهرة للصائم واشتراط النية فسسسي أدائها.
- ٣- موونة فيها معني العبادة ،كالعشر أى عشر مايخرج مــــــن الزروع والثمار أو نصفه علي حسب الاحوال فــــــي الارض المملوكة للمسلم، وانما كان العشر أو نصفة كذلك، لان سببة الارض النامية ،فاعتبار تعلقه بالارض صار مؤونة ،لان مؤونة النيء سبب بقائه ،والعشر أو نصفه سبب بقاء الارض وباعتبار تعلقه بالنماء وهو الخارج كان كتعلق الزكاة، او اعتبار ان مصرفه الفقراء كمصرف الزكاة تحقق فيه معني العبادة وأخذ شبها بالزكاة ،ولما كانت الارض اصلا والنماء تبع لها، اعتبرت المؤونة في العشر أصلا واعتبر معني العبادة
- ٤- موونة فيها معني العقوبة الحافراج فانه باعتبار أنصصح سبب بقاء الارض موونة كما في العشر ، وباعتبار الاشتفصال بالزراعة عقوبة ، فإن الامام اذا فتح بلدة عنوة وأقصصر أهلها عليها ولم يسلموا واشتفلوا بالزراعة ، وضع علصصيا

 ⁽۱) سمي مايخرج من الزروع والثمان ركاة، مع أن المأخوذ منهما ليس بمقصدار
 الركاة ، بل العشر او نصفه ، لان المأخوذ يصرف مصارف الزكاة فسمي بها ،

الارض الخراج ، فكان سبب وضعة الاشتغال بالزراعة ، وفــــي الاشتغال بالزراعة عمارة للدنيا واعراض عن الجهاد ،فكــان وجوب الفراج باعتبار الارض موونة وباعتبار الاشتغــــال بالزراعة عمارة للدنيا واعراض عن الجهاد ، فكان وجــــوب الفراج باعتبار الارض موونة وباعتبار الاشتغال بالزراءــة عقوبــة (1) .

و عقوبة كاملة ، مثل الحدود تجب بطريق العقوبة ،لان جنايسات الحدودمعامي خالصة ، فوجب الزاجر الذى هو عقوبة خالصة ، واذا كانت الحدود في ذاتها معاصى خالصة وعقوبات كاملة ، الا أنها من حيث الاستيفا ، من الامام عبادة لان الامسسام مأمور شرعا باقامتها وعدم التواني فيها يثاب علسسسي اقامتها ويعاقب علي تركها ،

والمراد بالحدود هنا الحدود التي هي خالص حق اللـــه تعالي وذلك : حـد الزنا فانه شرع لحفظ الانساب ، وحــــد السرقة فانه شرع لحفظ المال ، وحد الشرب فانه شرع لحفـــظ

⁽۱) في العشر والخراج معني آخر، هو أن الارض باقية مابقيت الدنيا عامرة "فمن ثم وجب علي ملاكها العشر أو الخراج عمارة لها ونفقة عليها واستمصرارا لبقائها في ايدى ملاكها، كما يجب علي الملاك موونة دوابهم وعمارة دورهم، وعمارة الارض وبقاؤها بجماعة المسلمين ، لانهم يمونونها عن الاعداء فوجب الخراج للمقاتلة كفاية لهم، ووجب العشر للمحتاجين كفاية لهم، لانهصصم يقاتلون ويدافعون عن حرم الاسلام معني كما قال رسول الله علي الله عليها وسلم: " انكم تنمرون بفعفائكم " فكان المرف اليهم صرفا الصصصي الارض وانفاقا عليها .

العقل ، وحد قطاع الطريق ، لانه سببه محاربة الله ورسولييه وقد سماه الله جزائ ، والجزائ المطلق ماوجب حقا لله تعالىي في مقابلة الفعل ، وائما كانت هذه الحدود عقوبات كامليسة ، لانها وجبت بجنايات كاملة لايشويها معنى الاباحة، فكان الجزاء المترتب عليها عقوبات كاملة ، وليست الحدود المذكورة كسل العقوبات الكاملة، بل هناك عقوبات أخرى كاملة لكنها غيــر مقدرة وهي التعزيزات، ومنها ماهو حق خالص لله تعالى (١١). ٦- عقوبة قاصرة ، كحرمان القاتل من ميراث المقتول بسبـــب مباشرة القتل المحظور فان معنى العقوبة في الحرمان مسن الميراث بالقتل ظاهر، لان غرم لحق القاتل بجنايته (٢)مــع تحقىق علة الاستحقاق وهي القرابة والغرم يحقق معنى العقوبة ، ووجه القصور في الحرمان من الميراث، أن الحرمان عقوبة مالية لايصل بسببها الى المعاقب ألم يظاهر بدنسمه ولا يلحقه نقصا به في ماله، بل يمنع ثبوت الملك له فسسي تركه المقتول فكان معني العقوبة فيه قاصرا، واضما كسان الحرمان من الحقوق الخالصة لله تعالى، لانه ليس فيه نفسع

⁽۱) العقوبة ماوجبت علي ارتكاب معظور يستحقفاعله الاثم وسعيت عقوبة لانهما تتلو الذنب وتعقبه ،وكمال العقوبة يكون: بتمعفها وظومها للعقوبسسة بحيث لايشوبها معني العبادة ،وتمامها في كونها زاجرة ،ومقابل العقوبة الكاملة : شيئان : العقوبة القاصرة ما الناقمة في معني العقوبسسة ومادار فيه الامر بين العقوبة والعبادة ،

⁽٢) ` غرم لحق " بهم الغين وسكون الراء وفتح اللام وكسر الحاء ،

عائد الي المقتول ،بل وجب جزاء خالصا لله تعالي زاجسرا عن ارتكاب ماحرمه كالحدود •

٧- حقوق دائرة بين العبادة والعقوبة ،وهي الكفارات ككفسارة الحنث في اليمين والافطار في رمضان عمدا وكفارة القتسل خطأ وكفارة الظهار ، فهذه الكفارات فيها معني العقوبة ، لانها وجبت جزاء علي أفعال مخالفة ،ولذلك سميت كفسسارات لانها ساترة للذنوب ، ولم تجب مبتدأة كما تجب العبسادات بل تتوقف علي اسباب توجد من العباد فيها معني الحظسر، وفيها معني الاباحة ،كاليمين المعقودة علي امر مستقبسل والقتل الخطأ،ومن ثم لم تجب الكفارة في القتل العمسسد المحض أو اليمين الغموس ،لانهما فعلان محظوران ليس فيهما معني الاباحة ،وفي الكفارات ايضا معني العبادة ،لاشها تتأدى بما هو عبادة كالموم والصدقة ، ولان أداءها يجب بطريسيق العبادة فانها تجب بطريق الفتوى من غير حاجة الي القشاء ويوثمر من وجبت عليه بالاداء من غير ان تقام عليه كرهسا، والشرع مافوض اقامة شيء من العقوبات الي المرء علي نفسه شانها في ذلك شآن سائر العبادات (ا) .

⁽۱) الكفارات نوعان : نوع تغلب فيه جهة العبادة علي جهة العقوبة وهـــو جميع الكفارات عدا كفارة الافطار في رمضان ،وذلك لان هذه الكفارات تجب علي اصحاب الاعذار كالمغطي والناسي والمكرة والمفطر ومن به اذى مـــن راسة ،فلو كانت جهة العقوبة فيها غالبة ، لامتنع وجوبها بسبب العــدر الا لاعقوبة علي معذور، ونوع تغلب فيه جهة العقوبة علي جهة العبادة وهـــو كفارة الافطار في نهار رمضان عمدا ،وذلك لسقوطها في كل موقع تحققت فيـه شبهة الاباحة كالحدود ،ومن أمثلة عدم وجوب الكفارة لسقوطها بالشبهـــة:

له. حق قائم بنفسه ،اى حق ثابت بذاته من غير أن يتعلق بذمسة أحد يوديه بطريق الطاعة ، كخمس الغنائم والمعسسسادن والركاز، فان هذا الخمس لم يجب ابتداء علي أحد ، بل هبو حق ثابت بذاته ،باعتبار أن الاصل في الغنيمة أنها جميعسا لله تعالي ، كما أخبر بذلك في قوله تعالي: "قل الانفسال لله والرسول "(١) فان معناه أن الحكم والامر في الانفال لله تعالي لانه خالص حقه لاحق لاحد فيه ،بناء علي أن الجهاد حق خالص لله تعالي،لان به اعزاز دينه واعلاء كلمته ،فمسار مايأتي عن طريقه حقا خالما لله تعالي،الا أنه جل شأنسه جعل أربعة اخماس الغنيمة للغانمين علي سبيل المنة عليهم فضلا منه ورحمة ، فبقي الخمس له كما كان في الاصل مصروفسا الي من أمر بالصرف اليه ، وكذلك خمس المعادن فان الموجود في باطن الارض لم يكن لاحد فيه حق، فجعل الشارع أربعسسة

أحد من افطر بعد ما أبصر هلال رمضان وحده ، للشبهة الثابتة بظاهر قولحه،
 صلي الله عليه وسلم" صويمكم يوم تصومون " أو بقضاء القاضي باعتبار اليوم الذى أبصره هو المكمل لشعبان .

ب ـاذا اعترض مومه مرض أو سفر بعد ماكان في أول النهار،علي اعتبــاز أن المحوم كان مستحقا عليه في اول النهار ، وذلك لتمكن الشبهة ،

ج سادًا لم يكن قد نوى الميام قبل منتمف النهار ثم أفطر،وذلك لتمكيين الشبهة الثابتة بظاهر قوله صلي الله عليه وسلم:" لاصيام لمن ليسمم يعزم الميام من الليل " .

 ⁽١) اختلف في الانفال، فقيل هي الغنائم مطلقا ،وقيل : هي مايعل الي المسلمين
 عن المشركين بغير قتال من الاموال المختلفة.

أخماسه للواجد وبقي الخمس لله مصروفا الي من أمربالصرفاليه ولهذا جاز وضع خمس الغنيمة فيمن هو من جملة الغانمين عنسد حاجتهم وفي آبائهم وأولادهم،وجاز وضع خمس المعدن في الواجسد عند الحاجة،وبهذا يظهرأن هذا الخمس ليس بواجب عليه ،لانه لسو كان كذلك لما جاز اعطاوه له ،بل هو حقالله تعالي قائم كماكان ومن ثم جاز صرفه الي بني هاشم ،لانه باعتبار هذا المعنسسي

القسم الثاني من أفعال العباد : (١) حقوق العباد الخالصة:

حق العبد الخالص هو عايتعلق به مطحة دنيوية خاصة بالفرد دون المجموع ،وهو آكثر من أن يحصي ومن ذلك: ضمان المتلفات وبدل الدية والمغموب وملك المبيع وملك الثمن وحق الزوج في الطلاق وحق كل من الزوجين قبل الاخر في الاسار المترتبة علي عقد الزواج وحق الزوجة في طلب التطليق ما القاضي اذا كان هناك سبب يبيح ذلك وما أشبه ذلك مما شرع لمصلحة دنيوية خاصة.

القسم الثالث حقوق مشتركة بين الله تعالي وبين العباد

ومن ذلك حد القذف: حد القذف يشمل علي الحقيــــــن بالاجماع ، فأن شرعه لدفع العار عن المقذوف،دليل علي حـــق

⁽۱) هذا التقسيم هو كما قلنا جرى عليه الحنفية خلاف لغيرهم ممن يسسرى أن الحق أيا كان الابد وان يشتمل علي الحقين معا حق الله تعالي وحق العبد ولمن يرى أن الحق اما أن يكون خالصا لله تعالي واما أن يكون مشتركسيا واحد الحقين غالب .

العبد فيه ، وشرعه حدا زاجرا دليل علي أنه حق الله تعالمي والاحكام تشهد بذلك ، وعلي ماذهب اليه الحنفية حق اللمسمة تعالي فيه غالب كما في ساشر الحدود (۱) ، فلا يجرى فيسه الارث ولايسقط بعفو المقذوف ويجرى فيه التداخل عند الاجتماع ، فلسو قذف جماعة في كلمة واحدة أو في كلمات متفرقة لايقام عليسسه الاحد واحد .

القسسسم الرابع: ما اجتمع فيه الحقان وحق العبد فيسسسه السسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسط علي الحقين ،لانه باعتبار أنسسه يحافظ علي حياة الناس ويومنهم علي أنفسهم ويحقق للمجتمسع الامن ويقلل الجرائم يكون حقالله تعالي ولهذا يسقط بالشبهات

(۱) اختلف الفقها على صاحب الحق في القذف على ثلاثة أتوال : ان حمد القذف حق مشترك بين الله تعالي وبين العبد وحمسق الله فيه غالب، ذهب الي ذلك : جمهور الحنفية والامام مالك في فممسول والحنابلة في قمول .

القول الشاني: ان حد القذف حق للعبد ، وذهب الي ذلك: الشافعيـــــة والحنابلة في القول الراجع والامام مالك في المشهور عنه ،وهلي هـــــلذا القول يجرى في حد القذف: العفو والارث ولايجرى فيه التداخل . القول الشالث: ان حد القذف حق للعبد قبل بلوغ الامام، فان بلغ الامــام كان مقا لله تعالي ، ذهب الي ذلك: الامام مالك في قول له . والمراد بالقذف: الطعن في الاعراض بخعوص الزنا ،كأن يقول شخص لاخــــر يازاني او يقول لها يازانية أو ياابن الزاني أو ياابن الزانية ،وللقذف في الشريعة الاسلامية اذا لم يثبت القاذف هدة قذف الألاث عقوبات: الجلـــد ثمانون حلـدة ، عدم قبول شهادة القاذف ،تفسيق القاذف ،قال الله تعالى " والدين برمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهدا و فاجلدوهم ثمانيـــن جلدة ولاتقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاحقون الا الذين تابوا هــن بعد ذلك واطحوا فان الله غغور رحيـــــم " .

والقصاص جزاء الفعل في الاصل، وأجزية الافعال تجب لحق اللهه تعالى ، وباعتبار أن القصاص يطفيء نار الغضب في قلوب أههل القتيل ويشفي صدورهم من الرغبة في الانتقام يحقق مصلحه خاصة لاهل القتيل وهو بهذا يكون حقا للعبد .

ولما كان القتل يتمل اتصالا وثيقا بشخص المجني عليه ويهسه اكثر مما يمس أمن المجتمع ونظامه ، لان القاتل قد تسبب عمدا في حرمان المقتول من الاستمتاع بالحياة وسلبه حقه في البقاء ، جعل حق العبد فيه هو الغالب ،وفي القصاص معني آخر لترجيح جانب حق العبد هو : أن وجوبه بطريق المماثلة للجبر بحسب الامكان كما يشير الي ذلك قوله تعالي :" ولكم في القصاص حياة " ولهذا جرى فيه الارث والعفو والاعتياض بطريسق المطح بالممال كما في حقوق العباد (۱) ،وقد ترتب علي وجسود الحقين وحق العبد غالب انه لايقتص من القاتل الا اذا طلب ولي المقتول ذلك ،واذا طلب ولي المقتول ذلك ،واذا طلب ولي الدم الحكم علي القاتل بالقصاص كان له أن يستوفيه بعفسه تحت اشراف الحاكم بشرط أن يكون ممن يحسن الاستيفاء ، فاذا كان عاجزا عن الاستيفاء أو لايحسنه ، جاز

⁽۱) اذا كان القائل خطرا بهدد أمر, المجتمع وسلامته افان حق الله تعالى يكسون غالبا اومن ثم بكون من حق الامام" ولي الامر" القصاص ولو عفا ولي الدم •

⁽٢) مطنة عدم قدرة الناس على استيفاء هذا الحق بأنفسهم ،كافية لان يحكـــم ولي الامر بنيابة الفير دون نظر لكل فرد وانما كفاعدة عامة ولو كانــوا يحسنون ذلــــك .

وليس هاك مانع شرعي من أن يكون هذا الوكيل موظفا عاما كما يجرى عليه العمل الان ، وقد دل علي أن لله تعالي حقسا في القصاص ، سقوطه بالشبهة كسائر الحدود ووجوبه جزاء للفعل المنهي عنه ،واجزية الافعال تجب حقا لله تعالي،

القصاص في القانسون:

معظم القوانين الوفعية تتفق مع الشريعة الاسلامية فـــي تقرير مبدأ عقوبة القصاص من القاتل عمدا، ولكن هذه القوانين تختلف مع الشريعة في التطبيق ،فالشريعة جعلت لولي الــــدم الحق في القصاص وجعلت كذلك للمجتمع الحق فيه ،ولكنها رجحــت حق ولي الدم علي حق المجتمع .

وبناء علي ذلك : كان لولي الدم الحق في رفع الدعسوى بطلب الحكم له بالقصاص والحق له كذلك في العدول عن هسسدا الطلب والعفو عن القاتل مجانا أو نظير عوض مالي ،كما كسان له اذا طلب القصاص أن يستوفيه بنفسه مادام قادرا عليسسه ومحسنا له ، اما القوانين الوضعية ، فانها جعلت القصاص حتما خالصا للمجتمع وجعلت للنيابة العامة حق رفع الدعوى وسلبست حق الولي في العفو وفي الاستيفاء .

ثالثا - المحكسوم عليسه :

المحكوم عليه هو: الشخص الذى تعلق خطاب الله تعالىسى بفعلِه ويسمي عند الاضوليين بالمكلف، وقد اشترط الاصوليسون لمحمة التكليف بالشرعيات شرطين : فهم المكلف و آهليته التكليف وسوف يكون كلامنامقصورا في هذه الدراسة على الشرط الاول •

لان الكلام على الشرط الثاني محله الكلام على الاهلية واقساً مهسسا وعوارضها وقد تقدمت دراستها في سنوات الدراسة الاولي وقد نعبود الى دراستها في وقت لاحق .

الشرط الاول _ أن يكون المكلف فاهما لما كلف به ومتمورا معناه، بأن يفهم من الخطاب القدر الذي يتوقف عليه الامتثال وذلك لان التكليف طلب وقوع الفعل من المكلف علي قصصد الامتثال ، ومن لايكون فاهما ما كلف به يستحيل عليه عصادة وشرعا أن يمتثل ،لغفلته عما كلف به ،ولانه لو صح تكليصف الفافل لمح تكليف البهائم والتالي باطل للاجماع علي أنها فير مكلفة ،وقد ترتب علي اشتراط فهم المكلف لما كلف به ، أن المجنون غير مكلف وكذلك الصبي الذي لم يميز ، لانهما لايفهمان خطّاب التكليف علي الوجه المعتبر ،وأما لسمزوم أرش جنايتهما ونحو ذلك فمن أحكام الوفع لامن أحكام التكليف .

وأما الصبي المميز فهو وأن كان يمكنه تمييز بعـــــف الاشياء،لكنه تمييز ناقص بالنسبة الي تمييز المكلفين،وايضا ورد الدليل برفع التكليف قبل البلوغ ومن ذلك حديث رفـــع القلم عن ثلاثة ؛ النائم حتي يستيقظ والصبي حتي يحتلــــم والمجنون حتي يفيق وهذا الحديث وان كان في طرقه مقـــال لكنه باعتبار كثرة طرقه من قسم الحسن وباعتبار تلقي الامة لمه بالقبول لكونهم بين عامل به ومؤول له صار دليلا قطعيا، ويؤيده حديث ؛" من أخضر مئزره فاقتلوه " وأحاديث النهــي عن قتل المبيان حتي يبلغوا ،كما ثبت عنه علي الله عليــه

وسلم في وصاياه لامرائه عند غزوهم الكفار،وأحاديثانه صلحيي الله عليه وسلم ، كان لايآذن في القتال الا لمن بلغ سححصدن التكليف .

وذهب بعض الاصوليين الي جواز تكليف الغافل محتجيرين بأنه لو لم يصح تكليف الغافل لما وقع الكنه وقع فيكرون جائزا شرعا ،وقد دل علي وقوع تكليف الغافل :

١- تكليف السكران حيث اعتبر الشارع طلاقه وارش جنايتــــه
 وقيمة ما أتلفه ،ولاخلاف في ان السكران نحافل غير فاهم .

واجميب عن ذلك الدليل بجوابيسن:

الجواب الاول: ان اعتبار الشارع لطلاق السكران واتلافه مسسن مسلم المسلم ا

والسر في ذلك : ان السكران انما يأتي مايأتي من فعــل محرم فعله باختياره ،وكان يمكن الا يرتكبه فلا يأتي بهــــده القبائح ،فالقبائح كلها باختياره حكما ،ومن ثم يسقط مايقال :

انه لاوجه للتكليف ولو زجرا، لانه ان كان ۱۱ عقل يسير فهسو فاهم للخطاب فتكليفه كتكليف الصاحي ،والا فلا وجه للتكليسف لانه والميت والمجنون سواء .

٣- ومما يدل علي تكليف الفافل أيضا قول الله تعالى: "ياأيها الذين آمنوا لاتقربوا الملاة وانتم سكارى حتي تعلمــــوا ماتقولون "(1) .

وجه الدلالة : ان الخطاب في الاية الكريمة موجه للسكهارى المسكون الدين المسكون على المسكون المسكون المسكون على المس

واجيب عن هذا الدليل ، بأن النهي في الاية الكريمية ، نهي عن السكر عند ارادة الصلاة لا عن الصلاة ،أى لاتسكروا وقيت الصلاة فتعلوا وانتم سكارى،وعلي ذلك يكون المنهي عنه في الحقيقة هو السكر ،كقوله تعالي : " فلا تموتن الا وانتيم مسلمون " فأن المنهي عنه فيه عدم الاسلام لا الموت ، وكما في قولك : لاتمت وأنت ظالم ، أى لاتظلم فتموت ظالما ،والله اعلم ونكتفي بهذا القدر من الكلام عن الحكم الشرعي ،علي أن نستكمل ماتبقي من مباحثه ومباحث القسم الرابع (الاجتهال والتقليد) في وقت لاحق أن شاء الله تعالي،ونحمد الله تعالي أولا وأخرا وظاهرا وباطنا ،ونصلي ونسلم علي افضل الانبياء والرسول سيدنا محمد وعلي آله وصحبه ومن اتبعه باحسان الي يوم الدين،

⁽۱) أيــــة ٤٣ سورة النسـاء

فهسرس الموضوعيسيات

. الصفحية	الموضيييوع
1	الافتتاحيــة
14	التعريف باصول الفقه.
* *	
	أدلة الاحكام الشرعية
۳•	and to talk to be to
	الدليل الاول :الكتاب
	الكريسم ••••••
11	الدليل الثاني:السنة
	النبوية •••••
{ o	2 1_21(2 - 1) 4
	١-السنة الفعليـــة
	والقولية والتقريرية
Αŧ	الدليل الثالث ؛ الاجماع
1 • •	
) 17	القيــاس ••••••
, , ,	مسالك العلة
1 08	الدليل الخامسيسس
701	الاستحسان
101	التعريف ببالأستحسبان
	وحبيتسه
) A4	الفرق بين القيساس
	والاستحسسان
	••••••

الصفحة	الموضـــوع ــــــــــ
	الدليل السحادس
177	المصالح العرسلة٠٠٠ ١٥٩
177	حجية المصالح المرسلسة
144	شروط العمل بالمصالــح العرسلة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1.67	الفرق بين المصلحـــة المرسلة والقياس٠٠٠٠
188	الفرق بين المصلحـــة المرسلة والاستحسان٠٠٠
140	الدليل السابع سد الذرائع
181	حجية سد الذرائع ٠٠٠٠٠
199	حقيقة سد الذرائع ٠٠٠٠
***	الدليل الثامن- العرف
Y•1	اقسام العرف ••••••
7 • 7	حجية العرف ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
r •1	شروط اعتبار العرف ٠٠٠
	الدليل التاسع : شـرع
71.	من قبلنا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	حجية الاحكام الثابنسة
71.	بشرع من قبلنا ٠٠٠٠٠٠٠

الصفحة	الموضــوع	الصفحة	الموضـــوع ــــــــــــــــــــــــــــــــ
797	تعارض العام والخاص٠		الدليل العاشر؛ قبول
۳	٣- اللفظ المشترك	719	الصحابي
***	التعريف بالمشترك.	719	التعريف بالمحابي ٠٠
7-1	اسباب وجود المشترك.٠٠	77.	حجية قول الصحابي٠٠٠
٣-٣	حكم المشـترك ٠٠٠٠٠٠		الدليل الحادى عشــر
4.0	عموم المشترك	779	الاستصحاب
	اقسام اللفظ من حيــث	779	التعريف بالاستصحاب. •
4.4	الوضوح والابهام	}	أنواع الاستصحابواحكام
W-9	اقسام واضح الدلالة.٠٠٠	74.	هذه الانواع
۲1٠	١- الظاهر وحكمه ٠٠٠٠		الاستصحاب لايثبت حكمسسا
711	٢- النص وحكمه ٠٠٠٠٠٠	778	جدیدا ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
717	٣- المفسر وحكمه ٠٠٠٠٠		طرق استنباط الاحكسام
710	٤- المحكم وحكمه ٠٠٠٠٠	777	من الادلة ١٠٠٠٠٠٠٠٠
717	تعارض الالفاظ الواضحه		اقسام اللفظ من حيــث
٣٢٠	التأويل	45-	وضعه للمعني
441	شروط التأويل ٠٠٠٠٠٠٠	78-	٦- اللفظ الخاص ٠٠٠٠٠
777	انواع التأويل ٠٠٠٠٠٠	78.	انواع اللفظ الخاص٠٠٠
377	اقسام اللفظ المبهم٠٠	787	الامسسسر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
770	١- الخفي وحكمه ٠٠٠٠٠	707	النهـــي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
***	٢_ المشكل وحكمه ٠٠٠٠	707	المطلق والمقيد ٠٠٠٠٠
779	٣- المجمل وحكمه ٠٠٠٠	777	حمل المطلق عليالمقيد
778	٤- المتشابه وحكمه ٠٠	779	٢- اللفظ العام٠٠٠٠٠٠
	أقسام اللفظ من حيــث	779	التعريف بالعام
٣٣٧	دلالتسه علي المعني٠٠٠	771	الفاظ العام
٣٣٧	أورُّ منهج الحنفية ٠٠	777	دلالة العام ٢٠٠٠٠٠٠٠
TTA	١- عبارة النص ٠٠٠٠٠٠	347	تخصيص العام ٠٠٠٠٠٠٠
779	٢ـ اشارة النص ٠٠٠٠٠٠		العام الوارد علـــي
727	٣ـ دلالة النص ٠٠٠٠٠٠٠	198	سبب خاص ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰

	•		
الصفحة	الموضـــوع	الصفحة	الموضوع
	٢- المندوب واقسامــه	788 •	٤ـ دلالة الاقتضاء
213	وحكمه	454	عموم المقتضي
	ا ٣-الحرام واقسامـــه	45 •	ترتيب الدلالات ٠٠٠٠٠
£17	وحكمه	To	تعارض الدلالات
	الحرام لذاته والحرام	J	شانيا:منهج جمهــو
٤٢٠	لغيره	ToT .	الاصوليين
277	٤- المكروة وحكمه ٠٠٠	707	١- المنطبوق ٠٠٠٠٠٠
573	مد المباح واقسامه ٠٠	707	٢- المفهوم ٢٠٠٠٠٠٠
173	الرخصة والعزيمة	707	أـ مفهوم الموافقه٠٠
£ £ Y	الحكم الوضعيواقسامه	700	بد مفهوم المخالفة
433	۱- السبب		المتعارض والترجيح
£ £ 9	٢- الشرط ٢٠٠٠٠٠٠٠	1	التعريف بالتعارض
£7.	٣- المانع٠٠٠	1	شروط التعارض
773	الصحة والبطلانوالفساد	1	دفع التعارضوالتخلم
973	اركان الحكم الشرعي	1 ''	aia
£ 79	الحاكم		١- تعارض النصـــوم
£Y Y	المحكوم به	, -	الشرعية واوجه الترج
***	اقسام المحكوم به	1	بينها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	١- حق الله تعالــي	1	٢- تعارض الاقيسة وأو
743	الخالص	444 .	الترجيح بينها
१ १०	٣- حق العبد الخالص	3.47	الاحكام الشرعية
	٣- الحق المشترك وحق		التعريف بالحكم الشرع
89-	الله فيه غالب ٠٠٠٠٠	44.	أقسام الحكم الشرعي٠٠٠
	٤- الحق المشترك وحق		الفرق بين الحكيم
193	العبد فيه غالب ٠٠٠٠		التكليفيو الحكم الشرعو
29V	الفهرس ٠٠٠٠٠٠٠٠	1	اقسام الحكم التكليفي ١- الواجب واقسامـــه
		1	وحكمه
		APT 1	



